التحليل السياسى و السياسة الإجتماعية



دكتور

محمد يوسف محمد السيد

الاكاديمية العربية للدراسات الإستراتيجية



دار التعليم الجامعى

٢١ش شادى عبد السلام - برج زهرة الأنوار -مبامى - الإسكندرية -ج.م.ع

تليفاكس :٠٣/٥٥٦٣٩٦١ موبايل:٠٠٢/٠١٠٠١٨٣١٧٩٦

Email : dartalemg@yahoo.com ٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩

التحليل السياسى

و

السياسة الإجتماعية

دكتـــور

محمد يوسف محمد السيد

الاكاديمية العربية للدراسات الإستراتيجية

2015



دار التعليم الجامعى

٢١ش شادى عبد السلام ـ برج زهرة الأنوار ـ ميامى ـ الإسكندرية ـ ج.م.ع.

تليفاكس: ٠٠٢-٠٣/٥٥٦٣٩٦١ موبايل: ٠٠٢/٠١٠٠١٨٣١٧٩٦

Email:dartalemg@yahoo.com ٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩



دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

السيد ، محمد يوسف محمد

التحليل السياسى والسياسة الاجتماعية / محمد يوسف محمد

السيد ـ ط 1 - الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015

ص ؛ سم.

تدمك 978 977 733 0206

2- السياسة الاجتماعية

أ ـ العنوان

رقم الإيداع /5555 309.1

مقدمة

يتناول هذا الكتاب بحث مجموعة من المواضيع المتعلقة بعلم السياسة وهي مخصصة لمن يرغب في زيادة معلوماته في هذا المجال. ويتحدد مجال البحث على أساس القيام بدراسات مقارنة بين مجموعة من الأفكار والنظريات بهدف الوصول إلى معرفة حقيقة مجال علم السياسة. وقدْ ركزت هذه الدراسة على مصادر في غالبيتها باللغة الانكليزية وذلك بسبب كثرة العطاء الفكري للناطقين بهذه اللغة في هذا المجال فقط وإنما أيضا للإضافات الجديدة في هذا الحقل. يضاف إلى ذلك اللجوء إلى المصادر الفرنسية لتنويع أفكار هذا العلم.وقد حاولنا في كثير من الأحيان تطبيق بعض من هذه الأفكار على واقع عالم الجنوب وخاصة عالمنا العربي كمحاولة لتفسير بعض القضايا المتعلقة في مجالات السياسة. لقد قسمت مواضيع هذا الكتاب إلى ستة فصول يتناول كل فصل فيها مجموعة من النظريات والتحليلات. ففي الفصل الأول نتناول مفهوم علم السياسة وفي الفصل الثاني نركز على التحليل السياسي وذلك من خلال بحث مجموعة من النظريات المتعلقة بهذا الموضوع. وفي الفصل الثالث سنبحث إطار مفهوم الدولة وشرعيتها وذلك من خلال القيام بدراسة مقارنة بين مجموعة من النظريات. وبما أنه لابد للدولة من حكومة فان الفصل الرابع سيركز على مفهوم هذه الأخيرة وطريقة تشكيلها.ولما كان هذا التشكيل يتم عبر هيأت المجتمع السياسية فالضرورة تدعو أن نتناول بالبحث والتحليل الأحزاب السياسية والمجموعات الضاغطة العاملة داخل المجتمع المدني وواقعية هذا المجتمع في عالم الجنوب إضافة إلى تناول مفهوم الحركات الاجتماعية للوقوف على طبيعتها الاجتماعية والسياسية. وفي فصل السادس سيدور الحديث حول العلاقات الدولية وبالخصوص أهم النظريات التي تفسر هذا المجال من العلوم السياسية مع تناول تحليل مفهوم العولمة وأهدافها.



الفصل الأول

مفهوم السياسة الاجتماعية

أولاً: يمكن النظر إليها كمحاولات من جانب الحكومة لضمان بعض المستويات الدنيا من الحياة للجماهير في ميادين مثل التأمين الاجتماعي، المساعدة العامة، الصحة والرعاية الصحية، التعليم، الإسكان، والخدمات الاجتماعية الشخصية.

١. تحليل السياسة ينطوى بصورة متزايدة على الاستخدام لمناهج العلوم الاجتماعية لوصف وربما لغرض العمليات ومحتوى السياسات رغم أن تحليل السياسة يتضمن الاستخدام لبعض مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية الأساسية ومعظم المناهج الفنية أو الكمية وذلك مثل تحليل التكلفة — الفائدة.

٢. العلاقة بين تحليل السياسة والسياسة الاجتماعية: نحاول هنا استعراض العلاقة بين تحليل السياسة والسياسة الاجتماعية. إن السياسات تحتل موقعاً للعلاقات داخل وفيما بين ثلاث مجالات متنافسة للحياة الحديثة: الحكومة، الاقتصاد، الحياة الخاصة وكل واحدة من تلك النظم تتسم بالتركيبة المعقدة، تعددية الطبقات والديناميكية.

وإن منتجات تحليل السياسة تساعد فى إلقاء الضوء على أى السياسات التى يجب تغييرها وكيف تلك التغيرات ربما تعكس فى كل مكان كل أشكال الحياة الحديثة فإن تحليل السياسة يلقى الضوء على نتائج يمكن توقع حدوثها.

٣. الجذور العلمية لتحليل السياسة: والجدير بالذكر هنا أن نتناول الجذور العلمية لتحليل السياسة حيث يعرف بأن تحليل السياسة عبارة عن نصيحة موجهه لعميل، وثيقة الصلة بالقرارات العامة وفقاً للقيم الاجتماعية.

تحليل السياسة يشير إلى مجموعة من المهارات الفنية المستخدمة لوصف وتقدير وتأثير السياسات الاجتماعية وتشير إلى المنظور أو الرؤية حول ما يجب أن تقوم به الحكومة حيث يستند على التقدير للظروف والمسكن أو المحتمل من المدخلات لصنع وإحداث أشياء أفضل.

وذلك فإن تحليل السياسة يتطلب كل من المعرفة والمهارات وفيما بينهما القدرة على جمع وتنظيم ونقل المعلومات، إن ميدان تحليل السياسة له أصوله وجذوره الفكرية فى عدد من مبادئ وقواعد العلوم الاجتماعية.

ثانياً: طرق ومناهج تحليل السياسة:

إن تحليل السياسة تعطى نظاماً واسعاً من المهارات والأدوات والتي تنبثق من الأسس العلمية المتنوعة وكافة طرق البحث العلمى الاجتماعي تقريبا تستخدم لوصف وتفسير وتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية وسوف نستعرض هنا معظم المناهج البارزة فى تحليل السياسة لوصف وتحليل ومقارنة السياسات:

١. تقدير الحاجات: ان السياسات الاجتماعية تستهدف مواجهة مشكلات فى المقام الاول وتستهدف مواجهة مشكلات محسوسة أو مدركة أو لتقدير العوائد من جهود تحسينه.

٢. تحليل التكلفة والفائدة: حيث جرى تطويره بصورة كبيرة من جانب الاقتصاديين ويعتبر مدخلاً يحاول إيجاد العلاقة بين التكاليف المباشرة والغير مباشرة.

٣. تحليل الفعالية – التكلفة: حيث يبحث فى تكاليف سياسات مختلفة فى تخفيف نتائج مرغوبة لسياسة بدون معرفة لتكلفة السياسة والقيمة المالية للفوائد ودراسة العائد يمكنها أن توثق الفعالية المقارنة لبدائل مختلفة للسياسة حيث أنه يستخدم تصميمات البحث التجريبى.

٥. دراسات الحالة: العديد من دراسات السياسة الاجتماعية يمكن اعتبارها دراسات حالة أو كدراسات حالة مقارنة ودراسات الحالة تنطوى على وصف منهجي وتفصيلى وتحليل للمعلومات.

٦- التحليل البعدى:- طريقه كميه كليه وتلخيص النتائج المتعلقه بمخرجات البحث وذلك بالأخرى عن إيجاد طريقه لجمع معلومات جديدة.

ثالثاً: القائمون بتحليل السياسة والأخصائيين الاجتماعيين:-

١- محللى السياسة: إن محللى السياسة يوجدون ويشيدون الأراء والمعتقدات ونصيحتهم تستخدم للتأثير فى السياسات ومحللى السياسة الصادقين لديهم حسن الأطلاع حول ميدان السياسة وعادة ما يكون لديهم مهارات منهجيه كميه.

٢- دور الأخصائيين الاجتماعيين فى تحليل السياسة:- الأخصائيون الاجتماعيون يشاركون فى السياسة الاجتماعية وتحليل السياسة وذلك إن لم يكن عادة بصورة غير مباشرة، ففى كل خطوة فى عمليه السياسة الاجتماعية الأخصائيون الاجتماعيون ومنظماتهم المهنية ربما يشاركون فى تجميع المعلومات ذات الصله الوثيقه بعمليات السياسة.

رابعاً: السياسة الاجتماعية فى الخدمة الاجتماعية:-

السياسة الاجتماعية فى الخدمة الاجتماعية كان اهتمامها الرئيسى بتاريخ الرعاية الاجتماعية.

– وبصورة مختصرة فإن الأخصائيين الاجتماعيين فى وظائف السياسة الاجتماعية فى العادة غير المدربين على ممارسه سياسة اجتماعية، حيث أن هذا

المنظور يتغير بسرعة.

١- السياسة الاجتماعية كعمليه ومجال:- ونقصد بالسياسة الاجتماعية وفقاً لرؤيه محدثه، أنها تنطوى على مجال وعمليه، فالسياسة الاجتماعية كمجال تنصب على المجال والتنميه للمجتمع ككل.

٢- السياسة الاجتماعية بين النظريه والممارسه:- إن مجال وعمليه السياسة الاجتماعية ينصب حالياً على كل من النماذج النظريه ومهارات الممارسه وذلك من خلال الأدماج للتطورات السبرانتكيه "الضبط" والأدوات التكنولوجيه الفعاله.

٣- نماذج العداله التوزيعيه فى التراث:- وننتقل هنا إلى موضوع ذى أهميه ويتبلور فى العداله التوزيعيه والاجتماعية، فإن قيم الخدمة الاجتماعية، حيث جرى وصفها فى الدستور المهنى لأخلاقيات مهنه الخدمة الاجتماعية، حيث أنها وسيله الإدارة لكل تدخلات السياسة الاجتماعية فى الخدمة الاجتماعية ومتضمنه ممارسه السياسة الاجتماعية، وترتبط بالعداله الاجتماعية.

*** وهناك أربعه نماذج رئيسيه للعداله تتواجد فى التراث:-**

١- نموذج النفعى ويعتمد على الليبرالية الكلاسيكية المبكرة.

٢- نموذج السوق ويعتمد على الشكل المخالف من جانب للمذهب النفعى وعلى الفردية الاقتصادية المندمجه فى الرأسمالية.

٣- نموذج العدالة حيث يستند على نظرية العقد الاجتماعي.

٤- النموذج الماركسى - الأشتراكى حيث يستند على النظريه الماركسيه.

أسس ممارسة السياسة الاجتماعية فى الخدمة الاجتماعية:- تستند الممارسة على الآتى:

١- تحقيق الحريه، ٢- المساواتية،

٣- حق تقرير المصير، ٤- التحقق الذاتى

٥- الحكم والتوجيه ذاتياً ديمقراطياً، ٦- المشاركه الكامله للجماهير،

٧- السياسات يجب أن تؤثر فى حياتهم.

مجال ونطاق وأهداف السياسة الاجتماعية:-

فالقادة من أقطار ودول مختلفه والجماهير، والملقين المهنيين يدركون ويلاحظون طبيعه ومجال ونطاق وطرق ممارسه السياسة الاجتماعية

– فإن بعض المعلقين يفصلون منظورات واسعه للسياسة: تنصب على مصالح المجتمع ككل وعلى الرفاهيه البشريه، لكل الجماهير والمجتمعات، وليس فقط على هؤلاء الناس للفقراء.

مداخل وأساليب وأدوار مخططى السياسة الاجتماعية:-

وتأسيساً على ما سبق لابد من التطرق إلى مداخل أو أساليب وأدوار مخططى السياسة الاجتماعية

– ففى إطار هذا السياق، فإن ممارسى السياسة الاجتماعية يستعينون بمجموعة شامله واسعه لمداخل وأساليب الخدمة الاجتماعية والقيام بأدوار عديدة وفقاً لأشكال عمليه التخطيط للسياسة.

فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بتشكيل وصياغة سياسة وبرامج فإنهم يتولون مسئولية دور المخطط – المعدل – دور الإدارى – الباحث – الرشيد – المعيارى –

الدافع وهذا يتوقف على طبيعة مواقف السياسة.

• اما المداخل والأدوار الرشيدة العقلانية فإنها تتسم بالتفكير العلمى والمنطقى والتأكيد على الفوائد الهامة المستنبطة من إجراءات موضوعيه.

خامساً: القضايا المحوريه والمشكلات المتعلقه بالسياسة الاجتماعية

١- القضايا السياسية المرتبطة بالسياسة الاجتماعية:- وهناك ثلاث قضايا وموضوعات سياسيه ذات ارتباط مباشر ورئيسى بالسياسة الاجتماعية: المجتمع المنشود وتنظيم الموارد والتوزيع للسلع والخدمات.

أ- المجتمع المنشود: وهنا تطرح عدة تساؤلات تدور حول نوعيه المجتمع، المجتمع المحلى أو المنظمه التى تنشدها، ونوعيه العلاقات الاجتماعية التى يجب تحقيقها.

وفى العادة فإن السياسات الاجتماعية تطابق نوعيه المجتمع المنشود والمتخيل أو المتصور من جانب أعضائه على سبيل المثال، السياسات الاجتماعية فى مجتمع ديمقراطى عادة ما تكون ديمقراطية.

ب- تنظيم الموارد: وهنا تدور التساؤلات حول كيف يجب تنظيم وتركيب القوى المؤسسية بالتنظيمية والمجتمعية، وكذلك الخصوصية المتعلقة بالمجتمع المحلى، وكيف يجب استعمال واستخدام الموارد الطبيعية والبشريه.

ج- التوزيع للسلع والخدمات:- وهنا نحاول الإجابة على تساؤلات تدور حول: ما هى الحصص من السلع والخدمات فى مجتمع، مجتمع محلى، أو منظمه، التى يجب توزيعها على الأفراد أو الجماعات أو

الطبقات الاجتماعية.

- المجمعات والمجتمعات المحلية والمنظمات تؤسس مبادىء وقواعد لتوزيع القوة والسلطة فى صنع القرار والسلع والخدمات التى يجرى أنتاجها.

د- السياق المؤسس لمارسه السياسة الاجتماعية : ويعتبر الأساس المؤسس لمارسه السياسة من الموضوعات الهامه : السياسة الاجتماعية تنطلق من البناء المؤسس للمجتمع.

* حيث أن هناك ثلاث أنماط رئيسية للمؤسسات ويجرى تحديدها تقليدياً :

١- المؤسسات السياسية وتشمل على الأحزاب السياسية ، والنظام الأنتاجي.

٢- المؤسسات الأقتصادية وتشمل مثلاً على السوق والأنتاج.

٣- المؤسسات الاجتماعية وتشمل مثلاً على الأسرة، والنظام التعليمى، والديانات

مراحل عمليه السياسة الاجتماعية:

ويبدو لنا من الأهميه الوقوف على مراحل عمليه السياسة الاجتماعية الأخصائيون الاجتماعيون يعترفون بأن العمليه الخاصة بتدخلات السياسة والتدخلات المؤسسية تتميز بمراحل عديدة، تبدأ بالأحالة لمساعدة عميل، وتنتهى بنتيجة الخدمات.

أ- مرحله صياغة - تحليل سياسة:

مخططوا السياسة الاجتماعية عادة يبدءون بصياغات لمشكله العميل ويحللون الظروف والأوضاع السوسيو - أقتصادية التى هى جزء لا يتجزأ من المشكلة. وهذه المرحلة فى العادة تؤدى إلى التشخيص العميل المؤسسى، فى حين أنه فى ممارسه السياسة يطلق عليها التحليل للمشكله.

* وعلى العكس من ذلك، مشكله أو قضيه سياسيه تتواجد عندما يسود على الأقل عاملان:

١- عندما تؤثر سياسة على ظروف والأوضاع الاجتماعية.

٢- عندما لا يتفقون المثلون على السياسة أو الظروف والأوضاع الاجتماعية.

وأثناء هذه المرحلة، مخططى السياسة الاجتماعية يجتازون مهاماً متنوعه:

- التحقق من وجود مشكله أو قضيه سياسيه.
- تحديد طبيعة مشكله السياسة وبيئتها السوسيو أقتصاديه.
- تحديد المجالات المساهمه فى المشكله.
- إقرار قضايا السياسة الرئيسيه ومضامنيها.
- تقويم السياسات والبرامج الجاريه.
- تحليل تاريخ المجهودات المتعلقه بحل مشكله.
- تحديد المثلين الرئيسيين أجهزة صنع القرار.
- التنبؤ بنتيجة السياسات المقترحة.

ب- مرحله التنفيذ:

- هذه المرحله تعنى بترجمه السياسات التى جرى الموافقه عليها فى واقع الممارسه وتماثل مرحله العلاج من عمليه الخدمة الاجتماعية المؤسسيه، ونتبع أكتمال الدراسه التشخيصيه المؤسسية.

- كما أن الأخصائيون الاجتماعيون العاملون فى مرحلـه تنفيذ السياسة يقومون بتنظيم، رقابه وتقرير عمليات السياسات التى جرى الموافقة عليها فى

منظمات، أو مجتمعات محليه، أو مؤسسات أو مجتمعات.

* فيما يتعلق بوصف المراحل: حيث يقترح نموذجاً يطلق عليه التحليل:

- المدخل: يتضمن الطرق المستخدمة والقيم المعبر عنها فى السياسة.

- حاجه: ما هى الحاجات التى يتم مواجهتها؟

- التقدير: ما هى جوانب القوة والضعف فى السياسة؟

- المنطق: الأرتباط بين الحاجه ووسيلة حل المشكلة.

- رد فعلك: خبرتك وتجربتك المتعلقة بالسياسة.

- الدعم: الدعم المالى للسياسة.

- التجديد: التدابير والوسائل لتغيير البرنامج.

- العدالة الاجتماعية: القضايا والموضوعات الهامة للعدالة الاجتماعية.

* ويقترح نموذجاً يطلق عليه العلوم science:

- البيئات السياسية الاجتماعية.

- أسباب المشكلة مراجعه التراث المتعلق بأسباب المرضى.

- المداخل التدخليه: الحاجات والسياسات الحاليه والحاجات.

- تأسيس وتصنيف المقترحات وقائمه من المقترحات.

- قضيه تنفيذ البرامج، قائمه بالبرامج والخطط وتفسيرها.

- خصائص التنفيذ التكلفة والمتطلبات.

- تقويم المخرج التقدير أى الأهداف والغايات قد يتحقق.

- القضايا المتعلقه بتعليم وممارسه الخدمة الاجتماعية:

أ- التحقق والإدراك والفهم لتأثيرات السياسة الاجتماعية:- هناك مجموعه من المضامين المتعلقه بتعليم وممارسه الخدمة الاجتماعية: حيث إن أندماج طرق السياسة الاجتماعية فى ممارسه الخدمة الاجتماعية يلقى الضوء على العديد من القضايا المرتبطة بذلك.

- القضية الأولى تتمثل فى التحقق والإدراك والفهم لتأثيرات السياسة الاجتماعية: حيث إن السياسة الاجتماعية تحاكى وتؤثر فى أوضاع شديدة الشبه لما حدث فى المجتمع.

ب- القضية الثانية فتتمثل في أن أرتباط السياسة الاجتماعية لممارسه المهنه: إن السياسة الاجتماعية ترتبط بعنصرين رئيسيين فى ممارسه الخدمة الاجتماعية: وفقاً لأرتباط الخدمات المباشرة للإصلاح الاجتماعي والخدمات المباشرة للأفراد والأصلاحات للنظم والمؤسسات المجتمعيه.

ج- القضيه الثالثه التى تتناول السياسات العامه والتنظيميه تتمحور حول أن سياسات المنظمه المتعلقه بمجموعه الخدمات الاجتماعية لتوفير مقاييس شديدة الشبه لأنشطه الأخصائيون الاجتماعيين.

د- القضيه الرابعه تتمثل فى المشاركه فى صنع السياسة العامه من خلال ممارسه السياسة الاجتماعية.

أما القضيه الخامسه تدور حول تحسين العداله الاجتماعية: السياسية الاجتماعية تمد الخدمة الاجتماعية بمدخل وأساليب لتحسين العداله الاجتماعية، والأنصاف والمساواة.

أولاً: مفهوم السياسة الاجتماعية وماهيتها:

إننا نعنى بذلك مجموعة القرارات الصادرة من الهيئات المختلفة المختصة والتى توضح الاتجاهات الملزمة فى المجالات المختلفة.

ويعرف الاستاذ الدكتور أحمد كمال أحمد السياسة الاجتماعية بأنها: "مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة فى المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة واسلوب العمل وأهدافه فى حدود ايديولوجية المجتمع ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوى عدد من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة.

ومن هذا التعريف يتضح لنا الآتى:

١. أن السياسة الاجتماعية هى مجموعة من القرارات تصدرها هيئات لها الصلاحية فى ذلك.

٢. أن السياسة الاجتماعية توضح مجالات الرعاية الاجتماعية أى الميادين والفئات والأوقات المناسبة لذلك.

٣. أن السياسة الاجتماعية يجب أن تكون شاملة وواضحة.

٤. أن السياسة الاجتماعية يمكن أن تكون قومية واقليمية ومحلية.

٥. وأن الطريقة التى تحدد وترسم بها السياسة فى المجتمعات الحديثة هى أسلوب التخطيط فى رسم سياسة جديدة أو تعديل سياسة قائمة بالفعل.

٦. السياسة الاجتماعية تستخدم وسائل الاتصال المختلفة والاعلام لنشر تلك السياسة وإذاعتها.

ومن خلال ما سبق نستطيع أن نحدد مفهوم السياسة الاجتماعية بأسلوب إجرائى يتضمن ماهية السياسة الاجتماعية فى الآتى:

١. تمثل السياسة الاجتماعية عمليات سياسية تعتمد على تدخل سلطة الدولة.

٢. أن السياسة الاجتماعية هى عملية اتخاذ القرارات التى تتعلق بأهداف المجتمع.

٣. ترتبط السياسة الاجتماعية بايديولوجية المجتمع.

٤. تحدد السياسة الاجتماعية المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية.

٥. السياسة الاجتماعية متعددة المستويات فهى تعبر عن سياسة قطاع أو جهاز.

٦. السياسة الاجتماعية تشمل الجهود الحكومية والجهود الأهلية معاً فى برامج الرعاية الاجتماعية.

٧. تقوم السياسة الاجتماعية على أساس استخدام أسلوب علمى يحدد الحاجات الاجتماعية.

٨. السياسة الاجتماعية عمليات مشتركة.

٩. أن هذه العمليات تنتج من الحاجات الاجتماعية لأبناء المجتمع.

ثانياً: أهمية تحديد السياسة الاجتماعية ووظائفها:

ومن هنا نستطيع أن نحدد أهمية السياسة الاجتماعية فيما يلى:

١. أنها توضح مستوى من التنسيق الفكرى والذهنى بين مختلف البرامج والجهود الاجتماعية.

٢. أنها تمثل مجالات العمل واتجاهاته واسلوب القائمين على الأمور الخاصة

بالتخطيط والتنفيذ.

٣. أنها تكمل الجهود المتتالية نتيجة لتوحد الهدف البعيد.

٤. أنها تعاون المخططين فى تحديد الأولويات عن وضع الخطط الاجتماعية.

٥. أنها تعطى المعانى الانسانية للجهود التنفيذية فهى تربط بين الفلسفة والمبادئ والقيم الأخلاقية.

٦. عن طريق السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق أمثل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة فى المجتمع.

٧. يساهم تحديد السياسة الاجتماعية فى تنظيم العلاقات المتبادلة بين أنساق المجتمع القائمة.

٨. عن طريق السياسة الاجتماعية يمكن إشباع أقصى قدر من احتياجات الأفراد فى المجتمع.

وظائف السياسة الاجتماعية:

تتعدد الوظائف التى تحققها السياسة الاجتماعية فى تحقيق التنمية الشاملة فى المجتمع ويمكن تحديدها فى الوظائف التالية:

الوظيفة التنموية: وهى تعطى مكانة متميزة لدور الانسان فى التنمية وتنطوى هذه الوظيفة على دعم وتقوية الأسره.

الوظيفة الوقائية: وهى تتجه نحو الفئات التى يمكن أن تكون عرضة للتأثير السلبى فى المستقبل المنظور من عملية التنمية.

الوظيفة العلاجية: وهى تتجه بصفة خاصة إلى بعض الفئات المحرومة والتى

أطلق عليها فيما بعج الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين وكبار السن.

الوظيفة الاندماجية: وهى التى اعتبرتها المنظمة الدولية للأمم المتحدة نقلة أساسية فى سياسة الرفاهية.

ثالثاً: أهداف السياسة الاجتماعية وأغراضها:

ان أهداف السياسة الاجتماعية وأغراضها تظهر بوضوح إذا ما استطعنا أن نحصر أهم القضايا والمشكلات التى يعانى منها مجتمعنا فى الوقت الحاضر.

فالسياسة الاجتماعية هى التى تجيب عن تلك القضايا والتى من أهمها:

- الزيادة الرهيبة فى حجم السكان والناتجة عن ارتفاع معدلات الانجاب.
- بالرغم من التقدم الهائل فى العلاج الطبى وزيادة متوسط عمر الفرد إلا أن هناك من يسقطون للأمراض المزمنة.
- وجود تباين فى مستوى الطبقات الاجتماعية والخدمات المرتبطة بها والذى تتجه الاتجاه إلى التصنيع والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن وظهور ظاهرة التركيز السكانى.

مما يدعو إلى ضرورة وجود أساليب رشيدة لمواجهة هذه النتائج.

- اتباع نطاق الفقر والمشكلات الناجمة عن سوء توزيع الدخل.
- ارتفاع نسبة التشرد فى الشوارع وانحراف الأحداث وزيادة معدلات ارتكاب الجريمة.

رابعاً: عناصر السياسة الاجتماعية:

فإن عناصر السياسة الاجتماعية التى يجمع عليها المتخصصين والخبراء العلاب تتمثل فى الجوانب الآتية:

١. القرارات.

٢. الايديولوجية السائدة فى المجتمع.

٣. الأهداف البعيدة المدى للمجتمع.

٤. مجالات العمل الاجتماعي.

٥. الاتجاهات الملزمة والمنظمة للعمل الاجتماعي.

خامساً: ركائز السياسة الاجتماعية:

ترتكز السياسة الاجتماعية على دعائم ثابتة ومعروفة وهذه الدعائم هى الاسس والقواعد التى تقوم عليها هذه السياسة وهى بذلك المنابع التى تستمد منها كيانها أو المناهج التى تحدد قوامها.

ومن هنا فإن السياسة الاجتماعية للمجتمع المصرى تستند على مجموعة من الركائز الأساسية وهى:

١. الشرائع السماوية:

٢. مواثيق العمل السياسية والوطنية:

ويقصد بها ما صدر من الدولة من مواثيق سياسية أو اجتماعية تحدد الاطار العريض للسياسة التى تنتهجها الدولة كمنظمة الامم المتحدة باعتبارها عضوا بها.

وهناك مثالاً للمواثيق الدولية ميثاق الثمانينات لوقاية وتأهيل المعوق والذى

تنص على أربعة أهداف ومجموعة من الأهداف العامة:

أ- تنفيذ برنامج فى كل دولة يهدف إلى وقاية الأفراد.

ب-ضمان تقديم الخدمات التأهيلية.

ج- اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان اندماج الأشخاص المعاقين.

د- بث المعلومات المتعلقة بالأشخاص المعوقين واستعداداتهم الكامنة.

٣. الدستور:

هو الأساس الذى يقوم عليه التنظيم الاجتماعي والسياسى وهو المصدر الرئيسى للقوانين والتشريعات الاجتماعية ولذلك فإن كل دستور فى العالم يجب أن يكون معبراً عن القيم والعادات والأمر نابعاً من الجذور التاريخية للمجتمع ومعبراً عن الآمال والتطلعات.

٤. التشريعات والقوانين:

هى القاعدة القانونية التى يقيم عليها المجتمع شئون حياته وأساليب بقائه واستمراره بقائه واستمراره لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين.

٥. أيديولوجية الدولة:

ويقصد بها مجموعة الأفكار والفلسفات التى تحدد اتجاهاتها فى شتى فروع العمل الوطنى فقد تكون شيوعية تلغى شخصية الفرد الا فى حدود تفرض عليه من آراء وأفكار وعقائد.

٦. التراث الثقافى:

يظهر أثر التراث الثقافى فى تحديد السياسة الاجتماعية واضحاً فى البلاد التى لها تاريخ قديم وأصول ثقافية وتاريخية وقيم ومعايير وأنماط سلوكية راسخة فى أعماق الفكر والسلوك.

سادساً: مراحل صياغة وتحديد السياسة الاجتماعية:

يمكننا أن نحدد المراحل الأساسية التى يتم من خلالها يتم صياغة وتحديد السياسة الاجتماعية فى المجتمع على النحو التالى:

١. مرحلة طرح قضايا اجتماعية للمناقشة: حيث تبدأ صياغة السياسة الاجتماعية من اهتمام الأفراد فى المجتمع أو بعض جماعات اجتماعية معينة.

٢. مرحلة بلورة وتحديد تلك القضايا: وفى هذه المرحلة يتم توفير البيانات والمعلومات الكافية عن تلك القضايا وتشترك فى ذلك الهيئات الاجتماعية المعنية إلى جانب فئات المهتمين الذين قد يتصلون ببعض المسئولين فى الدولة.

٣. مرحلة الدراسة العلمية للقضايا: وفى هذه المرحلة تتدخل قيادات الجهاز الحكومى فى الدولة والأجهزة الفنية لتنظيمات الرعاية الاجتماعية على المستوى القومى ومراكز البحوث العلمية والجامعات والخبراء لدراسة وتحليل تلك القضايا.

٤. مرحلة تحديد الإطار العام للسياسة الاجتماعية: وفى هذه المرحلة يتم التوصل إلى مجموعة من الأهداف الاجتماعية العامة التى يؤدى تحقيقها إلى حلول مناسبة لمواجهة الحاجات والمشكلات الاجتماعية.

٥. مرحلة إقرار وإصدار السياسة الاجتماعية: ويتم إقرار وإصدار السياسة الاجتماعية من قبل الهيئات والأجهزة ذات الصلاحية والسلطة فى اتخاذ القرارات فى الدولة.

سابعاً: العلاقة بين السياسة والخطة:

يمكن القول بأن هناك ارتباط وثيق بين السياسة والخطة داخل المجتمع.

ونستطيع أن نحدد العلاقة بين السياسة والخطة فى الآتى:

- أن السياسة والخطة هما نتاج للعمليات التخطيطية التى تتضمن تقرير الموقف والدراسة.
- أن السياسة دائماً أعرض خطوطاً وأوسع مدى من الخطة.
- تعتبر السياسة الاجتماعية الدليل والإطار العام الذى تنطلق منه خطط التنمية.
- أهداف السياسة الاجتماعية بعيدة المدى تحتاج إلى وقت طويل لإنجازها.
- أن الخطة لها أغراض تسعى لتحقيق جزء من الأهداف العامة للسياسة الاجتماعية خلال المدة للخطة.
- من الواضح أن السياسة والخطة تسيران فى عملية واحدة تتضمن عدة مراحل وصولاً إلى تنمية المجتمع وهى:

أ. التعرف على ايديولوجية المجتمع بما تحتويه من معتقدات وقيم وعادات وثقافات مادية وغير مادية.

ب. السياسة العامة تنبع من ايديولوجية المجتمع.

ج. الاستراتيجية هى أكثر تحديداً من السياسة من حيث الأهداف.

د. التخطيط هو المنهج العلمى المستخدم فى وضع الخطة والبرامج بناء على مراحل أساسية هى:

١. دراسة المجتمع وتحديد أهدافه.

٢. تحدد إطار الخطة.

٣. وضع الخطة التنموية.

٤. تنفيذ الخطة.

٥. متابعة وتقييم الخطة.

ثامناً: العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية:

الدارس لمهنة الخدمة الاجتماعية يعلم جيداً ونحن فى بداية القرن الحادى والعشرين أن الخدمة الاجتماعية لم تعد مجرد خدمات مؤقتة أو عمليات مرتبطة بالاحسان لمقابلة الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

وقد استطاعت المهنة أن تكون لنفسها مجموعة من الاتجاهات هى بدون شك نابعة أساساً من ايديولوجية المجتمع ومن أهم الاتجاهات:

- أصبح الأخصائى الاجتماعي قائداً مهنياً يتطلب نوعاً كثيراً ومتميزاً من الاعداد المهنى.
- رفاهية المواطنين ترتبط برفاهية المجتمع.
- رفاهية المجتمع يجب أن تتم بالاهتمام بجميع الفئات المجتمعية دون تمييز أو تفرقة أو إهمال فئة على الأخرى.
- المجتمع المحلى هو أهم الوحدات المجتمعية.
- أصبحت مسئولية الرعاية الاجتماعية من المهام الرئيسية للحكومات فى المجتمعات الحديثة.

ومن هذا المنطلق تتضح العلاقة بين مهنة الخدمة الاجتماعية وبين السياسة الاجتماعية وأن كل منهما يؤثر فى الأخرى وتظهر هذه العلاقة بوضوح فى:

١. اتباع السياسة الاجتماعية يجنب الارتجال فى وضع الخطط والبرامج.

٢. السياسة الاجتماعية توضح لمهنة الخدمة الاجتماعية اتجاهات ومجالات ومناهج العمل الاجتماعي.

٣. تعمل الخدمة الاجتماعية فى مجالات الرعاية الاجتماعية والبيئة الاجتماعية ولديها حصيلة كبيرة من المعلومات والخبرات.

٤. بعد اتساع نطاق المذهب الاجتماعي تتدخل الحكومة لإحداث التوازن.

٥. تعمل الخدمة الاجتماعية فى حدود السياسة الاجتماعية العامة وتحاول أن تجعل المواطنين متكيفين فى حدود النظم والموارد القائمة.

إن أهم ما يميز العلم أنه ذو طبيعة تراكمية وميدان الخدمة الاجتماعية هو أكثر الميادين تأثراً بالخبرات. كما أن القراءة النقدية — التحليلية للتراث المهنى للتخطيط الاجتماعي أمراً ضرورياً فقط للتعرف على هذه التجارب بل لتحليلها ونقدها نقداً موضوعياً.

أولاً: قراءة تحليلية لتراث التخطيط الاجتماعي: بدءاً من النصف الثانى من القرن العشرين أصبح الاعتقاد فى إمكانية تطبيق المعرفة التعامل بفاعلية مع المشكلات الاجتماعية يلقى قبولاً واسعاً وذلك بفضل الكتابة المتتابعة فى الفلسفة الاجتماعية.

ثانياً: فى حين العلماء الاجتماعيين المحدثين لديهم القدرة على إقناع صناع القرار بمساهمتهم القيمة التى يمكن أن يقدمونها بنجاح وإنجاز

بفضل المعرفة التى يحققوها بصورة لم يحلم بها من سبقوهم

ثالثاً: لا يزال من يعمل بصورة مباشرة فى وظائف إدارية وضع سياسة بالحكومات لتوفير المعرفة من العلوم الاجتماعية ذات الصلة بالمشكلات الاجتماعية.

رابعاً: وقد اكتسب اصطلاح التخطيط الاجتماعي رواجاً واسعاً فضلاً عن المقالات الاكاديمية والكتابات التى نشرت حول موضوعه، وترافق مع ذلك تطوير المناهج التعليمية فى التخطيط الاجتماعي رغم هذه التطورات الفعالة، فإن التراث المتوفر حالياً حول موضوعه لا زال يحتاج إلى معالجة لاكتنافه قدر من الخلط عن طبيعة التخطيط الاجتماعي.

ومع ذلك فإن غياب تعريف موحد أو مدخل للتخطيط الاجتماعي لا يعتبر يمثل أخطر صعوبة، أم الصعوبة الحقيقية أنه ليس هناك محاولة لإقامة المشكلة تصنيفاً لتلك التعرفات المختلفة ولمقارنة تطبيقاتها فى مجالاتها المختلفة.

أما المشكلة الثانية تتمثل فى أن معظم التراث المتاح يكتنفه الغموض حول كيفية استخدام مثاليات التخطيط الاجتماعي وكيفية تحقيقها.

المشكلة الثالثة تنطوى على أن الكثير من التراث المتاح ذو علاقة وطيدة ببريطانيا أو الولايات المتحدة بدرجة لا يمكن معها استخدامه بصورة جوهرية فى أى مكان آخر من العالم.

أم العيب الأخير فى التراث المتاح إنه يتمثل فى التجاهل لاستخدام مناهج وطرق التخطيط الاجتاعى، بالرغم من أن مؤلفى كتابات التخطيط الاجتماعي يؤكدون بصورة ثابتة على الحاجة للتخطيط العقلانى وإلى التبنى لأدوات

تصورية لصناعة القرار فى عملية صنع القرار.

قضايا جدلية في التخطيط الاجتماعي:

نحاول من خلال هذا العرض أن نقدم وصفاً تفصيلياً للقضايا الأخلاقية العديدة التى ترتبط بفكرة التخطيط الاجتماعي.

بل أنه من المرغوب فيه التعرف على المشكلات المرتبطة باستخدام طرق ومناهج التخطيط الاجتماعي، ومن خلال مناقشة مختصرة ومحددة لبعض القضايا الأخلاقية الأكثر أهمية فى التخطيط الاجتماعي وفى التخطيط ككل.

١. القضية الأولى: تتعلق بطبيعة التخطيط نفسه: فالقضية الجدلية التى يجرى تطبيقها ليس فقط فى التخطيط الاجتماعي ولكن من التخطيط بصفة عامة، إنما تتعلق بطبيعة التخطيط نفسه، حيث أن نطاق تلك التعريفات التى تتناول عملية التخطيط لا يختلف عن صنع القرار بصورة عامة فيما يتعلق بان التخطيط كمهنة بالغة الدقة. فتلك وجهات النظر المتباينة تشترك فى اتجاهين تقليدين رئيسيين فى العلم الادارى وهما المدخل الشمولى — والعقلانى ومدخل الزيادة او الاضافة المنفصلة. المدافعون عن أهمية الاتجاه الأول فى الحاجة إلى العقلانية أما المناصرون للمدخل الأخير يدعون بأن ذلك لا يمكن بلوغه. فالمخططون لا يمكنهم توجيه الفعل كليه. وأصحاب اتجاه الزيادة او الاضافة يميلون إلى التشكيك فى كلا من المهنة والاستخدام لأدوات التخطيط حيث أنهم يعتقدون بأن وضع سياسة عبارة عن نشاط ضرورى يتطور من خلال عملية تدريجية للمقايضة.

ونحن نعتقد بأن ذلك يقدم مساعدات مفيدة لوضع سياسة بما يثرى

الموضوعية والكفاية، بل أن الرفض لمواثيقها يعتبر إعطاء شرعية للنزعات الميكافيلية والتقليدية فى سياسات تنظيمية وذلك فيه إنكار الحاجة إلى مزيد من العقلانية فى صنع القرار.

٢. القضية الثانية: المشاركة فى عملية التخطيط: تأخذ هذه القضية مكاناً فى المناقشة المتعلقة بالتخطيط الاجتماعي والتى تتمثل فى مسألة المشاركة الجماهيرية فى عمليات التخطيط، حيث أن الكثير من المدافعين عن المشاركة الجماهيرية فى التخطيط الاجتماعي يشيرون إلى مثاليات ديمقراطية عندما يعرضون حججهم بل يذهب الجدل إلى أن المشاركة العامة يمكنها أن توفر مراجعة فعالة للغطرسة المهنية، والمناصرين الأخرين للمشاركة العامة فى التخطيط باعتبارها أكثر نفعاً حيث يذهبون إلى أن المشاركة تسهيل الفعالية، إن حجة المشاركة الشعبية فى التخطيط جرى التسليم بها ولكن على أسس عديدة.

والبعض يذهب إلى أن المشاركة العامة فى التخطيط تنطوى على تناقض للشروط، حيث أن التخطيط يتطلب معرفة ومهارات فنية فى الوقت نفسه لا تتوافر لدى المواطنين العاديين، فالجدل حول المشاركة الشعبية يعتبر واحداً من العديد من القضايا التى تثير الآراء اليديولوجية والقيمية، وفى الواقع إن فكرة التخيط الاجتماعي هى فى حد ذاتها ايديولوجية وذلك لأنها تنطوى عا معتقدات حول أفضل سبيل لتنظيم المجتمع. وعلاج أمراض اجتماعية.

٣. القضية الثالثة: التخطيط الاجتماعي والحياد الاخلاقى: رغم أن الكثير من الكتاب يقبلون بفكرة الحياد الأخلاقى للتخطيط الاجتماعي تعتبر خادعة ومضللة وهؤلاء ليس لديهم مناقشة تتسم بالكفاية فى تتابع

منطقة لهذا الاستنتاج.

إن فلسفة التخطيط تتجاوز تطبيقاتها فى أمور متعلقة بالسياسة الاجتماعية، يجرى رفضها بقوة من قبل أنصار تلك الأفكار. حيث أنهم يجادلون فى أن التخطيط الاجتماعي يعادل شكل متطرف لتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والذى يرتبط بنتائج وخيمة.

فإن هذه المعالجة تحاول الاستجابة لعدم الكفاية فى التراث القائم عن التخطيط الاجتماعي.

أولاً: باستعراض المجالات الرئيسية للممارسة التى ينشغل فيها المخططون الاجتماعيون.

ثانياً: كيف أن صنع القرار وتقنيات جمع البيانات يمكن تطبيقها فى الأمور المتعلقة بمشكلات الرعاية الاجتماعية.

ثالثاً: ميادين الممارسة والأدوار المهنية:-

(١) عرض عام لمفهومات التخطيط الاجتماعي:- إن التخطيط يعتبر خاصية للحياة اليومية. فالمواطنين العاديين يتخذون قرارات تتعلق بالمستقبل وتستند على أعتبارات عقلانيه للحقائق المعروفه، بل أن التخطيط فى المجالات التنظيميه والعسكريه كان موجوداً أيضاً. وكانت هناك حاجه للمحافظه على الإمبراطوريات ومصادر الدخل الإجمالى وتنظيم الحملات العسكريه، يرتبط تاريخ التخطيط المعاصر بالعديد من التطورات فى ميادين مختلفه إن أصول التخطيط التنظيميه أو المشترك. وتنميه بحث العمليات بصفه خاصة، أما البدايات التخطيط الأقتصاديه أرتبطت بشكل عام مع خطه الخمس سنوات السوفيتيه الأولى فى عام ١٩٢٨، فأساس عمل

المخطط يختلف أكثر عن الأقتصادى ومحلل النسق، وبالتالى من المحتمل أن يكونوا قادرين على أستخدام كل عنصر لتقنيات الأخر بسهوله ويسر.

(٢) ميادين التخطيط الاجتماعي:- يشارك التخطيط الاجتماعي فى معظم معالم التخطيط التى جرى وصفها سابقاً، حيث أن معظم الكتابات تشير إلى أن التخطيط الاجتماعي عمليه موجهه نحو الهدف يعنى يصنع قرار فعال وعقلانى ومعظمها يوضح تقريباً محتواه المعيارى، والسبب الرئيسى لذلك يتمثل فى أن المؤلفين يستخدمون المصطلح للإشارة إلى التطبيق لمنهج التخطيط على مجالات تتسم بالتباين الشديد فهوا العمل يمكن أن يكون جيداً من خلال التحديد للمجالات التى جرى احتوائها ويشير إليها هؤلاء العلماء الاجتماعيون الذين لهم كتابات حول التخطيط الاجتماعي، وسوف يجرى الإشارة إليها على أنها

مجالات التخطيط الاجتماعي فى هذه المجالات وتشمل على الأتى:-

(١) التخطيط الاجتماعي، التغير الاجتماعي، وعلم الأجتماع التطبيقي:- إن فكرة التخطيط الاجتماعي تضمنتها الكتابات السوسيولوجيه، حيث ان الموضوع أنبثق فى القرن التاسع عشر كعلم متميز فإن الفضل فى ذلك إلى العالم بأعتباره المكتشف لمصطلح علم الأجتماع حيث يعتبر التخطيط الاجتماعي على أنه علم أجتماع تطبيق، ورغم أن التغير الاجتماعي يعتبر معلماً ذو أهميه أساسيه للبحث السوسيولوجى فى سنوات تشكليه الأولى، فإن تعاشق وتقاتل الأفكار من جانب معظم مفكريه المؤثرين. - فى حاله علم الأجتماع النظرى حيث تذهب أمنيه العالم إلى رؤيه البادىء السوسيولوجيه يجرى تطبيقها بهدف تحسين

المجتمع، وإن التقدم الاجتماعي الضار جاء نتيجه لأستجابه جيل من الأجتماع الأمريكيين.

(٢) التخطيط الاجتماعي والخدمة الاجتماعية وتنظيم المجتمع :- إن المهنية فى الخدمة الاجتماعية جرى تتبعها بكفاءة إليه فى أمريكا من أخصائيين أجتماعيين أكاديميين حيث كتبوا يتوسع من مبادىء الخدمة الاجتماعية، فضلاً عن تشكيل الهياكل المهنية المتنوعه بهدف إقامه مستويات للمارسه.

- وبطبيعه الحال فإن ذلك قد ساهم فى تطور الخدمة الاجتماعية المهنية، كما أن محاولاتها للتنسيق بين الأنشطه الإحسانيه كان دافعاً لأنشطه الأخرى جرى تأسيسها، وفى نفس الوقت لقمع ظهور أشكال التمويل.

- وأشتغلت مجموعات الخاصة بدراسة أوضاع تنظيم المجتمع أن تلك الممارسات جرى الأعتراف بها رسمياً كجزء مكمل الخدمة الاجتماعية.

٣- التخطيط الاجتماعي والتخطيط الحضرى :- إن التخطيط المدينه قد ظهر بشكل كبير كأستجابه للآهتمام والجهد من جانب المؤسسات الخيريه تجاة الأزدحام السكانى واقذارة والفساد نتيجه للتوسع المتسارع للمدن الصناعيه فى أوروبا.

- وقد أشارت النتائج فى الأساس إلى أن مهام التصميم قد تولاها مهندسون ومخططون معماريون، وقد ترتب على ذلك إقامه واجهات للمبانى من كتل ضخمه تضم شقق مرتفعه كثيفه بشكل مغالى فيه بدأت فى ظهور فى المدن التى دمرتها الحرب فى أوروبا.

- إن مصطلح التخطيط الاجتماعي قد ظهر فى أوروبا وأمريكا الشماليه خلال البستينات وليعكس الأهتمام الجديد بالأشكال الاجتماعية للتخطيط الحضرى. بل أيضاً يجرى أستخدامه بمعنى أكثر تخصصيه ليشير إلى مهام يتولاها موظفون متخصصون فى التخطيط الاجتماعي.

- إلا أن التخطيط الاجتماعي الأن يلتقى اعترافاً واسعاً كنشاط متخصص فى التخطيط الحضرى، وهناك تشويشاً وخلطاً قليلاً نسبياً عن دور المخططين الاجتماعيين فى هذا المجال. وف عام ١٩٦٣ سته مهام يقودها المخططون الاجتماعيون فى هيئات تخطيط المينه الأمريكيه:

أ- تقدير وراقبه التأثير الاجتماعي للخطط الحضريه.،

ب- إعداد خطط تنميه إجتماعية.

ج- قيادة البحث الأحتماعى.،

د- التنسيق بين خدمات المجتمع المحلى.

هـ- المساعدة فى تخصيص تسهيلات المجتمع المحلى.،

و- تجنيد المشاركه القاعديه فى التخطيط.

(التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية وتخطيط الخدمات الاجتماعيه):-

هناك بعض المؤلفين يذهبون إلى القوة الناميه لحركه الطبقه العامله يتم أدراكها على أنها تهديد للنظام القائم، وقد ساهم ذلك فى خلق خدمات الرعاية فى جهد لتسكين الروح النضاليه وقد أن هناك جانب من الصدق فى الأصرار على هذا

الرغم، فإن نضال العمال لتحقيق تمثيل سياسى، كانت تعتبر هامه بالمثل حيث أن الحكومات التى وصلت السلطه عن طريق الأقتراع لها من جانب العمال عملت أكثر لتحسين الظروف الاجتماعية.

- فالنفقات العامه على الخدمات الاجتماعية فى بلدان ناميه قد تزايد بصورة جديدة بالأعتبار اثناء الحرب وهكذا فإن التخطيط يصبح ذو أهميه متزايدة فى تنظيمات الخدمة الاجتماعية سوء على المستوى المركزى أو المحلى.

التخطيط الاجتماعي والتخطيط للتنميه فى العالم الثالث:-

جرى التبنى للتخطيط فى البلدان الناميه بعد الحرب العالميه الثانيه ويستند تصميمه على تحديث أقتصاديات تلك البلدان، ولرفع مستويات المعيشه لشعوبها بأسرع ما يمكن.

ويشير إلى أن البلدان الأسيويه لها الريادة فى هذا المجال. وتعتبر حكومه الفلبين الأولى فى أطلاق أول خطه للتنميه عام ١٩٤٧؛ وتبعتها الهند بعد ذلك فى عام ١٩٥٢، فالقادة الهنود قد تأثروا بشكل عظيم بأنجازات الأتحاد السوفيتى، وأعتقدوا بأن التخطيط المركزى سوف يدفع المجتمع نحو التصنيع والسيطرة على فقر البقاء وبخاصه الرق.

الصعوبات والمشاكل التى تواجه التحرير للتخطيط الاجتماعي:-

١- الاعتراف بأن بعض المؤلفين لم يقدموا إمكانيات التطبيق لفكرة التخطيط الاجتماعي بصورة تتوافق مع ذلك الفئات.

٢- أن الغياب للسياق العملى فى المناقشات المتعلقة بالتخطيط الاجتماعي يمكننا إدراكه فى التراث السوسيولوجى.

٣- أن الآخرين يستخدمون مصطلح التخطيط الاجتماعي بأسلوب عام.

٤- إن التخطيط الاجتماعي يتضاد مع فكرة المجتمع الجيد.

٥- أن هناك بعض الكتاب غالباً ما يشيرون إلى أكثر من كمجال واحد للتخطيط الاجتماعي.

٦- فالأخصائيين الاجتماعيين ليسوا فقط يكتبون حول تنظيم المجتمع ، وإنما يكتبون حول تخطيط

٧- هناك أيضاً تأكيدات مختلفة فى بلدان مختلفة.

٨- ويعتبر تخطيط تنظيم المجتمع المحلى مفهوماً أمريكياً فريداً وليس من المدهش بأن أخصائيين اجتماعيين فى بلدان أخرى كتبوا حول الموضوع بصورة محدودة.

٩- أن فكرة التخطيط الاجتماعي يمكن تطبيقها فى مجالات متنوعة من الاهتمام الاجتماعي، إلا أن محاولة تركيب تلك المعانى المختلفة يعتبر من غير المحتمل نجاحها.

الفصل الثاني

النظريات الاجتماعية التقليدية والمعاصرة

النظريات الاجتماعية

في علم الاجتماع المعاصر ثمة نوعان من النظريات:

§النظريات الكبرى، ومثالها النظرية الماركسية ذات الطرح الشمولي أو التحليل الماكرو سوسيولوجي.

ولكن هناك تصنيفات أخرى للنظرية الاجتماعية على أساس نظريات البنية)النظريات البنيوية الأنثروبولوجية والاجتماعية) أو نظريات الفعل كالنظرية التفهمية لـ ماكس فيبر.و

النظرية الاجتماعية التقليدية

• الوضعيـــــة

سان سيمون S. Simon (1760 - 1825)

المقاربة الوضعية هي منهجية تحليلية تقوم على استبعاد لأنماط الفكر والتحليل اللاهوتي (الديني) والميتافزيقي (التجريدي = الطبيعة) من أي تحليل مقترحة بديلا عنهما الإنسان الذي بات يتمتع بقيمة مركزية في الكون، بهذا المضمون سنكون على إطلالة لمعادلة جديدة تحكم سير الحياة الاجتماعية برمتها على النحو التالي: الظاهرة الظاهرة الظاهرة

مرجع لاهوتي مرجع ميتافزيقي مرجع إنساني / الوضعية

الدين الطبيعة = التجريد العقل

هـذه المعادلـة الـتي سـتمثل لـدى أوجـست كونـت المراحـل الـتي مـرت بـه الإنسانية ومصدر قانون الحالات الثلاث تبين لنا أن الإنسان لم يكـن موضـع ترحيـب في المرحلتين السابقتين، إذ أن الإنسان عجز عن أن يجد له موقع او مكانة فيما مضى لذا فقد استبعد من أي تحليل للظواهر مفسحا المجـال أمـام القـوى الدينيـة أو قـو ى الطبيعة. وبما انه لم يكن للإنسان أية قيمة فلم تكن أيضا للمجتمـع آيـة قيمـة, ولهـذا تطورت الوضعية العلمية التي تناولـت ظـواهر طبيعيـة بينمـا لم تتطـور ذات الوضـعية حينما كانت تتناول ظواهر متعلقة بالإنسان والمجتمع، وسنرى كيـف وضـع أوجـست كونت حدا لهذه الازدواجية في التفكير والتي يسميها الفوضى العقلية التي تـسببت في ثلاث ثورات برجوازية وقعت في أعقاب الثـورة الفرنـسية ١٧٨٩ حتـى سـنة ١٨٤٨، ولكن قبل الوصول إلى أوجست كونت علينا العـودة الـي جـذور الوضـعية لـدى أسـتاذ كونت وهو المفكر سان سيمون.

عاش سان سيمون في نظام إقطاعي سـليلا لأسـرة أرسـتقراطية، ويحمـل لقبـا اجتماعيا هو الكونت وكان ضابطا برتبة ملازم أول لما كانت فرنسا تخوض حربـا ضـد الإنجليز في شمال القارة الأمريكية، وقد نضج فكره حلال الثورة الفرنسية الـتي كانـت بمثابة ثورة على النظام الاجتماعي والاقتصادي في أوروبا عامـة وفرنـسا خاصـة وثـورة على النظام المعرفي التقليدي السائد في فرنسا وثورة على النظام السياسي الملكي.

بداية المقاربة الوضعية

بدأت المقاربة الوضعية في مرحلة الفكـر الموسـوعي الـذي عرفـه في القـرن ١٨ واتخذت عند سان سيمون طابعا تطبيقيا عمليا وليس نظريا مثلما كان سائدا في المرحلة التجريدية أي العلم النظري المجرد، ففي القرن ١٨ طور الفكر الموسوعي آليات تحليل جديدة تقوم على الترابط بين المعرفة والواقع الإنساني لذا سيمثل هـذا الفكـر مرجعيـة

سان سيمون. فمن أين البداية إن لم تكن من المقاربة الوضعية للدين؟

تعريف سان سيمون للدين

في كتابة الشهير (المسيحية الجديدة) يعرف الدين بأنه:

"جملة تطبيقات العلم العام التي يمكن بواسطتها أن يحكم الرجال المستنيرون غيرهم من الجهلة" .

بهذا المضمون فان الديانة عند سان سيمون هي أداة مدنية للحكم المستنير لغير المستنيرين. وبما أن الدين يلعب دورا في التربية لذا فان التربية هي العنصر الذي يساعد على توطيد المشاعر الديموقراطية وتحقيق القيم الأساسية.

- مفهومي " السياسة " و " الديموقراطية = الحرية"
- السياسة هي علم الانتاج.
- الحرية هي نبذ التميز العرقي والثقافي والسياسي.

فما الذي يحدث عندما يلتقي المفهومان؟ سنلاحظ تغييرا في مفهوم الأمة. وإذا أعطينا هذين المفهومين مدلولا وضعيا وتصورا موضوعيا (أي محاكمة المفهومين وتحليلهما علميا وليس دينيا ولا تجريديا). فالذي سيحدث أن أمة جديدة ستنبثق.هذه الأمة متحررة من الميز الديني والانغلاق مثلما ستكون متحررة من تبعات الإقطاعية ومثل هذه الامة الجديدة يسميها سان سيمون بـ " الأمة العاملة" .

استنتاج أولي

من الملاحظ أن تغير القاعدة المعرفية تسبب في تغير النتائج. فلو نظرنا إلى المفهومين في المراحل السابقة على الوضعية فلا يمكن الحديث عن أمة عاملة بالمعنى السان سيموني لان السياسة كانت حكرا على طبقة معينة ولان المجتمع ليس حرا ولا

يتمتع بأية عدالة، ومثل هذه السياسة والعبودية كانتا تجدان لهما شرعية ذات طابع ديني او طبيعي. بيد أن الوضعية بوصفها استعمال للعقل ورفع من مكانة الإنسان قدمت السياسة كأداة حيوية في تنشيط الحياة الاجتماعية والاقتصادية ونقلت الأمة من طور الخمول والكسل الي طور العقل والإنتاج ووضعت الجميع على قدم المساواة واصبح الإنسان سيد نفسه حرا من ا ي تمييز عرقي او ثقافي او سياسي.

هكذا فالانتقال من المرحلة الإقطاعية اللاهوتية إلى المرحلة الصناعية العلمية هو انتقال من ساحة العلم النظري الي ساحة العلم التطبيقي العملي. فالوضعية تأبى الاعتراف بفواصل مابين النظري والعملي إذ ثمة ترابط بين المعرفة والواقع الا نساني.

المواطنة والعدالة الاجتماعية

يربط سان سيمون بين مفهوم المواطنة الذي جلبه معه من أمريكا حيث كان يقاتل الجيش الإنجليزي في بلد تعج فيه الثورات الأهلية الكبرى والعارمة وبين العدالة الاجتماعية بل انه ينحاز إلى مفهوم المواطنة معلنا في كتابه (المسيحية الجديدة) تخليه عن لقبه الكونت:

[لم يعد ثمة أسياد.نحن جميعا متساوون.وأعلمكم بهذه المناسبة أنني أتخلى عن صفتي الكونت التي اعتبرها وضعية جدا أمام صفتي كمواطن].

تبع هذا الإعلان حسما لتردد سان سيمون في تأييده للثورة الفرنسية في البداية ثم نال لقب المواطن الصالح مرتين متتاليتين مما يعني انه بات رمزا للتحرر والمساواة والتجديد. هذه النقلة في حياة سان سيمون — المواطن الصالح — ليست نقلة سياسية فحسب بل نقلة اجتماعية وفي هذا الأساس نقلة فكرية ومعرفية في ذات الوقت. كما أن هذه النقلة أيضا جهد سان سيمون في ترجمتها من خلال عمله الدؤوب من اجل تغير مضمون المسيحية من الداخل وإكسابها مضمونا جديدا علميا يقوم على

مبدأ الحرية والمساواة. هكذا يبدو الدين هو العلم العام كما يصرح سان سيمون.

عودة إلى مفهوم الدين

إذن الدين ليس حالة ثابتة بقدر ما هو حالة تطورية ولما يتساءل عن الدين وماهية الأديان نراه في كتاب (المسيحية الجديدة) يقول بتطورية الأديان وعدم بقائها على حالها.

الأديان مثلها مثل بقية المؤسسات تتمتع بطفولة وفترة قوة ونشاط وأيضا مرحلة انهيار وحين تكون في مرحله انهيار فأنها تكون ضارة،أما في مرحلة الطفولة فهي غير كافية

قراءة في المقاربة الوضعية للأديان عند سان سيمون

السؤال: لماذا ينظر الكثير إلى سان سيمون على انه من مؤسسي علم الاجتماع الديني؟

لانه في واقع الأمر ساهم ولو بشكل محدود في تأسيس هذا العلم. ومن حيث الجوهر لان سان سيمون قدم الأديان بوصفها ظواهر اجتماعية وإنسانية من الممكن تحلياها تحليلا علميا كبقية الظواهر الأخرى. بل أن سان سيمون قاربها كما فعل ابن خلدون في نظريته حول تداول الحضارات التي تنشأ ثم تقوى ثم تنهار، وهكذا بدا له الدين. إذن الوضعية تخلصت من كل الثوابت المقدسة.

ما هو الدور الذي تلعبه الفلسفة الوضعية؟

يلاحظ أن الوضعية الجديدة كما مارسها سان سيمون لا تهدف فقط إلى تغيير شروط إنتاج المعرفة بل إلى تغيير النظام السياسي والمؤسساتي والاقتصادي. بمعنى أن الوضعية تمثل نقلة جذرية في النظام السياسي والاجتماعي القائم. وما لم تحدث هذه

النقلة فمن المستحيل أن نتحدث عن أمة عاملة.

إذن ثمة تغييرات تجعل من المجتمع عنصرا إيجابيا.

والسؤال هو: ما هي مستويات التغيير الجديد بحسب المقاربة الوضعية؟

أولا: تحقيق العدالة في مضمونها السياسي والاجتماعي واستبعاد الدين من الحياة الاجتماعية

ثمة مبدأ يحكم تحقيق العدالة المنشودة ذو بعد شخصي وعلمي لدى سان سيمون. هذا المبدأ هو وجوب جبر الهوة الفاصلة بين النظري والتطبيقي للوصول إلى علاقة تكاملية بين المستويين، ودون ذلك سيظل هناك ازدواجية تحافظ على استمرارية الهوة الفاصلة لذا لابد من إنجاز منظومة ابستمولوجية ومعرفية جديدة تقوم على التكامل بين البعدين النظري والتطبيقي ولعل أوضح مثال هو ما طبقه سان سيمون على نفسه تعلق في دعوته إلى تحقيق العدالة تخليه عن لقب الكونت وإعلائه لشأن المواطنة (لم يعد بيننا أسياد)

هذه المقاربة الوضعية الباحثة عن العدالة السياسية والاجتماعية ستسعى عمليا إلى:

- هدم العناصر السياسية والمؤسسية المكونة للنظام السياسي والاجتماعي القديم والتي من بينها التميزات الطبقية والاجتماعية والمسيحية في شكلها التقليدي
- لذا فان سان سيمون سيرسي دعائم تعامل معرفي جديد مع الظاهرة الدينية بمختلف تنظيماتها ومؤسساتها، تعامل يقوم على اعتبار الظاهرة الدينية ظاهرة اجتماعية إنسانية من خلال إخراجها من دائرتها المقدسة والنظر إليها باعتبارها ظاهرة إنسا نية، هذا المبدأ المعرفي الجديد تجاه الظاهرة الدينية

سنجده حاضرا وقائما في كتابات الكثير من العلماء مثل غاستون لبلوس G.lebles و هنري و دوركايم و مارسيل موس، هذه الأسماء بالإضافة إلى ماكس فيبر سيكونون أهم المتخصصين في علم الاجتماع الديني مستنيرين باطروحات سان سيمون ومفهومه للدين ومنهج التعامل معه.

ولكن لماذا يجهد سان سيمون لاستبعاد الدين من الحياة الاجتماعية ويشدد على تشجيع التعامل الجماعي بين أفراد المجتمع؟ ثم لماذا تنقل سان سيمون بين الكنائس مبشرا بالمسيحية الجديدة؟

مجتمع سان سيمون:

إن مجتمع سان سيمون هو مجتمع صناعي علمي، ومثل هذا المجتمع يبحث عن دماء جديدة لضخها في عروقه كما انه يحتاج إلى وحدة معرفية ومعيارية وبالتالي لابد من القضاء على مخلفات النظام القديم بكل منظوماته وتشكيلاته ومعتقداته وتصوراته وبناه وأنماط تفكيره وتحليله إذا ما أردنا تحقيق العدالة والتقدم فكيف العمل؟ وما العلاقة بين الدين والمجتمع الجديد؟

يحرص سان سيمون على تجاوز الدين اعتقادا منه انه العقبة التي تشجع الفراغ. ولانه ثمة تناقض بين الفراغ والعمل الجماعي المنتج لذا ينبغي أن نغير مضمون الدين بان نكسبه مضمونا جديدا يتمثل في نظام بشري جديد. ولان الإنتاج الجماعي او الخلق الجماعي تحديدا يقوم على الانتاج البشري، لذا ينبغي فك التناقضات التي يعاني منها مجتمع ما بعد الثورة – أي المجتمع الصناعي – إذ يلاحظ سان سيمون أن المجتمع ما زال في حالة صراع قائم على:

- معرفة لاهوتية ومعرفة علمية.
- سلطة إقطاعية وسلطة صناعية.

إذن ثمة تحالف بين المعرفة اللاهوتية والسلطة الإقطاعية ضد المعرفة العلمية والسلطة الصناعية ولفك هذا التناقض أو التحالف ينبغي استبعاد الدين للسماح بمرور العمل الجماعي المنتج وقتل الفراغ.

ثانيا: تشجيع العمل والإنتاج

إن التغيير الجديد التي تريد إرساءه المقاربة الوضعية يقوم أساسا على العمل والإنتاج كيف ذلك؟

بانتشار الأفكار الوضعية بفعل انتشار الصناعة.

إذ يعتقد سان سيمون أن انتشار الأفكار الوضعية ستساعد وستشجع على انتشار الصناعة التي هي الشرط الأساسي والوحيد لقيام مجتمع وضعي ومعرفة وضعية، فالصناعة بطبيعتها تخلق مجتمعا وضعيا وتصورات وضعية في نفس الوقت استنادا الي مبدأ يعتبر أن المعرفة العملية تعني المعرفة العلمية. إذن الصناعة هي مبدأ مركزي في كل النظريات المعرفية،هذا المبدأ نجده لدى الفكر الاشتراكي الطوباوي الذي يشمل ويعبر عنه سان سيمون و قودوين و بودون.إذ أن الفكر الاشتراكي الذي يعد سان سيمون عميده بني على مركزية مبدأ الصناعة. بمعنى أن الصناعة تشجع بطبيعتها على خلق القيم الوضعية المستقلة عن الفكر الديني والكنسي في نفس الوقت. كما نجد مركزية مبدأ الصناعة عند دوركايم من خلال كتابيه " تقسيم العمل الاجتماعي "و" الانتحار " وكذا مع ماكس فيبر في كتابه " الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية."

قيمة الصناعة ومكانتها

إذن الصناعة في الفكر السياسي والاجتماعي الغربي عامة والفرنسي خاصة هي شرط كل التحولات النوعية والفكرية والاجتماعية.

مثال ١:

العقلانية كما عبر عنها ماكس فيبر هي قيمة بيروقراطية وصناعية قبل كل شيء فالمجتمع الذي لا يملك بيروقراطية و أبنية صناعية لا يمكن ولا يحق له أن يدعي العقلانية.

مثال ٢:

يقيم سان سيمون مقاربة بين الانتاج والكسل وأمة كسولة وأمة عاملة ويتساءل في إطار المقاربة الوضعية: هل يمكن أن يحصل تعايش بين الأمتين؟ لذا يطالب سان سيمون بالحزم مع الأمة الغير منتجة بضرورة إزاحتها ولتحل محلها الأمة المنتجة ولكن ما هي أداة التغيير؟

وفي المجتمع الإقطاعي يعود سان سيمون ليؤكد على استعمال أدوات المعرفة الوضعية والعمل على القضاء على الهوة الفاصلة بين البعد النظري والبعد التطبيقي للوصول إلى وحدة المعرفة، هذا هو جوهر المقاربة الوضعية. لذا نجد سان سيمون يصر على استبدال المضمون القديم للمسيحية بمضمون جديد يعمل على تطويرها من الداخل، هذا المضمون الجديد يتمثل في كتابه " النظام الصناعي " من خلال:

- التأكيد على سعيه إلى تكوين مجتمع حر.
- التأكيد على نشر المبادئ والقيم التي ستكون أرضية النظام الجديد.
- التأكيد على إن النظام الاجتماعي يستند على ثلاث فئات:

أ. الفنانون لأنهم يفهمون قيم التغير ويشكلون أداة تشجيع للمجتمع حتى يغير أوضاعه القائمة.

ب. العلماء الذين يقترحون تصورات وبدائل ووسائل عامة يمكن استعمالها

لتحسين حال الأغلبية.

ت. الصناعيون الذين يشجعون المجتمع على القبول بالمؤسسات الجديدة.

أما منطق الترتيب أعلاه فهو التقاء الإلهام مع التفكير ومع الإبداع والمهم في هذا التصنيف أن الصناعيين يتربعون على قمة المجتمع الصناعي وفي أعلى مراتب النظام الاجتماعي الجديد. ولنقرأ أهميه المقولة التالية لـ سان سيمون:

[لو حدثت في ليلة صماء فاجعة مفاجئة ذهبت بأكثر الشخصيات الكبرى من الأسرة المالكة والوزراء وكبار القضاة...وسواهم ممن هم في هذه الطبقة، فان الشعب الفرنسي سيبكيهم حتما لانه شعب حساس، ولكن هذه الفاجعة لا تبدل شيئا مهما أو تغير تغييرا ذا اثر في أعماق الشعب، أما لو ذهبت هذه الفاجعة برؤوس العلماء والصناعيين وأرباب المصارف والبنوك ... فان خسارة المجتمع فيهم كبيرة جدا لان مثل هؤلاء لا يمكن تعويضهم بسهولة !!] (راجع: تاريخ السوسيولوجيا / غاستون بول)

استنتاجات

أ.) في مجتمع العدالة والمساواة، هو المجتمع الحر الذي يقوم على حركة جمعانية أي مجموعة من المواقف لم يعد الفرد فيه خاضعا

- هذا المجتمع أُخرج الفرد من مرحلة الفكرة ليصبح مواطنا. وهذه نقلة سياسية واجتماعية.
- أشرك الفرد مع الآخرين (المجتمع) في عمل جماعي واحد وإبداع واحد وخلق واحد.

هذا يعني أن الوضعية بالمضمون السان سيموني تعبر عن مردودية الفرد وليس

فقط تغيرا في الأوضاع الاجتماعية والسياسية. كما يعني أن سان سيمون يراهن على دور المجموعة على التغير، هذه المجموعة التي تبنى على ثلاث مستويات وهي:

- الانتاج
- التقنية
- الصناعة

ب.) العناصر الأساسية التي اعتمدتها المقاربة الوضعية مع سان سيمون هي:

١- تحييد الدين والفكر اللاهوتي عن كل مشاركة في الحياة العملية.

٢- وضع أسس مشروع علمي وفكري ومعرفي يقوم على مبدأين أساسين هما:

- مبدأ العلمية ؛ فلا تعامل بعد الآن مع الظواهر والأشياء الا من منظور علمي.
- مبدأ العلمنة وفيه تحييد وإقصاء صريح للدين.

هذه هي آليات التحليل العلمية التي ضمنها سان سيمون للمقاربة الوضعية وهي الآليات التي سنجدها مستعملة في النص الكونتي بطريقة او بأخرى. هذه أيضا هي الأرضية المعرفية والعلمية التي سينطلق منها اوجست كونت ليجعل من المقاربة الوضعية أكثر قربا من الواقع والتحليل. ومبدئيا فالمقاربة الوضعية ستجمع بين مستويين رئيسيين:

١- لمستوى النظري: عبر قراءة العلوم وتنظيمها وتثبيتها وهو ما قام به سان سيمون.

٢- المستوى التطبيقي: وهو تطبيق عناصر المقاربة الوضعية في تحليل واقع المجتمع.

ومن هذه الأرضية المعرفية سينطلق اوجست كونت في ترتيب بيت العلوم.

الوضعية

أوجست كونت (1798 – 1857) A. Comt /

أولا: حياته

عمل اوجست كونت سكرتيرا لسان سيمون وتأثر به اشد التأثر. واتصل بتقاليد القرن ١٨ الموسوعية فكان ذو سعة معرفية. وقد امتاز مجتمعه بالاضطراب والفوضى حيث المرحلة الانتقالية بين التقليد والحداثة. ونجد أن عصره امتاز بشيوع ظاهرتي النماء (التنمية) والتقدم (التحديث). وأشد مايؤثر عنه سعيه إلى بناء شجرة المعرفة حيث صنف العلم تصاعديا: الرياضيات – الفلك – الفيزياء –الكيمياء – الأحياء وأخيرا السوسيولوجيا.

ثانيا: تأسيس علم الاجتماع بين الضرورة والحاجة

إن قيام علم الاجتماع في عصر كونت جاء كضرورة اجتماعية وحاجة علمية ملحة حتمتها الرغبة في إصلاح المجتمع وإنقاذه من الفوضى الضاربة فيه.ذلك أن حالة المجتمع الفرنسي بعد الثورة اتسمت بـ:

- فوضى عقلية فاضطراب خلقي وفساد عام
- وإن انسجام المصالح المادية والمنافع المتبادلة لن تحقق الاستقرار والتقدم.

لذا فإن تنظيم أي شأن من شئون الاجتماع والأخلاق والسياسة والدين لن ينجح إلا إذا سبقه تنظيم عقلي للآراء ومناهج البحث وطرق التفكير.

ماهية فوضى العقل

وجد أوجست كونت أن الفوضى العقلية ناجمة عن وجود أسلوبين متناقضين للتفكير وفهم الظواهر:

الأسلوب الأول:

هـو الأسـلوب العلمـي الـذي يـستعمله النـاس للـتفكير في الظـواهر الكونيـة والطبيعية والبيولوجية.

الاسلوب الثاني:

هو التفكير الديني الميتافزيقي الذي يستعمله الناس للتفكير في الظواهر المتعلقة بالإنسان والمجتمع.

السؤال هو: كيف يمكن التوفيق بين نمطي تفكير متناقـضين في وقـت يـسعى كونت إلى تحقيق وحدة المعرفة الإنسانية.

ثلاث مقترحات لمواجهة الفوضى

أولا: التوفيق بين التفكيرين الوضـعي والميتـافيزيقي بـلا أي تناقض،فمـا هـو محتوى التفكيرين؟

المنهج الوضعي

- يقوم على الملاحظة وتقرير طبائع الأشياء كما هي
- يدرس الحقائق الجزئية وعناصر الظواهر بحثا عن أسبابها المباشرة
- يؤمن بخضوع الظواهر لقوانين يمكن الكشف عنها
- منهج نسبي غايته كشف القوانين العلمية

المنهج الميتافزيقي

- يقوم على التأمل النظري والبحث المطلق.
- يدرس الحقائق الكلية بحثا عن العلل الأولى

- لا يؤمن بخضوع الظواهر لقوانين يمكن الكشف عنها
- منهج مطلق غايته وضع مبادئ فلسفية لاسبيل إلى تصورها

أولاً: من الواضح أن مقاربة هذين النمطين من التفكير أو أي محاولة للجمع بينهما ستؤدي إلى اضطراب عقلي في أذهان الناس. لذا ينبغي التخلي عن هذه المقاربة المستحيلة بسبب الفرو قات الحادة بين المفكرين.

ثانياً: صرف النظر عن التفكير الوضعي وإنجازاته وإخضاع كل العقول والعلوم إلى المنهج التيولوجي الميتافزيقي كمنهج عام وشامل.

هذا الحل قد يعيد إلينا الوحدة العقلية ولكن هل يمكن تحقيقه علميا؟

- من استحقاقات هذا الحل القضاء ليس على الطريقة الوضعية فحسب بل إنكار كل الانتصارات العلمية التي تحققت في التاريخ الإنساني انطلاقا من التفكير الوضعي. مثلا علينا أن نتنكر لاختراع الطباعة وإنجازات كوبرنيك و جاليليو و ديكارت و بيكون و نيوتن وغيرهم ممن اشتغلوا بالأبحاث الوضعية وأوصلوا لنا تراثا عقليا أورثونا إياه.
- من جانب آخر فإذا تراجعنا عن الوضعية كنمط للتفكير فهل سننجح في تجميد القدرة على التفكير؟ هل نستطيع الحد من تطور التفكير وابقائه جامدا على حاله؟ وهل نستطيع أن نتحكم في قوانين الطبيعة التي حكمت على المراحل السابقة بالفساد فنمنعها من ان تحدث النتيجة نفسها؟ من المؤكد أن جعل التفكير الوضعي شيء من قبيل العدم مستحيل شكلا ومضمونا.

ثالثا: تعميم النهج الوضعي وجعله منهجا كليا عاما وشاملا لكل ظواهر الكون = وحدة المعرفة الوضعية

من استحقاقاته القضاء على ما تبقى من الفكر الميتافيزيقي ومظاهره وأن يفهم الأفراد ظواهر الاجتماع اعتمادا على المنهج الوضعي بما في ذلك ظواهر الإنسان والمجتمع التي كانت تستبعد من التحليل الوضعي قبل اوجست كونت.

ولكن ثمة شرطين لفهم الظواهر على الطريقة الوضعية:

١- أن تكون هذه الظواهر خاضعة لقوانين بحيث لا تسيرها الأهواء والمصادفات. وهذا شرط متوفر في الظواهر الاجتماعية كون المجتمع جزء من الطبيعة الكلية كما أن جميع نواحي الطبيعة خضعت لقوانين ثابتة أمكن الوصول إليها.(هذه هي جواهر الصراع بين علماء الاجتماع حول وجود قوانين للظاهرة الاجتماعية أم لا)

٢- هو معرفة الناس لقوانين الظواهر وهو أمر لا يتوفر إلا اعتمادا على الدراسة الوضعية عبر باحثين مهمتهم الكشف عنها. وهذه مسألة تتطلب قيام علم جديد وهو علم الاجتماع.

هكذا يمكن القضاء على الفوضى العقلية والاجتماعية والأخلاقية وتحقيق الإصلاح المنشود.

ولادة علم الاجتماع الحديث

أول اسم أطلقه كونت على العلم الجديد كان " الطبيعة الاجتماعية = الفيزياء الاجتماعية " physique social = ثم اسماه بعلم الاجتماع sociology .

مفهوم الظاهرة الاجتماعية

لم يعطها تعريفا على الرغم انه عني بتعريف الظاهرة الطبيعية والكيميائية والبيولوجية. لماذا؟

لأنه كان يرى أن علم الاجتماع يدرس كل الظواهر التي لم تدرسها العلوم السابقة عليه. ولأنه يرى من العبث تعريف الظاهرة الاجتماعية او تحديدها باعتبار كل الظواهر الإنسانية بما في ذلك ظواهر علم النفس هي ظواهر اجتماعية.

موضوع علم الاجتماع

مثل لم يحدد كونت موضوعا لعلم الاجتماع معتبرا ان الإنسانية هي موضوع العلم وهي الحقيقة الجديرة بالدراسة والبحث. ولكن إذا كانت الإنسانية هي موضوع علم الاجتماع. فكي.

الحالة الأولى: الديناميك الاجتماعي

تدور أبحاث كونت في هذه الحالة حول نظريتين أساسيتين هما قانون الأدوار الثلاثة وتقدم الإنسانية.

أولا: قانون الحالات الثلاث

يجيء ثمرة لدراسة كونت للديناميك الاجتماعي الذي رأى فيه:

دراسة قوانين الحركة الاجتماعية والسير الآلي للمجتمعات الإنسانية والكشف عن مدى التقدم الذي تخطوه الإنسانية في تطورها

إن ملخص القانون قانون الأدوار الثلاثة هو:

"إن العقل الإنساني أو التفكير الإنساني قد انتقل في إدراكه لكل فرع من فروع المعرفة من الدور الثيولوجي (الديني اللاهوتي) إلى الدور الميتافزيقي وأخيرا إلى الدور الوضعي او العلمي" .

معنى هذا الملخص:

- يعني أن تاريخ الفنون والنظم والحضارة إجمالا وتطورها ومظاهر القانون

والسياسة والأخلاق وما إليها لا يمكن فهمه إلا إذا وقفنا على تاريخ التطور العقلي بوصفه المحور الأساس الذي تدور حوله كل مظاهر النشاط الاجتماعي والسبب في ذلك أن الفكر هو الدعامة لكل نواحي الحياة الاجتماعية.

- ولما كان الفكر / العقل بهذه الأهمية الحاسمة فلا بد إذن أن يتبعه تطور منسجم معه في جميع نواحي الحياة الاجتماعية، وهذا يعني أن كل تغيير في الحياة الاجتماعية إنما يكون نتيجة للتطور التفكير الانساني.

محتوى القانون

أ. الدور اللاهوتي:

يقصد فيه كونت أن العقل سار على أساس التفسير الديني، فقد كانت الظواهر تفسر بنسبتها إلى قوى مشخصة ابعد ما تكون عن الظاهرة نفسها كالآلهة والأرواح والشياطين وما إلى ذلك كتفسير ظاهرة النمو في النبات بنسبتها إلى الله عز وجل او إلى أرواح النبات وعدم الأخذ بأسباب النمو الدنيوية.

ب. الدور الميتافزيقي: الفهم التجريدي:

في هذا الدور نسب تفسير الظواهر إلى معاني مجردة او قوى خيالية او علل اولى لا يمكن إثباتها كتفسير نمو النبات بقوة ارواح النبات.

ج. الدور الوضعي: العلمي:

الدور العلمي هو أن يذهب العقل في تفسير الظاهرة بنسبتها إلى قوانين تحكمها وأسباب مباشرة تؤثر فيها كتفسير ظاهرة النمو النباتي بالعوامل الطبيعية الكيميائية والقوانين المؤلفة لهذه الظاهرة.

مدى صحة قانون الحالات الثلاث

أ. القانون صحيح من حيث العودة إلى تاريخ العلوم من ناحية وتـاريخ الإنـسانية من ناحية أخرى، وقد ثبت بالدراسة والبحث لدى اوجست كونت أن كل فروع المعرفة مرت بصدد تفسيرها للظواهر مـن الـدور اللاهـوتي الـي الـدور الميتافزيقي انتهاء بالدور العلمي.

ب. يعقد كونت موازنة بين أدوار الإنسانية الثلاثة وبـين الأدوار الـتي يمـر بهـا الفرد في نشأته:

- المرحلة البيثولوجية = تشبه مرحلة الطفولة لدى الفرد.
- المرحلة الميتافيزيقية = تشبه مرحلة الشباب والمراهقة.
- المرحلة الوضعيـة = تشبه مرحلة الرجولة والاكتمال.

هكذا تغدو الإنسانية شأنها شأن الفرد في مراحل نموها وتقدمها.

ثانيا: نظرية التقدم

الفكرة السائدة لدى أسلاف كونت من المفكرين حول الوضع الاجتماعي هي:

انهم درسوا الحركات الاجتماعية بوصفها اضـطرابات او ذبـذبات تحـصل في المجتمعات

فكرة اوجست كونت هي:

- إن السير الاجتماعي لابد أن يكون خاضعا لقـوانين] لـذا فـان كونـت يفهـم مـن معنى كلمة (التقدم) سيرا اجتماعيا نحو هدف معـين لايمكـن الوصـول إليـه إلا بعد المرور بأدوار ضرورية محددة. هكذا تفطن كونـت إلى القـول بـأن المجتمعـات تـسير وفقـا لقـوانين ضـرورية تحـدد بالـضبط سـير تقـدمها والـشروط او الظـروف

الضرورية لذلك. وهو الأمر الذي لم يتوصل له سابقوه مثل بسكال و كوندرسيه و هلفيتيوس.

التقدم او التحسن المصاحب للانتقال من مرحلة إلى أخرى]عدّل[

ثمة مظهرين مصاحبان الإنسانية في الانتقال وهما متلازمان:

١- تحسن في الحالة الاجتماعية:

هو تقدم مادي وهو أوضح وأسرع حركة واسهل حدوثا و اقرب تحقيقا. ويتوقف حدوثه على مقدار معرفتنا بقوانين الظواهر الاجتماعية والتدخل على ضوئها لتحقيق الإصلاح او التقدم المنشود، وبمقدار ما تعجل الإنسانية بتدخلها بمقدار ما تختصر الزمن لان عملية التقدم شاقة وبطيئة وتعترضها الكثير من الصعاب والأزمات.

٢- التحسن في الطبيعة الإنسانية:

هو تحسن بيولوجي وعقلي. فالتحسن البايولوجي أدى الي زيادة عمر الإنسان او تقدم القواعد الصحية وفن الطب. أما التقدم العقلي فأدى إلى كشف وسائل جديدة للسيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمة الإنسان لان العقل والذكاء عبارة عن آلة يمكن استعمالها بصفة مطلقة في توسيع نطاق التدخل الإنساني والإشراف على الكون ومظاهره.

الحالة الثانية: الستاتيك الاجتماعية

في هذه الحالة يتصدى كونت للمجتمع من خلال الستاتيك الاحتماعي الذي يعرفه بـ:

- دراسة المجتمعات الإنسانية في حالة استقرارها كونها ثابتة في فترة معينة من تاريخها.

- كذلك دراسة هذه المجتمعات في تفاصيلها وجزيئاتها من حيث العناصر والنظم الاجتماعية المكونة لها.

أما نظرة كونت للمجتمع

فهي نظرة أسست لعلم الاجتماع الدوركايمي ؛ بل لجوهر علم الاجتماع فيما بعد. فما هي نظريّة كونت في المجتمع؟

ينظر كونت إلى المجتمع باعتباره كلية اجتماعية تتكون من جميع الأفراد الأحياء منهم والأموات أو ما يمكن تسميته بالذاكرة الاجتماعية الحية والماضية بكل ما تشتمل عليه من بنى ومؤسسات وعلاقات وتراث وسلوكات وثقافات تعبر بانصهارها جميعا عن كلية اجتماعية أو ما يمكن تسميته بالتعبير الفلسفي بـ " الوجود الاجتماعي ". ويشدد كونت في بحوثه على تحليل القدرة الاجتماعية ليثبت أن الاجتماع الإنساني هو الحالة الطبيعية للإنسان وبالتالي فان المجتمع مقدم على الفرد ولا يزول بزوال أفراده.

نظرة كونت هذه للمجتمع تنسف نظريات العقد الاجتماعي التي تتعامل مع المجتمع وكأنه مركب صناعي تكون عن قصد بين الأفراد في صيغة عقد اجتماعي بينهم انتقلوا بموجبه من الحياة الوحشية \العدوانية إلى الحياة المدنية.

مكونات المجتمع: مصدر القوة الاجتماعية

التحليل الستاتيكي للمجتمع حسب كونت يتكون من تحليله لثلاث مكونات هي:

- **الفرد: نفي للعبقرية الفردية كمؤثر في تقدم البشرية:**

فالفرد لا يعتبر عنصرا اجتماعيا ولا قيمة لقوته الطبيعية لأن القوة الاجتماعية

مستمدة من تضامن الأفراد ومشاركتهم في العمل وتوزيع الوظائف بينهم، كما أنه لا قيمة أيضا لقوة الفرد العقلية الاباتحادها مع غير من القوى. ولا قيمة أيضا لقوة الفرد الأخلاقية وليدة الضمير الجمعي والتضامن الأخلاقي في المجتمع. وفي المحصلة فإن الفردية لا يتحقق فيها أي شئ من المظاهر الجمعية دون امتزاج العقول وتفاعل وجدانات الأفراد واختلاف وظائف وتنوع الأعمال ذات الأهداف الواحدة والغايات المشتركة.

• **الأسرة:**

هي أول خلية في جسم التركيب الجمعي وهي ابسط وسط يتحقق فيه مظاهر الحياة الاجتماعية من امتزاج للعقول وتفاعل للوجدانات واختلاف في الوظائف وتنوع في الأعمال وهي أيضا اتحاد له طبيعة أخلاقية لان المبدأالاساسي في تكوينها يرجع في نظر كونت إلى وظيفتها الجنسية والعاطفية، إذ ثمة ميل متبادل بين الزوجين من جهة وعطف متبادل بينهم والأبناء من جهة أخرى.فالمشاركات الوجدانية موجودة بين افراد هذ المجتمع الصغير وثمة واجبات على كل فرد في الأسرة ثمة وتربية ونزعة دينية يغرسها الوالدان في أولادهم.

• **المجتمع:**

هو وحدة حية ومركب ومعقد أهم مظاهره التعاون والتضامن لذا فهو من طبيعة عقلية ووظيفية أخلاقية تابعة لها ولاحقة ومترتبة عليها. أما مبدأ التعاون والتضامن فهو الذي يحكم المجتمع ويسيطر عليه. هذا المبدأ يسمى " تقسيم العمل وتوزيع الوظائف الاجتماعية " لدى المفكرين المحدثين.

يرى كونت أن التضامن الاجتماعي مبدأ لا يمكن أن يتحقق بصورة كاملة إلا إذا وجه المسؤولون عنايتهم إلى إصلاح ثلاث نظم اجتماعية أساسية هي:

١- نظام التربية والتعليم]

يعتقد كونت أن النظام التربوي والتعليمي ينبغي أن يكون نظاما وضعيا مبنيا على أسس علمية مرنة وبديلا عن النظام الميتافزيقي ذو النظرة المجردة.وهذا يستوجب فصله عن السياسة لإبعاده عن النفاق والإثارة للخصومات وإفساد الطبائع كما يرى ضرورة تقسيم مراحل التعليم إلى ثلاثة مراحل هي الابتدائية والثانوية والعالية.٢- إصلاح نظام الأسرة

دعا كونت لأن تبنى الأسرة على أساس الأخلاق وترويض الأفراد على تقبل مبدأ التضامن الاجتماعي ونبذ الأنانية. ولهذا الغرض منح ألام دور كبير في التنشئة الاجتماعية والتربية وغرس مبادئ الدين الوضعي في الأطفال او ما اسماه كونت بـ" عبادة الإنسانية" .

الحكومة هي دليل على تقدم المجتمع وليست شرا لابد منه مثلما كان سائدا في القرن ١٨ لأن تقدم المجتمع مرهون بمدى انقياد الأفراد للحكومة ومدى بسط سلطتها عليهم، أما وظيفتها فهي تحقيق مبدأ التضامن الاجتماعي والحرص على وحدته، وعلى الحكومة أن ترعى وظيفتها المادية والروحية أي الجمع بين السلطتين الزمنية والدينية وأن تعمل على حفظ الدين وحمايته وغرسه في قلوب الأفراد.

ويجدر التذكير أن كونت درس النواحي الاقتصادية والأخلاقية والدينية في المجتمع، ونقد النظريات الاقتصادية السائدة في عصره وكذا الأخلاقية والحاجة الماسة إلى مجموعة منظمة من العقائد. ولكن ايضا للنظريات الاقتصاديه تاسير كبير على مدى الطرابت الاسرى بغض النظر عن المستوى المعيشي للاسره.

ثالثا: أسس الدراسة ومنهج البحث

أهم أسس البحث الوضعي

١- تشدد الوضعية كنمط تفكير علمي على إحلال فكرة القانون محل فكرة القوى الخارقة للعادة التي تحكمت طويلا بتفسير الظواهر العلمية.

هكذا فان الوصول إلى القانون العلمي الذي يحكم سير الظاهرة ويفسرها سيكون في إطار الوضعية المطلب الأول والمحور الأساسي الذي تدور عليه الدراسة والبحث.

٢- إن من مبادئ الفلسفة الوضعية أيضا إخضاع التخيل او التصوير الفلسفي الذي كانت تقوم عليه المناهج القديمة إلى الملاحظة. وهكذا ضُرِبت الفلسفة الثيولوجية والميتافيزيقية في الصميم.

٣- يستند منهج البحث الوضعي إلى إعطاء العلاقات التي تربط بين الظواهر الاجتماعية أهمية كبرى انطلاقا من أن الفلسفة الوضعية تعتبر نفسها مفسرة للكون ومظاهره وتسعى إلى الكشف عن طبائع الأشياء والقوانين التي تحكمها وهذا بخلاف المناهج القديمة التي لم تعطينا فكرة واضحة عن تحديدها للعلاقات بين مختلف الظواهر وعن الارتباط الحقيقي بينها.

٤- إذا كانت المناهج القديمة تنزع في تفسيرها للظواهرإلى المعاني المطلقة والمبادئ الكلية والعلل الأولى مما يجعلها منتجةِ لمفاهيم جامدة غير قابلة للتطور فان الوضعية كفلسفة تهتم بتحديد دائرة المعاني المطلقة وجعلها معاني نسبية مرنة قابلة للحركة والتطور بما يستجيب لنمو العقل ومستحدثات العصر ومتطلبات الظروف.

منهج البحث

ثمة نوعين من البحوث التي تؤدى إلى كشف الحقائق في ميدان الظواهر الاجتماعية، ويستعمل أحد هذه الانواع ما يسميه كونت بالوسائل المباشرة والآخر بالوسائل غير المباشرة.

- **الوسائل المباشرة**

وهي الخطوات المنهجية التي نستخدمها لكشف القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية في نشأتها وتطورها ووظائفها ومجموع هذه الخطوات تكوّن قواعد منهج البحث الاجتماعي.

- **الوسائل غير المباشرة**

تنتج هذه الوسائل التي لا تقل أهمية عن المباشرة من رحم العلاقات الضرورية التي تربط علم الاجتماع بما عداه من العلوم الوضعية الأخرى التي تمده بصفة دائمة بنتائج وحقائق وقضايا لها أهميتها في ميدان البحث الاجتماعي.

الوسائل المباشرة

1. الملاحظة

ليست هي الإدراك المباشر للظاهرة او وصف للحوادث. اذ ثمة وسائل أخرى تكون مصاحبة لهذه التقنية بحيث تطور وتعمق من فهمنا للظاهرة الملاحظَة:

مثلا:

- دراسة العادات والتقاليد والآثار ومظاهر التراث الأخرى.
- تحليل ومقارنة اللغات.
- الوقوف على الوثائق والسجلات التاريخية.

- دراسة التشريعات والنظم السياسية والاقتصادية.
- الاهتمام بكل مصادر المعرفة التي تساعد على الكشف العلمي.

السؤال: هل الملاحظة وسيلة أم أسلوب علمي؟

لان الظواهر الاجتماعية هي ظواهر عادية ومنتشرة ومتداخلة في صميم الحياة الفردية بحيث يكون الباحث نفسه مشاركا فيها إن قليلا او كثيرا...

ولان الظواهر الاجتماعية معقدة او كثيرة التغير ودائمة التفاعل بحيث أن الباحث قد لا تتوفر له الفرصة للإحاطة واليقظة بالظاهرة والإشراف عليها وملاحقتها...

ولان الباحث قد يخطئ في تأويل او إدراك ما يلاحظه في الظاهرة مما ينعكس على الاستنتاجات وبالتالي اختلاف عقول الباحثين في ملاحظة الظاهرة إياها..

فإن كونت يرى انه لا باس من اعتبار الملاحظة عاملا مساعدا للكشف العلمي عن قوانين الظواهر ولكن بدون الإسراف البالغ في الاعتماد عليها وتحويلها من وسيلة إلى أسلوب.

٢- التجربة:

يميز كونت في هذا السياق بين " التجربة الاجتماعية " التي تطبق على ظواهر المجتمع وبين " التجربة العلمية " التي تُجرى على الظواهر الطبيعية كالكيمياء والبيولوجيا. وما يهمنا ويهم كونت هو التجربة الاجتماعية.

جوهر التجربة الاجتماعية؟ وصحتها؟

في البحوث العلمية حيث تجرى التجارب على الظواهر الطبيعية ، وبهدف استخراج القوانين يلجأ الباحث عادة إلى إجراء تجارب مقارنة بين ظاهرتين

متشابهتين في كل شيء ولكنهما مختلفتين في حالة واحدة وهذا الاختلاف بين الظاهرتين يرجع إلى هذه الحالة فقط. ومهمة الباحث هي معرفة هذا العامل (القانون) الذي تسبب باختلاف الظاهرتين ثم دراسة مدى تأثير العامل الطارئ هذا على ظاهرة أخرى.

السؤال هو :هل لدينا وسائل تمكننا من إجراء تجارب من هذا القبيل في علم مثل علم الاجتماع؟ بمعنى: هل يمكن استعمال التجربة كوسيلة في معاينة الظواهر الاجتماعية؟

الجواب:

يعتقد كونت إن المجتمع مثل جسم الإنسان لا بد وأنه يتعرض إلى حالات مرضية سابقة من حين إلى آخر بفعل عوامل طارئة وتيارات ظرفية كالثورات والفتن والانقلابات، وهي حالات تحدث بلا شك طبقا للقوانين الستاتيكية والديناميكية. ولا ريب أن دراسة الحالات الباثالوجية هذه في المجتمع ستؤدي إلى تكون رصيد معرفي يساعد في إعادة المجتمع إلى سيره المعتاد.

سؤال آخر: إلى أي حد تصلح التجربة كوسيلة فعالة في دراسة الظواهر الاجتماعية؟

جواب:

إذا تمكن الباحث من الوقوف من قبل على القوانين التي تخضع لها الظواهر في حالتها العادية حتى يمكن الكشف عن العامل الطارئ الذي سبب الحالة المرضية. ومع ذلك ليست التجربة وسيلة مجدية ولا مواتية في كل الظروف والمناسبات وبالتالي فهي غير فعالة.

٣- المنهج المقارن

مفهوم المقارنة

المقارنة الاجتماعية هي وسيلة منهجية تتأسس على تحديد اوجه الشبه واوجه الاختلاف بين الظاهرتين، ويبين كونت ثلاثة أشكال للمقارنة الاجتماعية كما سنوضح.

أشكال المنهج المقارن:

أولا: مقارنة في مستوى الماكرو وسوسيولوجي " مقارنات واسعة"

- مقارنة المجتمعات الإنسانية ببعضها.
- مقارنة ظاهرتين في مجتمعين إحدهما تطورت بسرعة وأخرى بطيئة التطور.
- ملاحظة وجود مجموعة من النظم في مجتمع بينما لاتؤدي الظاهرة نفس الوظيفة في مجتمع آخر أو ليست بالدرجة نفسها.

ثانيا: مقارنة في مستوى الميكرو وسوسيولوجي "مقارنات أضيق نطاقا"

مثلا كأن تقع مقارنة في مجتمع واحد بين الطبقات او الهيئات والمؤسسات او في مستوى المعيشة، والأخلاق، الأذواق العامة، اختلاف اللهجات...الخ، درجة التحضر والتريف.

ثالثا: مقارنات أكثر شمولا وعمومية وأوسع نطاق

مثلا مقارنة جميع المجتمعات الإنسانية في عصر ما بالمجتمعات الإنسانية نفسها في عصر آخر للوقوف على مدى التقدم الذي تخطوه الإنسانية في كل طور من أطوارها ومعرفة درجة التطور ما بين الشعوب الإنسانية.

٤- المنهج التاريخي " المنهج السامي"

هو آخر حجر في بناء المنهج الوضعي و يقصد به كونت:

"المنهج الذي يكشف عن القوانين الأساسية التي تحكم التطور الاجتماعي للجنس البشري باعتبار أن هذا الجنس وحدة واحدة تنتقل من مرحلة الي أخرى أرقى منها ." وهو المنهج الذي أقام كونت على أساسه " قانون الأدوار الثلاثة."

§وهو منهج يعبر عن فلسفة كونت نفسها أكثر مما يعبر عن حقائق علمية، لان كونت نفسه يقدم وسائل منهجية لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية تنسف ما يدعيه لا سيما أن الظواهر تتطور او تبطئ او تؤدي وظائف مختلفة في مجتمعات مختلفة، كما انه يقر بالتباين والاختلاف لنفس الظواهر وما بين المجتمعات.

§فلماذا ينظر إلى الإنسانية كوحدة واحدة في التطور والتقدم؟ وكيف يفسر كونت الآن وجود دول متقدمة وأخرى متخلفة وأخيرة بدائية إذا كان خط التقدم والتطور واحدا؟

المدارس الاجتماعية ما بعد الوضعية

بعد شيوع الوضعية وتأسيس علم الاجتماع ظهرت العديد من المدارس الاجتماعية التي نشطت في جمع المعلومات عن الظواهر الإنسانية والاجتماعية أو حاولت تفسيرها وتحليلها، ومن هذه المدارس نعرض لبعض منها:

المدرسة الاجتماعية البايولوجية:

لا تعترف هذه المدرسة باستقلالية الظاهرة الاجتماعية بل تعتبرها مظهرا من مظاهر الحياة اليومية. كما ترى أن الظاهرة الاجتماعية في نشأتها وتطورها تسير وفق القوانين التي تسير عليها الظواهر البيولوجية.

المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع:

· يتزعمها إميل دوركايم واتباعه مثل مارسيل موس و ليفي بروهل و دي سوسير وبولجيه وهاليفاكس وكوهين وغيرهم. وقد التزمت هذه المدرسة بحدود الوضعية الكونتية بل أنها أرست الوضعية الصحيحة. واعترفت باستقلال علم الاجتماع و الظواهر الاجتماعية وقدمت دراسات ميدانية ممتازة. وتميزت أبحاثها بالدقة العلمية وبذلت جهدا نظريا ضخما في إقامة دعائم علم الاجتماع وتحديد مناهجه وميادينه.

§المدرسة المادية التاريخية (كارل ماركس)

تذهب هذه المدرسة إلى اعتبار أن كل ما يحدث في المجتمع وما ينشأ فيه من ظواهر ونظم انما يرجع إلى الطبيعة الاقتصادية. فالظروف الاقتصادية هي العامل الوحيد الذي يشكل نظم الاجتماع والسياسة والأخلاق والدين وبالتالي فالمادة الاقتصادية هي قطب الرحى في التطور السياسي والأخلاقي والاجتماعي.

§المدرسة الجغرافية (برون و ميشليه)

تعتبر هذه المدرسة ان ظواهر المجتمع هي وليدة البيئة وظروفها العمرانية والطبيعية. لهذا فقد فسرت كل ما يحدث في المجتمع بالرجوع إلى الظواهر الجغرافية وقامت بهذا الصدد بتطبيقات تعسفية.

المدرسة النفسية (جابربيل تارد وغوستاف لوبون)

وهي المدرسة التي خسرت خصومتها التاريخية مع إميل دوركايم واتباعه. لماذا؟ لأنها لا تعترف باستقلال علم الاجتماع بل تلحقه بعلم النفس وبالتالي فهي تفسر الظواهر الاجتماعية بمبادئ وأصول سيكولوجية. هذه المدسة تعتبر الظواهر

الاجتماعية وليدة الارادة الفردية في التقليد والمحاكاة.

المدرسة الاثنولوجية (تين:Tain ، ميشليه:Michelet ، ممن: Momen)

تفسر الظواهر الاجتماعية بالرجوع إلى فكرة الجنس

مدرسة الانتربولوجيا الاجتماعية = دراسة المجتمعات البدائية:

مدرسة واسعة تزعمها الكثير من العلماء امثال فريزر وستمارك Frezer Westrmarek و Maclenan و lang و Taylor و Rivers و B. smith و Gillen. وقد اهتمت هذه المدرسة بدراسة المجتمعات البدائية وأشكالها التي ما تزال قائمة سواء في أمريكا او أستراليا او أفريقيا واسيا فتعرف روادها على النظم الاجتماعية الأولى، واتسم الرواد بأنهم جماعين مهرة للمعلومات غير انهم اقل قدرة على التحليل، هذا النقص الذي بدأته المدرسة الأنتروبولوجية تداركته مدرسة دوركايم.

المدرسة الاجتماعية البيولوجية

هربرت سبنسر (1903 - 1820) H. spensse /

أولا: حياته العلمية

بدأ حياته مدرسا ثم مهندسا. ولكنه ترك وظيفته واشتغل بالسياسة والأدب والاجتماع واعتنق مذهب التطور " في النشوء والارتقاء " ووصل إلى حقائق دقيقة قبل أن ينشر داروين بحوثه. ولما نشر سنة ١٨٥٠ كتابه " الستاتيك الاجتماعية " اخذ نجمه يسطع فكتب بعد ذلك في علم الحياة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والتربية، والسياسة.

حاول تطبيق فكرة " النشوء العضوي والتطور " على الكائنات الحية في ميدان علم الأحياء وعلى الإنسان في ميدان علم النفس والأخلاق وعلى المجتمع في ميدان علم الاجتماع والسياسة.

ثانيا: المبادئ العامة لفلسفته

أ. يتحدث سبنسر عن نفسه قائلا:

"]أن جرثومة فلسفتي ظهرت عندما توصلت إلى حقيقة بيولوجية أساسها:

إن الأنواع الدنيا من الحيوان تتألف أجسامها من أجزاء متماثلة لا يتوقف بعضها على بعض واما الانواع العليا من الحيوان فتتألف أجسامها من أعضاء متباينة تعتمد في أعمالها ووظائفها على بعضها البعض. وهذه نتيجة استقرائية وصلت إليها من بحوثي وتجاربي في ميدان الدراسات البيولوجية. وهذه الحقيقة تصدق كذلك على جماعات الأفراد.فكأن المجتمع شأنه شأن أي كائن حي يبدأ متجانسا ثم يميل إلى التفرد والانتقال من المتجانس إلى اللا متجانس.["

تشتمل مقولة سبنسر عن نفسه المبادئ العامة لفلسفته، وهذه المبادئ تقوم على التكامل / التجانس والتباين / اللاتجانس والعلاقة بينهما. كيف؟

انطلاقا من مبدأ " النشوء والارتقاء " يمكن القول:

أن الارتقاء في جميع مسالك الطبيعة من نبات وحيوان واجتماع إنساني وما يتصل بهذا الاجتماع من شؤون تتعلق بالأخلاق، السياسة، الفنون والعادات إنما يقوم على أساس واحد هو " الانتقال من التماثل والتشابه إلى التباين وعدم التجانس ". كيف؟

حقائق بيولوجية

• نماذج الأنواع

أ. نماذج التماثل والتشابه او التجانس

إن الانواع الدنيا من النبات يكون التشابه فيها أكثر وضوحا من الاختلاف في حين أن الانواع العليا من النبات يكون الاختلاف فيها بارزا. كما أن الانواع الدنيا في الحيوان تكون هي الأخرى متماثلة كالأميبيا والإسفنج.

ب. نماذج الاختلاف والتباين او اللا تجانس

في النباتات الراقية يمكن ملاحظة الاختلاف في ميدان التذكير والتأنيث. وفي الحيوان يعتبر الإنسان هو الأرقى ولاشك أن الاختلاف اشد وضوحا.

- مميزات الأنواع

في الأنواع الدنيا من النبات والحيوان فان الجزء يؤدي حصرا وظيفة الكل فإذا قطعنا جزء من جسم الإسفنج فالحياة مستمرة لان باستطاعة الجزء أن يعيش ويقاوم حتى يصل إلى حالة التماثل الأولى وكذلك الأمر في بعض النباتات. هذا يعني أن التطور لن يصل في احسن الأحوال إلا إلى حالة التجانس أما اللاتجانس فلا. هذا يعني أيضا أن الجزء مستقل عن الكل حيث قوى النمو والتوالد كامنة فيه.

أما في الانواع العليا من النبات والحيوان فان الجزء لا يؤدي وظيفة الكل كما أن الجزء مستقل عن الكل نسبيا غير أن التباين والاستقلالية لا تعني الانفصال بل التكامل كما أن العضو مثلا في الإنسان لا تكمن فيه قوى النمو والتوالد لذا فهو يؤدي وظيفة معينة إلى جانب وظائف الأعضاء الأخرى بحيث أن عملية التكامل الوظيفي تؤدي إلى وحدة القصد والهدف.

- القانون العام

من هذه الحقائق البيولوجية يستخلص سبنسر القانون التالي:

"أن في الحياة ميلا إلى التفرد والتخصص والانتقال من المتجانس إلى

اللامتجانس ومن المتشابه إلى المتباين. فالجماد او الجسم غير الحي كذرات التراب، النار والهواء يكون متماثلا وغير متخصص في حين أن الجسم الحي يتمتع بذاتية وينفرد بشخصيته ويؤدي وظيفة خاصة ومحدودة يتعين عليه أن يؤديها وكلما زاد الكائن الحي ارتقاءا زاد تفرده وتخصصه ظهورا" .

وهكذا يقرر سبنسر أن التخصص هو غاية كل تطور وارتقاء في الموجودات.

- **دعائم القانون**

حسب تحليل سبنسر فالقانون يقوم على دعامتين:

أولاً : كلما ازداد المركب الحيوي تعقيدا ازداد تخصصا وتفردا.

ثانيا: كلما ازدادت الأعضاء تفردا واختصاصا ازدادت استقلالا

- **من الحقائق البيولوجية إلى الحقائق الاجتماعية**

"من ميدان البيولوجيا إلى ميدان الحياة الاجتماعية"

نشط سبنسر في تطبيق ما توصل إليه في الميدان البيولوجي على الميدان الاجتماعي:

١- الأفراد وحياة الفطرة

اتسمت حياة الجماعات البشرية الأولى بالتشابه والتماثل في انتسابهم إلى مجتمع تتشابه فيه طرق المعيشة والحاجات والغايات ووسائل العيش والاقتصاد والنمو والدفاع والأمن والزواج والدين والمعتقدات والأساطير...الخ

وفي مرحلة ما حدث تطور في الحياة الاجتماعية والانتقال من سذاجة الفطرة إلى مرحلة أكثر ارتقاء لوحظ فيه ظهور الفوارق بين الأفراد وتقاسم وظيفي لشؤون الأسرة والعمل وما إلى ذلك من شؤون الحياة الاجتماعية.

وفي مرحلة أكثر تطورا ورقيا لوحظ ازدياد في التخصص والاستقلالية الفردية.

٢- انقسام المجتمعات:

كلما ازداد التخصص والتفرد كلما انقسمت المجتمعات إلى طبقات أكثر.

شيوع ظاهرة التخصص والتفرد في أدق مظاهرها.

تعقيب / تساؤل: هل التخصص والتفرد يشكلان مصدر قوة أم ضعف للمجتمع؟ تماسك أم تفكك؟

إن الإسراف في التخصص لا يعني استقلال كل كائن عن الآخر او كل طائفة اجتماعية عن بقية الطوائف الأخرى في المجتمع وعلى العكس من ذلك فالتخصص ينطوي على التضامن والتعاون ويتجه نحو التآلف ؛ فالعدالة تستوجب ضمانات لتحقيقها كالقضاة والمحامون ووكلاء الدفاع والكتاب والمحضرون بحيث ينصرف كل إلى عمله ليتحقق القصد والهدف العام كما أن التآلف ينسحب على الدور التكاملي الذي يؤديه كل من التاجر والصانع والطبيب والمدرس وعامل النظافة والمزارع والجندي والشرطي بحيث ينصهر الجميع في بوتقة واحدة تنزع نحو وحدة القصد والهدف رغم التفرد والاختصاص.

ملخص نظرية سبنسر

تتلخص النظرية التطورية عند سبنسر في:

الانتقال من التشابه إلى التباين او من التعميم إلى التخصص او من الاستقلال الانعزالي (فوضى الشيوع) إلى النظام والتدرج.

. هذه المعاني لا تتغير، فهو شرحها في كتابه " المبادئ الأولى " وفي كتبه الأخرى " مبادئ علم النفس وعلم الحياة وعلم الاجتماع."

ثالثا: نظريته في طبيعة المجتمع

أ. المحددات النظرية:

إن نظرية سبنسر في المجتمع تنبع أصلا من فلسفته في التطور الاجتماعي هذه الفلسفة ستؤدي حتما إلى مماثلة بين المجتمع والكائن الحي ولكن بشرط. أي أن المجتمع فقط يشبه الكائن الحي ولكنه يتطابق معه. كيف؟ عبر ثلاث ماهيات.

١- ماهية المجتمع:

حسب داروين و هيغل بصفة خاصة يتفق سبنسر على اعتبار المجتمع جزء من النظام الطبيعي للكون وبالتالي فهو يرفض الفكرة التي تعتبره شيئا خارجا عن هذا النظام.

٢- ماهية علم الاجتماع:

إن اعتبار المجتمع جزء من النظام الطبيعي للكون يستوجب، حسب سبنسر، النظر إليه كفرع من منظومة التفسير الطبيعي التي تطبق على سائر مظاهر الكون وليس على المجتمع فقط. وعلى هذا الأساس فإن علم الاجتماع هو محاولة لمعرفة نشأة المجتمع وتركيبه وعناصره وهيئاته ومراحل نموه وتطوره وما إلى ذلك من المظاهر التي تخلفها العوامل الطبيعية والنفسية والحيوية بوصفها عوامل تعمل متضافرة في عملية تطورية موحدة.

٣- ماهية التطور الاجتماعي:

هكذا فان التطور الاجتماعي ليس إلا عملية تطورية عضوية ليس بالمعنى البيولوجي النصوصي بل بالمعنى الاصطلاحي الذي يخلص سبنسر إلى تسميته بالتطور فوق العضوي.

ب. التطور فوق العضوي: ما هو؟ = التطور العضوي؟

إن التحدث عن تطور عضوي (بمعنى بيولوجي) وتطور فوق عضوي (بمعنى اصطلاحي) يعني أن سبنسر بصدد الحديث عن مقارنة الكائن الحي من جهة والمجتمع من جهة أخرى. وبما أن المنهج المقارن يستوجب ضبط التشابهات (التماثلات) والاختلافات (التمايزات) فمن الواضح أن سبنسر عندما يتحدث عن عناصر تشابه بين المجتمع والكائن الحي إنما يتحدث أيضا عن فروقات لذا نراه دقيقا في اختياره للمصطلحات والمفاهيم بالقدر الذي يسمح له ببناء نظرية تجد لها موقعا ملائما بين النظريات الاجتماعية التي أعقبت ظهور علم الاجتماع على يد اوجست كونت.

السؤال: ماهي طبيعة الفرو قات بين التطور العضوي والتطور فوق العضوي؟

جواب:

لدى مقارنته للمصطلحين في نطاق المجتمعات الحيوانية يرى سبنسر أن التطور فوق العضوي وإن كان موجودا في مجتمعات النمل والنحل مثلا بوصفها مجتمعات راقية إلا انه يبقى اقل وضوحا. إذن المسألة تتعلق بمدى تعقد المجتمعات المدروسة، أي بمدى تخصصها، وفي هذا السياق يعقد سبنسر مقارنة بين المجتمعات الحيوانية والمجتمعات البشرية. فماذا يلاحظ؟

يلاحظ أن المجتمعات الحيوانية ليست معقدة كالتعقيد الذي يمكن ملاحظته في المجتمعات البشرية. لماذا؟ وأين يكمن التعقيد؟ مبدئيا فإن الاجتماع الحيواني يشتمل على ضرب من السلوك والأثر ما هو أشد تعقيدا مما لدى الاجتماع الإنساني، غير أن الاجتماع الإنساني ينطوي على تفاعل في مستوى العلاقات الإنسانية وتشابك المصالح والرغبات بين الأفراد مما ينجم عنه ضروبا من السلوك والآثار أشد تعقيدا

وأشد تنوّعا إلى الحد الذي يجعله أرقى صورة للتطور العضوي.

ج. محتوى المماثلة البيولوجية

المجتمع كائن حي؟

في ضوء ما سبق، وحسب سبنسر، فإن:

المجتمع عبارة عن كائن عضوي أو مركب عضوي يشبه الجسم الحي.

عناصر المجتمع وهيئآته تشبه نظائرها في الكائن الحي. كيف؟

١- من حيث التشابهات:

فالمجتمع كالفرد مزود بجهاز للتغذية يتمثل في هيئاته وطبقاته المنتجة، ومزود بدورة دموية تتمثل في نظم التوزيع وطرق المواصلات، ومزود بجهاز هضمي وإخراجي يتمثل في نظام الاستهلاك، ومزود بجهاز عصبي يتمثل في الحهاز التنظيمي والادارة والحكومية التي تتولى قيادة المجتمع والاشراف على مصالحه.

٢- من حيث الفروقات:

Vان عناصر الكائن الحي تكون كلا متماسكا ومتحددا بصفة مباشرة.هذه الكلية تتمظهر في اتحاد مادي محسوس لجميع العناصر.

Vولكن في المجتمع فان العناصر / العوامل إنما تؤدي إلى الوحدة / الكلية لانها عناصر خارجية وليست عضوية كما هو التركيب نعضوي للفرد. وهذه العوامل تتجلى باللغة والعواطف والانفعالات والافكار والمعتقدات والتقاليد والعرف...الخ

Vان الجهاز العصبي ـ مثلا ـ في عقل الكائن يشغل جزء صغيرا من التركيب البيولوجي \العضوي للفرد، بينما في المجتمع نجده ممثلا بالجهاز التنظيمي والادارة

والقيادة. أي أنه موزع بين الافراد ولكل انسان الحق في المساهمه فيه في اطار توجيه المجتمع.

المجتمع يشبه الفرد من حيث النشأة والتكوين، حيث ينشأ بصورة بسيطة ضيقة النطاق ثم يأخذ حجمه بالنمو وعدد افراده بالتكاثر. اذن المجتمع يشبه الكائن الحي في حالة النشأة أي في الحالة التي يتبعها تميز في الهيئات والاعضاء والتركيب المعقد [انتقال من التجانس اللامحدود الي التباين المحدود] ولكن نمو المجتمع لا يكون عن طريق التزايد البسيط الضيق بل من خلال اندماج هيئاته واتحاد بعض المجتمعات الصغيرة وتفاعل اتجاهاتها والتيارات التي تسودها، هنا تبدأ حالة التعقيد في بنية المجتمع وتركيبه.

المجتمع بين الاستقرار والانحلال

يقضي قانون النشوء والارتقاء بخضوع الكائنات الحية لوجهي القانون. فاذا كان الكائن الحي ينشأ وينمو فهو ايضا ينحل. وهكذا المجتمع حين يشبهه سبنسر بالكائن الحي فهو حتما خاضع للوجه الاخر للقانون وهو الضعف والانحلال.

١- استقرار المجتمع:

ان نشوء المجتمع مرحلة تتواصل مع مرحلة النمو، وما بين اكتمال نمو المجتمع وتعقيده من جهة وانحلاله من جهة اخرى ثمة مرحلة استقرار يبلغ فيها المجتمع من القوة ما يزيد من اندماج عناصره وهيئآته وتماسكها. في هذه المرحلة يكون المجتمع في أوج استقراره. فما الذي يحدث عند استقرار المجتمع؟

ما ان تستمر الحياة لاجتماعية إلى حد ما حتى تاخذ الظواهر والنظم الاجتماعية في الارتقاء والتطور، وهذه العملية تعني الانتقال من حالة التجانس إلى حالة التباين والتخصص. وخلال انتقالها من حالة إلى حالة فإن الظواهر والنظم

الاجتماعية ستتاثر بنوعين من العوامل:

العوامل الداخلية:

تتعلق هذه العوامل بالناحية الفردية. أي كل الخواص الفردية ذات الصلة بالتكوين الطبيعي والتكوين العاطفي العقلي للافراد الذين يكوّنون المجتمع. فالظواهر التي تقوم في المجتمع تنشأ في واقع الامر متاثرة بالخواص الفردية هذه. بمعنى ان الافراد يشكلون ظواهر المجتمع وفق الخواص المشار اليها.

العوامل الخارجية:

هي كل العوامل التي تقع خارج نطاق الخواص الفردية ولكنها تؤثر على الافراد تأثيرا مباشرا وعلى الظواهر الاجتماعية بوصفها نتاج لأوجه نشاط الافراد.هذه العوامل هي البيئة: كالبيئة الجغرافية والطبيعية وظروف المجتمع المناخية وموقعه وما إلى ذلك من المؤثرات البيئية.

٢- انحلال المجتمع:

ان ارتقاء وتطور المجتمع عملية تنسحب على شتى مناحي الحياة الاجتماعية من نمو في الوحدة السياسية (الاسرة، قبيلة، مدينة، دولة، هيئة، أمم...الخ) والوحدة الاقتصادية (صناعة منزلية، مهن، ثورة صناعية آلية ثم ثورة صناعية كهربائية، وكذلك نظم الشركات المساهمة والاحتكار والاستعمار...الخ) ونمو في الوحدة السكانية (عائلة ثم قرية ثم مدينة...الخ)...الخ

ان التطور كان وما يزال مصحوبا بظاهرة ملازمة هي ظاهرة " تنافر القوى وتنوع الوظائف وتفرع الاختصاصات ". فالعامل الاجتماعي ازداد تنوعا فيما ازدادت المهن والصناعات تخصصا وخضعت مظاهر الانتاج الاخرى لهذه المبادئ. لا بل نجد

تنوعا بين خصائص الريف والمدن وبين دولة وأخرى او بين وحدة اقليمية واخرى، وفي كل ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية نجد تطبيقات صحيحة لهذه المبادئ في السياسة والدين والاخلاق والعلم والفن والاقتصاد.

وفي المقابل نجد انحلال يعقب التطور. إذ ثمة مجتمعات تضعف بعد قوة ومدنا تتقوض وتنحل وتفقد مكانتها، ودولا يحل بها الظلم والهوان والفقر والتخلف بعد مجد وسلطان وأخرى تقوم من جديد وتأخذ بأسباب النشوء والارتقاء في عملية خلق متجددة في الحياة الانسانية.

- تعقيب

ولكننا نلاحظ دولا وشعوبا وقبائل تأبى الانعتاق من تخلفها وبدائيتها مقابل دول وشعوبا تصر على ديمومة الارتقاء وعدم الانتكاس.

رابعا: نظريات سبنسر في شؤون المجتمع

كثيرة هي النظريات التي يعرض لها سبنسر في فلسفته الاجتماعية، منها ما يتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية وبعضها يتعلق بالشؤون الاخلاقية والدينية.

نظريته في تصنيف المجتمعات

يقسم سبنسر المجتمعات باعتبارين:

أ- من ناحية التكوين المورفولوجي، مجتمعات بسيطة أومركبة

في هذا النوع تكون الوحدات الاجتماعية أو التجمعات البشرية متجانسة بما يشبه الفوضى البدائية شأنها في ذلك شأن الانواع الدنيا من الحيوان ثم تاخذ في النمو كما ينمو جسم الانسان فترتقي وتتجه بالتدريج نحو التعقيد في التركيب والتنوع في الوظائف والظواهر والنظم ومن ثم الاستقرار. ومن الضروري أن يحدث اتحاد بين هذه

التجمعات إما عن إرادة وقصد وإما عن طريق القهر والتغلب لكي يحصل الانتقال من حالة التجمعات البسيطة الساذجة إلى حالة التعقيد والتركيب.

2ـ من ناحية الوظيفة، مجتمعات حربية أو صناعية

يرى سبنسر أن بعض المجتمعات من يعيش سكانها رغبة في القتال كالتي سادت نظم الحياة الاقطاعية في أوروبا سابقا وهو حال المجتمعات الحربية. وهناك من المجتمعات من يقتصر عيشها على مكافحة المتاعب في الحياة والصراع في معركتها. مثل هذه المجتمعات ليس لها غاية الا العمل للتغلب على مصاعب الحياة وهو حال المجتمعات الصناعية.

النظرية الوظيفية

اولا: جذور النظرية

لما نتعرض للوظيفية بالدرس والتحليل والفهم علينا اولا ان نأخذ بعين الاعتبار ان للنظرية الوظيفية:

١- جذورا ابستيمية ومعرفية تسبق تحول الوظيفية إلى نظرية، ولما نبحث عن الجذور فاننا في الواقع نقوم بمقاربة للوظيفية كمفهوم قبل ان نقف عليها كنظرية هذه الجذور المعرفية نجدها لدى علماء الاجتماع الاوائل امثال سان سيمون و اوجست كونت و اميل دور كايم و مارسيل موس وحتى كارل ماركس و ماكس فيبر. وهي في وضعها هذا لا تعدو ان تكون مجرد مقاربة ولكنها قابلة للارتقاء إلى مستوى النظرية.

٢- ان النظرية الوظيفية هي نظرية جزئية وليست نظرية كلية في علم الاجتماع وهذا هو حالها فيما لو قارناها بالنظرية الماركسية التي تقدم نظرة شاملة للمجتمع.

٣- بدء من العقود الاولى للقرن العشرين اخذت الوظيفية بالهيمنه على ساحة علم الاجتماع خاصة بعد ان نشطت المدرسة الانجلو سكسونية التي ضمت كلا من روبرت ميرتون و راد كليف براون و تالكوت بارسونز و مالينوفسكي في انجاز ابحاث استندت إلى النظرية الوظيفية او ما عرف بالبنائية الوظيفية.

هكذا علينا أن نقر انه من العبث فهم هذه المقاربة الجديدة قبل ان نرجعها إلى جذورها المعرفية الاولى، أي إلى المقاربة الوضعية التي انبثقت منها. كيف؟

لقد اوجد اوجست كونت قطيعة بين ما يسميه هو بقرون الميتافيزيقيا والقرن التاسع عشر او ما يسميه بالقرن الوضعي العلمي. هذه القطيعة ترتب عليها بروز تصورات جديدة تتعلق بالنظام السياسي والنظام الاجتماعي والنظام المعرفي. كما ان كونت بشر بوراثة العلماء والفلاسفة والصناعيين لرجال العهد الميتافيزيقي البائد، أي انه بشر بنظام اجتماعي وسياسي سيرتكز على العلم والفلسفة والصناعة. وهكذا، فكلما تغيرت المعرفة بالاتجاه العلمي والوضعي كلما امكن التوصل إلى اقامة نظام سيلسي وضعي.

السؤال: ما هي قيمة التصور الوضعي للاجتماع والسياسة والمعرفة؟

قيمة التصور الوضعي تنعكس على علاقة المعرفة بواقعها.أي ان المعرفة لم تعد نظرية مجردة بالقدر الذي ستصبح فيه تطبيقية. في هذا الاطار من التصور الوضعي سيكون دور المقاربة الوظيفية هو التعامل الواقعي مع الظواهر الاجتماعية. فهل حصل مثل هذا التعامل؟

في واقع الامر نعم. فقد بدأ هذا التعامل الواقعي مع الظواهر مع سان سيمون لما اعترف – مثلا – بمفهوم المواطنة وأعلى من شأنه على حساب مفهوم الكونت، ثم

لما اعتبر الدين ظاهرة اجتماعية وجردها من كل مقدس. ولكن مع اوجست كونت كان التعامل الواقعي مع الظواهر ابلغ.اثرا حيث جعل من ظاهرة الدولة ظاهرة نمطية فقسمها إلى ثلاثة اقسام / انماط تعبر عن ثلاث مراحل هي:

الدولة الثيولوجية تعبير عن المرحلة اللاهوتية.

الدولة الميتافيزيقية تعبير عن المرحلة الفلسفية \الميتافيزيقية – الطبيعية.

الدولة العلمية تعبير عن المرحلة الاخيرة / الصناعية او الفكر الوضعي العلمي.

بعد هذه التجربة المعرفية في تنميط مراحل التطور البشري الفكري توصل كونت إلى تجاوز الفلسفة النظرية المجردة التي اخفقت لانها عجزت عن تحليل واقع الانسان وشرع كونت في بناء شجرة المعرفة متوجا اياها بعلم الاجنماع الذي كان عليه ان يلعب دورا اساسيا في تحليل وافع الانسان. وهكذا ستكون المقاربة الوظيفية ترجمة لكل التصورات التي حصلت داخل المقاربة الوضعية.

ثانيا: المرجعية العلمية للمقاربة الوظيفية

حين نبحث عن المحددات العلمية المرجعية للوظيفية سيكون امامنا اثنتيين من المرجعيات هما:

لاولى: هي العلوم الطبيعية

الثانية: هي العلوم البيولوجية

ستأخذ الوظيفية هاتين المرجعيتين بعض العناصر الاساسية:

العنصر الاول: هو القوانين

فالطبيعة تقوم على عدد من القوانين التي تتحكم بظواهرها فاذا ما حدثت

تطورات جيولوجية معينة فمن الطبيعي ان يصاحبها او يتولد عنها عددا من الظواهر الطبيعية. وثمة قوانين طبيعية تندثر بفعل عوامل طبيعية اخرى لذا نجد اوجست كونت يعرف الظواهر الاجتماعية تماما مثل تعريفه للظواهر الطبيعية ومثال ذلك تعريفه للدين كظاهرة اجتماعية تولد وتنمو وتكبر ثم تشيخ. أي تبدأ مرحلة التآكل والاندثار.

العنصر الثاني هو: الوظيفة الكامنة في التحليلات البيولوجية للمجتمع

اذ نلاحظ ان مفهوم الوظيفة هو مفهوم قديم في علم الاجتماع، فقد بدأ التفكير فبه مع هربرت سبنسر ثم تواصل مع اوجست كونت وتطور مع اميل دوركايم و مارسيل موس وايضا مع سان سيمون. كل هؤلاء هم ممثلي المدرسة الوظيفية الفرنسية.

لا شك أن هاتين المرجعيتين (الطبيعية والبايولوجية) أرستا مبدأين أساسيين انطلقت منهما المقاربة الوظيفية هما:

الاول: ان المجتمع مثل الجسم البشري كلية متكاملة.

الثاني: ان كل عضو من اعضاء هذا الجسم لا يمكن فهمه الا في اطار كلية.

السؤال: ما هي النتيجة التي يمكن ان نستلخصها بداية من هذين المبدأين؟

الجواب: إن العضو جزء من كل، والعلاقة الرابطة بينهما هي حصرا علاقة تكاملية.

والنتيجة القابلة للاستخلاص تبين أنه ثمة تكامل بين الوظيفة و الكلية.

ثالثا: المجتمع من منظور وظيفي

في إطار هذا التكامل نستطيع القول أن المجتمع يتحدد من خلال وظيفته أو وظائفه. بمعنى أن الوظيفة تتحدد داخل المجتمع، لذا نجد أنثروبولوجي بحجم راد

كليف براون يشير في كتابه " الوظيفة العامة " إلى هذه الاخيرة بأنها تلك التي تـشمل بقية الوظائف الاخرى و لكن هـذه بـلا ريـب نظـرة حتميـة. وفي هـذا الـسياق ينبغـي الاشارة إلى أن مفهوم الوظيفة حـين انبثـق في القـرن ١٩ اتخـذ طـابع الحتميـة متـأثراً بأطروحات المدرسة الاجتماعية البيولوجية التي ترى أنـه طالمـا أن كـل جـسم بـشري يتمتع بعدد من الوظائف الثابتة والحتميـة الثابتـة فـالمجتمع أيـضاً يتمتـع بعـدد مـن الوظائف الثابتة.

مثل هذا الطرح نجده لدى هربرت سبنـسر وخاصـة لـدى أوجـست كونـت، وفيما بعد سنجد هذا المنطق الحتمي الذي يرى أن مبدأ الوظيفة العامة يتحكم في بقيـة الوظائف الاخرى شائعا عند رواد المدرسة الانجلـو سكـسونية في علـم الاجتمـاع امثـال مالينوفسكي و راد كليف براون و تالكوت بارسونز.

هكذا كان لابد من العودة إلى دوركايم لإخـراج المفهـوم مـن إطـار الحتميـة إلى إطار النسبية، فالحتمية والاطلاقية ليست ولا يمكن أن تكون من سمات الوضعية التي تنظر إلى الظواهر نظرة نسبية. لهذا يشار إلى المدرسة الفرنسية لعلـم الاجتمـاع بجهـود دوركيم التي نحت بالوضعية التقليدية نحو ما عرف بـ الوظعية الصحيحة.

رابعاً: مفهوم الوظيفة لدى دوركايم

يميل دوركايم إلى جعل مفهوم الوظيفة مفهوما نسبيا خاليا من الحتمية. فـاذا لم يكن من الضروري اعتبار كل وظيفة تعبير عن حاجة الجـسم فلـيس مـن الـضروري ايضا أن تكون لكل حاجة وظيفة في الجسم. فما هـي أسـباب هـذه النـسبية الوظيفيـة لدى دوركايم؟

ثمة ثلاثة اسباب تفسر النسبي عند دوركايم:

١- يريد دوركايم ان يحتكر تأسيس العلم الجديد. لذا لـن يكـون بإمكانـه تـبني

نفس التعريفات التي نجدها عند كلا من كونت و سيمون و سبنسر. ولايجب ان ننسى ايضا أن دوركايم يعتبر الكونتية (أ. كونت) ضربا من ضروب الفلسفة المجردة في حين انه يدعي لنفسه تأسيس العلم الجديد.

٢- رغب دوركايم ان يتميز في اطروحاته عن كونت مبينا ان علم الاجتماع لا يقوم على مبدأ الحتمية ولايستند اليها.

٣- اراد دوركايم ان يتخلص من هذه المرجعيات غير الاجتماعية وان تكون للظاهرة الاجتماعية مرجعيتها المحضة وليست المرجعية البيولوجية او الطبيعية.

في المقابـــل:

٤- بدا المجتمع عند كونت و سبنسر على انه كلية اجتماعية، وعليه فان الحياة الاجتماعية والحياة العضوية ستكونان خاضعتين لنفس القانون، قانون التطور.

مثال:

فالمؤسسات مثلا تملك نفس الاهداف والوظائف التي تمثل اعضاء الانسان وهو ما يرفضه دوركايم كون سبنسر يختزل النشاط الانساني في الوظيفة التي تقوم بها كل ظاهرة اجتماعية والتي يتم ارجاعها إلى حاجيات الجسم الانساني.

أية استنتاجات؟

ان الاستنتاجات الرئيسية التي يمكن الخروج بها:

أن الوظيفية كانت قبل دوركايم تعرف على انها حالة من التطابق ما بين الجسم وحاجاته، فكلما عبر الجسم عن حاجة ما الا واستشعر الحاجة إلى وظيفة ما.

ان المقاربة الوظيفية انطلقت من هذا التطابق الكلي مابين الوظيفة والحاجة. لماذا؟ لان علوم البيولوجيا كانت تشكل نوعا من مرجعيات علم الاجتماع لدى دوركايم و كونت و سيمون... الخ.

اراد دوركايم ان يقصي العلوم البيولوجية والطبيعية من أي تاثير في علم الاجتماع، وحرص علىّ استقلاله والحد من تدخل علوم البيولوجيا فيه، لذا ستتخذ الوظيفية عند دوركايم منحىً آخر غير التطابق وهو المنحى المعرفي.

يعتبر دوركايم ان الممارسة السوسيولوجية لا ينبغي ان تعتمد على الحتمية لذا يؤكد على نسبية الوظيفة " فليس الشعور بالحاجة يستوجب الوظيفة" .

من جهة اخرى هناك اعتبارين لدى دوركايم يقفان خلف تنسيبه للظاهرة الاجتماعية:

الاعتبار الاول: هو صعوبة اعتماد التحليل الحتمي في علم الاجتماع. فالظاهرة الاجتماعية نسبية بحكم ظروف نسبية انتاجها وظروف التحكم فيها.

الاعتبار الثاني: هو ان الظواهر المعتلة والشاذة هي ايضا لها وظائف ولايمكن القول بانها ظواهر غير طبيعية. وهذا يعني ان علم الاجتماع لا يبحث في علة الظواهر بقدر ما يبحث عن الوظيفة التي يمكن ان تؤديها (في العلاقات والادوار).خامسا: قضايا الوظيفية وتصوراتها للوظيفية قضايا كبرى تشكل منطلقات لها في أي تحليل سوسيولوجي.اذ يمكن الحديث عن بعض المفاهيم التي ينبغي التعرف عليها بالنسبة للوظيفية كرؤية سوسيولوجية. فما هي ابرز هذه القضايا او المفاهيم؟

اولا: تصورها للمجتمع

والسؤال هو: كيف تنظر الوظيفية إلى المجتمع؟ وكيف تتصوره؟

• المجتمع عند الوظيفية هو:

نسق من الافعال والبنى المحددة والمنظمة. هذا النسق المجتمعي يتألف من متغيرات مترابطة بنائيا (بنى) ومتساندة وظيفيا (وظائف) .

وذو طبيعة متسامية ومتعالية تتجاوز وتعلو كل مكوناته بما فيها ارادة الانسان.

هذا التجاوز او التعالي الذي تتحدد شروطه من خلال الضبط والتنظيم الاجتماعيين اللذين يُلزمان الاشخاص بالانصياع لهذه الطبيعة المتسامية والالتزام بها. اذ ان أي انحراف عنها يهدد اسس بناء المجتمع التي تعد المحافظة عليه وصيانته وتدعيم استمراريته غاية بحد ذاتها.

• شروحات:

ان عبارة التصور الاجتماعي ذو الطبيعة المتعالية هي عبارة ذات جذور دوركايمية توازي مقولة دوركايم المثلة بـ (الضمير الجمعي) ، فللمجتمع ضمير يسمو ويتعالى على ضمائر الافراد مجتمعين او منفردين.

وحسب الوظيفية فالمجتمع مجموعة لا متناهية من البنى وكل منها يقوم بوظيفة فاذا تساءلنا مثلا: لماذا بنية المجتمع الاسرية صغيرة؟ نجيب بأن المجتمع يحتاج إلى مثل هذا النوع من الاسر كونها تلبي حاجات ووظائف اجتماعية. ان الضبط الاجتماعي هو أية وسيلة يستعملها المجتمع للتحكم بسلوك الافراد سواء عن طريق اللغة، الاعراف، التقاليد ...الخ فهذه العملية تمثل رقيب اجتماعي. فالافراد الذين يتكلمون لغة معينة او يختصون بعادات وتقاليد واعراف وتصورات معينة يصبحوا تلقائيا مقبولين في المجتمع ومعبرين عنه وعن احتياجاته ووظائفه وضميره الجمعي.

ان التنظيم الاجتماعي هو نتيجة للضبط الاجتماعي. وهاتان الآليتان (التنظيم و الضبط) هما المسؤولتان عن الزام الافراد والجماعات بالانصياع لهما والالتزام بهما. واي انحراف عنهما سيهدد الاسس الاجتماعية. ولا شك أن الوظيفية تمتاز بحساسية كبيرة تجاه عوامل التغير في المجتمع. فالتغير الاجتماعي ليس غاية انما هو تهديد في حين ان الوظيفية تستهدف المحافظة على المجتمع وتحقيق الاندماج الاجتماعي.

ثانيا: مسالة التوازن الاجتماعي

توصف الوظيفية في بعض الاحيان بانها:

اتجاهات للتوازن. أي انها ترى التوازن واقعا وهدفا يسعى المجتمع إلى أداء وظائفه وبقائه واستمراره.

اذا كانت الوظيفية عبارة عن اتجاهات للتوازن فان هذا التوازن يتحقق بعمليات التناسق بين مكونات البناء الاجتماعي والتكامل بين وظائفه الاساسية.

هذا التوازن يعمل على تحقيقه شريط مفاهيمي تشترك فيه القيم والمعايير الثقافية والافكار التي يرسمها المجتمع لافراده وجماعاته الذين لايملكون حق الخروج عليها والا وقعوا تحت وطأة جزاءات الضبط الاجتماعي الرسمي وبالتالي تصنيفهم في عداد المنحرفين الخارجين عن مسيرة المجتمع.

سؤال: اذا ما تحدثنا عن بارسونز، فما هي الآلية التي تحافظ على حالة التوازن في المجتمع؟

الإجابة: نجدها لدى الكثيرين من الوظيفيين. والمسألة تتصل بالنسق الثقافي الذي يشتمل على القيم والافكار والمعايير والاساطير كما يسميها بيير برديو او بالرموز. لذا يؤكد بارسونز على أهمية التوازن الثقافي لتحقيق التوازن الاجتماعي والا فان

اختلال النسق الثقافي سيؤدي إلى فقد المجتمع لتوازنه وذلك يعني انهيار المجتمع.

البنيوية الوظيفية

اولا: مكانة البنيوية الوظيفية في علم الاجتماع نالت هذه النظرية النصيب الاوفر من الكتابات التي تصدت لموضوع النظرية الاجتماعية. وحتى اواخر الستينات من القرن العشرين ظلت هي النظرية المهيمنة على ساحات علم الاجتماع بل انها أكثر النظريات انتشارا وهيمنة.

ومع انها شهدت تراجعا ملحوظا عن مكانتها منذ السبعينات من القرن العشرين بسبب ظهور نظريات اخرى كعلم الاجتماع الديناميكي وعلم اجتماع التنظيمات والفردوية المنهجية والبنيوية التكوينية إلا ان هذا التراجع لا يبرر عدم التوقف عندها ومحاولة فهمها لاسيما إزاء المدة الطويلة التي هيمنت فيها على الساحة الاجتماعية.

أيضا وقبل الدخول في ماهية النظرية ينبغي الاعتراف بان البنيوية الوظيفية هي نظرية كبيرة وليست نظرية صغيرة، فهي تنطلق من المجتمع ولا تعطي أهمية للفرد، ولكونها نظرية مجتمعية فهي غير مستوحاة من الفرد.

في اواخر ايامها تعرضت النظرية لموجة من النقد. فقد قام عالم الاجتماع الأمريكي " الفن غولندر " سنة ١٩٧٠ بتحليل نقدي لعلم الاجتماع الغربي من خلال نقده للبنيوية الوظيفية ذاتها. وثمة من نعتها بانها الطغيان الامبريالي. اما عالم الاجتماع الأمريكي (ويلبرت مور ١٩٧٨) الذي ارتبط اسمه كثيرا بالنظرية الوظيفية فقد مثّل شاهد من اهله حين اعترف بان استعمال البنيوية الوظيفية اصبح محرجا في علم الاجتماع المعاصر (النظري)

ثانيا: ما هي البنيوية الوظيفية؟

احيانا نكتفي باستعمال اللفظ " الوظيفية " للدلالة على النظرية. ولكن من اين اتت التسمية بـ" البنيوية الوظيفية "؟

لقد أسمى دوركايم المجتمع بالحقائق الاجتماعية. وعندما ننظر إلى المجتمع بهذا المحتوى فاننا ننظر إلى البنى الاجتماعية بما فيها المؤسسات والبنى الطبقية والنوع الديمغرافي للسكان باعتبار المجتمع مدني. فلو نظرنا إلى البنية الاسرية [اب، ام، اخ،...الخ] كإحدى بنى المجتمع المدني وتساءلنا: ماهي وظيفة هذه البنية بالنسبة لاستقرار المجتمع؟ سنلاحظ اننا بصدد مواجهه عبارة " البنيوية الوظيفية " التي تفسر لنا الوظائف التي تؤديها البنى في المجتمع.

- إذن البنيوية الوظيفية هي:

[رؤية سوسيولوجية ترمي إلى تحليل ودراسة بنى المجتمع من ناحية والوظائف التي تقوم بها هذه البنى من ناحية اخر].

هذا يعني ان البنى لم توجد بطريقة عشوائية لان لها وظائف سوف تقوم بتحقيقها. وبهذا المعنى فان للبنى الاجتماعية حتمية لامفر منها وهي وجود وظائف لها. هكذا فلكل بنية اجتماعية وظيفة تؤديها، وبما ان كل شئ محكم فسوف تسير الامور على ما يرام في المجتمع دون انتظار طويل للصراعات والثورات، فالمجتمع عبارة عن سيمفونية من الوظائف تتسم بالتناسق والتوازن.

ثالثا: أشكال البنيوية الوظيفية

صحيح ان البنيوية الوظيفية تهتم بدراسة البنى ووظائفها بيد انها ليست نظرية سوسيولوجية ذات لون واحد بل يمكن الوقوف على ثلاثة اشكال لها:

١- الوظيفية الفردية

في هذا الشكل من النظرية فقد وقع التركيز على حاجات الفاعلين الاجتماعين والبنى الاجتماعية التي تظهر لتلبية هذه الحاجات.

مثال:

الاسرة النووية التي تتكون عادة من أبوين وبضعة أولاد ظهرت لتلبي بعض الحاجات الفردية كالتمتع بالحرية والعيش بالاستقلالية والعمل والتربية الخاصة في مقابل ذلك لم تعد الاسرة الممتدة المكونة من الابوين والابناء والازواج والزوجات وابناءهم ؛ لم تعد قادرة على تلبية الحاجات الفردية.

٢- الوظيفية العلاقاتية

في هذا الشكل يقع التركيز على آليات العلاقات الاجتماعية التي تساعد في التغلب على التوترات التي قد تمر بها العلاقات الاجتماعية. هذا النوع نجده موضوع اهتمام لدى الانثربولوجين امثال راد كلييف براون و مالينوفسكي. فالوظيفية العلاقاتية تعمل، مثلا، عبر شعيرة طقسية من الشعائر، على التخفيف من التوترات في اطار العلاج النفسي.

٣- الوظيفية الاجتماعية

هنا يقع التركيز على البنى والمؤسسات الاجتماعية الكبرى وعلى علاقاتها ببعضها البعض وتاثيراتها الموجهة لسلوكات الافراد والمجتمعات كالوظيفية التي تقوم بها مؤسسات كالجامعة او المستشفى او الاذاعة او التلفزيون او الاسرة او المسجد او المدرسة... فالمسألة تتعلق بالمجتمع لا بالافراد.

رابعا: الاصول الانثروبولوجية والبايولوجية للنظرية

ظهر مصطلح الوظيفية في الثلاثينات من القرن العشرين عند علماء الانثربولوجيا على الخصوص أمثال راد كليف براون و برونسلوي مالينوفسكي. وفي الاربعينات درّس هذان العالمان في جامعة شيكاغو مما أدى إلى انتشار مصطلح الانثربولوجيا الوظيفية في الولايات المتحدة الأمريكية. وفيما بعد مثلت اعمال كل من تالكوت بارسونز و روبرت ميرتون البنيوية الوظيفية في أعمق ما كتب حول النظرية التي تنظر إلى المجتمع باعتباره نظاما نسقيا يتمتع بالكثير من الانسجام بين مكوناته البنيوية. أما النظرية البايولوجية فتعد أحد مرجعيات الوظيفية، ومنها يمكن القول انه إذا كانت العناصر المكونة للجسم الانساني تكون وحدة بيولوجية متكاملة، أي سيفونية متكاملة تتسم بالانسجام، إلا أن الوظيفيين وكما هو الحال في النظرية الاجتماعية البيولوجية في ملاحظاتها لفروق بين الجسم البشري والمجتمع لا يتجاهلون أيضا عنصر الصراعات في المجتمعات لكنهم ينظرون اليها بوصفها توترات بريئة. أي انها عبارة عن تمهيدات إلى اقامة نظام اجتماعي أفضل. فهي في منظورهم ايجابية وليست هدامة للمجتمع.

خامسا: الاصول السوسيولوجية للنظرية

ان البنيوية الوظيفية كنظرية سوسيولوجية تعتبر المجتمع مجموعة من التنظيمات المتراتبة التي يساهم كل منها في الاستقرار الاجتماعي للمجتمع هذا يعني أن الوظيفية تركز أكثر ما يكون التركيز على التوازن الاجتماعي للمجتمع وليس على التغير الاجتماعي. فالعناصر المكونة للمجتمع تُدْرَس من حيث الوظيفة الخاصة والمحددة التي تقدمها للحفاظ على ترابط النسق الاجتماعي لهذا المجتمع او ذاك. اما النسق الاجتماعي فهو عبارة عن مجموعة من العناصر المترابطة بعضها ببعض، وأي

خلل في أحدها لابد وان يؤثر في باقي العناصر. وبدورهم يقول الوظيفيون ان النسق الاجتماعي يمكن ان يحافظ على الاستقرار طاما ان كل عنصر يقوم بوظيفة.

أخيرا يمكن القول ان كونت و دوركايم و سبنسر كانوا أهم ثلاثة رواداجتماعيين اثروا تاثيرا كبيرا على النظرية الجنيوية الوظيفية.

١- اوجست كونت

نظر كونت إلى المجتمع باعتباره وحدة تتمتع بالكثير من الاستقرار، وعلى الرغم من انه عارض الثورات والانقلابات والانتفاضات الا انه لم يبد قلقا على مصير المجتمع بما ان الاستقرار يغلب عليه. بل ان كونت كان مؤمنا بان المجتمع يتصف بالتوازن وليس بالصراعات. لذا رأى في الانساق الاجتماعية وكأنها أنساق عضوية او بيولوجية.

٢- الوظيفية عند سبنسر

رأى سبنسر أن المجتمع في انساق يتشابه مع كثير من الانساق البيولوجية بل انه أكثر الرواد الذين شبهوا المجتمع بالانساق البيولوجية، فالكائنات العضوية والانساق الاجتماعية في المجتمع هي كائنات متشابهه من حيث قدرتها على النمو والتطور. ان ازدياد حجم الانساق الاجتماعية كازدياد الكثافة السكانية – مثلا – سيؤدي إلى ازدياد انقسام المجتمع إلى انساق أكثر تعقيدا وتمايزا وهذا هو حال الاعضاء البيولوجية او الكائن الحي. وقد لاحظ سبنسر ان التمايز التدريجي للبنى في كل الانساق الاجتماعية والبيولوجية يقترن بتمايز تدريجي في الوظيفة. ولعل أهم ما جاء به سبنسر هو استعماله لمصطلحي " البنية والوظيفة "هاتين الكلمتين بلورهما سبنسر أكثر من كونت.

أخيرا فان قانون التطور الاجتماعي الذي جاء به سبنسر قد اثر في نظريات

التطور عند علماء الاجتماع الوظيفيين الذين جاؤوا بعده وفي طليعتهم تالكوت بارسونز و دوركايم.

٣- الوظيفية عند اميل دوركايم

لاميل دوركايم دور موثر في تأسيس النظرية الوظيفية. ومبدئيا فان تاثيرات كونت و سبنسر في الوظيفية تجد امتدادتها عند دوركايم في الكثير من ابحاثه سواء المتعلق منها بـ" تقسيم العمل الاجتماعي " او " الاشكال الاولية للحياة الدينية ". اما فعليا فثمة معالجة لمفهوم الوظيفة وعلاقتها بالبنى الاجتماعية كالدين والعمل والثقافة والفرق بين السبب ألاجتماعي والوظيفة الاجتماعية...الخ

بعض اسهامات دوركايم في تأسيس البنيوية الوظيفية

اولا :

ان اهتمام دوركايم بالوقائع الاجتماعية جعله يهتم ايضا بالاجزاء المكونه للنسق الاجتماعي من جهة وعلاقات الاجزاء ببعضها البعض ومن ثم تأثيرها على المجتمع. ففي حديثه عن الوقائع الاجتماعية وجد نفسه مضطرا لإعطاها اهمية كونها تندرج في اطار في بنى ومؤسسات سعى دوركايم إلى البحث عنها.

ثانيا :

اعتنى دوركايم كثيرا بالبنى والوظائف وعلاقاتها بحاجيات المجتمع. وهذا يعني اهتمامه بالبنية والوظيفة كعنصرين هامين في التحليل السوسيولوجي.

ثالثا :

من أهم الامور التي قام بها دوركايم تمييزه بين مفهومين هما " السبب

الاجتماعي " و " الوظيفة الاجتماعية."

اذ ان دراسة " السبب الاجتماعي " سيعني الاهتمام بمبرارات وجود البنية. اما دراسة " الوظيفة الاجتماعية " فستعني الاهتمام بحاجيات المجتمع الكبيرة وكيفية تلبيتها من طرف بنية معينة.

مثال:

اذا درسنا سبب ظهور الاسرة النووية فسنفكر ما اذا كان التصنيع وانتقال الناس من حال إلى حال هو السبب في ذلك، كما سنتساءل عن وظيفة الاسرة النووية كبنية جديدة في المجتمع الصناعي.

رابعا:

رفض دوركايم رفضا قاطعا فكرة اسطورية الدين. واكد في المقابل على انه ظاهرة عالمية وبالتالي لابد وان تكون له وظيفة في المجتمعات البشرية. فمن بين وظائف الدين عند دوركايم وابن خلدون العمل على توحيد الناس وخلق روح التضامن الاجتماعي بينهم عن طريق القيم الثقافية والاعتقادات الدينية التي يدعو اليها هذا الدين او ذاك.

مثال: وظيفة الشعائر الدينية

يقدم دوركايم في كتابه " الاشكال الاولية للحياة الدينية " نموذجا للمعنى الاجتماعي للشعائر الدينية او الحفلات المراسمية. ففي نظره تحقق الشعلئر الدينية التماسك الاجتماعي من خلال أدائها لاربع وظائف:

مراسم الحفل، وهذه تهيئ الفرد للحياة الاجتماعية من خلال فرض الطاعة عليه.

إن وظيفة الشعائر الدينية تتمثل في كونها تقوي من تماسك المجتمع وترابط العلاقات بين الافراد والمجموعات.

تجدد الشعائر الدينية لدى ممارستها التزام الفرد لتقاليد المجتمع.

يشعر الفرد بالراحة والحماس الاجتماعي اثناء مشاركته بالحفل الديني

عبر هذه الحالات الاربع فإن الشعائر الدينية تساهم بتلبية الحاجات الدينية للفرد، ومن ثم يتضح من التفكير السوسيولوجي الدوركايمي ان كل وحدة اجتماعية في المجتمع لها علاقة بالمجتمع الكبير وفي كل الوحدات الموجودة فيه ويعتقد دوركايم ان الانسجام في المجتمع يصبح واقعا مجسما عندما تسود هذه الحالة الطبيعية. أي عند قيام هذه الوحدات الاربع بوظائفها في المجتمع ككل.

خامسا: مفهوم الوظيفة عند دوركايم

يعرفها كما يلي:

"تتمثل وظيفة العناصر الاجتماعية في مساهمتها في الحفاظ على مجرى الحياة في المجتمع" .

فالثقافة هي التي تمثل جانبا من العناصر الاجتماعية فتشمل اللغة، العادات، والتقاليد، والعقائد الدينية، القيم الثقافية، وكل هذه العناصر تمثل مؤسسات اجتماعية لها وظيفتها ولايمكن الاستغناء عنها لاهميتها في مجرى الحياة الاجتماعية ولكونها تشكل العناصر البنيوية في المجتمع.

ومن ملامح الوظيفية النظرية انها تنظر إلى المجتمع كنسق اجتماعي أي وحدات اجتماعية مختلفة نسبيا تساهم في وظائف مختلفة لدفع المجتمع وتقدمه. وحسب دوركايم فـ" ان الانسجام من ملامح الرؤية الوظيفية " لا بل انها تنظر إلى

المجتمع على اساس انه مستقر وليس هناك ما يعكر صفوه من صراعات ونزاعـات بمـا ان اجزاءه تتكامل في القصد والهدف.

الفصل الثالث

"تقسيم العمل الاجتماعي "

الوظيفية لدى دوركايم هي تطبيق نسبي.هذا ما يتوصل اليه انطلاقا من تجربة المجتمعات الأوروبية عامة وفرنسا خاصة حيث لا يتجاهل دوركايم وصف كونت الذي كان يعتبر القرن الـ١٨ تكريسا للقطيعة مع الفكر اللاهوتي والميتافيزيقي. أي قطيعة مع كل فكر إطلاقي حتمي.

يعتبر دوركايم الظاهرة نسبية بحكم ظروف نسبية انتاجها وظروف التحكم بها وفي نفس الوقت يرى ان الظواهر المعتلة والشاذة هي ايضا لها وظائف وليس صحيحا انها ظواهر غير طبيعية. فظاهرة الاختلال في عمل المؤسسات او في التجارة هي ظواهر معتلة وشاذة ولكنها ايضا طبيعية اما حالات الانخرام الكامل كانخرام النظام الاجتماعي فهذه – مثلا – حالة غير طبيعية لانها تعبر عن صراع مدمر وهوما يرفضه دوركايم الذي يعتبر فكرة الصراع المدمر هي حالة غير طبيعية بامتياز. ولكن لماذا هذه النظرة الرافضة لفكرة الصراع؟

لـ دوركايم تبريرا علميا، ذلك ان مفهوم الوظيفية عنده يتضمن اصلا بعدا اخلاقيا واضحا، ومن المهام العلمية التي يطرحها على نفسه هي تاسيس علم الاخلاق. فهذه الاخلاق هي اخلاق اجتماعية مدنية. كما أن دوركايم يربط بين الوظيفية وشيئ اخر هو " التجانس " وهو مفهوم مركزي لدى دوركايم. لذا نراه يصر على نسبية الظاهرة وعدم اطلاقيتها كون التحليل الاجتماعي لا يبحث في علة الظواهر بل في وظيفتها. وهذه الوظيفة ذات بعد متجانس. كيف؟

في كتابه "التربية الاخلاقية"، المنشورات الاجتماعية بفرنسا ١٩٦٦" يعرف دوركايم المجتمع كما يلي:

١- المجتمع لايمكن ان يستمر الا اذا وجدت درجة كافية من التجانس والتربية ترسخ وتدعم هذا التجانس.

٢- اما وظيفة المجتمع فهي تحقيق التجانس، وادوات التجانس هي التربية.

وفي نفس الكتاب نجد نفس الفكرة تقريبا: " ان المجتمع هو قبل كل شئ ضمير، وهو ضمير المجموعة الذي يجب ايصاله إلى الطفل" .

يبدو من خلال هذين التعريفين أن الوظيفة التي يشير اليها دوركايم هي وظيفة اجتماعية بحتة تحقق تجانس المجتمع، وبما ان دوركايم يشتغل في حقل اجتماعي متكون " ناجز " فمن الطبيعي ان يُنَسِّب الوظيفة الاجتماعية بخلاف مالينوفسكي و راد كليف براون اللذان دافعا عن حتمية الوظيفية. فكيف نفسر هذا الاختلاف؟

الوظيفية في علم الاجتماع الأمريكي

ان ظهور المدرسة الوظيفية عند بعض رواد علماء الاجتماع الغربيين ما لبث ان انتقل إلى العالم الجديد وباتحديد إلى المجتمع الأمريكي حيث عرفت الوظيفية أوج نموها بين العديد من علماء الاجتماع الأمريكي فيما بين الخمسينات ١٩٥٦م والسبعينات ١٩٧٥م من القرن العشرين، اذ اصبحت المدرسة السوسيولوجية تتمتع بسلطة لا تضاهى في هذه الفترة بالذات. أي انها كانت سيدة الموقف كنظرية سوسيولوجية معاصرة والاكثر انتشارا.

أولا: الوظيفية عند تالكوت بارسونز

يعد بارسونز أشهر عالم اجتماعي وظيفي في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي على العموم. وعلى امتداد أكثر من نصف قرن من الكتابة والبحث

استطاع بارسونز طبع علم الاجتماع بتحليلاته الوظيفية، وهو مثل ألن تورين و بيير بورديو و جاك بيرك و آرون تتميز كتاباته بالاسلوب الصعب في حين ان كتابات روبرت ميرتون هي الأسهل في علم الاجتماع.

ان أكبر مساهمة جاء بها بارسونز في علم الاجتماع هي تركيزه في التحليل السوسيولوجي على المجتمع ككل. ويرى بارسونز ان هذا التركيز يساعد عالم الاجتماع على تحاشي الاهتمام بدراسة مواضيع معزولة مثل جنوح الاحداث او المشاكل العائلية. ويعتقد انه يجب دراسة تلك القضايا في اطار عمل النسق الاجتماعي ككل.

هذا الوظيفي العملاق يلاحظ ان الرؤية الوظيفية تبدأ من الكلي وتتجه نحو الاحداث. فعندما نرى جزئية في المجتمع فاننا سنحاول تفسيرها وليس العكس بان نفسر المجتمع من خلال جزيئاته. وفي توجهاته النظرية يتشابه بارسونز مع كارل ماركس في هذه النقطة بالذات أي ان كلا منهما يركز تحليله على المجتمع ككل وهذا واضح في كتابات كارل ماركس الذي انطلق من المجتمع في طبيعته، من الناس ومن المجتمع ككل. لذا نرى بارسونز ايضا يتبنى منهج كارل ماركس الذي انطلق من الكل لتحليل الجزئيات.

ان علماء الاجتماع الوظيفيين الذين ساروا على خطى بارسونز جعلوا من الاستقرار الاجتماعي الهدف النهائي للتحليل السوسيولوجي. وهذا يعني انهم يركزون في المقام الاول على الظروف التي تؤدي إلى علاقات اجتماعية متلاصقة وإلى الادماج السهل للعديد من الاجزاء المفصولة في المجتمع وترتيبها في وحدة مترابطة.

فتحليل بارسونز يفيد بان تركيبة المجتمع الأمريكي تتكون من [فئات بيضاء وسوداء واسيوية وامريكية لاتينية] ومداخيل مختلفة [اغنياء، وفقراء،

متوسطو الدخل ومتدينون] وفئات عمرية مختلفة [كهول، شيوخ، اطفال...الخ]. ويتساءل بارسونز: كيف تسطيع هذه الفئات المتباينة ان تتضامن مع بعضها بطريقة متناسقة نسبيا دون ان يذهب كل في طريقة بحيث تكون النتيجة الصراع الخطير؟

هذا التساؤل يطرح في واقع الامر قضية " التآلف " عند دوركايم او ما يعرف بالتضامن الآلي في المجتمعات البدائية والتضامن العضوي في المجتمعات الحديثة. هذا هو ما يشدد عليه بارسونز الذي يعتقد ان التحليل الوظيفي يؤكد انه رغم التباينات والاختلافات والفروقات فان المجتمع يؤمن لنفسه الاستقرار وبالتالي ينبغي الا نتخوف من تنوع التركيبة المجتمعية، فثمة نوع من الادماج الذي يتكون من اجزاء تترابط بفعل عوامل اللغة مثلا. فاللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية وكل شخص يحضر إلى الولايات المتحدة عليه واجب تعلم اللغة الإنجليزية.

لقد عالج بارسونز بعض المؤسسات المحددة كالاسرة والاقتصاد والدين والحكومة ليبين كيف يساهم كل منها في الاستقرار الاجتماعي، ولو اخذنا الاسرة كنموذج لدراساته ووظيفتها في الاستقرار الاجتماعي فسنرى كيف يبين لنا بارسونز ان للاسرة النووية الأمريكية وظيفتين هما:

١- التنشئة الاجتماعية للاجيال الجديدة، فلكي يقع دمج هذه الاجيال بالمجتمع الكبير ينبغي عليها ان تتعلم القيم الاجتماعية والثقافية والانشطة والمهارات الاجتماعية لمجتمعها.

٢- تعمل الاسرة النووية بنظر بارسونز على تمكين شخصية الكهول من الاستقرار. فالعمل والعلاقات الخارجية عن الاسرة في المجتمع يمكن ان تكون صعبة ومصدرا للضغوطات على الافراد والكهول ومن ثم يعتقد بارسونز ان وظيفة الاسرة الحديثة تتمثل في التقليل من درجة التوتر الناتج عن المحيط الخارجي للاسرة

وهكذا تحافظ الاسرة النووية على توازن واستقرار شخصية الكهول وهو ما لم تعد توفره الاسرة الممتدة في المجتمع الصناعي.

ثانيا: الوظيفية عند روبرت ميرتون [= الوظيفية الامريكية المتوسطة] و " الوظيفيون الجدد "

يعد مقال روبرت ميرتون " Toward the codification of Functional analyes in Sociology " أهم نقد وجه للبنيوية الوظيفية في علم الاجتماع. فما هو محتوى المقال؟

نقد ميرتون:

ينتقد ميرتون ثلاث مسلمات يتصف بها التحليل الوظيفي:

١- الوحدة الوظيفية للمجتمع

ترى هذه المسلمة ان كل العقائد والممارسات الثقافية والاجتماعية تؤدي وظيفة واحدة لكل من الافراد والمجتمع. كما تعتقد ان اجزاء النسق الاجتماعي تتمتع بدرجة عالية من التكامل. وفي هذه النقطة بالذات يشير ميرتون إلى صحتها ولكن بالنسبة للمجتمعات البدائية الصغيرة وليس بالنسبة للمجتمعات الكبيرة المعقدة. لذا ينبغي عدم تعميم هذه المسلمات.

٢- الوظيفية الشاملة

تعني هذه المسلمة ان كل الاشكال والبنى الثقافية والاجتماعية في المجتمع تقوم بوظائف ايجابية ويرى ميرتون ان هذا قد يكون مخالفا لواقع الحياة اذ ليس بالضرورة ان تكون كل بنية او تقليد اوعقيدة تتصف بوظائف ايجابية. ومن واقع المجتمعات العربية فإن فكرة الوحدة العربية على سبيل المثال ربما لا تصمد في بعض

الأحايين امام الفكرة الوطنية التي تسعى إلى ابراز الهوية القطرية على حساب الهوية القومية كما ان الفكرة قد تثير تحفظات بين العرب لا سيما لمن يحاولون احياء التراث القديم كالفرعونية والامازيغية وكذلك الامر ينطبق على فكرة الوحدة الاسلامية حيث يبدو الدين يلعب دورا وظيفيا متفاوتا بين الشعوب العربية والاسلامية.

٣- ضرورة وجود الاجزاء

ترى هذه المسلمة ان الاجزاء المكونة للمجتمع لا تقوم بوظائف ايجابية فحسب بل هي تمثل عناصر ضرورية لعمل المجتمع ككل. وهذا يعني ان البنى الاجتماعية والوظائف ضرورية بالنسبة لمسيرة المجتمع الطبيعية أي انه ليس هناك بنى ووظائف اخرى قادرة على القيام بمسيرة المجتمع كالوظائف القائمة الان. وحسب ميرتون المتأثر بأستاذه بارسونز لابد من الاعتراف بوجود عدة بنى ووظائف داخل نفس المجتمع.

مشروعية النقد

يتلخص بطموح: [نحو نظرية امبريقية متوسطة أكثر شمولية واقدر على تفسير الاحداث من الوظيفية التقليدية التي يعتبرها ميرتون جزئية وسطحية وغير قادرة على التفسير]

يرى ميرتون ان المسلمات الثلاثة السابقة لاتستند إلى معطيات امبريقية بقدر ما هي مجرد افكار وانساق نظرية بحتة في حين ان واجب عالم الاجتماع فحص مدى مصداقية كل منها امبريقيا. لماذا؟ لان الاختبار الامبريقي وليس المقالات النظرية هو الذي يمكن التحليل الوظيفي من التوصل إلى ارساء منظور او باراديقم او شكل تحليل يكون بمثابة مرجع لتكامل النظرية مع البحث الامبريقي.

لذا يرى ميرتون ان التحليل الوظيفي ينبغي ان يدرس ظواهر محدودة مثل

الادوار الاجتماعية، الانماط المؤسسية، العمليات الاجتماعية،ا لانماط الثقافية، البنية الاجتماعية وادوات الضبط الاجتماعي. ومن الواضح ان ميرتون أولى اهمية للدراسات الامبريقية في النظرية الوظيفية بدلا من التركيز على الدراسات الامبريقية لظواهر محدودة كجنوح الاحداث أو مدى علاقة ادوات الضبط الاجتماعي في الانحراف وما اذا كانت الانحرافات ناجمة عن خلل في التنشئة الاجتماعية او المنظومة القيمية والمعيارية كما ان ميرتون فرق بين " الدور" الذي يعالج فكرة الصراعات في المجتمع ويزداد تنوعا وتخصصا في المجتمعات المعقدة وبين " الوظيفية "، فالفرد مثلا يمكن ان يؤدي ادوارا معقدة ومتخصصة ولكنه يعجز عن القيام بكل الوظائف. لهذا تبرز فكرة التخصص في الادوار عوضا عن القيام بشتى الوظائف.

العوق الوظيفي [الاختلال الوظيفي]

يؤمن ميرتون بأن العناصر الاجتماعية يمكن ان تكون لها انعكاسات سلبية، ولاصلاح هذا السهو الخطير في النظرية الوظيفية لجأ ميرتون إلى استعمال مفهوم " الاختلال الوظيفي ". اذ يرى ميرتون ان البنى والتنظيمات الاجتماعية مثلما تساهم في الحفاظ عل الاجزاء الاخرى للنسق الاجتماعي للمجتمع مثلما يمكن ان تكون لهما انعكاسات سلبية ايضا.

مثال:

كان للنظام العبودي في الولايات المتحدة آثارا ايجابية على المواطنين البيض لا سيما فيما يتعلق بتوفير الايدي العاملة الرخيصة التي ساعدت على تحسين اقتصاد القطن وحسنت من المكانة الاجتماعية للبيض، غير ان لهذه الميزة العنصرية آثارا سلبية جعلت السكان الجنوبيين في الولايات المتحدة يعتمدون كثيرا على الاقتصاد الزراعي مما أبقاهم غير مؤهلين "مهيئين " لتقبل التصنيع. فالفروق بين سكان الشمال

وسكان الجنوب الأمريكي يمكن ارجاعه إلى العوق الوظيفي للنظام العبودي في الجنوب ففي حين أدى النظام العبودي وظيفة النمو الاقتصادي والاجتماعي في الشمال نراه أعاق عملية التقدم الاقتصادي في الجنوب.

تصنيفات ميرتون للوظائف

قسم ميرتون الوظائف في المجتمع إلى نوعين:

١- الوظائف الظاهرة

وهي التي ترمي إلى تحقيقه التنظيمات الاجتماعية. مثلا بأن تكون الجامعات مخصصة للدراسة والبحث العلمي والخدمة الاجتماعية.

٢- الوظائف غير الظاهرة

وهي التي لاتأخذ التنظيمات الاجتماعية بالحسبان تحقيقها او العمل لاجلها، كأن تمارس الجامعة وظائف سياسية او اقتصادية او تمثل فضاءات اجتماعية للتسلية والترفية واضاعة الوقت او تحقيق مكانات اجتماعية...الخ

الخـــلاصة

لاشك ان توضيحات ميرتون تمثل اضافات هامة بالنسبة لعلماء الاجتماع الذين يصرون على استعمال التحليلات الوظيفية في دراساتهم للوظائف الاجتماعية، فتعديلات ميرتون للصيغ القديمة للنظرية الوظيفية تعد تعديلات ضخمة بحيث يمكن تسمية علماء الاجتماع الذين تبنوا تفكيره بـ" الوظيفيين الجدد"

النظرية الاجتماعية المعاصرة

نظرية الصراع الاجتماعي " رالف داهرندوفR. Dahrendof "

مفهوم الصراع الاجتماعي:

يحدث الصراع الاجتماعي نتيجة لغياب الانسجام والتوازن والنظام والاجماع في محيط اجتماعي معين. ويحدث ايضا نتيجة لوجود حالات من عدم الرضى حول الموارد المادية مثل السلطة والدخل والملكية او كليهما معا. اما المحيط الاجتماعي المعني بالصراع فيشمل كل الجماعات سواء كانت صغيرة كالجماعات البسيطة او كبيرة كالعشائر والقبائل والعائلات والتجمعات السكنية في المدن وحتى الشعوب والامم.

والفكرة الاساسية تتجلى في القول ان قضية الصراع بين المجموعات البشرية هي في الواقع ظاهرة عضوية في الحياة الانسانية والعلاقات السائدة بينها. ويمكن ايراد نوعين من الأسباب حول استيطان الصراع الاجتماعي كظاهرة اجتماعية بين المجموعات البشرية:

١- ثمة ما يسمى بـ" الرموز الثقافية " وهو نوع من الاسباب التي تؤدي إلى انسجام بين البشر او إلى خصام. والخصام في هذا السياق قد يتجلى في الاختلاف على مفهوم السلطة المادية. فمن له الحق في السلطة وتملكها؟ ولماذا؟ هو سؤال يسمح بنشوب صراع.

٢- ومن وجهة نظر ماركسية فان قضية العدالة الاجتماعية تعد متغيرا بنيويا في اثارة الصراعات الاجتماعية طالما ان هناك توزيع غير عادل للثروة.

بعض تعريفات الصراع الاجتماعي

يقدم علماء الاجتماع السياسي وعلماء الانثروبولوجيا بعض التعريفات التي تساعدنا في التعرف على معنى الصراع في ادبيات العلوم الاجتماعية، ولنأخذ اثنين من هذه الادبيات:

أولا: رالف داهرندوف

يقدم عالم الاجتماع الألماني هذا الصراع على انه "حصيلة العلاقات بين الافراد الذين يشكون من اختلاف في الاحداث" .

ثانيا: لويس كوزر

هو عالم اجتماع أمريكي معاصر اهتم بالنظرية الوظيفية وقدم مساهمة في نظرية الصراع الا جتماعي.

هذه المساهمة تعرف الصراع بـ:

"انه مجابهة حول القيم او الرغبة في امتلاك الجاه والقوة او الموارد النادرة ".

وفي هذا السياق للتعريف فان الاطراف المتصارعة لا ينحصر اهتمامها بكسب الاشياء المرغوب فيها بل انها تهدف إلى وضع المناوئين اما في حالة حياد او ان يقع الاضرار بهم او القضاء عليهم.

مشروعية الصراع الاجتماعي

الجذور:

تهتم النظريات السوسيولوجية باستكشاف اسباب الصراع الاجتماعي وانعكاساتها، وتحاول ان تطرح رؤىً فكرية بخصوص امكاية نفي المفهوم او التحكم فيه. أي البحث في استعمال المفهوم وتوظيفه لتبرير غايات سياسية او اقتصادية او اجتماعية او حتى فلسفية. ولكن كيف؟

ان الفكر النظري حول الصراع الاجتماعي هو فكر قديم جدا ولعل نظرية كارل ماركس حول الصراع الطبقي تمثل حصيلة لتراكم الزاد المعرفي لهذه النظرية. فالصراع الاجتماعي عند ماركس له جذور اقتصادية تشكل الطبقات الاجتماعية اساسه

عند المجموعات البشرية. فالصراع الطبقي حسب الماركسية هو القوة المحركة للتاريخ.

من جهة أخرى يرى البعض كـ " روبرت مالتوس " صاحب النظرية الشهيرة في السكان بان الثروات وقتل الملايين من الافراد عبر وسائل العنف المتعددة والمتنوعة هي مسألة ضرورية لتقدم البشرية. بعبارة اخرى فالصراع الاجتماعي من هذا المنظور اساسيا وضروريا لإحداث تغير اجتماعي ايجابي وكأن فلسفة التقدم والتنمية التي اجتاحت أوروبا في القرن ١٩م ما كان لها ان تنجح لولا البعد العنفي الكامن فيها. وفي هذا السياق يبدو أن للصراع وظيفة ايجابية.

في علم الاجتماع

بالنسبة لنظرية الصراع في علم الاجتماع فيمكن الاشارة إلى المعالم التالية:

فمن جهة تُعَدُّ نظرية الصراع الاجتماعي كطليعة للفكر الماركسي، ومن جهة ثانية تُعَدُّ بديلا للنظرية البنيوية الوظيفية، بل انها تمثل مخرجا للنظريتين فهي من جهة تحمل بذورالوظيفية وفي نفس الوقت تحمل بذور الماركسية لذا فهي تستعمل مضامين وجواهر كلا من الوظيفية والماركسية بحيث يستحيل ردّ اطروحاتها إلى أي من هما منفردة.

كنا قد اشرنا إلى النقد الذي تعرضت له البنيوية الوظيفية على عدة مستويات باعتبارها نظرية محافظة ذات طابع ايديولوجي وغير قادرة على التعامل مع التغيرات الاجتماعية كونها ركزت في انطلاقاتها علىاستقرار البنى الاجتماعية حتى فقدت القدرة على تحليل الصراع الاجتماعي. لذا يمكن القول بان نظرية الصراع الاجتماعي تمثل محاولة قام بها العديد من علماء الاجتماع للمحافظة على الاهتمام بمفهوم البنية والاعتناء بنفس الوقت بمفهوم الصراع.

ويعد كتاب عالم الإجتماع الأمريكي " لويس كوزر" المنشور تحت اسم "

وظائف الصراع الاجتماعي ١٩٥٠ " أول محاولة تنظيرية في هذاالصدد. أي انه أول محاولة أمريكية تتعامل مع الصراع الاجتماعي انطلاقا من رؤية البنيوية الوظيفية مما يعني ان كوزر انفرد نوعا ما بنظرة ايجابية للصراع الاجتماعي. ومع ذلك فالبعض يرى ان دراسة الصراع الاجتماعي يجب ان يتجاوز الوظائف الاجتماعية الايجابية لهذا الصراع. فما الذي يعنيه هذا البعض؟

المعنى يكمن في النظرية الماركسية. فلعل ابرز ضعف تشكو منه نظرية الصراع الاجتماعي هو فقدانها لارضية النظرية الماركسية، ولعل الاستثناء الوحيد في هذا الميدان هو عالم الاجتماع الألماني " رالف داهر ندوف " الذي حاول تلقيح نظرية الصراع الاجتماعي بأطروحة الفكر الماركسي فكان كتابه " الطبقة وصراع الطبقات " أهم عمل سوسيولوجي حول نظرية الصراع الاجتماعي.

ومع هذا فإن داهرندوف يكاد يستعمل نفس الاطار التحليلي الذي تبناه علماء الاجتماع الوظيفيون " البنى والتنظيمات الاجتماعية ". ومن ناحية اخرى فقد نبه داهرندوف إلى أن عناصر النسق الاجتماعي يمكن ان تعمل معا متناسقة ويمكن ان تعرف صراعا وتوترات ذات بال، فالمجتمعات تتمتع بحركية والصراع هو أحد ملامح هذه الحركية ومثلما ان هناك تناسق اجتماعي فثمة أيضا مجابهات وتوترات اجتماعية.

وفي النهاية يمكن النظر إلى نظرية الصراع الاجتماعي على أنها مرحلة عابرة في تاريخ تكون النظرية السوسيولوجية. ويعود فشل تبلورها إلى عدم الاستفادة الكافية من الفكر الماركسي الذي كان انتشاره ضئيلا قبل الخمسينات في القرن العشرين بين علماء الاجتماع الأمريكان ومع ذلك فالنظرية الصراعية هيأت الظروف المناسبة لقبول الفكر الماركسي بين المثقفين الأمريكان مع مطلع الستينات من نفس القرن.

الفصل الرابع

الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي

البطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية. وجيل الشباب هو جيل العمل والانتاج، لأنه جيل القوة والطاقة والمهارة والخبرة. و إن تعطيل تلك الطاقة الجسدية بسبب الفراغ، لاسيما بين الشباب، يؤدي الى أن ترتد عليه تلك الطاقة لتهدمه نفسياً مسببة له مشاكل كثيرة. وتتحول البطالة في كثير من بلدان العالم الى مشاكل أساسية معقّدة، ربما أطاحت ببعض الحكومات، فحالات التظاهر والعنف والانتقام توجه ضد الحكام وأصحاب رؤوس المال فهم المسؤولون في نظر العاطلين عن مشكلة البطالة. وتؤكد الاحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، و عجزهم عن تحمل مسؤولية أُسرهم. كما تفيد نفس الاحصاءات العلمية أنّ للبطالة آثارها السيّئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية.

١. تعريف البطالة

لا شك أنه من المنطقي قبل التوصل لإعطاء تعريف شامل للبطالة لابد أولا تحديد مفهوم من هو العاطل عن العمل Unemployed. إن من أهم صفات العاطل أنه لا يعمل. لكن هذا المفهوم يعتبر غير كاف حيث هناك أفراد لا يعملون لأنهم غير قادرين على العمل و بالتالي لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل مثل الأطفال و المرضى والعجزة و كبار السن و اللذين أحيلوا على التقاعد و هم الآن يقبضون المعاشات. كما أن هناك بعض الأفراد القادرين على العمل و لكنهم لا يعملون

فعلا و مع ذلك لا يجوزاعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن العمل not seeking work، مثل الطلبة اللذين يدرسون في الثانويات و الجامعات و المعاهد العليا ممن بلغوا سن العمل و لكنهم لا يبحثون عن عمل بل يفضلون تنمية قدراتهم و مهاراتهم بالدراسة، و لهذا لا يصح ادراجهم ضمن العاطلين. كذلك هناك بعض الأفراد القادرين عن العمل لكن لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماما discouraged، لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تُجْدِ، كما أن الاحصاءات الرسمية لا تدرجهم ضمن العاطلين. و بالمقابل هناك أفراد آخرين قادرين على العمل و لكنهم لا يبحثون عن عمل لأنهم في درجة من الثراء تجعلهم في غنىً عن العمل، فهؤلاء أيضا لا يعتبرون عاطلين.

و من ناحية أخرى هناك بعض الأفراد اللذين يعملون فعلا، غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل أفضل و بالتالي لا يمكن ادراجهم ضمن العاطلين. و هكذا نستنتج أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين. فحسب الاحصاءات الرسمية فإن العاطل عن العمل يجب أن يكون عمره يتراوح ما بين ١٥ و ٦٤ عاما و أن يتوفر فيه شرطان أساسيان، و هما:

- أن يكون قادرا على العمل
- أن يبحث عن فرصة للعمل

كما يجمع الاقتصاديون و الخبراء، وحسب توصيات منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه " كل من هو قادر على العمل، و راغب فيه، و يبحث عنه، و يقبله عند مستوى الأجر السائد، و لكن دون جدوى".

إن العاطلين عن العمل بدورهم لا يشكلون فئة متجانسة، بل عدة فئات

تتفاوت فيما بينها من حيث مدى ارتفاع معدل البطالة و طول فترة البطالة و مدى المعانات من البطالة نفسها. و بالتالي فهناك أسس عديدة يمكن الاستناد إليها لتقسيم العاطلين. فمنها ما يعتمد على الجنس، أو على أساس الريف و الحضر أو على أساس العمر أو على أساس العرق، إلى غير ذلك من الأسس.

و مما سبق يمكن القول بأن البطالة بالمفهوم الاقتصادي، يقصد بها التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه، وقد تكون بطالة حقيقية أو بطالة مقنعة، كما قد تكون بطالة دائمة أو بطالة جزئية وموسمية، وتتضاعف تأثيراتها الضارة إذا استمرت لمدة طويلة، وخاصة في أوقات الكساد الاقتصادي، وكان الشخص عائلاً أو رباً لأسرة، حيث تؤدى إلى تصدع الكيان الأسرى، وتفكك العلاقات الأسرية، وإلى إشاعة مشاعر البلادة والاكتئاب.

٢. أنواع البطالة

هناك عدة أنواع للبطالة خاصة تلك التي عرفتها البلدان الرأسمالية و التي نذكر منها:

- البطالة الدورية
- البطالة الاحتكاكية
- البطالة الهيكلية

البطالة الدورية

تنتاب النشاط الاقتصادي بجميع متغيراته في الاقتصاديات الرأسمالية فترات صعود و هبوط و التي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث و عشر سنين و التي يطلق عليها مصطلح الدورة الاقتصادية Business Cycle و التي لها خاصية التكرار و

الدورية. و تنقسم الدورة الاقتصادية بصورة عامة على مرحلتين: مرحلة الرواج أو التوسع Expansion، و التي من مميزاتها الأساسية اتجاه التوظف نحو التزايد، إلى أن تصل إلى نقطة الذروة Peak أو قمة الرواج، و التي تعتبر نقطة تحول ثم يتجه بعد ذلك النشاط الاقتصادي نحو الهبوط بما في ذلك التوظف، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الانكماش Recession. و تبعا لدورية النشاط الاقتصادي، فإن البطالة المصاحبة لذلك تسمى بالبطالة الدورية.

البطالة الاحتكاكية

تعرف البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment، على أنها تلك البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة، و التي تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، و لدى أصحاب الأعمال اللذين تتوافر لديهم فرص العمل. و بالتالي فإن إنشاء مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظف من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل، و يتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الامكانيات المتاحة بسرعة و كفاءة أكثر.

البطالة الهيكلية

يقصد بالبطالة الهيكلية Structural Unemployment، ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، و التي تؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة و مؤهلات و خبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل و الباحثين عنه. فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب عن نوعيات معينة من العمالة، بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها، وظهور طلب

على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لانتاج سلع معينة لصناعات تزدهر. فالبطالة التي تنجم في هذه الحالة تكون بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب.

كما يمكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية. حيث من النتائج المباشرة للتطور التكنولوجي تسريح العمال و بأعداد كبيرة مما يظطرهم للسفر إلى أماكن أخرى بعيدة بحثا عن العمل أو إعادة التدريب لكسب مهارات جديدة. بالاضافة للأسباب السابقة يمكن أن تحدث بطالة بسبب تغير محسوس في قوة العمل و الناتج أساسا عن النمو الديمغرافي و ما ينجم عنه من دخول الشباب و بأعداد كبيرة إلى سوق العمل و ما يترتب عنه من عدم توافق بين مؤهلاتهم و خبراتهم من ناحية، و ما تتطلبه الوظائف المتاحة في السوق من ناحية أخرى.

بالاضافة إلى الأنواع السالفة الذكر للبطالة، هناك تصنيفات أخرى للبطالة مثل:

البطالة السافرة و البطالة المقنعة

يقصد بالبطالة السافرة، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة و التي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية. و مدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة و ظروف الاقتصاد الوطني. و آثارها تكون أقل حدة في الدول المتقدمة منها في الدول النامية. حيث العاطل عن العمل في الدول المتقدمة يحصل على إعانة بطالة و إعانات حكومية أخرى، في حين تنعدم كل هذه المساعدات بالنسبة للعاطل في الدول النامية.

أما البطالة المقنعة Disguised Unemployment، فهي تمثل تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، أي وجود عمالة زائدة و التي لا يؤثر سحبها من دائرة الانتاج على حجم

الانتاج، و بالتالي فهي عبارة عن عمالة غير منتجة.

البطالة الاختيارية و البطالة الاجبارية

تشير البطالة الاختيارية Voluntary Unemployment إلى الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته و ذلك عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به. إما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى و ظروف عمل أحسن، إلى غير ذلك من الأسباب. في كل هذه الحالات قرار التعطل اختياري.

أما في حالة إرغام العامل على التعطل رغم أنه راغب في العمل و قادر عليه و قابل لمستوى الأجر السائد، فهذه الحالة نكون أمام بطالة اجبارية و مثال على ذلك تسريح العمال كالطرد بشكل قسري... و هذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد. كما أن البطالة الاجبارية يمكن تأخذ شكل البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية.

٣. آثار البطالة

تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه البلدان العربية لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، ومنذ سنوات والتحذيرات تخرج من هنا وهناك، تدق ناقوس الخطر من العواقب السلبية لهذه المشكلة على الأمن القومي العربي، ومع ذلك فإن معدلات البطالة تتزايد يومًا بعد يوم.

و يمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

الآثار النفسية و الاجتماعية

لا يوجد شيء أثقل على النفس من تجرع مرارة الحاجة والعوز المادي فهي

تنال من كرامة الإنسان ومن نظرته لنفسه وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسئولا عن أسرة تعول عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية، فعندما تشخص إليك أبصار الأطفال في المطالبة بمستلزمات العيش وترى في نظراتهم البريئة استفسارات كثيرة يقف المرء عاجزا لا يدري كيف يرد عليها وبأي منطق يقنعهم بقبول واقعهم المرير، كيف تشرح لهم أن رب الأسرة عاطل لا عمل لديه ولا يقدر على الاستجابة لرغباتهم والجوع كافر كما هو معروف؟... في عالم الأطفال هناك الصفاء والنقاء والعدالة والإحسان وليس الإجحاف وهضم الحقوق، وخصوصا عندما يتعلق ذلك بحق العيش الكريم واللقمة الشريفة دون مذلة مد اليد للآخرين .

وتؤكد الاحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج، وانشاء الأُسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أُسرهم. كما تفيد الاحصاءات العلمية أنّ للبطالة آثارها السيّئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية. إنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأنّ يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة، وأنّ البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي. كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين، بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات، وأنّ هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء، وتزايدِ المشاكل العائلية. وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني، يقدم البعض منهم على شرب الخمور و تعاطي المخدرات، بل ووجد أن ٦٩٪ ممن يقدمون على الانتحار، هم من العاطلين عن العمل. و نتيجة للتوتر النفسي، تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداء، بين هؤلاء العاطلين. بالاضافة إلى ضعف الانتماء للوطن،

وكراهية المجتمع، وصولا إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده، فضلا عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمرها المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً.

الآثار الأمنية و السياسية

نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة و التي يكون قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها و هي ترفع شعار التململ والتمرد، و مع ذلك لا يمكن لومها ولكن لا يعني ذلك تشجيعها على المس بممتلكات الوطن وأمنه، ولكن لابد أن نلتمس لهم العذر، فمقابل مرارة ظروفهم هناك شواهد لفئات منغمسة في ترف المادة، ومن الطبيعي أن ينطق لسان حالهم متسائلا أين العدالة الاجتماعية والإنصاف؟ كما أن سياسة العنف المفرط في مقابل حركة العاطلين لا تخلق إلا المزيد من العنف والاضطراب وتفاقم الأزمة. فهناك حاجة إلى التعقل وضبط الموقف والنظر إلى القضايا من منظور واسع وبعين تقصي الأسباب في محاولة لتفهم موقف الآخرين، حيث أن مبدأ إرساء أركان الحكم الصالح والعدالة الاجتماعية تملي على الجميع تكريس حق إبداء الرأي ورفع راية المطالبات بالوسائل السلمية المشروعة، كما أنها تلزم الأطراف المعنية متمثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق واتساع الصدر للآراء المختلفة، لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه، وهي من جوهر حقوق المواطن والتي يجب على الحكومة أن تكفلها وتحرص عليها، لا أن تتكالب عليها فتكون هي والقدر مجتمعان على المواطن المستضعف.

الآثار الاقتصادية

إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر ـ أيضًا ـ من

العوامل المشجعة على الهجرة. ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن االدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب. ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتى تشهد ـ غالبًا ـ افتقارًا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين ١٠ – ١٥٪ من عدد المهاجرين في العالم.. البالغ عددهم ـ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة ـ حوالي ١٨٠ مليون شخص.

أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نموّ الانتاج، و بالتالي فإن تباطؤ النموّ الاقتصادي يعني ارتفاعا في معدّلات البطالة. و هكذا فإن الوضع في المنطقة العربية بصورة عامة و منذ التسعينات تلخص في ضعف أداء الانتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة. كما تبين الاحصائيات أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف في المنطقة العربية.

٤. البطالة في الوطن العربي

تعتبر البطالة إحدى أخطر المشكلات، التي تواجه الدول العربية، حيث توجد بها أعلى معدلات البطالة في العالم. وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، صدر عام ٢٠٠٤، قدّرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين ١٥ و ٢٠٪. وكان تقرير منظمة العمل الدولية قد ذكر في عام ٢٠٠٣، أن متوسط نسبة البطالة في العالم وصل إلى ٦,٢٪، بينما بلغت النسبة في العالم العربي في العام نفسه

١٢,٢٪. وتتزايد سنويا بمعدل ٣٪. وما يجعل هذه القضية من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، هو أن ٦٠٪ تقريبا من سكانها هم دون سن الخامسة والعشرين.

ووصفت منظمة العمل العربية، في تقرير نشر في شهر مارس ٢٠٠٥، الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بـ"الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع"، وأنه "في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء". ويجب على الاقتصادات العربية ضخ نحو ٧٠ مليار دولار، ورفع معدل نموها الاقتصادي من ٣٪ إلى ٧٪، واستحداث ما بين ٨٠ و ١٠٠ مليون فرصة عمل حتى العام ٢٠٢٠، حتى تتمكن من التغلب على هذه المشكلة الخطيرة، ويتم استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل، بالإضافة إلى جزء من العاطلين.

ويؤكد تقرير منظمة العمل العربية أنه لم تعد هناك دول عربية محصنة ضد البطالة كما كان يعتقد قبل سنوات، وبخاصة في دول الخليج العربي، حيث يبلغ معدل البطالة في السعودية ـ أكبر هذه البلدان حجماً وتشغيلاً واستقبالاً للوافدين— نحو ١٥٪، وفي سلطنة عُمان ١٧,٢٪، وفي قطر ١١,٦٪. أما في باقي الدول العربية، فلا يختلف الوضع كثيرا، حيث تقدر نسبة البطالة في الجزائر بنحو ٢٣,٧٪ ــ حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. وتقدر بنسبة ١٥٪ في تونس. ويقول خبراء: إن دول المغرب العربي الثلاث تحتاج إلى خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويًّا من أجل الحد من ظاهرة الهجرة.

الواقع أن ظاهرة البطالة باتت تؤرق أغلب البلدان العربية، وتوضح إحصاءات منظمة العمل العربية مدى خطورة هذه الظاهرة على النحو التالي:

١ – تصل نسبة البطالة حاليًا إلى١٥٪ من إجمالي القوى العاملة العربية، أي ما

يعادل حوالي ١٨ مليون عاطل يبحثون عن العمل و قادرون عليه و لا يجدونه، ويتوقع ارتفاع هذا العدد بالنظر إلى أن حجم القوى العاملة العربية في ازدياد مطرد. ففي الدول العربية فرادى يتراوح معدل البطالة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ما بين ١,١ ٪ و ٣,٩ ٪ من اجمالي القوى العاملة في الكويت، و الامارات و البحرين و قطر، و ما بين ٢٦ ٪ و ٢٨ ٪ في في الجزائر و العراق و فلسطين. و تعاني فئة خرجي التعليم العالي من أعلى معدل للبطالة مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى، واستفحلت هذه الظاهرة في العديد من الدول العربية؛ حيث تبلغ معدلاتها الضعفين في الأردن، وثلاثة أضعاف البطالة بين الأميين في الجزائر، وخمسة أضعاف في المغرب، وعشرة أضعاف في مصر. مما دفع بأعداد متزايدة من هذه الفئة للعمل خارج تخصصهم. ويتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٥ مليونًا في العام ٢٠١٠، فيما يقدر حجم الداخلين الجدد في سوق العمل العربية بنحو ٣ ملايين عامل سنويًا، وتقدر حجم الأموال اللازمة لتوفير فرص عمل لهم ١٥ مليار دولار سنويًا.

ب – غالبية العاطلين عن العمل من الداخلين الجدد في سوق العمل، أي من الشباب، ويمثل هؤلاء تقريبًا ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل في دولة البحرين و٨٤٪ في الكويت، وما يزيد على الثلثين في مصر والجزائر. أما معدلات البطالة بين الشباب نسبة إلى القوى العاملة الشابة فقد تجاوزت ٦٠٪ في مصر والأردن وسورية وفلسطين و٤٠٪ في تونس والمغرب والجزائر. (٢)

جـ – تستحوذ دول اتحاد المغرب العربي على الجانب الأكبر من قوة العمل العربية بنسبة ٣٧,٨٪؛ حيث يوجد بها حاليًا ٣٣,٥ مليون عامل، من

المتوقع زيادتها إلى ٤٧ مليونًا عام ٢٠١٠، ثم دول مصر والأردن واليمن والعراق، وبها ٢٥,٢ مليونًا تصل إلى ٣٥ مليونًا عام ٢٠١٠ بنسبة ٢٧,٧ ٪، ودول مجلس التعاون الخليجي، وبها ٨,٣ ملايين تصل عام ٢٠١٠ إلى ١١,٤ مليونًا بنسبة ٩,٣ ٪ من قوة العمل، فيما يتوزع الباقي، وهم ٢٢,٦ مليونًا، على بقية الدول العربية، ومن المنتظر زيادتهم إلى ٣٠ مليونًا عام ٢٠١٠.

وتتفاوت معدلات البطالة من دولة عربية لأخرى؛ ففي الدول ذات الكثافة السكانية العالية، ترتفع حدة الظاهرة؛ حيث تبلغ ٢٠٪ في اليمن، و٢١٪ في الجزائر، و١٧٪ في السودان، و٩٪ في مصر، و٨٪ في سورية. وفي المقابل تنخفض في دول الخليج العربي ذات الكثافة السكانية المنخفضة؛ ففي سلطنة عمان يوجد نحو ٣٣٠ ألف عاطل عن العمل، وفي السعودية نحو ٧٠٠ ألف، وفي الكويت يصل العدد إلى ٣ آلاف فقط.

و كذلك ترتفع معدلات البطالة المقنعة في جميع الدول العربية، وتختلف دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة مع بقية الدول العربية في كون أن معدلات البطالة المقنعة تتجاوز كثيرا معدلات البطالة السافرة بين المواطنين. (٣)

٥. كيفية مواجهة ظاهرة البطالة

لقد حلّل الاسلام مشكلة الحاجة المادية والبطالة، تحليلاً نفسياً كما حللها تحليلاً مادياً: منها ما روي عن رسول الله (ص) قوله: «إنّ النفس اذا أحرزت قوتها استقّرت». وهذا النص يكشف العلمية التحليلية للعلاقة بين الجانب النفسي من الانسان، وبين توفر الحاجات المادية، وأثرها في الاستقرار والطمأنينة، وأن الحاجة والفقر يسببان الكآبة والقلق وعدم الاستقرار، وما يستتبع ذلك من مشاكل صحية

معقّدة، كأمراض الجهاز الهضمي والسكر، وضغط الدم، وآلام الجسم، وغيرها.

والبطالة هي السبب الأوّل في الفقر والحاجة والحرمان، لذلك دعا الاسلام الى العمل، وكره البطالة والفراغ، بل وأوجب العمل من أجل توفير الحاجات الضرورية للفرد، لاعالة من تجب اعالته.

ولكي يكافح الاسلام البطالة دعا الى الاحتراف، أي الى تعلم الحرف، كالتجارة والميكانيك والخياطة وصناعة الأقمشة والزراعة...الخ

ولقد وجّه القرآن الكريم الأنظار الى العمل والانتاج، وطلب الرزق، فقال: (فامشُوا في مناكبها وكُلوا من رزقه واليه النشورُ). (الملك / ١٠). وقال: (فإذا قُضيت الصلاةُ فإنتشرُوا في الارض وابتغوا من فضل الله). (الجمعة / ١٠).

بالاضافة إلى الشواهد الدينية سواء كانت من الكتاب أو السنة على كيفية مجابهة و معالجة مشكلة البطالة. و باعتبار كون البطالة تعد بمثابة قنابل موقوتة تهدد الاستقرار في العالم العربي، فإن المطلوب وضع إستراتيجية عربية شاملة في هذا الشأن منها آخذة في الاعتبار عدة أمور منها:

١. تأهيل الشباب حديثي التخرج من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات وأنظمة التعليم والتدريب في الدول العربية، حيث يفتقر كثير منها إلى العمالة المتخصصة في المجالات التي يحتاجها سوق العمل، مما يساعد في سد الفجوة بين العرض والطلب على العمالة.

٢. خلق قاعدة معلوماتية قومية للوظائف المطروحة والباحثين عنها. و هنا يمكن الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف توفر قواعد معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص، يتم تحديثها يوميا، وتكون متاحة من خلال مواقع إنترنت متخصّصة أو دليل

شهري يوزع بمقابل مادي رمزي على الباحثين عن العمل.

٣. يرى بعض المراقبين أنه لم يعد في مقدرة الدول العربية ـ كل على حده ـ معالجة مشكلة البطالة، بسبب الحاجة إلى فتح الأسواق وإلغاء الحواجز على التجارة البينية من جهة، والتكتل الاقتصادي العربي المشترك (السوق العربية المشتركة) من جهة أخرى، حيث سيساعد ذلك في تشجيع تبادل الأيدي العاملة، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، بما يؤدي إلى التقليل من حدة الظاهرة.

٤. تعريب العمالة العربية، وهي مرحلة تالية للتوطين، ويتم ذلك من خلال إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية في الدول العربية التي تعاني من نقص في تخصصات ومهن معينة، مثل دول الخليج العربية.

٥. تحسين الأداء الاقتصادي العربي، وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج، والتي يقدرها بعض الخبراء بنحو ٨٠٠ مليار دولار، ولا شك أن عودة هذه الأموال للاستثمار في الدول العربية سوف يساهم في كبح جماح مشكلة البطالة، ويساعد على توفير فرص عمل لا حصر لها للشباب العربي.

وخلاصة القول يمكن تصنيف المقترحات الخاصة بمعالجة مشكلة البطالة في النقاط الثلاثة التالية:

- الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي
- تخفيض تكلفة العمل
- تعديل ظروف سوق العمل.

الفصل الخامس

الوعي السياسي وتطبيقاته

نشأة الوعي السياسي

تعد نشأة الوعي السياسي عند الإنسان أثناء عملية الإنتاج الاجتماعي ولهذا فهو ثمرة من ثمار التطور الاجتماعي ففي عملية الإنتاج بالذات وفي عملية إعداد أدوات الإنتاج وأثناء التفاعل مع الطبيعة يستطيع الإنسان ان يعي وان يكتشف خصائص الأشياء ويفرق بين ما هو جوهري، وما هو غير جوهري وان يظهر الترابط الحتمي والسببي بين الظواهر، وان يعي العلاقة بينه وبين الوسط * الذي تعيش فيه[١].

ويرتبط نشوء الوعي السياسي بشكل عام عند الإنسان بظهور اللغة. فقد اثر تكون اللغة تأثيراً بالغاً في تكوين الوعي وتطوره، اذ عن طريق اللغة بدأ الحوار بين الإنسان منذ الفترات التاريخية السحيقة.

وكانت للحضارات الإنسانية باختلافها تجليات واضحة على إبراز الوعي السياسي لدى الشعوب.

فالرومان كانت لديهم إسهامات واضحة وجلية على معرفة الفرد بحقوقه السياسية والقانونية، فضلا عن دورهم في تحليل الأحداث السياسية التي مرت بها إمبراطوريتهم، (إلا أن تصور الإمبراطور الروماني بان له سلطانا وحقوقاً غير محدودة)[٢].

---

(1) د. عبد مسلم الماجد – مذاهب ومفاهيم في الفلسفة والاجتماع – المكتبة العصرية – بيروت ط١ – ١٩٩٥ ص ١٢٩، *الوسط:- المقصود به البيئة التي يعيشها الإنسان وتؤثر في توجهاته وأفكاره.

(2) د. عبد الجبار مصطفى – الفكر السياسي الوسيط والحديث – جامعة بغداد – ١٩٨٢ ط١ – ص ٤١.

قد انعكست على نوع من الوعي السياسي القيادي والمتعلق بذات الإمبراطور، فنظره تحليلية إلى ذلك العصر تكشف انه لم يكن هناك انقتاح سياسي العصر كما نراه في الوقت الراهن بالصورة الواضحة في المجتمعات المعاصرة والمتحضرة.

أما (اليونانيون) فيعود لهم الفضل في نشر الكثير من المفاهيم السياسية التي أصبحت بمثابة قواعد فكرية والتي أصبحت فيما بعد إلى قواعد للانطلاق الديمقراطي خاصة في أوربا. ففي مجال الوعي السياسي نبدأ بالتاريخ الأوربي والظروف التي ساعدت على نمو الوعي لدى الفرد الأوربي عبر الزمن وأولى التجليلات كان بظهور (عصر النهضة الأوربية) – (Renaissance)- وقد مثل هذا العصر رد فعل على الاستبداد الكنيسي في تلك الفترة، فالأوربيون شعروا بحقوقهم الضائعة والمحتكرة من قبل سلطة الكنسية وتصرفاتها غير الواقعية ويعرف (عصر النهضة) على أنه:- يدل على حركة البعث الجديد أو الأحياء، ومن ثم فهو تشير إلى تلك الروح النقدية التي ظهرت بالنسبة للفلسفة والأدب ولجميع المعارف والفنون الكلاسيكية، ومحاولة البحث والاستقصاء والاعتماد على النفس والاهتمام بالأمور الدينية[1].

وكان هدف عصر النهضة هو إحداث التغيير والابتكار وحدثت بدايات التغيير في أوربا وخاصة في ايطاليا فقد دفعت أوربا استثنائياً في طريق مشروع مثمر محصور في الزمان وذي مردود تاريخي كبير، وشي ذو دلالة أنها كانت ظاهر نهضة تلازمت مع ابرز المشكلات في ذلك العصر وهي مشكلة (الاستبداد).

---

[1] د. موسى إبراهيم – معالم الفكر السياسي الحديث والمعاصر– مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر – بيروت – ط – ١٩٩٤ – ص ١٣.

فالإحداث التاريخية تشير إلى ان نمو الوعي القومي في ايطاليا وتأسيس الجمهوريات في مدنها، إذن العامل السياسي ومحاولة القضاء على التوترات التي كانت موجودة بين مدن ايطاليا ساعد على نمو الوعي السياسي لدى الفرد الغربي حيث أشعره بضرورة تحسين الأوضاع القائمة حينذاك فالصراع الموجودة بين السلطتين الزمنية والدينية، أي: سلطة الإمبراطور وسلطة البابا، وبطبيعة الحال أن الصراع كان على تولي المراكز، فكانت الكنسية محتفظة بالمركز الديني ومارست من خلال ذلك النفوذ انواعا من الاستبداد والشمولية في السلطة.

وكان للمفكرين الذين ظهروا في تلك الفترة تأثير ملحوظ في الأفكار السياسية لدى العامة الذين عانوا من النزاع بين السلطة الدينة والمدنية، ومنهم (ميكافيلي) صاحب كتاب الأمير والذي رجع سبب التخلف في ايطاليا وعدم الاستقرارها إلى وجود السلطة الدينية المطلقة.

(كانت ميكافيلي يهاجم الدين المسيحي لان تعاليمه لا تلائم مطالب السياسة وأهدافها، حيث ان الفصائل المسيحية تدعو إلى الذل والهوان)[1].

إلا ان هذا الاعتقاد فيه نوع من التصعيد والإطلاق في الحكم على الديانة المسيحية، لان الممارسات الخاطئة وغير الواقعية واستغلال الكهنة ورجال الدين للدين لتحقيق مصلحة ذاتية هي التي أدت إلى ردود فعل لدى العامة من الناس.

والأمر الهام في أفكار المفكرين وخاصة مفكرين عصر النهضة والأنوار هو النهوض بالوعي السياسي وزيادة اهتمام الناس بالأمور السياسية وخاصة السلطة، وفلسفة الأنوار باعتبارها ظاهرة ثقافية أوربية واسعة المدى.

(وقد تشابك عدة عناصر لتحدد حركة الأنوار، لكنها تطورت أساسا بوصفها نقداً

---

(1) المصدر السابق – ص ٢٤.

للدين والسياسة، والدين أكثر من السياسة، فقد نسفت النظام القديم بكليته وفي جذوره)[1].

وهذه الأفكار الفلسفية ساعدت الشعوب الغربية في التخلص من قيود الظلام والاستبداد والسلطة المطلقة وكل ما يتعلق بغلق الفكر والحرية الإنسانية.

إما في الشرق فكان العكس مما هو الحال عليه في أوربا خاصة في العصور الوسطى، فقد عرف الشرق الاستقرار السياسي وذلك نتيجة لظهور الإسلام وقيام الحضارة الإسلامية، وما جاءت به تلك الحضارة على مبادئ وأفكار على العكس مما كانت موجودة في الجزيرة العربية قبل ظهور الاسلام، ومثلت الحضارة الإسلامية حلقة غنية ربطت بين الحضارات القديمة الشرقية والإغريقية وبين حضارة العصور الحديثة.

فالإسلام دين حقيقي، الهي، أدبي — عبادي، أي ان الإسلام لم ير ذلك الفصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي الامر الذي ادى إلى الاهتمام بالسياسة ضمن الشريعة الإسلامية وفي أول دولة إسلامية رأت النور على الأرض. وهنا يقول غولدزيية (ان الإسلام قد جعل الدين دنيوياً لقد أراد ان يبني حكماً لهذا العالم بوسائل هذا العالم) (٢).

ويقول(ستول هورغرونج) ضمن هذا المضمار— إن الإسلام قد دخل في العالم كدين سياسي ودلالته العالمية تعود للتحالف بين هذين العاملين المتعارضين من حيث المبدأ.

---

(1) هشام جعيط — أزمة الثقافة الإسلامية — دار الطليعة — بيروت — ط ١- ٢٠٠٠م — ص ١٣٥.

(2) هشام جعيط — أزمة الثقافة الإسلامية — دار الحقيقة — بيروت — ط ١- ١٩٨٠ — ص ١٣٨.

إذن ان الأمر الضروري فيماا قاله هذان المفكران هو ان الإسلام منذ ان جاء إلى الواقع جاء بمفاهيم مرنة قابلة للانسجام مع الواقع البشري ولم تكن خيالية فقد شكلت تلك المفاهيم وعياً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفقاً للمنظور الإسلامي ومبادئه وتوجهاته.. فقد استطاع الإسلام من معالجة الواقع الاجتماعي في (مكة) التي كان قبلياً إلى حد كبير، حيث المجتمع منقسم إلى طبقتين (الأسياد — العبيد) وهذا التغير على الواقع المكي تمثلت انبثاقاً حضارياً في الشرق، فالمفاهيم والمبادئ والأفكار هي التي تساعد على نمو الوعي السياسي فقد احتوى الإسلام على كل ذلك، و الوعي السياسي في الإسلام بدأ مبدئياً بظهور دولة المدينة والسلطة السياسية المعروفة في شخصية الرسول (ﷺ).

إما ما تعيشه المجتمعات في الشرق (العالم الإسلامي) من الجمود والانغلاق الفكري والمعرفي وعدم الموضوعية والعلمية في تفسير الظواهر والأحداث السياسية وعدم الإمكانية من المشاركة السياسية؛ فكل هذه ما هي الا افرازات حكومات استبدادية عملت على احتكار جميع مجالات الحياة، ـ وهذا ما سنوضحه في باب المعوقات.

ان الحركات القومية في خمسينات القرن الماضي من خلال رفع شعارات (التحرر — والوحدة) ساعد على نمو الوعي القومي بقضايا المنطقة، إلا ان الوعي لم يكن وعياً سياسياً موجهاً، أي فاعلاً من قبل الجماهير وإنما تحت تأثير وتخدير السلطة والاحزاب الحاكمة.

(فالأنظمة كانت تفتقر إلى الشرعية الدستورية. وحتى ذلك الوقت لم يتم عملية الانتقال من شرعية القبلية والريفية إلى الشرعية القانونية والدستورية مثلما نراه في الغرب) (١).

---

(1) د. محمد حسنين هيكل — خريف الغضب — بيروت — الطبعة الحادي عشر ١٩٨٥ — ص ١٤٥.

واما الفترة التي تلت الخمسينات فلم يحدث فيها تغيرات جذرية في المنطقة وخاصة ان تلك الفترة شهدت صراعاً عربياً -- إسرائيليا وكان الأعلام والدعاية كلها موجهة لتغطية ساحات المعركة ومواقف الزعماء أمثال (جمال عبد الناصر) وغيره، حتى حدوث نكسة (١٩٦٧) المعروفة. والتي أدت إلى تلاشي آمال الجماهير العربية بالحركات التحررية والقيادات القطرية في تلك الفترة.

إن حالة الوعي السياسي بصورة عامة في منتصف الأربعينات وحتى بداية التسعينات تأثرت إلى حد كبير بالمسألة الدولية والصراع الدولي والعلاقات بين القطبين العملاقين في العالم، حيث كانت هناك صرعاً ايدولوجيا بين الولايات المتحدة التي مثلت القطب الغربي، والاتحاد السوفيتي (السابق) والتي مثلت القطب الشرقي، فالبيئة الدولية كانت تعكس تجليات على البيئة الداخلية وخاصة الفكرية. وان ظروف الحرب الباردة التي استمرت من (١٩٤٥-١٩٩٢) شكلت نظاما دوليا مرتبكا إلى حد كبير وأعطى للحكومات خاصة في الشرق الاوسط الحجة في إعلان حالة الطوارى واستحالة إمكانية التغيير الديمقراطي بحجة الظروف التي تمر بها الدول وتهديد التغيير على الأمن القومي كل ذلك أدى إلى بقاء المجتمعات العربية تحت الاستبداد السياسي وبذلك أصبح الوعي السياسي قاصرا على مفاهيم الثورة ومصطلحات القائد الكاريزما وحتى وقتنا الحاضر ما تزال بعض البلدان تعيش حالة الطوارى ولا ندري ما الذي يكمن في سر حالات الطوارى ولا نرى أي مبرر لها سوى استخدامها للحفاظ على كراسي الحكم التي لا تتغير إلا بالجلطة الدماغية.

ماهية الوعي السياسي وأهميته

- الماهية:

الوعي (ادراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكا مباشراً وهو أساس كل معرفة)[1] ويمكن إرجاع مظاهر الشعور أو الوعي إلى ثلاثة أقسام:-

١- الإدراك والمعرفة ٢- الوجدان ٣- النزوع والإرادة

هنا ووفقاً لمفهوم الوعي السياسي بشكل عام يشيرالوعي إلى العوامل المرتبطة بالبيئة الإنسانية ومعرفة الإنسان بتلك البيئة من جميع النواحي معرفة واعية بحيث يستطيع تحليلها ومعرفة نتائجها.

وعلماء النفس يعرفون الوعي بأنه (شعور الكائن الحي بنفسه أو ما يحيط به)[2].

ومع تقدم العلم اخذ مدلول (الوعي) ينمو نحو العمق والتفرع والتوسع، ليدخل العديد من المجالات النفسية والاجتماعية والفكرية، فقد كثرت المجالات التي يضاف إليها الوعي، فهناك الوعي الاجتماعي والوعي الطبقي والوعي السياسي. الذي سنقتصر حديثنا علية هنا.

و بخصوص الوعي السياسي فتخلف التعاريف التي عرفت به هذا المفهوم على حسب الاختلاف الايدولوجيا والبيئي للمجتمعات البشرية، حيث يعطي كل مجتمع تعريفاً خاصاً للوعي السياسي حسب نوعية ذلك المجتمع.

---

(1) أحمد خورشيد النورة جي – مفاهيم في الفلسفة الاجتماعية – دار الشؤون الثقافية – بغداد – ط١ – ١٩٩٠ ص ٢٥٣؟

(2) د. عبد الكريم بكار – تجديد الوعي – دار القلم – دمشق – ط١ – ٢٠٠٠ – ص ٩

فمثلاً تركزا الاشتراكية على العامل الاقتصادي ودور الطبقات في الإشارة إلى ماهية الوعي السياسي وتعريفه، فقد عرف (لينين) السياسة بانها(أكثر التعبير تركيزاً على الاقتصاد) (١) وهنا تدور السياسة حول مسائل الوضع الاقتصادي خاصة بالنسبة للطبقات التي تشكل المحور الرئيسي في الفكرة الاشتراكية وهنا يشير (كار ماركس) وفقاً للعلاقات الاقتصادية من حيث تأثيرها في السياسة حيث يقول (لقد أخفقت الفكرة دوماً بقدر ما كانت مختلفة عن (المصلحة). وحمل الاختيار لصحة وواقعية الأفكار السياسية هو الصراع الطبقي والفعلي الذي يخاض وفقها) (٢).

وهنا يتبين بان الاشتراكية قد ركزت على الطبقة كونها هي التي تشكل الوعي السياسي في داخل المجتمعات الإنسانية، فالطبقة وحسب مصلحتها تنظر إلى الأمور وتحللها من زاوية مصلحة الأفراد التي تشكل تلك الطبقة الموجه لإفرادها إلا ان هذه النظرة قد تغيرت في الوقت الراهن حتى بالنسبة لبعض الاتجاهات الاشتراكية.

ونرى في الاتجاه الرأسمالي على العكس من الاشتراكية الدور الأكبر والأنشط للفرد في حياته وفهم المفاهيم والمصطلحات السياسية حيث ساعدكل من السوق الحر والصحافة الحرة وحرية الرأي والتعبير على خلق نوع من الوعي السياسي المنتج والمؤثر على كافة الأصعدة والقضايا التي تحدث في المحيط الغربي التي تمثل راعي الفكرة ا لرأسمالية، إلا ان ذلك لا يعني ان الفكرة الرأسمالية قد شكلت مجتمعاً إنسانيا مثالياً. فالبعد السلبي في هذه الفكرة يتوضح من خلال استلاب الإنسان ووعيه وتعامل الآلة مع الإنسان، من خلال إهماله عندما يستنفذ طاقاته في العمل ونرى ذلك بوضوح في مجتمعات الرأسمال والرأسمالية.

---

(1) أ. ك اولدوف – ترجمة ميشل كيلو (الوعي الطبقي) – دار خلدون – بيروت ط – سنة ١٩٧٨ – ص ٧٣.

(2) المصدر نفسه، ص ٧٤.

واما الفكرة الإسلامية فقد أشارت إلى مسألة الوعي في إطار السياسة الشرعية وقد ارتبطت كلمة (الوعي) في الفكر الإسلامي بالجمع والحفظ على النحو الذي نجده في القرآن الكريم (وجمع فأوعى) (١)، وقد كونت وعياً سياسياً لدى المسلمين منذ قيام الدولة الإسلامية في المدينة المنوره وذلك لارتباط الجانب الديني والدنيوي ببعض، وبدأ العمل على نشر الدعوة الإسلامية ونشر المفاهيم السياسية التي جاءت بها الإسلام.

إلا ان النظرية قد لا تجد التطبيق على ارض الواقع فعلى الرغم من ادعاء بعض الأنظمة السلطوية على أنها تحمل أفكارا ديمقراطية والحقيقة انها مجرد افتراءات ولا تدخل الا ضمن الشعارات البراقة، والوعي السياسي في منطقة الشرق الاوسط غالبا ما تكون موجها من قبل من الأنظمة الحاكمة ولصالح النخبة الحاكمة.

وهكذا نجد ان للايدولوجيات إثرها في تعريف الوعي السياسي وان القول بان دور الايدولوجية قد انتهى فيه نوع من الغموض والالتباس. حيث مازالت الايدولوجية ترسم الكثير من الأحداث السياسية في الداخل والخارج. ففي بداية القرن الحالي بدأ نوع جديد من الأثر الايدولوجي في التوعية السياسية ولاسيما بعد إحداث (١١) سبتمر في الولايات المتحدة فبالرغم من المقولة الشهيرة للأمريكي (فرنسيس فوكوياما) التي نشرت في مجلة ناشيونال انترست (National Intrest) والتي احدثت ضجة عالمية بعنوان (هل هي نهاية التاريخ؟) حيث أشار الكاتب فيها إلى ان نهاية الحرب الباردة لا تمثل طياً لصفحة من تاريخ التطور السياسي للعالم فحسب بل هي في تصوره نهاية التاريخ بذاته.

(أي نقطة النهاية لتطور البشرية ايدولوجيا» ، وانتشار الديمقراطية الليبرالية

---

(1) سورة المعراج – الآية (١٨)

الغربية في العالم كله) [1].

فهذه الفكرة هي ذاتها أيدولوجيا وهي التي حاول الولايات المتحدة الأمريكية فرضها على العالم من خلال هيمنتها العسكرية. وان أحد الأسباب التي تعيق الهيمنة الأمريكية هو البعد الايد·لوجي وأن الاختلاف في ثقافات الشعوب يصعب القضاء عليه. على سبيل المثال اليابان والصين اذ على الرغم من تطورهما الصناعي الا انهما ما زالتا محتفظتين بثقافتهما المحلية على الرغم تأثير الثقافة الغربية فيهم.

هذه الإحداث الفكرية والسياسية على الساحة الدولية والمحلية تؤثر في مستوى الوعي السياسي لدى الأفراد في الداخل أي في الثقافة المحلية وكذلك في الخارج أيضا.

والوعي السياسي معرض للتغيير والتبديل وفقاً للواقع السياسي الديناميكي كونه يجري في حركة دائمة ومستديمة ففي كل فترة زمنية نجد أفكارا ومشاريع تطرح على شعوب العالم وتؤثر في وعيهم السياسي وهذا ما نجده في الفترة الراهنة حيث مفاهيم (الحرية – الحقوق الإنسان – الديمقراطية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط) وكل ذلك عبر مشاريع تطرحها الدول العظمى ومنه المشروع الأمريكي للشرق الاوسط الكبير وتداعياته على المنطقة سلبياً وايجابياً.

أهمية الوعي السياسي:-

إن أهمية الوعي السياسي في الفترة الراهنة يعد ضرورة إنسانية في ظل واقع

---

(1) د. علي الدين الهلال – د. نيفين سعد – النظم العربية (قضايا الاستمرار والوحدة) – مركز دراسات الوحدة العربي ٢٠٠٠ – ص ١٥٠.

(٥) الايدولوجية – مجموعة من الأفكار والمبادئ والمعتقدات التي تشكل نسقاً فكرياً يتضمن تقديراً لماضي الأمة وتحليلاً لواقعها الراهن.

صعب ومرير تمر به منطقة الشرق الأوسط حيث التخلف بالأمور السياسية ومفاهيمها وعدم المطالبة بحقوقهم، والهتافات والشعارات التي ترفعها الأنظمة الحاكمة في هذه المنطقة تعد تعبيراً واضحاً للواقع المتخلف الذي تعيشه مجتمعات الشرق الأوسط، وتكمن أهمية هذه الموضوع اي (الوعي السياسي) من خلال الحاجة إلى ذلك الوعي نظراً لارتباطه بالواقع الإنساني وهمومه ومشاكله، فالوعي السياسي يساعد على معرفة الأحداث التي تنتج ظروفا اعتيادية وغير اعتيادية في الداخل فضلا عن البيئة الدولية ودراستهما وتحليلها وما يجري عليها من تغيرات وتأثير تلك التغيرات والتطورات في الواقع المحلي للمجتمع والشعب.

وابرز النقاط في موضوع أهمية الوعي السياسي نلخصه بالاتي:-

١- قضية النهضة الحضارية: من المعروف ان الواقع الذي تعيشه مجتمعات الشرق الأوسط يتميز بالتعارض في بعض المصطلحات الأساسية، واصطدام ما هو قديم بما هو حديث إلى الاصطدام والتداخل بين الحديث والتقليد (وهنا يجب الاعتراف بان هناك أزمة حضارية تجعل هناك تعارضاً بين تحقيق الهوية وتحقيق الحضارة وبين التراث الوطني والحداثة الراهنة. وان التعارض يخلق انشقاقاً في الوعي المجتمعي)[1].

فالوعي هنا يساعد على النهضة الحضارية من خلال معرفة الأفراد بالظروف والتطورات ودور التكنولوجيا الحديثة في مجال التزويد بالمعلومات كل هذا يكون بمثابة سبيل الى الوعي السياسي باتجاه تطور المجتمع ونهضته. وان النهضة الحضارية والفكرية لايمكن تحقيقها دون الربط بين الوعي التاريخي والوعي بالامور التي يمر بها الافراد في الفترة الراهنة لان الخلفية الثقافية غالبا ما ترتبط بمعرفة

---

(1) د. برهان غليون – اغتيال العقل – مكتبة مدبولي – ط٢ – ١٩٨٧ – ص ٣٤٢.

الأحداث التاريخية وتحليلها تحليلا علميا ومن ثم بناء الخطط المستقبلية لها من حيث زرع المفاهيم المدنية في عقول الجيل الجديد لكي تمكنه من إحداث التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة في المستقبل لان بناء الوعي السياسي لا يمكن أن يتحقق في مرحلة وإنما يتطلب ذلك عدة مراحل لابد من توفيرها في سبيل النهوض بالواقع السياسي للمجتمع.

٢- إن الوعي السياسي العلمي يعمل على تحليل الأحداث بصورة موضوعية وعلمية بعيدة عن العواطف وتأثيرات البيئة والمبالغة في رصد عوامل التخلف، وكذلك رصد الايجابيات، حيث يساعد الوعي السياسي للمحيط الذي تعيش فيه الإنسان على تحليل الأمور السياسية من زاويا متعددة بحيث يعطي الواقع مشهداً علمياً وأكاديميا يخدم الدارسين في هذا المجال، فالوعي بالواقع المجتمعي (يقلل من دور العوامل التآمرية)(١) أي، ان ما يحدث في واقعنا منذ عشرات السنين من التخلف والاستقرار السياسي يجعله حجة على الغرب باعتباره إفرازا سلبيا ومن المحاولات التآمرية علينا، فهذه النظرة تؤدي إلى قتل العناصر الرئيسة من المسؤولية الجماعية وتطوير خطط التغيير والتنمية الذاتية وتسيطر على روح الإرادة الفردية وتجعل الافراد في زوبعة من اللامبالاة والاعتماد على الآخر في كل شيء حتى في افكاره وهنا يكمن الخطر وهو عندما يعتمد لإنسان اعتمادا كليا على الآخرين ولايفكر في إصلاح أموره بنفسه.

(تجنب الاعتراف بالمسؤولية الجماعية والسلبية والنواقص العامة للمجتمعات والقطاعات السياسية المختلفة في الممارسة والتعاطي والأداء السياسي العام والرسمي شعبياً ورسمياً)[٢].

---

[1] محمد جابر الأنصاري – العرب والسياسة أين الخلل – دار الساقي – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٨٨- ص ٦٥

[2] نفس المصدر – ص ٦٨.

فكما هو معروف فإننا نعاني من وجود وعي سياسي مزيف وحتى إذا وجد فذلك الوعي إما مدافع عن ممارسات السلطة بما فيها من احتكار واستبداد نظراً للانتهازية السياسية لدى البعض أو ان لم يكن ناطقً باسم السلطات الاستبدادية في الشرق الأوسط فهم مدعومون من قبل السلطة بشكل أو بآخر، نظراً لتخلف المجتمع المدني ومؤسساتها المتعددة والمختلفة، وأهمية الوعي السياسي هو إعادة ترتيب وصياغة الأفكار والمعتقدات التي سادت في حياة الشعوب في البلدان المتخلفة خلال العقود الماضية وما تزال عن طريق نشر المعرفة وثقافة الحوار وقبول الآخر.

٣- عن طريق الوعي السياسي يحدد دور الدولة ومؤسساتها في التعامل مع القضايا الحيوية التي تحدث في داخل المجتمع وان الوعي السياسي الموجود لدى الأفراد غالباً ما تقيد حركة الدولة ولا تسمح لها بان يعمل بشكل مطلق في الساحة الداخلية وحتى على المستوى الدولي. ونرى تلك النماذج بصورة واضحة وجلية في البلدان المتقدمة والبلدان التي يرى (الرأي العام) فيها دوره في صياغة السياسات والممارسات السياسية. إلا اننا نرى في الواقع الشرق أوسطي بان الدولة هي الكل والجزء في الوقت نفسه وأن الأفراد ينظرون ما تصدره الدولة عليهم لتنفيذه دون دراسة القرارات والممارسات السياسية للسلطة الحاكمة، والوعي السياسي في هذه الحالة له أهمية بالغة وذلك من اجل إخراج المجتمع من الانغلاق والجمود والسيطرة الشمولية للدولة في حياة المواطنين(*). وان

(*) ان حال الجمود الذي نراه في المنطقة هي نتيجة تعبئة هذه المجتمعات من قبل السلطة الحاكمة. بما يخدم أهداف النخبة الحاكمة لذلك يتصف الواقع في هذه المنطقة بالجمود والفكر بالانغلاق .

السياسات الحكومية تتأثر برأي الشارع إلى حد بعيد ونرى ذلك بصورة جلية في الحركات الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها الجمعيات والنقابات في البلدان المتقدمة وحين يشعر المواطن بحقوقه الطبيعية لابد من العمل من اجل الحصول على تلك الحقوق بصورة الرأي وتفعيل دور الشارع في المطالبة بحقوق العامة.

٤- ان الوعي السياسي يساعد في القضاء على الاستبداد السياسي الذي يعد من أهم المشاكل واخطر الأزمات التي يمر بها الشرق الأوسط اذ يعد الاستبداد السبب الرئيسي وراء التخلف في المجالات الأخرى: الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية.. الخ وهي من ألازمات الموجودة في الشرق الأوسط وان أفضل طريقة للتخلص من الاستبداد والقمع هو عن طريق معرفة الشعب لما له وما عليه، أي لحقوقه وواجباته وليس معرفة ما عليه فقط دون التفكير فيما له، وان الشعوب المتقدمة قد تغيرت وتطورت نتيجة لنمو الوعي السياسي لديهم اذ تحولت الدول الأكثر عداوة في الشرق إلى حلفاء في مسائل الحرية والديمقراطية وغيرها من المسائل المتعلقة بحريات الأفراد والجماعات.

وأهمية الوعي السياسي بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط يعد من ضرورات الحياة في هذه المنطقة وذلك لان تكوين وعي سياسي شعبي حول الإحداث والقضايا المصيرية الحيوية تساعد على تطوير هذه المجتمعات وتمهل الطريق أمام مؤسسات المجتمع المدني للعمل في داخل تلك المجتمعات. وهذا يحتاج إلى جهود متواصلة ولا يمكن ان يحدث التغيير على مستوى الوعي عن طريق خطب أو كتابة وإنما لابد من وجود برامج علمية ومنطقية مدروسة تعمل على تحقيق تلك الهدف.

(حيث ان المهم ان تفكر في كيفية وصول الأفكار التغيرية إلى هذا العدد الهائل من الناس، وكيفية متابعة تأثيرها ومراقبتها وتوجيهها، وهذا في الحقيقة لا

يمكن ان يتم إلا عن طريق وجود مؤسسات متخصصة توجه جوانب الحياة كافة)

وفي المجتمع العراقي اليوم يمارس هذا الدور مؤسسات المجتمع المدني التي تشكلت بعد انهيار النظام العبثي وان هذه المؤسسات تمثل حلقة وصل بين السلطة الحاكمة والشعب، وان توصيل المعارف المتعلقة بالمجتمع المدني والحرية الفكرية والحريات العامة إذا ما تم إيصالها بصورة علمية إلى المواطن عندها يمكن للموطن أيضآ أن يعبر عما يريده على وفق القنوات المتاحة له وان التغيير المجتمعي لايتحقق فقط بالمؤسسات أو فئة معينة وإنما يتطلب جهودا استثنائية من قبل الجميع وان السلطة السياسية تحمل مسؤولية اكبر بوضع استراتيجيات وخطط هادفة وذلك من خلال نشر مناخي الحرية والتعبير عن الراي وتطوير مناهج الدراسة بشكل ينسجم مع الواقع الحياتي الحديث والمتسارع. ومن المكن أن نستفيد من الوسائل الحديثة في الاستفادة من الوعي السياسي وزيادة دوره في المجتمع ونخلص بذلك من الجمود الذي طال مدته في الشرق الاوسط وان الأوان قد حان لكي ندرب الفرد الشرقي على المفاهيم الحية التي تودي إلى إحياء المجتمع واستقراره ورفاهيته وتثقيفيه.

العوامل المؤثرة في الوعي السياسي وتجلياته المعاصرة

طرق اكتساب الوعي السياسي

إن الوعي هو محصل عمليات ذهنية وشعورية معقدة، فالتفكير وحده لا يتفرد بتشكيل الوعي، فهناك الحدس والخيال والأحاسيس والمشاعر والإرادة والضمير، وهناك المبادئ والقيم ومرتكزات الفطرة وحوادث الحياة والنظم الاجتماعية، والظروف التي تكتنف حياة المرء، وهذا الخليط الهائل من مكونات الوعي يعمل على نحو معقد جداً لاكتساب الوعي السياسي حول كل ما يدور في البيئة الانسانية من أحداث وظروف سياسية متسارعة وديناميكية من وقت لآخر.

(ان تراكم مادة كبيرة في دراسة الأساطير والرموز والطقوس الدينية هي الأخرى عملت كمكونات لاكتساب نوع معين من الوعي ·بالتطورات اللاواعية واتاح مستوى النتائج العملية إمكانية استخدامها في دراسة المجتمعات القديمة وفي دراسة العمليات السياسية في الجوانب المتعلقة بقدسية وغيبية الظواهر الاجتماعية وبتأثير وسائل الأعلام على الوعي السياسي)[١].

وان أهم السبل والوسائل الكفيلة باكتساب وعي سياسي عقلاني بحيث يكون لديها القابلية على تحليل الأحداث تحليلاً موضوعياً وأكاديميا تتمثل في مؤسسات التنشئة السياسية والطبيعية السوسيولجية للمجتمعات البشرية، ومن اجل التعرف على طرق اكتساب الوعي السياسي نوضح دور نوعين من مؤسسات التنشئة السياسية – الأولية منها، والأساسية ونبدأ بالمؤسسات الأولية.

– المؤسسات الأولية: ونركز على المؤسسات الأولية التي لها الدور البارز في التوعية السياسية للإفراد. ونقسمه كالتالي:

أ- العائلة:

العائلة (الأسرة) تعد النواة الأولى في تلقي البيئة السياسية حيث يبدأ الطفل باكتساب الوعي بنفسه ككائن حي له مقومات الذاتية وكذلك اكتساب الوعي السياسي بالوسط الاجتماعي الذي يحيط به[٢].

والتنشئة السياسية في مرحلة الأسرة هي في الحقيقة محاولة لإدخال في ذهن الطفل للتعرف على الواقع السياسي بشكل بدائي وبسيط من خلال التعرف على رموز

---

(1) من الانترنيت – www.google.com، اندرية نيقولا نيفش – ميثولوجيا السياسة – ٢٠٠٥/٢/٦م.

(2) د. صادق الأسود – علم الاجتماع السياسي – بغداد – ط١ – ١٩٩٠ ص ٤٣٨.

السلطة وبعض الأمور المتعلقة بالسياسة، من دون ان يكون لذلك الطفل أي تحفظات مما يجده في الواقع من الأمور السياسية والأحداث والظروف.

فقد أكد عالم الاجتماع الفرنسي (دوركايم) على دور الوالدين والأسرة في تنشئة الطفل السياسية، وذلك لان جميع المكونات الثقافية الأولى تكون من الأسرة والوالدين، فالعائلة هي البداية الأساسية والأولى للبنية السياسية للطفل وهذا يتضح في علم النفس السياسي لدى الأطفال وهناك أربعة مراحل ضرورية في حياة الطفل السياسية يشير إليها (دايفيد ايستن) (١).

١- مرحلة التسيس – (Politisation):- حينما يشعر الطفل بوجود عالم سياسي ومواقع سياسية في محيطه الاجتماعي.

٢- مرحلة الشخصية – (Prrsonnalisation):- حيث يدرك الطفل من خلال تعرفه على بعض الوجوه السياسية و التي تكون بمثابة نقاط اتصال مع النظام، ونرى هذه المرحلة بصورة واضحة وجلية في منطقة الشرق الأوسط حيث يولد الطفل وحين ينشأو يدرك يرى الزعيم على السلطة وقد يصل الطفل إلى سن العشرين أوأكثر من عمره وهو مع نفس الزعيم ونفس الأسلوب في تلك السلطة.

٣- مرحلة تصوير وتكوين قيم محددة (Idealistion):- عندها ينظر الطفل للسلطة من خلال بعض وجهات النظر التي كونها عنها كأن تكون مقبولة لديه أو يرفضها شعورياً وتملكه بردود فعل معينة مرضية أو غير مرغوبة فيها.

وبعد هذه المراحل أو في المراحل اللاحقة يحقق الفرد نوعاً من الاستقلال في آرائه حول الأفكار والمعتقدات الموجودة في محيطه الاجتماعي والسياسي إلا أن

---

(1) د. إحسان محمد شفيق العاني – الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي- مطبعة جامعة بغداد.١٩٦٨ – ص ١٢٧.

المجتمعات النامية غالبا ما تشهد السلطة الأبوية المطلقة وذلك بفرض رب الأسرة نوعا معينا من المعتقدات في ذهنية الطفل، أي إن الأب كيف يفكر يجب إن يفكر الولد مثله وهذا الامر يعد أحد الإفرازات السلبية للاستبداد السياسي في المنطقة وهذا مايجعل الأب متحفظا حول المعتقدات السياسية لإفراد اسرته، ومن خلال تقدمه في العمر أي الوصول إلى عمر المدرسة وعندها تبدأ المرحلة الثانية من التوعية السياسية للطفل.

ب- المدرسة:

تعد المدرسة عاملاً آخر من عوامل التنشئة السياسية التي تساهم في اكتساب الوعي السياسي ضمن المؤسسة الأولية للتنشئة السياسية، وللمدرسة دور هام في تنشئة السلوك السياسي للفرد بعد (العائلة) حيث تمثل دور المدرسة في صياغة الأفكار والاتجاهات الموجودة في المجتمع من خلال وسائلها وأدواتها المعروفة.

وقد أكد عالم السياسة الأمريكي (ماريام) على دور المدرسة باعتبار المدرسة النظام التربوي الرسمي التي تقوم بعمليات التدريب المدني، وان التلاميذ يكتسبون أولى عمليات التنشئة من خلال المدرسة.

(فالمدرسة هي التي تعمق من شعور الأفراد للانتماء إلى المجتمع وتساهم في بناء شخصية الطفل وتثقيفه عن طريق فهم العادات والتقاليد وتجعله عضواً مشاركاً في المجتمع)[1].

وللمناهج الدراسية والكادر العلمي والطلبة أثرهم على اكتساب الوعي السياسي، وإننا نشهد أزمة تخلف المناهج الدراسية فضلا عن تخلف الكادر العلمي

([1]) د. أحمد جمال ظاهر – دراسات الفلسفة السياسية – دار الكندي – أردن – الطبعة الأولى – ١٩٨٨ – ص ٤١٢.

تخلفاً فكرياً وثقافياً. ويتطلب لجعل المدرسة منبرا لتعليم الفرد المفاهيم المدنية جهود مشتركة من قبل الكادر العلمي من المدرسين وكذلك السلطة السياسية التي ترغب في الانفتاح السياسي.

جـ- الجامعة:

إن الجامعة هي أهم مؤسسة لإنتاج الكوادر والافكار وتطويرهما وكذلك توليدهما وللجامعة دور حيوي وبارز في حياة المجتمعات البشرية وقد قامت الجامعات بهذا الدور الفعال في البلدان المتقدمة من خلال مشاركة الجامعات في صنع القرار السياسي للمجتمع، وعادة ما كانت الجامعات بمثابة قوة ضغط على الحكومة من خلال تقييد بعض ممارستها السياسية، وتمارس الجامعة دورها الايجابي اذا ما تم الربط بين المعرفة والإنتاج، أي: ربط الجامعة بهموم ومشاكل المجتمع والعمل على تثقيف المواطنين ووضع الخطط والبرامج التنموية والعملية ومراكز الأبحاث التي تعمل على زيادة الوعي السياسي ونشره بين الطلبة والمجتمع، ويظهر دور الجامعة في اكتساب الوعي السياسي من خلال اهتمامات الجامعة بالإحداث والظروف السياسية التي يمر بهما المجتمع، وخاصة في العلوم الإنسانية. وهناك أمثلة في واقعنا الشرق أوسطي على دور الجامعة في التوعية السياسية والعمل السياسي، منها على سبيل المثال مشاركة طلاب جامعة السودان في تغيير الحكومة، فضلا عن مشاركة الطلاب الجامعيين في الثورة الإسلامية في إيران. وان الجامعة يجب أن لاتنفصل عن المجتمع وإنما يجب عليها أن تنسجم مع المجتمع وتتعرف على المشاكل التي تحدث في الواقع وتحاول جاهدة إيجاد الحلول الكفيلة لها وفقا لواقع الناس وهمومهم الحياتية.

هذه بالنسبة للمؤسسات الأولية من حيث دورها في اكتساب الوعي السياسي، وهناك مؤسسات أخرى أساسية لها الدور على اكتساب الوعي والتوعية السياسية

للإفراد ومنها: (الأحزاب السياسية -جماعات الضغط- وسائل الاعلام).

١- الأحزاب السياسية:

لاشك في ان للأحزاب السياسية درواً هام في ا لاتجاهات السياسية لدى الأفراد، وبطبيعة الحال فان دور الأحزاب مثل المؤسسات الأخرى (كالجماعات الضاغطة- ووسائل الأعلام..) يختلف باختلاف المجتمعات ففي المجتمعات المتخلفة يرتبط حياة الأفراد الحزبية إلى حد الاعتماد الكامل، وهذا ما لا نراه في المجتمعات الأخرى، ففي المجتمع الأمريكي على سبيل المثال نرى الولاء الحزبي مرنا وذلك على وفق مستوى الوعي االسياسي لدى الفرد الأمريكي (فلا تتعجب إذا ما تحول خلال فترة وجيزة احد الجمهوريين إلى الديمقراطيين أو بالعكس، وذلك التحول لا يؤدي إلى التصفيات الجسدية كما نرى ذلك في المجتمعات المتخلفة)

وغالباً ما تكون الأحزاب السياسية أدوات للتوعية السياسية في الفترات الأولى من التنمية السياسية، ففي المجتمعات المتقدمة يكون دور الأحزاب ضيئلاً بالنسبة للتوعية السياسية وغالباً ما تكون الاتجاهات التي تغرسها الأحزاب في الدول المتقدمة منسجمة مع القيم التي تغرسها العائلة والمدرسة، إما في البلدان المتخلفة فتسعى الأحزاب إلى غرس قيم غالباً ما تكون مختلفة عن القيم التي تلقاها البالغون في طفولتهم حيث يقتصر التغيير والتطور على الأحزاب فقط في تلك المجتمعات.

(ففي النظم المتقدمة حيث تقوم مؤسسات أخرى بدور التوعية فالحزب يضطلع بمسؤولية عقد الاجتماعات وتنظيم أعياد الاستقلال وأعياد الميلاد وللقادة القوميين)[1].

---

(1) د. إسامة ا لغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث – عالم المعرفة – مطابع الرسالة – كويت – ص ١٨٢- سلسلة (١١٧).

والأحزاب في منطقة الشرق الأوسط تساهم بدور بارز في صياغة ألمفاهيم والأحداث السياسية، وذلك لان هذه المجتمعات تعد مجتمعات نخبوية أي ان هناك نخبة حاكمة تقود المجتمع نحو فهم معين وأسلوب معين من السلطة. وتحليل معين للقضايا السياسية التي تحدث في المحيط المحلي والدولي، لذا يعد هذا الدور للأحزاب دوراً سلبياً إلى درجة مّا وذلك لان هذه الحالة تتيح الاستغلال واحتكار الأفكار في المجتمع.

على أية حال ان للأحزاب الدور البارز وفي بعض الأحيان الدور المساعد على اكتساب الوعي السياسي تبعاً لاختلاف الأحزاب واختلاف المجتمعات التي تعمل بها تلك الأحزاب السياسية.

ب- جماعات الضغط"

والمؤسسة الأخرى التي تساهم في اكتساب الوعي السياسي تجاه ألقضايا التي يمر بها المحيط أو البيئة الاجتماعية للإنسان تمثل في جماعات االضغط ووعي هذه الجماعات حول قضية معينة واتجاه معين غالباً ما تنسجم القضية أو الاتجاه مع مصالح الأفراد الذين يشكلون جماعات االضغط (اللوبي).

وظاهرة جماعات الضغط ظاهره قديمة، غير أنها لم تبرز بشكلها ألمميز في الحياة السياسية إلا قبل بضعة عقود من السنين في الولايات االمتحدة الأمريكية ومنها عرف هذا الاصطلاح وشاع في البلدان االأخرى(١).

وجماعات الضغط عبارة عن مجموعة من الأشخاص تربطهم روابط وعلاقات خاصة ذات صفة دائمة ومتواترة بحيث تفرض على أعضائها نمطاً معيناً من السلوك

([1]) د. صادق الأسود – مصدر سبق ذكره – ص ٢٧٦.

الجماعي وطريقة التأثير لجماعات الضغط على اكتساب الوعي السياسي تظهر من خلال الوظيفة التي تقوم بها األجماعات الضاغطة ألا وهي التأثير المباشر والتأثير غير المباشر في االحكومات وذلك يؤدي إلى فرض نوع من السلوك والوعي السياسي على االأفراد الذين ينتمون إلى تلك الجماعات، والتأثير المباشر لجماعات االضغط تتضمن المواقف التي تتخذها تلك الجماعات إزاء القضايا االسياسية المطروحة على مختلف المستويات وذلك بإرسال وفد إلى االحكومة، وأيضا يجري عمل تلك الجماعات في الخفاء حيث تمول االحملات الانتخابية لصالح جماعات الضغط، وذلك بدفع تمويل االانتخابات من اجل وصول احد المؤيدين لمصالح جماعات الضغط إلى دفة (كرسي) الحكم.

وبطبيعة الحال يختلف دور وتأثير جماعات الضغط على تكوين الوعي السياسي باختلاف المجتمعات البشرية كما هو الحال في الأحزاب السياسية، فمثلاً نرى ان الدور الذي تقوم بها جماعات الضغط في ا لبلدان الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية غالبا ما تكون ادوار مدنية عن طريق فرض بعض الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية على الحكومات عن طريق الشركات ومؤسسات الأعلام والنقابات، أما في بلدان الشرق الأوسط فلا تزال دور جماعات الضغط غير واضحة وان وجدت تلك الجماعات فأنها غير فعالة وتقليدية فنرى ان جماعات الضغط تقتصر على رؤساء العشائر أو ما يسمى بالشيوخ، والحالة العراقية اكبر دليل على ذلك حيث تلى سقوط بغداد والنظام البعثي ظهور دور اكبر لرؤساء العشائر في العملية السياسية في العراق وبدأوا يمارسون الضغط على الحكومة الجديدة والنظام الجديد، فضلا عن محاولة تلك العشائر إلى الانسجام مع المفاهيم العصرية كالديمقراطية وحقوق الإنسان لغرض الحصول على النفوذ في السلطة السياسية. وان دور جماعات الضغط من حيث تاثيرها في على الوعي السياسي يرتبط بالدور الذي

تلعبه هـذه الجماعـات مـن خـلال تأثيرهـا علـى العمليـات الانتخابيـة وصـنع القـرار السياسي في هذه البلدان وتعد الولايـات المتحـدة النمـوذج الحني علـى ذلـك وان هـذه الجماعات لاتسعى للوصول إلى السلطة وإنما فقط التأثير في شخوص السلطة بما يخـدم مصالح تلك الجماعات المرحلية والبعيدة.

جـ- وسائل الأعلام:

ان وسائل الاتصال في عصر الفضائيات وشبكات المعلوماتيـة قـد غـزت العـالم ببرامجها وعروضها حتى تحول العالم إلى قرية كونية، بحيث يطلـع أهـالي الجنـوب على أخبار أهالي الشمال بنفس الوقـت وبسرعة هائلـة فاقـت التـصورات البـشرية في بداية القرن الحالي فتدفق الصور والرموز الثقافية على هذا النحو العجيب اتاح للنـاس مقارنات ثقافية غير مسبوقة، فقد صار في العالم كل واحد يستطيع تلمس موقعه موقـع بلده بين أمم االأرض، مما أدى بالتالي إلى تداخل ثقافي بين شعوب المعمورة، وهذا مـا يساعد على الإطلاع الواسع والسريع على الأحداث السياسية والظروف االدولية وتكون بذلك نوع من الوعي السياسي العالي للإحداث المثيرة على الساحة الدولية، فضلا عن الوعي السياسي لكل شعب من شـعوب المنطقـة بالإحـداث والأمـور الداخليـة المتعلقـة بسياسات حكوماتهم.

وان وسـائل الأعـلام باعتبارهـا طـرق لاكتـساب الـوعي الـسياسي تختلـف باختلاف أنواعها ومصدر تلك الوسائل، ففي داخـل الأنظمـة االـشمولية تكونـت كـل وسائل الأعلام بيد الحزب الحاكم أو السلطة المنفردة بحيث يفرض إرادته على أفكـار العامة، على عكس ما نراه في المجتمعات الديمقراطيـة حيـث تفـرض وسـائل الأعـلام أراءهاه وإرادتها على الحكومات وسياساتها.

و يشير (تود جتلن – Todd Gitlin– إلى مزايا وسائل الأعلام ومـضارها

بالنسبة لحركات الاحتجاج الاجتماعية التي تنادي بالتغيير السياسي الجذري(١).

وهكذا فان التغطية الإعلامية تـؤثر في الأفـراد ويكـون لـديهم توجهـات وآراء حول مختلف المفاهيم والأحداث السياسية، وما دمنا نعيش اليوم عصر المعلوماتية فـان هذا الدور معرض للتطور والتوسع وهكذا نجد في عالم اليوم تعدد وتنوع طـرق اكتـساب الوعي السياسي واتساع المؤثرات التي تسهم في تنمية الـوعي الـسياسي علـى المـستوى الكوني (العالمي) والمحلي. أما كيفية تحقق ذلك وإبعاده سلباً وإيجابا فهذا أمـر أخـر. فالبعد السلبي في تشكيل الوعي السياسي غالبا مانرا ه في الأنظمة الشمولية التي تعتقل فيها الكلمـة وينعـدم فيهـا الـراي وان الإعـلام موجـه لدرجـة تـوثر في عقـول الافـراد وتوجههم نحو نوع معين من الأفكار والمعتقدات وذلك من خلال الوسائل التي تمـارس من خلالها الحرب النفسية والدعائية الموجة وتستغل وسائل الإعلام المرئية والمـسموعه لذلك الغرض لذا فان أي تظاهرات من قبيل الوعي السياسي يكون مزيفااو موجهـا.

وان الإعلام في الوقـت الـراهن يمـارس دورا اكـبر مـن حيـث تعـدد الوسـائل كالشبكة العنكبوتية وتحويل العالم إلى قرية صغيرة لـذا أصبح بإمكـان الإفـراد الـذين يعيشون تحت نير الاستبداد من التعرف على العالم الواسع واقتناء الأفكار الحـرة مـن خلال الانترنيت والأقمار الاصطناعية. وهنا لابـد مـن الفـرق بـين الأثـر الـذي يجلبـه الإعلام العالمي في اكتساب نوع من الوعي السياسي، فالإعلام العالمي اليوم يؤثر بصورة واضحة في تفكير الشعوب نظرا لسرعة التنقل في المعلومات بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ويتجلى هذا الأثر بقوة في المجتمعات النامية والمغلقة وذلك لكـون الافـراد في هذه المجتمعات تقيم الأحداث السياسية من زاوية ردود الأفعال الآنية والمرحليـة دون

---

(1) دوريس اية جربير – سلطة وسائط الأعـلام في الـسياسة – ترجمـة د. اسعد أبـو ليـده – دار البشير للنشر والتوزيع – عمان – ط٢ – ٢٠٠ – ص ٢٧٧..

التفكير في العواقب والآثار التي تفرزها الظروف السياسية المتنوعة لذا نرى بان الظواهر التي تعبر عن الوعي السياسي كالمظاهرات والمطالبة بالتغيير غالبا ما تكون مرحلية ويتلاشى في الوقت الذي رسمته الأنظمة الحاكمة في هذه البلدان، واما الإعلام المحلي فان أثره ليس بالمستوى المطلوب وان مساهمته في توعية الافراد توعية سياسية يكون مقتصرا على المفاهيم التي تريد السلطة إيصالها إلى الشارع أو بشكل آخر ادلجة (فرض فكرة معينة على) الشارع وفق مصالح النخبة الحاكمة ولكي يمارس الإعلام المحلي دوره لابد من تفاعله مع هموم المواطن وتعبيره عما يتجة إليه الشارع أو الراي العام الشعبي.

معوقات اكتساب الوعي السياسي

ان الكثير من جانب الموروث الثقافي والسياسي فضلا عن الحالة غير الصحية التي نراها في الفترة الراهنة في مجتمعات الشرق الأوسط قد أسهمت إلى درجة كبيرة على اعائقة اكتساب الوعي السياسي الموضوعي والعلمي حول الأحداث السياسية التي تحدث في المحيط الداخلي وفي البيئة الدولية فهناك حالة أللاستقرار السياسي والركود الاقتصادي والاستبداد السياسي والتخلف المعرفي والفكري وضعف الإنتاج القومي وانعدام خطط التنمية والتحديث والعيش في مجتمعات مغلقة حتى بات كمعتقلات كبيرة على شعوب المنطقة، وفي هذا المضمار نحاول ان نشير إلى ضعف أو عدم توفير المؤسسات التي تساهم في اكتساب الوعي السياسي في الشرق الأوسط، إضافة إلى وجود نوع من المقارنة بين بلدان تلك المنطقة.

فالمؤسسات الأولية – في التوعية والتنشئة السياسية المتمثلة في (الأسرة والمدرسة والجامعة) في هذه المنطقة لا تقوم بذلك الدور الذي يساعد على اكتساب الوعي السياسي.

-العائلة: فالعائلة التي تعد النواة الأولى في بناء شخصية الأفراد لكي تنسجم مع الواقع الذي نعيشه نرى فيها نوعا من الاستبداد فالأب والأخ الكبير يمارسان السلطة المطلقة على حساب الأفراد الآخرين فالشرق الأوسط يعاني من سلطة الأبوية حيث فرص الاوامر وإلزام تطبيقها في جو لا يتصف بحرية الرأي.

(فالعلاقات الديمقراطية. وإذا ما كانت العلاقة الأساسية للأبوية هي الخضوع فانها هنا المساواة في الأسرة، والاستقلال الاقتصادي هو الأساس لنشوء الديمقراطية في الأسرة)[1].

فالنظام الأسري يعاني من (الشخصية الاستبدادية) التي توجد بين الأفراد غير الواثقين من أنفسهم، والذين لم يفلحوا في تكوين شخصيتهم فنرى ان تحليل الأمور يكون إما بالسلب المطلق، أو بالإيجاب المطلق دون ان يكون هناك حد وسط في تحليل الأوضاع فالطاعة العمياء للسلطة والقيم والتقاليد الموجودة داخل تلك المجتمعات قد انعكست كلهن على مؤسسة الأسرة.

أما المدرسة: فهي الأخرى تعيش تحت تراكم المجتمعات ومخلفاتها السلبية، فالفرد الذي عاش في جو عائلي استبدادي ينقل معه تلك القيم إلى داخل المدرسة ومن ثم تؤثر في الأفراد الآخرين، فضلا عن ذلك عدم وجود تخطيط علمي منهجي يحدد أهداف المدارس واستراتيجياتها في المنطقة، والأمزجة السياسية التي تكونت في المدرسة تختلف من شخص إلى آخر، فضلا عن اختلاف تلك الأمزجة أيضاً.

(وقد وضعت (ايزل) وحصر فيه الأمزجة السياسية بين محورين الأول –

---

(1) د. هشام شيرابي – النظام الأبوي وإشكالية المجتمع الغربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – الطبعة الثانية ١٩٩٣ – ص ٥٠.

محور القسوة – اللين، والمحور الثاني هو اليمين – اليسار[1].

إلا ان هذه المعايير الأربعة قد تختلف حسب الطبقات الاجتماعية والأدوار التي يقوم به الأفراد داخل المجتمع.

والجامعة في الفترة الراهنة هي الأخرى تعاني من الانقطاع مع المجتمع ولا يوجد هناك ربط بين المعرفة والإنتاج، ولا تساهم الجامعات بذلك الدور في التوعية السياسية بالنسبة للطبقات العامة والتي تشكل الأغلبية في مجتمعات الشرق الأوسط وألان نرى ان المجتمع في واد والجامعة في واد آخر، فضلا عن قلة المتطلبات والوسائل العلمية الحديثة بحيث تساعد الجامعات على اكتساب المعرفة الجديدة، فاغلب جامعات المنطقة تعاني من قلة استخداماتها لمجال الانترنيت، فهي الأخرى بدلاً من ان تكون عامل جذب واستقطاب تحول في أحيان كثيرة إلى عامل إعاقة تحت توجه السلطات الحاكمة وتوجيهها وإشرافها.

أما يخص المؤسسات الأساسية كالأحزاب وجماعات الضغط ووسائل الأعلام من حيث اساهمها في الوعي السياسي فهي تواجة في منطقة الشرق الأوسط معوقات بحيث تؤدي إلى عدم فعاليتها في توعية المجتمع والمساهمة في رسم ملامحه وتتحول في أحيان غير قليلة وبفعل صراعاتها إلى عائق لاكتساب الوعي.

(ففكرة القبول بوجود الآخر، وهي فكرة غير متجذرة في الممارسة السياسية العربية، فنحن خلال الرجوع إلى تاريخ العمل الحزبي في المنطقة العربية يتبين لنا ان الأحزاب قد ارتبطت في نشأتها بفترة الخضوع للاستعمار[2].

---

(1) صادق الأسود – علم الاجتماع السياسي – مصدر سبق ذكره – ص ٣٠٥.

(2) د. هشام شرابي – مصدر سبق ذكره – ص ١٧٦.

فضلا عن ارتباط واستمرار الحزب في هذه المنطقة بشخص المؤسسة أو ما يمكن تسميته بشخصية الأحزاب العربية.

فالأحزاب هي الأخرى لم تقم بذلك الدور الفاعل في توعية الجماهير توعية سياسية بحيث يكون ذات تأثير على صناع القرار والأوضاع السياسية وخاصة أحزاب المعارضة التي تقتصر على وظيفة نشر الوعي السياسي بين أفراد الشعب.

وجماعات الضغط – هي الأخرى تتمثل في فئة الجيش أو العشيرة التي تعيش واقعاً متخلفاً بذاته ولا يمكن انتظار الدور من تلك الجماعات النفعية والمصلحية في المساعدة على نشر الوعي السياسي، على عكس جماعات الضغط الموجودة في الغرب وتوجه سياسات الحكومات فيها.

أما وسائل الأعلام: فعلى الرغم من الدور الذي تلعبه تلك الوسائل في المجتمعات المتحضرة من حيث الإسهام في اكتساب الوعي السياسي الشعبي ومعرفة الأفراد بمجريات الأمور السياسية بموضوعية دون التفات إلى مراقبة أو إرضاء الحكام، و الاعلام في الشرق الأوسط محتكر بيد النخبة الحاكمة وبذلك يكون أعلاما موجهاً لا يؤدي الدور الايجابي المرجو منه، وهي الأخرى تعيش في أزمة السيطرة السلطوية والترويج للسلطة الحاكمة.

إلا ان هناك معوقات يلاحظها الباحث من خلال دراسة الواقع السياسي الذي يعيشه الشرق الأوسط، وتلك المعوقات هي التي تعيق سبل الوصول إلى الوعي السياسي ألاكاديمي والعلمي، و يمكن تقسيم ابرز تلك المعوقات الى:–

١– المعوق الفكري:

ويرتبط هذا المعوق بانقسام هذه المجتمعات إلى معسكرين فكريين متضادين، حيث ترتبط كل طائفة بالنوع الخاص من التفكير الذي ينسجم مع رأيه وفكرته دون

النظر إلى نقاط الالتقاء والتفكير بمشاريع النهضة، فقد كانت هذه المنطقة بمثابة ساحة للنزاع بين الأيدلوجيات المختلفة امتداداً من زمن الاستعمار وانتهاءاً بزمن الزعامات والأطراف السياسية التي تلت الاستعمار واحتكرت شرعية الثورة للسيطرة على المجتمعات.

(صورة الصراع الحاد بين دعاة الحداثة والتحديث، ودعاة الأصالة والعودة إلى الجذور، ويكاد النقاش ان تشق المجتمع العربي إلى طريقين لالقاء بينهما، بل ان يشق الوعي العربي أداته على نفسه في صراع ذاتي دائم يمنعه من أية حركة ايجابية ويغلق عليه التغير)[1].

وهنا كان لابد على القوى التي حكمت المنطقة من جعل الممارسة السياسية ممارسة تداولية بين جميع الحركات والأفكار التي دخلت الساحة بعد فترة التحرير، وذلك للتعرف على التطبيقات المختلفة لتلك الأفكار وبالشكل الذي يخدم المصلحة العامة، ولكن ذلك لم يحدث وإنما عملت الأطراف التي وصلت إلى دفة الحكم على حماية كراسي الحكم واحتكارها لأنفسهم عن طريق قانون القوة وليست بقوة القانون. وكذلك مارست الانغلاق الاقتصادي وقصر الموارد بيد السلطة الأمر الذي جعل من المجتمع مجتمعا مجتمعا استهلاكياً يقر كل ما تقرره السلطة الحاكمة.

٢- المعوق السياسي (وهم الاستبداد السياسي):

أما النقطة الأخرى من معوقات اكتساب الوعي السياسي، فهو الفهم الخاطئ لمصطلح السياسة وكل ما يرتبط بهذا المفهوم من معان وممارسات. حيث هناك خلل في الفهم والتخوف من السياسة وعدم الاهتمام بها نظراً للواقع السيئ الذي خلقته السلطات السياسية التي حكمت المنطقة بالنار والحديد خلال العقود التي مضت وما

---

[1] د. برهان غليون . اغتيال العقل — بيروت — مكتبة مدبولي — ط١ — ١٩٨٧ — ص ٣١.

تـزال الأوضـاع تـسير علـى نفـس الـوتيرة مـن حيـث التخلـف بالـسياسة والاسـتبداد السياسي.

(ان الشباب والمراهقين لم يعودوا يهتمون بالسياسة وإنما بنجوم الغناء العالمية ونجوم كرة القدم ولا يعرفون شيئاً تقريباً عن تاريخ بلدهم ومؤسساته)

فالاهتمام اليوم غير موجه نحو الأمور السياسية والتنموية الفكريـة وإنمـا هـي مركزة على الأمور السطحية واليومية دون ان يكون هناك أية مشاريع في سبيل تخلص المجتمع من هذا القوقـع وخاصـة جيـل الـشباب باعتبـارهم سـواعد المجتمـع وقوتـه الفعلية.

٣- الجمود وعدم التفكير بالتغيير الايجابي:

والنقطة الأخرى البارزة في مسألة المعوقات التي تواجه الـوعي الـسياسي هـي الاتكالية، وعدم التفكير بالتغيير، وإهمال العوامل الذاتية التي أدت إلى هذا الجمـود، ووضع الوم على الأطراف الخارجية والاستعمار على انتاج هذا الواقع المتردي. صـحيح ان لهذا الواقع امتداداً لـبعض الخطـط والممارسـات الـشنيعة للاسـتعمار إلا ان هـذا لا يعني الاستسلام و عدم التغيير وتطوير الذات.

(ابـراز دور العوامـل التآمريـة الدوليـة، أو الانحرافـات التـسلطية للـهيئات ألحاكمة)

فقد تعودت مجتمعات المنطقة برمتها على الحـديث عـن العوامـل الموضـوعية والمكايد الغربية والشرقية. والادعاء ان كل ما يتعرض له الإنسان الـشرق أوسـطي هـي من افرازات الاستعمار والقوى الخارجيـة، ونـسوا ذاتهـم ولم يقومـوا بتـدريس جميـع جوانب حياتهم خاصة المعوقات الذاتية أمام تطور الإنسان وإمـام النهـوض الموضـوعي والأكاديمي.

كل هذه العوامل وغيرها تشكل عوائق دون اكتساب الوعي السياسي الذي يسهم بدوره في عملية البناء والتقدم والتنمية والاستقرار وأدت هذه المعوقات إلى عرقلة التحولات الاجتماعية والسياسية، فضلا عن ثقافة الشكوى التي أصبحت تجتاح المجتمعات النامية فالكل يصف لك المشكلة من كل أبعادها ولكن قلما تجد فئة مهتمة بحل تلك المشاكل أو أسباب التخلف والجمود، وتظهر هذه الحالة نتيّجة عدم التخصص وادعاء الافراد بالمعرفة المطلقة والتدخل في الشؤون التي لا تدخل ضمن اختصاصاتهم، وهنا لابد من العمل على القضاء على البعد التشاؤمي من ثقافتنا فبدلا من انتظار الآخر كي ياتي ليرسم معطيات الحياة لنا لابد من التحرك الذاتي والإرادة الذاتية ومخاطبة الذات وتعويدهما على المفاهيم المدنية والثقافية، وبدأت اليوم عمليات التنمية البشرية في بعض المجتمعات وهذه العمليات يعد ضرورة ملحة في الوقت الراهن.

ونجد إن الوعي السياسي الوصفي منتشر بصورة سلبية بين النخبة المثقفة حيث يصفون لك الاحداث والمعطيات السياسية من باب الوصف فقط وهذا لا يمت إلى الوعي التحليلي بأية صلة فالتحليل والموضوعية يغيران من مجرى الامور السلبية وليس الوصف والمشاهدة السطحية.

الوعي السياسي الكوردي المعاصر

الكورد و الوعي السياسي:

ان الكورد، بوصفهم احدى القوميات التي تعيش في الشرق الأوسط يمتازون بخصائص وصفات أثرت في طبيعتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والقول بان الكورد هم مجموعات من العشائر والقبائل في الوقت الراهن يحمل اتجاهين من التحليل فمن ناحية ان كون الكورد أداة طبيعة عشائرية كان ذلك في العصر القدبم،

ومن ناحية أخرى لا يمكن التركيز على هذا التوجه بشكل مطلق خاصة في الوقت الحاضر، حيث قلت النظرة العشائرية من حيث تأثيرها في التوجهات السياسية لدى الناس، على الرغم من وجود هذا التأثير بصفة اكبر في المجتمعات الريفية.

إذن العشائرية تعد احدى السمات المشتركة لمجتمعات الشرق الأوسط، والسبب يعود إلى آستخدام العشيرة من قبل كل السلطات والحكومات التي حكمت هذه المجتمعات فقد استخدمت الحكومات المتعاقبة العشائرية في الاستعانة بهم من خلال تعاملهم مع القضية الكوردية، والغرض كان محاولة لتحويل الكورد و الاثنيات الأخرى إلى أداة لامتصاص استياء العامة والشعب من الممارسات السياسية للحكومات المتعاقبة.

(فعلى سبيل المثال بقي هناك احترام لدى العامة من الكورد بالنسبة لهؤلاء الرؤساء الذين حكموا الامارات الكردية نيابة عن أنفسهم تارة ونيابة عن العثمانيين من ناحية أخرى)[١].

ولكن مع ذلك عندما نشير إلى مفهوم حديث كمفهوم الوعي السياسي لا يمكننا الاستناد فقط إلى الروابط العشائرية والقرابية الضيقة بل لابد من التركيز على التاريخ السياسي الكوردي ومعرفة مراحل ذلك التاريخ عبر الأزمنة التي يمكن ان تستند إليه كبداية لتاريخ الكورد وتعاملهم مع الواقع السياسي الذي عاشوه في المراحل المختلفة لتاريخهم.

وهنا يقسم (باسيلي نيكيتن) المؤرخ الفرنسي في كتابه (تاريخ الكورد إلى ثلاثة مراحل مر بها كالتالي[٢]:-

---

(1) من الانترنيت – www. google. com – العشيرة في كردستان ٢٠٠٥/١/٢٦.

(2) باسيلي نيكيتن – الكرد – ترجمة فوزي طالباني – دار الساقي – بيروت – ط٢ – ٢٠٠١ – ص ٢٨٣.

- المرحلة الأولى: وتبدأ هذه المرحلة من القرن السابع حتى القرن الخامس عشر — وهنا يتحدث الكاتب عن الامارات الكوردية التي شكلت في الفترة (٩٥١م — ٣٤٠ هـ) وهذه الامارات قد أثرت في الواقع الكوردستاني من خلال الهيمنة السياسية لتلك الامارات، ومن اشهر تلك الامارات التي شكلت في تلك الفترة (امارة الشداديين).

والمهم في هذه المرحلة هو ما نلاحظه من خلال العرض التاريخي للكاتب، وهو الامتداد الزمني الذي تشكلت فيه أولى الامارات الكوردية والتي ترجع إلى فترات طويلة من الزمن. وهذا ما يؤثر في معرفة الكرد لأمور القيادة والحكم في تلك الفترة، الأمر التي يؤثر بشكل أو بآخر في الطبيعة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشعب الكوردي في الفترات اللاحقة.

فالامارات الكوردية استمرت حتى سنة (١١٦٩م) التاريخ الذي شكلت فيه الامارة الأيوبية والذي لا ينكر أحد كورديتها، وزعامتها الكوردية، إلا ان الطابع الرئيسي لهذه الامارة كان طابعاً إسلامياً ويستمد من الشريعة الإسلامية. فالقومية بالشكل المتعارف عليه اليوم لم تكن موجودةً في تلك الفترة.

- المرحلة الثانية: بداية القرن السادس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر، وخلال هذه الحقبة الزمنية تكونت نهائياً كل من الدولتين الكبيرتين — العثمانية التركية، والصفوية الفارسية. وبذلك أصبحت مسألة الاستقلال السياسي والتفكير السياسي محدود المجال، فقد سيطر على الدولة الصفوية (الشاه إسماعيل) المتعصب لدولته، والجانب الآخر في الدولة العثمانية التي كانت في أوج ازدهارها وتوسعها.

والملاحظ في المرحلة الثانية من التاريخ السياسي الكوردي هو نقطة الضعف

لدى الأمراء الإقطاعيين الكورد فضلا عن عدم كفاءتهم في تحليل الأحداث السياسية، والمصلحة القومية في تلك الفترة، فقد استغل الكورد الأمراء عامة الكورد، وهنا بدلاً من توجيه الشعب نحو وعي سياسي وقومي كوردي كان التحليل يتم على أساس مصلحة القوتين بعيداً عن المصلحة الكردية.

(فكان نتيجة التبدل في الحدود السياسية بين تركية وإيران والذي ثبت نهائياً في (ارضروم)، ان انحسر النفوذ الإيراني بموجبها إلى شرقي جبال (زاكروس) تاركاً قسماً كبيراً من كوردستان الجنوبية للدولة العثمانية بما فيها منطقة السليمانية)[1].

وقد أدت معاهدة (ارضروم) إلى تقسيم منطقة زهاب الكردية إلى شطرين شطر صفوي واخر عثماني، فالحلول كما نراها في الفقرة السابقة كانت على حساب القضية الكردية، ومن ثم فرض المنهج السياسي والأيديولوجي الذي يمتلكه الطرف القوي والمنتصر في الصراع، أي فترة إخضاع الكرد سياسياً وفكرياً للدولة الصفوية في مناطق كردستان المتاخمة لمنطقة الفرس. وكذلك كان الأمر على نفس الشاكلة بالنسبة للدولة العثمانية.

فالوعي السياسي الكردي في هذه المرحلة كان في حالة المد والجزر بين الطرفين، ولم يتفق الكرد أي الأمراء الإقطاعيين ذو النفوذ الاقتصادي والثقل السياسي لدى الايرانين والترك على صياغة مشتركة للعمل الكوردي والسياسة الكوردية.

– المرحلة الثالثة: تبدأ من منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى، إنهاء نظام ملوك الطوائف في تركيا وإيران.

---

(1) محمود الدّرة – القضية الكردية – دار الطليعة – بيروت – الطبعة الثانية سنة ١٩٦٦ ص ٩٢.

وفي هذه المرحلة كانت هناك تغييرات في الجانبين السياسي والاقتصادي بالنسبة للكرد وذلك لتأثر الكرد بالقوتين — التركية العثمانية — والإيرانية الصفوية، فقد دخل الكورد منتصف القرن التاسع عشر مرحنة إنهاء الزعامات التقليدية ولم يبذل أي طرف أية محاولات ليحل محل هذه الزعامات سلطة جديدة قادرة على إنصاف هذا الشعب وحمله على تقبل الحياة الاعتيادية ضمن نطاق الدولة، وفي هذه المرحلة لنا وقفة أخرى حول موضوع الاستخدام الإيراني والعثماني للعنصر الكوردي والوعود الكاذبة والسرابية التي كانتا توعدان الكورد بها بين فترة وآخرى ففي الوقت الذي كانت احدى القوتين فيه بحاجة إلى الكورد، كانوا يتعاملون معهم كطرف ذات استقلالية وسلطة خاصة، فاللامركزية الكردية كانت مرهونة بحاجة الدولتين.

(ولسوء الحظ كان المسلحون الكرد قد استخدموا كأداة عمياء لتنفيذ سياسة عبد الحميد ضد الأرمن)[1].

إلا ان الكرد الناضجون لم يتأثروا بهذه السياسات ونياتها وأهدافها غير النبيلة، وينسب إلى الزعيم الكردي الشيخ (عبيد الله النهري) (١٨٨٠) هذا الجواب عندما طلب منه بعض انصاره ان يسمح لهم بتقتيل نصارى (اورمية) إذ قال: (نحن الكرد ننفع الترك في شيء واحد هو ان نكون اسلحة في أيدهم ضد المسيحيين وعندما لا يبقى مسيحي في الساحة، فأنهم يقلبون ظهر المجن لنا ويبيدوننا جميعاً) (٢).

ومن خلال هذه المقولة للشيخ عبيد الله النهري، يتبين لنا الطبيعة العاطفية للشعب الكوردي وكيف ان الو لاءات الدينية قد أثرت في مجمل الحياة لدى الشعب الكوردي وهذه العاطفة كانت على حسابهم وذلك لان كل من العثمانيين والفرس

---

(1) باسيلي نيكتين — الكرد — مصدر سبق ذكره — ص ٢٩٠.

(2) نفس المصدر — ص ٢٩٣.

(الصفويين) لم يتعاملوا مع القضية الكردية بروح الأخوة الدينية التي تجمع الكورد — الترك — الفرس فنرى ان القسم العثماني قد ارتبط بالمذهب السني في تعاملهم مع معطيات الساحة السياسية، وكذلك الأمر بالنسبة للقسم الإيراني فقد ارتبطا الكورد هناك بالمذهب الشيعي، ولم تقم الحركات الكردية في تلك الفترة باستغلال الصراع المذهبي لنصرة القضية الكوردية.

والمهم في هذا المجال الإشارة إلى الفترة التي ظهرت فيها التجمعات والاتحاد ات الثقافية الكوردية واثر تلك التجمعات الكوردية في الوعي السياسي الكوردي، فكان أول ظهور تلك التجمعات والاتحاد ات في (استانبول) وخاصة بعد فترة انحلال الامارات الكوردية، وأدت تلك التجمعات الدور الرئيسي في تلك الفترة لتوعية الفرد الكوردي توعية سياسية داخل المجتمع الكوردستاني.

وأدل انبثاق علىالحركة الكوردية في (استانبول) تجسد في التفات الحركة الكوردية حول جريدة يومية هي لسان حال (الترك — الكورد)، وكان جميع محرريها ينتمون إلى عائلة بدرخان الكوردية.

فالوعي السياسي الكوردي كما يقول الكاتب الكوردي السوفيتي (فلنفشكي) في بحثه عن تطور الحركة الوطنية الكوردية (ان زوال العهد الإقطاعي في كردستان يعود إلى الزعماء الأكراد، على قدر ما ضغطوا على خدمهم وظلموهم، اتهموا بأضعاف قواهم العسكرية، وفي نفس الوقت لم يحسنوا تطبيق الطرق الاقتصادية التي كانت تفرضها التطورات في الوسط الكردي)

فالوعي السياسي الكوردي فضلا عن الجمعيات والاتحاد ات ساعد على انهاء الإقطاعيات التي حكمت الكورد بصورة مباشرة عن طريق نفوذهم الاقتصادي وقوتهم العائلي، وإما بصورة غير مباشرة عندما يقولون الحكم نيابة عن السلطان

العثماني أو الشاه الفارسي، ولكن الأثر العثماني كان أكثر ظهوراً على الساحة السياسية الكوردية.

فالدولة العثمانية كانت تضم معظم كوردستان، فالمحاولات التي بذلت في سبيل تنظيم الحركة الكوردية ومن خلال تلك الجمعيات انتشر الوعي القومي والسياسي في الأوساط العامة من الشعب الكوردي.

وشهد الجزء الشمالي من كوردستان بدايات تطور الوعي والفكر السياسي الكوردي وذلك لكونه في مركز الدولة العثمانية.

أما الجزء الجنوبي من كوردستان فكان هو الآخر يشهد العديد من الحركات التي تدعو إلى المطالبة بحقوق الشعب الكردي ونيل كافة حقوقهم السياسية، فالوعي السياسي في الجزء الجنوبي تأثر إلى حد ما بتلك الحركات التحررية وأفكارها والمبادئ التي استندت إليها تلك الحركات.

(فثورة الشيخ عبد السلام البارزاني كانت تحدياً كبيراً لسلطة الاتحاديين في كردستان، لأنها اتخذت الإسلام والجهاد وسيلة في مقاومة السلطة المركزية العثمانية التي كانت لا تزال تستمد شرعيتها من الإسلام)

وأخيرا يمكن القول بان الكورد مثل غيرهم من شعوب الشرق الأوسط تأثروا بالظروف والأحداث التي مر بها الشرق الأوسط، فالاحتلال في المراحل الممتدة من القرن العشرين ساهم إلى حد ما في تكوين وعي مناهض للمحتل والانشغال بهم الاحتلال ومن ثم وبعد انتهاء مدة الاحتلال وتحرير الشعوب في تلك المنطقة انتقلت كوردستان من احتلال إلى احتلال آخر، ولم يمارس الكورد حقوقهم السياسية والاجتماعية منذ تقسم كوردستان على الدول الأربعة: (تركيا، إيران، العراق، سوريا)، وإنما بقيت حقوق الكورد السياسية مرهونة بنوع من الحكومات العصرية التي

مارست الاستبداد بحق شعوبها ومنها الشعب الكوردي.

فذلك رسمت خريطة سياسية على الكورد، وكانت وما تزال تلك الصيغة السياسية مفروضة على معظم أجزاء كوردستان، وبذلك تبقى مسألة الوعي السياسي الكوردي في أطار الوعي القومي و في ضرورة التخلص من العنصرية الفومية التي تستخدم ضد اكبر شعوب الشرق الأوسط من حيث عدم التمتع بحقوقهم في كافة المجالات، فالحياة في كوردستان أصبحت في حالة الركود والجمود الفكري ومحاربة الرأي الآخر وسيطرة الأنظمة التسلطية على المنطقة الكوردية مما انعكس بأشكال مختلفة على الوعي السياسي وتجلياته المعاصرة.

تجليات الوعي السياسي المعاصر على الحالة الكوردستانية

- واقعنا الكوردي حتى قيام الانتفاضة المجيدة — ١٩٩١م:

إن مسألة الوعي السياسي سبق و أن أشرنا أليها في موضوع طرق اكتساب الوعي السياسي، وكيفية اكتساب الأفراد الوعي السياسي الموضوعي حول الأحداث والظروف التي تمر بها المجتمعات، فحالة الفرد الكوردي في العراق كانت مثل حالة غيره من أهالي العراق في الوسط والجنوب تعاني من عملية تسطيح الوعي السياسي الموجه من حكومة الاستبداد، فالحكومة العراقية من خلال ممارساتها وسياساتها القمعية أنتجت وعيا سياسيا سطحيا للأحداث. وفي أكثر الأحيان خلقت جوا للهروب من السياسة وكل ما يرتبط بها، فالسلطة صارت بدلاً من أن تخدم الشعب تعمل على عداوة الشعب وقمعه واضطهاده بشتى الطرق والأساليب.

وبطبيعة الحال ان الجزء الكوردي كانت الأكثر سخونة بأحداثها وتطبيق تلك الممارسات الشنيعة في مناطقها، فهدف السلطة الحاكمة كان صهر القومية الكوردية أياً كان الثمن ودون أي اعتبار للمجتمع والرأي العام الدولي. أما الرأي العام

المحلي فكان هو الآخر موجها ومصطنعا من قبل السلطة، ويشير احد الكتاب في هذا الصدد إلى عملية تسطيح الوعي السياسي بعدة نقاط ·

١- خلق الأزمات في السلع الاستهلاكية والمعيشة، لجعل المواطن يلهث وراءها والانشغال بالحصول عليها، وتتحول أحاديث المجالس إلى الاهتمام بالسلعة المفقودة. فينشغل بها العقل الجمعي لفترة طويلة تكون كافية لتحرير صفقة معينة.

فالشعب الكوردي عانى كثيراً على جميع المستويات ومنه المستوى الثقافي والفكري حيث لم يستطعْ المثقفون الكورد من توجيه الوعي الجماهيري نحو المفاهيم السياسية والثقافة السياسية، حيث لم يكن هناك مجال لطرح أي فكر أو سياسة بحيث تتعارض مع عقلية البعث وسياساتها غير الواقعية، فالاهتمام بالأمور اليومية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية دون الخروج إلى نطاق السياسة أو التفكير بالسلطة كان شاغل أكثر العراقيين.

٢- افتعال الحروب ونقل الاهتمام إلى جبهات القتال خارج الحدود وما يرافق ذلك من تعبئة عدد كبير من المواطنين إلى الجندية.

فالأغلبية من جيل الشباب انشغلوا بحروب النظام ومغامرات قائده الكارتوني، فالحروب قد صنعت نوعا من الوعي نستطيع ان نصفه بوعي الجندية والخضوع والانتظار لتلقي الأوامر دون التفكير بأي ابداع خارج حدود تلك الأمرية، وكان كل ذلك في ظل القاعدة المشهورة (نفذ ثم ناقش) بل والأكثر من ذلك (نفذ ولا تناقش).

وكانت هناك الحرب النفسية ضد الأفراد في جميع المستويات وضد كل أفراد الشعب وذلك بجعلهم لا يعون ما لهم وما عليهم وحتى ابسط حقوقهم، فكيف يمكن

لهؤلاء ان يمتلكوا وعيا سياسيا منتجا كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة.

ولم يكن هناك اهتمام إقليمي أو دولي بالقضية الكوردية قبل اندلاع الانتفاضة، فالوعي السياسي والثقافي في البلدان العربية كان غائباً وكان غيابه غير مبرر.

(فالاعلام العربي على المستوى الرسمي وكذلك على المستوى الشعبي في أحيان كثرة تناول القضية الكردية ليس بصفتها حدثاً إعلامياً جديراً بالاهتمام بل كتداعيات لإحداث عربية كما نرى ونسمع فيما يخص موضوع الكردي العراقي، حيث لا يتم الحديث عن الكرد كشعب وكقضية حتى عندما يتم الحديث عن الأزمة العراقية الحالية)

وهذا ما يتعلق بالوعي السياسي الكوردي، وعقلية الفردِ والمثقف الكردي حتى اندلاع الانتفاضة في ربيع (١٩٩١).

فتلك الانتفاضة كانت حادثة تغيرية كبيرة في المعادلة العراقية والقضية الكوردية في العراق خاصة، حيث شهد العالم تغيرات جوهرية في تلك الفترة، فلم يعد هناك نظام الثنائية القطبية وتغيرت الكثير من المعطيات السياسية، وانقلبت الحكومات الحليفة والصديقة للنظام البعثي البائد حتى الأمس القريب إلى حكومات مضادة لسياسات البعث وقائدها المختل خاصة بعد مغامرة الكويت واحتلال الجيش العراقي لها، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) ظهر (النظام العالمي الجديد) الذي اثر في مستوى الوعي العالمي والمحلي من خلال التأكيد على مبادى: (الحرية — الديمقراطية — حقوق الإنسان).

وأصبحت هذه المبادئ بمثابة شعارات رفعتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل فرض هيمنتها على العالم وخاصة الشرق الأوسط.

ونحاول هنا ان نلقي الضوء على الوعي السياسي الكوردي في السنوات التي تلت الانتفاضة، وخاصة بعد ان شهدت المنطقة الكردية الحماية الدولية وإقرار الأمم المتحدة بأنها منطقة آمنة، وقد تكون نوع من الوعي السياسي لدى الفرد الكوردي خاصة بعد أجراء الانتخابات البرلمانية في كردستان وإصدار قوانين متعلقة بحرية الصحافة والنشر فضلا عن قانون الأحزاب الشهيرة في (١٩٩٢) الذي اصدره البرلمان الكوردي وكل هذا أدى إلى جعل كوردستان منطقة تختلف عن المناطق الأخرى في العراق.

- الوعي السياسي الكردي بين الفعالية والغياب:-

إن الوعي السياسي يعني معرفة ما يجري في المحيط السياسي من أحداث وظواهر بحيث توثر في العملية السياسية من خلال تأثر السلطة والمرافق الحكومية بالإحداث التي تحدث في المحيط السياسي وهذة المعرفة تكون معرفة علمية وأكاديمية بحيث يمكن للمراقب من تحليلها ومعرفة جوانبها المختلفة.. والحالة الكوردية تمتاز بنوع من الخصوصية نتيجة الإحداث المتغيرة التي مرت بها كوردستان منذ فترة طويلة وقد تعرضت الشخصية الكردية إلى تقلبات فيسولوجية عديدة جراء الدعاية السلبية الموجهة ضد القومية الكردية وتشويهها من قبل الحكومات التي حكمت الكورد بيد من النار و أخرى من الحديد، ومن جانب آخر نرى أن الحرب النفسية لتي مارسها النظام الفاشي ضد الابرياء ومنها الطفولة البريئة في المناطق الكوردية وكل هذة الامور غيرت الملامح السياسية والاجتماعية والتراثية لدى المجتمع الكوردي وهو ما أثر في الوعي السياسي الكوردي وجعله في مد وجزر مستمرين. فقد انشغل الفرد الكوردي بالأوضاع المأساوية جراء حملات التهجير والقسر الموجة ضده وتركه في حالة ا من أللاستقرار الفكري، إلا أن الحالة الواضحة التي مرت بها المعادلة الكوردية هي ثقافة النضال عبر تاريخه الطويل فالنضال الكوردي بحد ذاته يعبر عن وعي الكورد

بحقوقهم السياسية التي حرموا منها نتيجة الاستبداد السياسي والتدخل الاستعماري المسؤول عن إلحاق أجزاء من كوردستان جورا بالدول المصنوعة أصلا وفق الإرادة الاستعمارية بهدف الحفاظ على مصالحها الاقتصادية على حساب الشعوب القانطة في الشرق الاوسط، ومن خلال عرضنا هذا فان تحليل الوعي الكوردي يتطلب الكثير من الدقة والتعمق على وفق المراحل التي مر بها الوعي السياسي الكوردي، فما نعيشه اليوم من حالة الوعي السياسي بعد انتفاضة (١٩٩١) هي الأخرى شهدت تغيرات ملموسة على ثقافة الفرد الكوردي التي تحررت من ثقافة البوس والحرمان والانغلاق الفكري والمعرفي التي عايشها أيام النظام الشمولي والفاشي ألبعثي. وأول انطلاقة كانت في إعلان الإطراف السياسية الكوردية لاول برلمان لهم والذي أصدر قوانين ساعدت على نمو الوعي السياسي الكوردي، منها ما يتعلق بإنشاء الأحزاب السياسية، وقانون المنشورات والاصدارت التي ادت بدورها إلى زيادة المعارف لدى الفرد الكوردي حول الامور السياسية فضلا عن ذلك شهدت كوردستان نوعا من المشاركة السياسية من قبل الشعب الكوردي من خلال المشاركة في الانتخابات البرلمانية (١٩٩٢) إلا أن فترة الاستقرار لم تدم طويلا وحدث انشقاق بين الحزبين الرئيسيين، كذلك كانت هناك التداخلات الإقليمية المستمرة بهدف النيل من التجربة الكوردية الأمر الذي ادى إلى غياب المشاركة السياسية الفعالة مرة اخرى، ويجب أن لا ننسى بان الاستقرار هو الذي يضمن نمو الوعي السياسي يعد أحد العوامل الرئيسية في اكتساب معرفة علمية حول الامور والأحداث السياسية التي تحدث في البيئة المحلية وحتى في البيئة الدولية، وبطبيعة الحال فان المجتمع الكردي بحاجة إلى إعادة بناء وعي سياسي علمي يساعد على تفعيل الراي العام والمشاركة الفعالة في الممارسات السياسية المتنوعة.

ويتطلب إعادة الوعي السياسي تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والبدء بعملية التنشئة السياسية ابتداء بالموسسات الأولية (الأسرة، المدرسة....)إلى

الموسسات الأساسية المتمثلة في (الجامعة، الاعلام، الأحزاب...)فالأسرة مازال تحكمها السلطة الأبوية المطلقة التي لاتتيح المجال لإفراد الأسرة في التعبير عن أرائهم ومواقفهم حول الامور الأسرية والأمور المتعلقة بالبعد الاجتماعي، وان العادات والتقاليد التي يكتسبها الطفل من اسرتة بنقله إلى المدرسة وهكذا ينتج مزيج من التعاملات.

أما ما يتعلق بالموسسات الأساسية فهناك موسسه حساسة تتفاعل مع المجتمع مباشرة وتؤثر عليه ويتأثر بها ألا وهو الاعلام، إلا أن الإعلام الكوردي لا يزال دون المستوى المطلوب من حيث توجية المجتمع والتفاعل معه فالإعلام الكوردي مرتبط بالأحزاب الكوردية والجرائد غالبا ما تعبر عن لسان حال تلك الأحزاب، إلى ذلك لا يغفل وجود بعض الإصدارات المستقلة التي تغطي بعض المجالات الاجتماعية والسياسية إلا أن ذلك لا يكفي في ظل التطور المتسارع في كمية المعلومات والوسائل الثقافية المتنوعة التي غزت العالم في ظل العولمة وهيمنة الأقطاب على الأطراف التي مازالت تعتمد على الثقافة الاستهلاكية.

والأحزاب الكوردية في الوقت الراهن تشكل العصب الرئيسي في توجيه الفرد الكوردي واعلامه بالمعطيات السياسية التي تحدث في المحيط السياسي لكردستان وعليه يجب أن تسعى هذه الأحزاب الى تثقيف الافراد ثقافة سياسية شاملة دون التركيز على المسائل الحزبية مع أن ذلك يعد من الحقوق السياسية المشروعة لكل حزب الذي له مشروعه السياسي الاقتصادي الاجتماعي الخاص به.

وقد مرت كوردستان بأكثر من نوع من المشاركة السياسية من الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات والبلديات والمنظمات الطلابية.. وكل هذهه المشاركات تشكل أرضية ملائمة لبناء مجتمع صحي يمتلك وعيا علميا لما يجري حوله من

أحداث وسيناريوهات سياسية، وهذا الوعي الشعبي يودي بصورة تلقائية إلى احترام الراي الأخر واحترام الكلمة مهما كان مصدرها، وبذلك يمكننا أن نكون نموذجا للحكم الصالح في المنطقة ونثبت للعالم بأن الشعب الكوردي ليس بذلك المستوى من التخلف والكلاسيكية على ما صوره أعداء الكورد عبرا لتاريخ عن طريق الاقلام المأجورة في الداخل والخارج على السواء.

وهنا يأتي دور المثقف واستقلاليته على تثقيف المجتمع وتنويره بالامور السياسية وآراء الشارع الكوردي وتفعيل الراي العام فية بما يخدم المصلحة الوطنية وحقوق المواطن، فقد تغيرت الكثير من المفاهيم ومازال التغيير قائما وان عجلة الزمن لا تنتظرنا حتى نطور ذواتنا.. ولابد من محاربة الجمود الفكري والمعرفي اللذان يهددان الأجيال القادمة لأن المسألة الكوردية بحاجة إلى وعي سياسي علمي بها من قبل الكورد مثل غيرهم لان عصر الثورات قد مضى وان الأوان قد حان لوضع استراتيجية فكرية تعتمد عليها المؤسسات العلمية من اجل إعداد الفرد الواعي الذي يدرك المفاهيم العصرية ويطبقها في أموره العامة في السياسة والاقتصاد والاجتماع وفي كل المرافق الحياتية في العصر الحاضر ويكفي التقليد الأعمى واللامبالاة من قبل الجيل الجديد لان المسؤولية الكلية يقع على عاتقهم في جعل كوردستان نموذجا للتعايش الفكري والسياسي وتوفير حقوق المواطنة لجميع الكورد الذين عانوا من الحرمان عقودا من الزمن، وان التجربة الكوردية تكون ناجحة وعملية إذا ما حققنا فيها مفاهيم الديمقراطية والمجتمع المتمدن واحترام المقابل وكل هذه الامور يعد من جوهر الوعي السياسي في الوقت الراهن.

- التجليات المعاصرة على الوعي السياسي الكوردي:-

يمكن تحديد الواقع الثقافي الكوردي بكونه يمر بمرحلة انتقالية وهذا ما يبدوا

لكل مراقب من خلال المسيرة العامة في الإقليم اعتباراً من الواقع المعيشي مروراً بالمحطات الثقافية من خلال المؤسسات الرسمية والسياسية والثقافية.

وقد حدث تغير على مستوى الوعي السياسي الكوردي نتيجة للظروف السياسية التي مرت بها المنطقة الكردية، فأثناء الاقتتال الداخلي لم يحدث أي حركة في الشارع الكوردي يطلب بوقف النزيف الأخوي وان ذلك كان مرتبطاً إلى حد ما بنشاط تلك الأحزاب، و المثقف لم يؤدي ذلك الدور في توعية الجماهير توعية سياسية وذلك بسبب ارتباط كل مثقف بجانب معين واعتبر مرفوضاً من الطرف الأخر.

(إن قادة الأحزاب السياسية المتنفذة، يريدون المثقف الكردي أداة في يدهم يسايرهم ويبرر مواقفهم، يصالح من يصالحهم ويعادي من يعاديهم وهذه مسألة خطيرة جداً)[1].

أي عندما تفقد المثقف استقلاليته يكون خطراً على التوعية العامة، لان صاحب الفكرة المعينة لا تعبر إلا على تلك الفكرة ولا تنظر إلى الواقع إلا من خلال زاويته أما المثقف فيجب ان لا يأخذ دور المشاهد ولابد من تحليل الظواهر من قبل المثقف الكوردي، بحيث تؤدي تلك الدور إلى تكوين نوع من الوعي السياسي لدى العامة، حول الأمور التي تجري على الساحة السياسية، عن طريق كتابات وإقامة ندوات علمية وثقافية تشارك فيه جميع الأطياف الشعبية.

وأننا من خلال مدارسة واقعنا لم نرى المثقف الكوردي تقم بذلك الدور وخاصة في سنوات الحرب ولم يقيم بتفعيل الرأي العام الكوردي حول تلك الحرب الذي لم يكن للشعب الكوردي فيه لا ناقة ولا جمل. وأدت الحرب إلى الضرر بالقضية

---

(1) الثقافة الجديدة – أزمة الثقافة الكردية – حوار عبد اللطيف السعدي مع عمر فرهاوي – العدد (٢٨٠) – كانون الثاني – ١٩٩٨– ص ١٤٢.

الكوردية في الداخل والخارج. ونظراً لعدم وجود وعي سياسي شعبي حول الأمور والمعطيات السياسية في تلك الفترة، وبذلك لم يكن هناك أي ممارسات تعبر عن الاستياء الشعبي من تلك الحرب عن طريق المظاهرات أو حتى الاضرابات السلمية.

والحقيقة انه لا توجد هناك تناقض بين المصلحة الحزبية والمصلحة القومية إذا أخذنا بنظر الاعتبار هذه الحقائق الثابتة[1].

أولاً: لا يمكن لأي حزب في العالم ومهما ترسخت جذور نضاله في أعماق التاريخ، وبلغت إنجازاته على مختلف الأصعدة عنان السماء من تمثيل الشعب باجمعه لأنه لا يمكن لطرف من الأطراف امتلاك الحقيقة كاملة.

وحقيقة ان الشعب الكوردي تعرض للخلط في الوعي السياسي بين الحزبين الكبيرين الديمقراطي الكوردستاني و الوطني الكوردستاني نتيجة للاعلام والمصالح الفردية.

ومع كل هذه السلبيات فأن الوعي السياسي الكوردي يجري نحو تغيرات حسب الظروف التي تمر بها كوردستان فلم تعد كوردستان الألفية الثالثة هي نفسها في الألفية الثانية، وساعد على ذلك إلى حد كبير البرامج العالمية ومنها برامج الأمم المتحدة على تكوين نوع من الاستقلالية للشعب الكوردي بحيث كون مؤسساته واستطاع التعبير عن قضيته في الفترة الأخيرة، وكل ذلك يقترن بمشروعية القضية الكوردية وحق الشعب الكوردي في تقرير مصيره وإدراكه لأهدافه وتطلعاته القومية والسياسية.

والوعي السياسي الكردي الآن يعتمد على وجود وسائل الاعلام المستقلة التي

---

(1) رشيد عقراوي – الأحزاب الكردية – دراسة تحليلة نقدية – مطبعة زانا دهوك – الطبعة الأول – لسنة ٢٠٠١ – ص ١٥٢.

تعمل على نشر الوقائع والأحداث السياسية بعيداً عن الحساسيات الحزبية أو أية حساسيات أخرى في إطاره الكوردستاني. فالكلمة الحرة هي التي تشكل الوعي السياسي البناء والقادر على تحليل وفهم الأحداث بصورة أكاديمية وعلمية.

أما الأعلام الكوردي الذي فيجب أن يقوم بالدور الرئيسي الملقى على عاتقه في التوعية السياسية وإعادة بناء العقل الكوردي السياسي بعد طمس معالمه النظام البعثي طيلة أربعة عقود، ناهيك عن الأنظمة المتعاقبة في العراق والتي تجاهلت الكورد وقضيتهم، فبعد عام (١٩٩١) عندما حصلت كوردستان على استقلالها الذاتي عن بغداد شهدت المنطقة الاعلام المباح للجميع الذي يكتسح الآن بقية العراق[1].

وقد جرى تحريك للوعي السياسي الكوردي على خلفية الانتخابات التي جرت في المنطقة امتداداً من انتخابات البرلمان الكوردستاني (١٩٩١) مروراً بالانتخابات البلدية ووصولاً إلى الانتخابات الأخيرة (٢٠٠٦)، كل هذه المشاركة السياسية ساعدت الكورد على اكتساب نوع من المهارة السياسية والوعي السياسي الناجح أو بذلك المستوى المطلوب.

ولكن مازال الاعلام المستقل غير مرتق إلى مستوى الطموح في تاثيره على المحيط الكوردستاني العام. وذلك بسبب الاعلام الحزبي الذي مازال يحكم الشارع الكردي.

فالرأي الكوردي يقرر ويحدد من خلال ذلك الاعلام أما السياسات فيرسمها السياسيين الحزبين دون ان يكون للشعب دوره الطبيعي في رسم سياسة الإقليم.

فالأعلام المسيس يعتمد في الغالب الإثارة والتغطية غير الصحيحة في كثير من

---

(1) ماغير زانر – جريدة سياسية ثقافية تصدرها رابطة كاوا للثقافة الكردية العدد (٢) – السنة الأولى – آذار – ٢٠٠٥م – ص ٤٤.

الأحيان، على عكس الاعلام المستقل النزيه الذي يستعمل الشفافية والوضوح إلى درجة كبيرة.

(فمثلاً تعد (هاولاتي) الأسبوعية التي تصدر في السليمانية واحدة من الاستثناءات فهي تزهو بتوزيع مبلغ (١٧٠٠٠) نسخة هو الأكبر في كردستان(١).

وهذه الكمية غير كافية في ظل الموضوعات التي تطرحها صحيفة (ها ولاتي)، وتشهد كوردستان اليوم التوسع في استعمال وسائل الأعلام العالمية والإقليمية عبر الأقمار الاصطناعية مما أدى إلى الإطلاع على آخر المستجدات على الواقع الكوني.

فنحن نجد من خلال زيادة استعمال وانتشار (الانترنيت) في معظم مناطق كوردستان انه اصبح بمثابة نقطة تلاق واتصال بين المواطن الكوردي والعالم الواسع الأرجاء, ومن خلال هذه الوسيلة استطاع الكورد من نشر قضيتهم على مرمى ومسمع العالم، وبالتالي هناك تأثير من الجانب الآخر أيضاً، من خلال الاستفادة من المعلومات المنشورة على شبكات الانترنيت بحيث تؤدي بشكل أو بآخر إلى رسم ملامح وعي سياسي جديد على الساحة الكوردستانية، وسيزداد تأثير هذا الدور مع التطور التقني وثورة المعلومات التي يشهده عالمنا المعاصر.

اذن المنطقة تسير وفقا تغيرات تحدث فيها فتنقله من واقع إلى أخر، وهنا الاستعمال الناجم لكل الوسائل الثقافية المحلية منها والعالمية بحيث تصب في النهاية في صالح توعية الكورد وخروجهم من الواقع المتخلف مثلها مثل شعوب الشرق الأوسط.

---

(1) المصدر السابق — ص ٤٥.

التحول الديمقراطي في العراق وأثره في الوعي السياسي

دور المثقف الكوردي وتأثيره في الوعي السياسي

المثقف هو الإنسان الذي يمثل القيم العليا لثقافة مجتمعه، ويمثل دوره في متابعة الظواهر السلبية التي يعاني منها المجتمع وابجاد المعالجات الضرورية لتلك الظواهر وفقاً لمعيار ومحددات المجتمع، والمثقف الكوردي اليوم أمام مسؤولية تاريخية في سبيل النهوض بالواقع الفكري والسياسي لمجتمعه بحيث تكون قراءتة للأحداث وتفسيرها من زاوية فكرية بعيدة عن ردود الأفعال والعواطف الآنية واعتماد العقلانية والتفكير العلمي أساسا منهجياً، فضلا عن جعل الديمقراطية وقبول الآخر الاختيار الاستراتيجي لتنظيم التعايش في المجتمع.

وتفعيل دور المجتمع المدني بحيث يضمن التوازن بين السلطة والمجتمع فمسألة تطوير الوعي الكوردي تعتمد بصورة مباشرة على دور المثقف الذي يسعى للتخلص من الانطواء والاغتراب ويعمل من اجل التفاعل مع هموم الفرد الكوردي تنويره بالمسائل السياسية والإحداث المتنوعة التي تحيط به لان الإحداث السياسية لا يتم تحليلها علمياً إلا من قبل الطبقة الواعية لان العامة غالباً ما تشهد الأحداث بنظر المشاهد استناداً إلى الوعي العادي وهكذا من الضروري إن يتفاعل المثقف الكردي مع مجمتعه لان هذا التفاعل هو الذي يؤسس العوامل الكفيلة بتوليد المعارف والثقافات التي ترفع من شأن المجتمع وتفتح له الآفاق وتبلورها[1].

وان التفاعل بين المثقف والمجتمع لا يتم بين ليلة وضحاها وإنما يتطلب هذا بناء طويلا ابتداءاً من الدوائر الصغيره إلى المؤسسات بأعلى المستويات.

---

(1) محمد المحفوظ- الحضور والمثاقفة – المركز الثقافي العربي – ط١ – ٢٠٠٠- ص ٤٥.

وان مهمة المثقف الكوردي تتمثل في الانتماء إلى المجتمع والشعور بقضاياه المصيريه، وتفعيل الشارع الكردي وتوعيتة بأهمية ممارسة وتحقيق المشاركة السياسية من حيث المطالبة بحقوق الشعب بالوسائل الحضارية المتعارف عليها دولياً إلا أن عملية نشر الوعي والثقافة السياسية ودمقرطة المجتمع لا تتم بقرار سياسي أو اجراء روتيني شكلي لا يمت إلى الواقع السياسي الفعلي بأي صلة والواقع الكوردستاني اليوم يشهد تباينا في دور المثقف من حيث المراحل والأزمنة التي مر ويمر بها الشعب الكوردي. فالخطاب المعتمد منذ سنة ١٩٩١ إلى ٢٠٠٣ ليس مثل الخطاب الذي يتلقاه الشعب بعد ٢٠٠٣ جراء التحولات السياسية الكبيرة التي جرت في العراق وظهرت تجلياته في كوردستان في جميع النواحي.

والثقافة السياسية التي يتلقاها الشعب تعتمد في معظم الأوقات على الأحزاب الكوردية وعلى سياساتها نظراً لكون الأحزاب الكوردستانية قد شاركت منذ فترات طويلة وحتى يومنا هذا في إيصال المفاهيم وصياغة المعارف بالأمور السياسية التي يمر بها الشارع الكوردي.

ونظراً لان المرحلة قد تغيرت وان العصر الحالي هو عصر التسارع والمعلوماتية وثورة الاتصال لابد للمثقف الكوردي من العمل جاهداً في سبيل الحصول على المكونات الأساسية للوعي السياسي (المعرفة السياسية، الموقف السياسي، السلوك السياسي) وإيصال هذه المكونات إلى عقول الافراد في المجتمع وجعلها في ممارساتهم اليومية.

فالمعرفة السياسية تتمثل في مسالة فهم طبيعة السلطة السياسية وأشكالها وبنية الأحزاب السياسية الدولية وطبيعتها وإدراك العلاقات السياسية والسياسة الخارجية بين الدول في المحيط العالمي ومعرفة الأحداث والمعطيات الدولية التي تحدث جراء تلك العلاقات والسياسات التي تمارسها الدول في محيطها الدولي.

أما الموقف السياسي فيتمثل في الاوضاع والأحداث السياسية التي من خلالها يتم اتخاذ مواقف سياسية معينة من قبل الأجزاب والسلطة السياسية أو حتى على مستوى الدول والمؤسسات الدولية من بعض الأحداث السياسية وهذه المواقف تتخذ بعدين احدهما بعد داخلي يتعلق بممارسات السلطة الحاكمة مع أطراف المعارضة و الآخر البعد الخارجي الذي يتعلق بسياسات الدول ومواقفها من الأحداث والمعطيات الدولية.

والسلوك السياسي هو الآخر يعد من المكونات الأساسية للوعي السياسي، ويشمل سلوك الدول في علاقاتها الإقليمية والدولية أو سلوك السلطة السياسية مع المعارضة ونرى هنا تناقضاً ملحوظاً في علاقة السلطة السياسية الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط مع أطراف المعارضة حيث إن الشعارات والخطابات تعطي الحق لنشاطات وممارسات الأحزاب المعارضة في الوقت الذي يثبت الواقع العملي عكس تلك الشعارات والخطابات وغالباً ما نجد الافراد أحزاب المعارضة يمارسون دورهم في الخفاء خوفاً من الملاحقات القضائية والسياسية التي تصدرها ضدهم السلطة الحاكمة وهذا ما يؤدي في النهاية إلى تشويه الحالة السياسية والمعارف السياسية لدى المواطن البسيط الذي وقع ضحية ممارسة السلطة وتردد المعارضة في إحداث التغيير السياسي المرجو.

والواقع الكوردي يشهد اليوم تيارين من المثقفين، فالتيار الأول من المثقفين يرون في الرؤئ التي يملكونها إقرارا ضمنيا باستحالة حدوث التغير والسعي لإيجاد حلول سطحية ومرحلية لما يعانيه المجتمع من المشاكل المختلفة، وينتظرون الظروف السياسية والاقتصادية لإجراء التغييرات في داخل المجتمع (وهذا التيار غالباً ما يعبر عن مصالح شخصية لهم أو للنخب السياسية)[1].

---

(1) كامران الصالحي – الديمقراطية والمجتمع المدني – مؤسسة موكريان للنشر – ط١ – ٢٠٠٢ – ص ١١٩.

والتيار الثاني هو تيار المثقف المبدع الذي ينطلق من موقع الناقد الموضوعي .الداعية ويصر على تجاوز حالة الاغتراب والأوهام ويشارك في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية ويؤمن بالحرية الفردية واستقلالية الرأي، وبعيداً عن أي شكل من إشكال التسلط الضيق سواء كانت ذلك التسلط تسلطاً سلطوياً أم تسلطاً حزبياً ضيقاً أي إن المثقف يجب أن يحافظ على استقلاليته وموضوعيته في معالجة الأمور السياسية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع بنظرة المعالج الدقيق لان المثقف يمثل ملكاً للمجتمع ولا يمكن إن يكون مثقفاً للسلطة أو للحزب.

إذن لابد للمثقف من التحرر أولا بذاته من ثقافة الانصهار في العولمة وإهمال واقعه الحياتي وان التحولات التي تحدث في المجتمع سواء كانت سياسية أو فكرية يجب أن يكون للمثقف الدور الريادي فيها وان يعمل على صياغة تلك التحولات والتغييرات وفقاً للمصلحة العامة لأمته وان يسعى لإعلام المواطن البسيط بحقوقه السياسية والاقتصادية وتعويده على مطالبة حقوقه المشروعة بالوسائل العصرية من خلال تفعيل الرأي العام للشارع الكردي والضغط على السلطة الحاكمة لتحقيق مصالحه المتنوعة زيادة على ذلك لابد للمثقف من الحفاظ على هويته القومية في ظل العالم المعولم.

وان الرأي العام الجماهيري لا يتفاعل ولا يجد آثاره دون جهود النخبة المثقفة واننا اليوم أمام آفاق وطموحات مستقبلية خاصة بالنظر إلى الواقع العراقي وما يشهده من تحولات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكذلك الثقافي وان العجلة السياسية تتجه نحو مؤسسة الدولة وسلطة القانون لذا لابد من الاستعداد المعرفي لذلك بالنسبة للعامة من الناس وتعويد وتدريب وتعليم الفرد الكردي على

---

(٥) نفس المصدر- ص ١٢٠.

مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وقبول الآخر والمجتمع المدني بحيث تكون هذه المفاهيم متجذرة في عقول الافراد وممارسة في واقعهم وممارساتهم اليومية دون أن تكون مجرد شعارات يطلقها الافراد ولا يعون جوهر تلك المصطلحات إلا إن كل ذلك لا يمكن تطبيقها في ارض الواقع دون توفير مناخي اتساع الرؤيا والانفتاح على الآفاق المعرفية وحرية النقد والتخلص من القيود التي تعيق حركة الفكر والتوعية السياسية.

ولابد من التخلص من الخوف والرقابة التي زرعت في نفوس المثقفين في أيام الظلم والاستبداد فالقلم الحر والرؤية المعبرة ستخلق أجيال البناء والتقدم ويكون المجتمع الكردي مجتمعاً يحترم فيها التعدد الفكري ويكون التسامح واحترام الرأي المقابل والديمقراطية العناوين الرئيسية لمجتمعنا وبذلك نتخلص من التشويهات التي مارست ضد قوميتنا طيلة أربع عقود مضت من حيث الحرب النفسية ووسائل الدعاية الموجهة وإرسال رسائل خاطئة إلى البعد الإقليمي والدولي برسم الخارطة الفكرية والسياسية للفرد الكوردي على انه فرد عدواني كلاسيكي لا يعي مفاهيم التحضر من قبل النظام العبثي في بغداد. والمثقف الكوردي اليوم أمام مسؤولية وطنية في إيصال المفاهيم المدنية إلى الشعب ولايخقق هذا إذا لم يتحرر المثقف من القيود الحزبية والانتهازية السياسية، لان المثقف كما قلنا سابقا ملك للأمة ووسيلة المجتمع في المطالبة بحقوقه، لان القضية الكوردية قد دخلت طورا جديدا وتتطلب هذه المرحلة جهودا علمية وعملية لتوعية الشعب الكوردي بمفاهيم الوعي السياسي وجعله مجتمعا نشيطا في مجالات المشاركة السياسية والمدنية، ولا يتم ذلك دون التخلص من ثقافة رد الفعل التي مازالت سائدة لدى البعض وان اخذ الامور السياسية وتحليلها بصوره شاملة يعد مهمة الجميع، وعلى المثقف الكورد العمل جاهدا في سبيل نهضة امته، لان النهضة الثقافية هي التي تنتج مجتمعا صحيا في كافة المجالات.

التحول الديمقراطي في العراق وأثره في المعادلة الكوردية

كثيرا ما تناقش مسالة الديمقراطية في الشرق الأوسط وقليلا ما تطبق الديمقراطية في هذه المنطقة، أو كما يقولون إن حكام هذه المنطقة يرغبون الديمقراطية النظرية في بلدانهم ويفضلون الديمقراطية التطبيقية للغرب أي إن الحكام في هذه البلدان يمارسون الديمقراطية الدعائية فقط عن طريق الشعارات الزائفة ويستغلون مستوى الوعي المتدني لدى العامة من الجماهير في المجالات السياسية والاجتماعية ويعملون جاهدا على تجويع الشعب وجعل همه الوحيد توفير قوته ومعيشته. وذلك بسبب استغلال السلطة الحاكمة لجميع المرافق الاقتصادية، إلا أن الديمقراطية ليست وصفة شكلية كما يصفها البعض ولا مجرد اجراء روتيني في مجال السياسة وإنما هي طريقة الحياة وأسلوب الحكم الذي تقوم السلطة فيها على أساس رضا الشعب دون العكس وممارسة الشعب لحريته وحقه في اختيار السلطة التي تحكمه بطريقة يقبلها. وضمان الحقيقة الأساسية السياسية والاجتماعية في المساواة وحرية التعبير والتنظيم والعمل والمشاركة في صياغة الحياة السياسية والاجتماعية، وقد مرت الديمقراطية كمفهوم بمراحل زمنية متباينة فالديمقراطية بمعناها الكلاسيكي البسيط تعني((سلطة الشعب))عن طريق ممثليه، ابتدأ بالعصر اليوناني القديم حتى يومنا هذا. وقد مرت الديمقراطية بصورة عامة بمرحلتين رئيسيتين: أولهما_ مرحلة دمقراطة ألدوله أو مايسمىب(المرحلة الكلاسيكية) وقد ركزت الديمقراطية في هذه المرحلة على إصلاح الدولة وأساليب ممارسة السلطة من قبل القائمين عليها وكان أفضل تعبير عنها بناء الدولة الدستورية والقانونية وتثبيت فصل السلطات واستقلال المؤسسات الرئيسية بعضها عن البعض وتحديد مسؤوليات الحاكمين وإخضاعها للمراقبة الاجتماعية المستمرة.

وبالنظر إلى المجتمعات النامية فما تزال هذه المرحلة تحكم بالمعادلة السياسية والاجتماعية فيها، حيث الفساد والحكم غير الصالح والاستبداد ودولة النخبة المستبدة

وتحويل الدولة إلى اسهم للبعض يتمتعون بخيراتها الاقتصادية على حساب العامة من الناس.

فالدستور يتغير على وفق رغباتهم وأهوائهم ولا يوجد هناك فصل بين السلطات الأساسية في الدولة، وإما المراقبة الاجتماعية لمارسات الحاكمين على السلطة فذلك يعد تهديدا للأمن القومي وتدخلا في إستراتيجية الدوله وسياستها المصيرية.

أما المجتمعات المتقدمة فقد قطعت أشواطا طويلة في ألمرحله ألثانية التي تسمى ب((دمقراطة المجتمع)) حيث تكرست الديمقراطية في عقول الأفراد وبدورهم طبقوا المبادئ الديقراطيه في واقعهم العملي دون الانشغال بالبعد النظري، مثلما نراه في واقعنا الشرق أوسطي حيث أن ما يكتب ويقال عن الديمقراطية في هذه المنطقه أكثر بكثير مما يقال ويكتب في الدول الديقراطيه لان الحكومات في الشرق الأوسط تحاول انشغال المواطنين بالحاجات الأساسية وجعلهم في دوامة من أللاستقرار ألاقتصادي والسياسي اللذين فتكتا بالمجتمعات الشرق أوسطية اليوم حيث الاستبداد والشمولية واعتقال الكلمة وانعدام الرأي المخالف وصنع الرأي العام وفق إرادة السلطة السياسية الحاكمة.

إذن إن التوجه نحو الديمقراطية ليست بوضة غربية نلبسها أو تقليد فني أو مسابقة في ملاعب الكرة في عصر العولمة نتبعها كما نفعله آلان، ويجب أن لا ننسى أن تمتع الاوربيين اليوم بحرياتهم الفكرية والسياسية ليس نتيجة تقليد أو استهلاك فكري من الناحية السلبية وإنما هي ثمرة عشرات السنين من النضال والتضحيات المستديمة واقتاد للمحاسن والتطورات الحضارية للأمم الأخرى، إن تحليل وضعنا في الفترة الراهنة من حيث انسجامها مع المفاهيم الديمقراطية وقبول الآخر واحترم الكلمة

مهما كان مصدرها يشير إلى وجود أزمة ولابد من إزالتها حتى نمكن من الوصول إلى نموذج الحكم الصالح، وان تلك ألازمة ليست فنية ولا رياضية وإنما هي أزمة فكرية بنيوية في البنية التحتية لعقول الإفراد في منطقتنا حيث هناك ثقافة رفض الأخر واتهام المقابل بالخطأ المطلق والادعاء بالصواب المطلق في التعاملات اليومية للإفراد فكيف يمكن لنا أن نطبق الديمقراطية في البني الفوقية مادامت الخلل موجود في البني التحتية.

وهنا لابد من العمل على إيجاد آلية تكفل توجه المجتمع نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من قبل العامة قبل الخاصة لان العامة هم الذين يصلح بهم الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي كون هذا الواقع يعبر عن مآسيهم وطموحاتهم، وهذا الاجراء يحتاج إلى جهود عملية بعيدا عن الشعارات لان الواقع قد سئم من كثرة ما يقال وقلة ما يفعل.

وان مسالة حل الازمة يأخذ طريقتين:

- اولهما توجه الأحزاب السياسية والسلطة السياسية نحو وضع إستراتيجية يضمن نشر الحريات العامة والحريات الفردية وسلطة القانون وتطبيق مفهوم المواطنة والمساواة أمام القانون وبذلك يتحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي اللذان تطمح إليهما الشعوب في المنطقة

- وثانيتهما العمل الجماهيري عن طريق التعبير الجماهيري والرأي العام وهذا يتوقف على المثقف ودوره في توعية الناس بالمفاهيم السياسية والواقع السياسي لمحيطة الحياتي وكلما تفاعل المثقف مع المجتمع أدى ذلك إلى توسيع الافاق لدى العامة ويؤدي ذلك إلى نشر الديمقراطية ومفاهيم الحرية وقبول الآخر داخل المجتمع.

والعراق اليوم ليس بحاجة إلى من يحاور على مستقبلها كما يقول المثل (أهل مكة أدرى بشعابها) وإنما إذا ماتم تطبيق الطريقتين كلما أدى ذلك إلى بناء دولة الحرية. لان جميع العراقيين دفعوا ثمن الاستبداد وعلى الكتل البرلمانية أن تسعى إلى إعطاء مافقده الشعب من الشمال إلى الجنوب طيلة أربعة عقود من الظلم والطغيان وحتى لا تتكرر المأساة مرة أخرى لابد من مشاركة الجميع في السلطة السياسية القادمة لكي تحصل على شرعيتها الدستورية. وتكون قادرة في إدارة الدولة في ظل ألازمة الراهنة. وان التغيير والتحول السياسي في العراق يتجلى تأثيراهما على المعادلة الكوردية كون كوردستان جزءا من العراق الفيدرالي وان التجربة الديمقراطية. يتأثر وتؤثر سلبيا وايجابيا بين العراق و كوردستان ولابد من تهيئة ألاجواء الصحية لإحداث التغيير الديمقراطي، إن التحول السياسي في أي بلد يؤدي إلى تغيير بعض المعطيات السياسية وغالبا ما يشهد التحول السياسي زيادة معدلات العنف حتى تستقر الأمور السياسية والاقتصادية في البلاد أي إن التحول السياسي يأخذ بعدين احدهما: بعد ايجابي إذا ما تم تخليص البلاد من الاستبداد والشمولية والسلطة المطلقة مثلما حدث في العراق أما البعد الآخر فهو البعد السلبي أو الآثار السلبية من التحول السياسي فيتمثل في أللاستقرار السياسي إذا طالت مدته وكذلك إذا لم يدرس التحول من جميع جوانبه فقد تؤدي إلى افراز أللاستقرار وانتشار الفوضى وتردي الأوضاع الاقتصادي، وأننا نحلل التحول الذي حدث في العراق من حيث أثره على زيادة الوعي السياسي لدى الشارع العراقي الذي شهد عقودا من الاحتكار الفكري والسياسي والاستبداد اللواتي حرمن على العراقيين التنوع السياسي بل وحتى الفكري وان المرحلة الحالية لابد أن تولد مجتمعا صحيا بكل المقاييس ويمر العراق اليوم بعمليتين مترابطتين ونعني يهما بناء أسس المجتمع المدني، والتحول نحو الديمقراطية وان الصلة بين هاتين العمليتين قوية إلى الحد الذي يكون اقرب إلى عملية واحدة في

الجوهر، ففي الوقت الذي تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، فأنها تخلق معها تنظيمات المجتمع المدني التي تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة في الحكم[1].

وان التغيير السياسي في العراق يساعد على نمو الوعي السياسي العراقي بصورة أفضل مما كان عليه من قبل وإن الانفتاح الذي يشهده العراق قد ساعد بصورة ملحوظة على رفع مستوى الوعي العراقي وزيادة مطالبته بحقوقه، على الرغم من الأوضاع المتردية من الناحية الأمنية والتداخلات الإقليمية ونرى بان التوسع في وسائل الاعلام والاصدرات في العراق سوف يؤدي إلى نشر المفاهيم الرئيسية في الوعي السياسي (الحرية، والمواطنة، والمجتمع المدني...) إضافة إلى إمكانية المواطن العراقي من تحليل واقعه السياسي والاقتصادي كما هو دون تزييف الحقائق التي طالما عانى منها العراق خلال تاريخه المعاصر.

إذن التحول الديمقراطي في العراق يشكل عاملا مهما في زيادة الثقافة السياسية لدى المواطن ويزيد أيضا من النشاطات التي هي من قبيل الوعي السياسي مثلما نراه في الوقت الحاضر والمتمثلة بالمظاهرات والمطالبة بالحقوق السياسية وهذا شي جديد في المعادلة العراقية ولابد من الحفاظ عليه وفسح المجال أمام الجميع للتعبير عن ارادتهم، لان العراق نسيج متشابك ولا يمكن فرض إرادة جهة معينة على جهة أخرى.

وان اثر التحول الديمقراطي في العراق في المعادلة الكوردية يتجلى في المشاركة السياسية الكردية في رسم السياسة العراقية من خلال الحقائب السياسية التي يمثلها الكورد من خلال مشاركتهم في العملية الديمقراطية كالانتخابات وان هذه المشاركة

---

[1]) د صالح ياسر–بعض الإشكاليات في المجتمع المدني –مطبعة الرواد للطباعة والنشر–بغداد–ط١–٢٠٠٥–ص٧٦

الكوردية بالشكل الذي نراه في الدولة العراقية يعد تحولا نوعيا في المسالة الكوردية من حيث تمتع الكورد بحقوقهم السياسية والاقتصادية على أراضيهم بعد مرحلة دموية امتدت لأكثر من أربعة عقود من الزمن وبطبيعة الحال إن المشاركة الكوردية بالصورة التي تنسجم مع الحقائق الجغرافية والسياسية للكورد في المعادلة العراقية يكون نوع من الوعي السياسي لدى الفرد الكوردي ويهيئ له إمكانية التعبير عن آرائهم ومطالبهم في جو من الحرية والمساواة على عكس الفترات الزمنية الأخرى التي اضطهدت فيها الكلمة الكوردية وغاب الصوت الكوردي، بل وتعرض الكورد لحملات وهجمات قاسية استهدف البنية الفكرية قبل الاقتصادية ومارس أبشع الجرائم في القرن العشرين ضد شعبنا وهو ما اثر بشكل أو بأخر في التفكير الكوردي وتعويد عقول الكورد على الخوف والطاعة العمياء للسلطة وأكثر من ذلك التعامل مع العنصر الكوردي باعتباره مواطنا من الدرجة الثانية ومحاولة النيل من الهوية القومية والتاريخية لكوردستان عن طريق عمليات التعريب والتهجير ومنع اللغة الكوردية في المؤسسات العلمية والمرافق الرسمية في الدولة.

وغالبا ما يتم التحول الديمقراطي من خلال مؤسسات المجتمع المدني ودورها في توعية الافراد بمفاهيم الوعي السياسي واحترام الرأي المخالف ونشر ثقافة التسامح الفكري خاصة في الدول التي تتميز بالتعدد ألاثني والديني كالعراق مثلا، وان منظمات المجتمع المدني لكي تقوم بدورها لابد من الانفتاح وفسح المجال أمام النقد والمطالبة بحقوق المواطن، لان دور هذه المنظمات تكمن في خلق التوازن بين السلطة السياسية والمجتمع وزيادة العلاقة بين المؤسسات الحكومية والتجمعات المدنية.

وهنا لابد من توفير ألاجواء الملائمة لهذه المنظمات وان السلطة السياسية في كوردستان تكون مسؤولة من ذلك من حيث عدم التدخل المباشر في شؤون المنظمات المدنية لكي لا تفقد هذه المنظمات مصداقيتها في المجتمع، ويتم ذلك من خلال

إجراءات متعددة منها جعل البرلمان الجهة المسؤولة في منح الاجازات للمنظمات الانسانية غير الحكومية ووضع نسبة معينة من ميزانية الاقليم كدعم للمشاريع والخطط التي تنفذها هذه المنظمات، لان السلطة السياسية غالبا ما تكون منهكة في إدارة الشوؤن السياسية للبلاد وان عمل المنظمات يساند الحكومة في رفع بعض الأعباء من خلال إيصال مطالب الافراد، ونشر المعرفة والمفاهيم الايجابية داخل المجتمع.

والفرد الكردي اليوم بحاجة أكثر إلى استيعاب المفاهيم التي تقع ضمن إطار الوعي السياسي وكما أن الثقافة السياسية الكوردية هي الأخرى بحاجة إلى التطوير، وذلك من خلال تنمية الفرد الكوردي تنمية سياسية علمية ابتداء من المؤسسات الأساسية وامتدادا إلى المؤسسات الرئيسية في المجتمع عن طريق دعم الحركة الثقافية وتوسيع آفاق المعرفة بتوسيع مناخي حرية التعبير والرأي وفرض سيادة القانون وجعلها المطاف الأول والأخير في داخل كوردستان.

الفصل السادس

بعض اشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية

شهدت السنوات الاخيرة، وما تزال، نقاشا صاخبا، ثريا متنوعاً، حول موضوع " المجتمع المدني " والاشكاليات المرتبطة به. ومثله مثل مفهوم العولمة فقد اصبحت الاشارة الى هذا الموضوع (أي المجتمع المدني) لازمة ضرورية في كل مناسبة تخص نقاش مشكلة الديمقراطية. وتزداد أهمية مفهوم " المجتمع المدني " نتيجة تلك النزاعات التي ارتسمت في الفترة الاخيرة والمتعلقة بتطور الدولة وكذلك العلاقات الناشئة بينها وبين المجتمع، حيث تجري بلورة العلاقات الضرورية بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وتبذل جهود فكرية لتأصيل نظري لتلك العلاقات. ونظراً لأن النقاش الدائر حول " المجتمع المدني " لم يظل اكاديميا صرفا، بل اتخذ طبيعة السياسة العملية الملموسة، فإنه يمكن القول، إذن، أن مصطلح " المجتمع المدني " يصبح شعارا تعبويا لمختلف القوى والفئات الاجتماعية الساعية الى اجراء تحويلات عميقة في مختلف مستويات التشكيل الاجتماعي في العديد من البلدان. ولكن بالرغم من أهمية هذه الاشكالية فقد ظل النقاش حولها، في العديد من المجالات، نقاشا مجردا وعموميا، وظلت بعض القضايا المرتبطة بمفهوم المجتمع المدني غامضة وتتطلب معالجة متأنية وحصيفة في أن.

تسعى هذه الدراسة لتوضيح ثلاث قضايا، تبدو وكأنها مسلمات لا تحتاج الى تحليل، ولكن الواقع يتبت عكس ذلك. إن هذه القضايا هي المجتمع المدني، المجتمع السياسي، الديمقراطية. إن هذه الاشكاليات لا تبدو منفصلة عن بعضها البعض، بل على العكس من ذلك، إنها شديدة الارتباط، بالرغم من مظاهر الاشياء!.

إن توضيح ذلك الترابط يستلزم أولا تحديد مضمون كل اشكالية، أي تحديد مضمون المجتمع المدني ومضمون الدولة. إن تحديد مضمون كلا الاشكاليتين سيسمح لنا بالكشف عن طبيعة العلاقة الناشئة بين المجتمع المدني والدولة والتغيير الدائم فيها، فهي ليست علاقة ثابتة، بل على العكس تتغير وتكتسي بأشكال ومضامين متنوعة بفعل عوامل متعددة ستتبين لنا لاحقا.

إن تحقيق استقلال المجتمع المدني عن الدولة ووضع هذه الاخيرة في موقعها الصحيح، في السيرورة الاجتماعية يرتبط شديد الارتباط باشكالية بالغة الاهمية والتعقيد في أن، واعني بها دمقرطة المجتمع بمختلف بناه السياسية والاقتصادية. ولهذا فإن الاستيعاب لمحتوى هذه العملية يرتبط بضرورة تحديد مضمون الديمقراطية كسيرورة وكممارسة تسمح باقامة علاقة سليمة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي (الدولة).

وبهدف ضبط هذه الاشكالية وفك " الغاز " مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالمجتمع السياسي والديمقراطية، تم تقسيم هذا العمل الى سبعة مباحث، اضافة الى مقدمة وخاتمة.

يظهر المبحث الاول تحت عنوان: مفهوم المجتمع المدني: محاولة تعريف، وفيه يجري العمل على المستوى المفاهيمي لتأصيل المفهوم عبر اعادة صياغته وتحديد مدلولاته النظرية، ورصد مكوناته المعرفية. واستنادا الى هذه المقاربة يتم عرض العديد من التعاريف ووجهات النظر المختلفة بهدف التوصل الى ابرز العلائم المميزة لهذا المفهوم. كما يتم الحديث في هذا المبحث عن دور المجتمع المدني ووظائفه ومكوناته.

أما المبحث الثاني الموسوم: حول المجتمع المدني – تاريخية المفهوم والاشكاليات العامة، فيتناول العودة الى الفضاء الزماني الذي شهد ولادة مفهوم

المجتمع المدني، ورسم الملامح العامة للتطورات والتمايزات التي طرأت على المفهوم تاريخيا، ضمن المناظرات الكبرى التي جرت حوله. يكرس هذا المبحث، إذن، لمحاولة تحقيب سيرورة التطور التي شهدها هذا المفهوم واستخداماته منذ نشوئه حتى اليوم، فقد مرّ بعدة مراحل من أجل بلورته وصياغته بشكل أدق واكثر وضوحاً.

في حين ظهر المبحث الثالث تحت عنوان: مفهوم المجتمع المدني العالمي. حيث يتم هنا التركيز على مقاربة هذا المفهوم الذي بدأ في الظهور في السنوات الاخيرة. لقد برز هذا المفهوم مثله مثل تعبير "المجتمع المدني" ذاته- مجددا في سياق طائفة من الاوضاع والتحولات العالمية على الصعيدين السياسي والفكري ضمن مرحلة جديدة شهدت بروز معلمين اساسيين هما انهيار نظام القطبية الثنائية وبروز ظاهرة العولمة وما طرحته وتطرحه من تحديات واستحقاقات تطول الجميع. يتم في هذا المبحث التطرق الى العوامل الكامنة وراء نشوء المجتمع المدني العالمي، اضافة الى عرض العديد من المحاولات التي سعت لشرح وتفسير نشوءه، ضمن اطار السياق العريض للعلاقات السياسية والاجتماعية على المستوى العالمي.

ومن جهته يظهر المبحث الرابع تحت عنوان: الدولة — المجتمع السياسي/ بعض الاشكاليات المرتبطة بمضمون الدولة، وفيه محاولة لاعادة التفكير بطبيعة الدولة والسعي لوضعها في مكانها الطبيعي ضمن التطور التاريخي الملموس، أي مقاربتها تاريخيا. ويتعين الاشارة الى ان هذه المحاولة تأتي ضمن مسعى الرد على الاطروحة السائدة حول حدوث قطيعة بين الدولة والمجتمع المدني. فحسب هذه الاطروحة تقدم لنا الدولة وكأنها فوق الطبقات الاجتماعية، أي تظهر كمحاولة للمصالحة بين الطبقات، أو باختصار شديد تقدم لنا " لابسة ثوب حيادها المبجل ". ولهذا فإن المطلوب انزالها من هذه العلياء ودراستها دراسة سليمة تكشف طبيعتها ووظائفها، وبما يمكننا من فك الاشتباك بين مفهوم المجتمع المدني ومفهوم المجتمع السياسي.

أما المبحث الخامس الموسوم: الديمقراطية: بعض الاشكاليات العامة، فهو محاولة للامساك بالخيط الرابط بين الديمقراطية والمجتمع المدني، حيث تتصاعد " حمى الديمقراطية " التي شهدتها السنوات الاخيرة وتحديدا منذ بداية تسعينات القرن العشرين. تنتعش، إذن، في الكتابة السياسية اليوم العديد من المفاهيم، وتتحول الديمقراطية الى محور يستقطب النظر السياسي، سلطة سائدة، ومعارضة، وهيئات وتنظيمات وأفراد. ويرافق ذلك تنشيط النقاشات والمساجلات حول ضرورة انبثاق وتطور مؤسسات المجتمع المدني كضمان لأن تصبح السيرورة الديمقراطية عملية لا رجعة فيها.

يسعى هذا المبحث للتأكيد على دور مؤسسات المجتمع المدني في العملية الديمقراطية ولفت الانتباه الى جانب هام لاشكالية الديمقراطية التي يجب أن لا تنحصر فقط في بعض الممارسات السياسية مثل التعددية الحزبية، وتنظيم الحكم طبقا لمبادئ دستورية تضمن فصل السلطات عن بعضها البعض واختيار الحكام من خلال انتخابات غير مزيفة.... الخ، على أهمية ذلك. ورغم الاقرار بأن الديمقراطية كمفهوم هو بطبيعته اشكالي، متعدد الدلالات، ولكن الديمقراطية، بتعريفها البسيط تعني سلطة الشعب. فالممارسة الديمقراطية الصحيحة في السياسة تفترض دمقرطة المجتمع. ودون هذه الصيغة لا تضرب الديمقراطية جذورا في أرضية المجتمع فتظل شكلية وسطحية دون أن تكتسب شرعية غير قابلة للانقلاب.

ومن جهته فإن المبحث السادس الموسوم: المجتمع المدني والدولة السياسية في العالم العربي – بعض التعميمات، يسعى لتقديم خلاصات مكثفة للتطور التاريخي للدولة في العالم العربي والمسارات التاريخية الفعلية التي اتخذتها في محاولة الاجابة على السؤال عن الاسباب الفعلية التي احبطت أية محاولة لنشوء المجتمع المدني، بابعاده المعروفة عالميا، في هذه البلدان، وفك الاشتباك بين المجتمع المدني والمجتمع

السياسي. كما يعرض المبحث السمات الاساسية والخصائص المشتركة للمجتمع المدني في البلدان العربية.

أما المبحث السابع والاخير فيظهر تحت عنوان: دور منظمات المجتمع المدنى فى التحول نحو الديمقراطية، ويكرس للحديث عن دور هذه المنظمات في ظروف العراق الملموسة، أي لحظة تحوله نحو الديمقراطية في ظل عملية سياسية بالغة التعقيد.

فكما معروف، يمر العراق حاليا حاليًا بعمليتين مترابطتين، ونعني بهما: بناء المجتمع المدنى والتحول نحو الديمقراطية على الرغم من المخاطر والتحديات التي تواجه هاتين العمليتين. والصلة بين العمليتين قوية، بل أنهما أقرب إلى أن تكونا عملية واحدة من حيث الجوهر، ففي الوقت الذى تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتبلور، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدنى التى تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة فى الحكم.

وهكذا فإن الدور الهام للمجتمع المدنى ومؤسساته فى تعزيز التطور الديمقراطى وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدنى وما تقوم به منظماته من دور ووظائف فى المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع، وهى من ثم أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملى على الممارسة الديمقراطية. ولكن هذه العملية لا تتم بسهوله ويسر، بل تعترضها العديد من المعوقات، التي يعرض هذا المبحث أهمها.

وينتهي العمل بخاتمة هي محاولة تركيب للاشكاليات التي تمت معالجتها عبر مختلف المباحث. ومن بين العديد من الاشكاليات الكبرى التي تستحق التاكيد،

استنادا الى تجارب التاريخ الكثيرة، على ضرورة فك الاشتباك بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني وتحرير هذا الاخير من هيمنة الدولة. ومن المؤكد أن تحقيق ذلك سيساهم في وضع مشروع دمقرطة المجتمع موضع التطبيق، وبالتالي المساهمة في بناء عراق ديمقراطي موحد، تلعب فيه مؤسسات المجتمع المدني، على تنوعها، دورا مهما وبناءً.

مفهوم المجتمع المدني: محاولة تعريف

بداية، يتعين الاشارة الى أنه ليس هناك مفهوم ثابت وجامد وناجز وقابل للاستخدام في كل زمان ومكان، حتى تلك المفاهيم التي تبدو لنا كذلك. فالمفهوم مرتبط بتاريخ نشأته، أي بالمشكلات التي كانت مطروحة في وقت نشوئه، كما هو مرتبط بالاشكاليات النظرية التي رافقت هذه المشكلات أي بنوعية المناظرة الفكرية التي دارت حول المشاكل المطروحة والطريقة التي حاول بها المثقفون مواجهها. فهو بالضرورة ابن بيئة تاريخية اجتماعية محددة وهو ابن فكر محدد أيضا. ثم إن المفاهيم لا تولد في النظرية فقط وعبر التفكير أي لا يستل واحدها من الآخر بصورة منطقية ورياضية، ولكن ظهورها وتطورها يرتبطان بالصراع الاجتماعي، أي بنوع من الاستخدام الاستراتيجي. ويبدو أنه ليس هناك من مفهوم تنطبق عليه هذه العوامل الثلاث التي تجعل منه مفهوما ديناميكيا جدا ومتحولا وملتبسا في الوقت نفسه أكثر من مفهوم المجتمع المدني.

يتعين علينا، إذن، ونحن نسعى لضبط اشكالياتنا، أن نقوم نضبط المفهوم أولاً. وينطرح هنا سؤال: ماهو المجتمع المدني؟

في البدء يمكن القول أننا حيث نتحدث عن " المجتمع المدني " يتبادر الى الذهن ذلك المجتمع غير الخاضع للمؤسسة الدينية، أي مجتمع علماني، ومن جهة

ثانية مجتمع غير خاضع للسلطة العسكرية (المجتمع العسكري)، وثالثا مجتمع مستقل عن المؤسسة السياسية وعن أجهزة الدولة الدائمة.

ونستطيع، إذن، أن نستنتج من الاطروحة اعلاه، وهي اطروحة خام، لا يمكن الارتكان اليها كتعريف جامع، بأن عبارة " المجتمع المدني " تعني ذلك المجتمع الذي ينشأ كيانه الذاتي ويحافظ على قوانينه ويصوغ مبادئ تنظيمه واشتغاله، ويقيم قانونه أو عقده الاجتماعي الخاص به والمميز له. إن هذا التصور، المتطابق مع مواقف طليعي القرن الثامن عشر، يتفق وأفكار معينة من قبيل التحضر والاحترام وكذا فكرة القانون المدني. وبحسب هذا الافق المعرفي فإن المجتمع المدني هو عبارة عن مجتمع يتألف من مواطنين أحرار، يستطيعون وقادرين على العيش سوية وبشكل مشترك، بحسب القواعد التي اختطوها، والتي أصبحت عادات لا يمكن تجاوزها.

ينبه التداول الواسع لمفهوم المجتمع المدني في الخطاب المعاصر، وخصوصا في الخطاب الثقافي العربي، الى ضرورة العمل على المستوى المفاهيمي لتأصيل المفهوم عبر«اعادة صياغة المفهوم وتحديد مدلولاته النظرية والعملية، مما يستدعي رصد مكوناته المعرفية، والعودة الى الفضاء الزماني الذي شهد ولادته، ورسم الملامح العامة للتطورات والتمايزات التي طرأت عليه في سياق صعود اوروبا البرجوازية الصناعية باقتصادها وفلسفتها والحركات والثورات الاجتماعية التي ساهمت في تكريس قطعية متعددة الوجوه مع عالم العصور الوسطى..... التقاط الجوهري والدال في مسيرة تمتد ثلاثة قرون.... حيث تكون المفهوم في اطار الفلسفة الليبرالية ومفرداتها: الميثاق او العقد الاجتماعي، مقابل نظرية الحق الالهي للملوك - التعددية السياسية مقابل الحكم المطلق - الحريات العامة في الحياة والملكية والعمل والرأي والمعتقد، مقابل حرية الأقلية الارستقراطية.... حق المواطنة تجاوزاً للانتماء الضيق: ديني، مذهبي، اثني، عرقي السيادة للشعب فصل السلطات.. الخ».

قبل التعرف على مفهوم المجتمع المدني في اطار تاريخيته والتحولات التي شهدها فلسفيا وسياسيا كما تجلى وتم تداوله في الخطاب المعاصر، لابد من الانطلاق من تعريف اجرائي يهدف الى توضيح وضبط الاسس التي يقوم عليها، خصوصا وإن شيوع استخدامه قد زاد تشوشه واضطرابه وحجب ضرورات التفكير في تأصيله النظري، وغيّب الى حد كبير امكانية تناوله النقدي.

وهناك من يعرّف المجتمع المدني على نحو اجرائي بأنه جملة " المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغرض متعددة منها:

أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الاحزاب السياسية، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح اعضائها، ومنها اغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي وفقا لاتجاهات اعضاء كل جمعية، ومنها اغراض اجتماعية للاسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية. وبالتالي، يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الاحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية ".

وإذا حللنا التعريف السابق الى مكوناته أمكننا أن نستنتج بأن جوهر المجتمع المدني، بحسب وجهة النظر هذه، ينطوي على أربعة عناصر رئيسية:

- العنصر الاول يتمثل بفكرة " الطوعية "، أو على الاصح المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار؛

- أما العنصر الثاني فيشير الى فكرة " المؤسسية " التي تطال مجمل الحياة الحضارية

تقريبا، والتي تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولعل ما يميز مجتمعاتنا الحضور الطاغي للمؤسسات، وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل القانون؛

- في حين يتعلق العنصر الثالث بـ " الغاية " و " الدور " الذي تقوم به هذه التنظيمات، والاهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير الى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعيين؛

- وأخر هذه العناصر يكمن في ضرورة النظر الى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزأً من منظومة مفاهيمية أوسع تشتمل على مفاهيم مثل " الفردية، المواطنة، حقوق الانسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية.... الخ.

أما عبد الغفار شكر فيعرف المجتمع المدني بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة......، أي بين مؤسسات القرابة (الاسرة والقبيلة والعشيرة) ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختبار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح اعضائها كالجمعيات الاهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات إجتماعية للمواطنيين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والادارة السلمية للتنوع والاختلاف ".

دور المجتمع المدني ووظائفه

يستنتج من التعريف السابق أن جوهر دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم، ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد

من افكارهم، وما تقوم بـه مـن دور في نـشر ثقافـة خلـق المبـادرة الذاتيـة، ثقافـة بنـاء المؤسسات، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي، وجذبهم الى ساحة الفعل التاريخي، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتـى لا تـترك حكـرا علـى النخب الحاكمة.

وارتباطا بهذا الدور يبلور الباحث خمس وظائف تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني هي:

١. وظيفة تجميع المصالح،

٢. وظيفة حسم وحل الصراعات،

٣. زيادة الثروة وتحسين الاوضاع،

٤. افراز القيادات الجديدة،

٥. إشاعة ثقافة ديمقراطية.

مكونات المجتمع المدني

أما مكونات المجتمع المدني بالنـسبة للـسيد شكر فهـي أي كيـان مجتمعـي منظم يقوم على العضوية المنتظمة التطوعية في قطاعات عامة أو مهنية أو اجتماعية ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والـولاءات الاولـيـة مثـل الاسـرة أو العشيرة والطائفية والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمـع المـدني، حـسب هـذا الكاتب، هي:

النقابـات المهنيـة، النقابـات العماليـة، الحركـات الاجتماعيـة، الجمعيـات التعاونية الزراعية والحرفية والاستهلاكية والاسـكانية، الجمعيـات الاهليـة، نـوادي هيئـات التـدريس بالجامعـات، النـوادي الرياضـية والاجتماعيـة ومراكـز الـشباب

والاتحادات الطلابية، الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الاعمال، المنظمات غير الحكومية المسجلة كشركات مدينة مثل مركز حقوق الانسان والمنظمات الدفاعية الاخرى للمرأة والبيئة.... الخ، الصحافة المستقلة وأجهزة الاعلام والنشر غير الحكومية، مراكز الابحاث والدراسات والجمعيات الثقافية.

في ضوء ما سبق يمكن تصور النموذج الاساسي لمجتمع مدني متطور كالتالي.

١. إن المجتمع المدني يضم مجموعة مؤسسات (وليس مجرد منظمات) تستطيع أن تلعب دور الفاعل في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي، وكلما تطور دورها في عملية التغيير، وكلما اتسمت بمرونة اكبر في استجابتها للبنية الاجتماعية.

٢. إن المجتمع المدني المتطور القائم على فعل الطوعية والمبادرة والنزوع للعمل الطوعي — في إطار مشاركة منظمة — هو ركن أساسي في ثقافة بناء المؤسسات.

٣. إن مؤسسات مجتمع مدني متطور تعني أن يتوافر لها وعي ورؤية، أو ما يمكن أن نطلق عليه موقف نقدي فهي تمتلك تصورا واضحا لخريطة المجتمع ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومصادر الضعف، وهي مؤسسات لديها تصور واضح للتغيير الاجتماعي، وتتبنى مواقف الدفاع والمناصرة لمساندة فئات أو قطاعات أو جماعات، سواء على مستوى الحقوق المدنية أو الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

٤. انها مؤسسات لا تتبنى فقط ما يعرف " بالدور الالحاقي " أي معالجة المشكلات بعد حدوثها وإنما تتجاوزه الى " دور توازني "يسعى الى تحقيق توازن المجتمع والاسهام في عملية التحول الاجتماعي.

٥. أن يأخذ بالنظرة الكلية، بمعنى أن مشكلات المجتمع المحلي والمشكلات الوطنية تقع في كل مترابط مع المشكلات الاقليمية والدولية، ومؤسسات المجتمع المدني لها دور في كل من هذه المستويات.

تسمح التعاريف السابقة بالتأكيد على أن هناك ثلاثة مصطلحات تشكل اركان مثلث فكري لا يمكن فصلها عن بعضها عن بعض لأي مجتمع ينشد التطور الحضاري في زماننا وهي: المجتمع المدني وحقوق الإنسان والديمقراطية.

فالمجتمع المدني هو مجتمع المؤسسات الاهلية المرادفة للمؤسسات الرسمية، وتشمل الميادين السياسية والمهنية والثقافية والاجتماعية.

وحقوق الانسان هي: الحقوق الاساسية للانسان في التمتع بالعيش الكريم وضمان حريته وصيانة كرامته وتوفر العدالة في حصوله على حقوقه، وإن توفر هذه الحقوق من سمات المجتمعات المحضرة.

أما الديمقراطية فهي: المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وقبول التعددية.

حول المجتمع المدني – تاريخية المفهوم والاشكاليات العامة

منعا لأي التباس يمكن القول أن مشروع " المجتمع المدني " وليس المفهوم ذاته قادم الينا من فترات تاريخية سابقة مرتبطة بنشوء وتطور الرأسمالية، وما ارتبط بها من صراعات فكرية. ونعثر على ذلك المشروع عند سانت سيمون، وفي بيانات الثورة الفرنسية، في كتابات الموسوعيين (الانسكلوبيدين) التي تمحورت حول المعرفة واستخداماتها التقنية وحول نقد الدين المسيحي والكنيسة. كما نعثر على هذا المشروع في اشكالية العقد الاجتماعي الذي صاغه جان جاك روسو.

انطلاقا من ذلك، نستطيع القول أن التعريف (المجتمع المدني) خضع منذ

ظهوره الى الحدود التاريخية لوعي المفكرين والى الشكل الذي رأوا من خلاله علاقة السلطة السياسية بالأفراد. يكفي على سبيل المقارنة رؤية (هوبز) للمجتمع المدني كمخلوق اصطناعي للدولة (القرن ١٧) برؤية (لوك) له في القرن ١٨ باعتباره يشمل دائرة الملكية وعلاقات التجارة والتبادل على الضد من الدولة والمجتمع السياسي التي تضمن حماية المصالح الجماعية.

وفي محاولة لتقريب الموضوع من الأذهان يمكن تحقيب سيرورة التطور التي شهدها مفهوم المجتمع المدني واستخداماته منذ نشوئه حتى اليوم، فقد مرّ هذا المفهوم بعدة مراحل من أجل بلورته وصياغته بشكل أدق واكثر وضوحاً. ويمكن تعقب تطور هذا المفهوم عبر المراحل التالية:

المرحلة الاولى (القرنين السابع عشر والثامن عشر) وفيها يظهر مفهوم المجتمع المدني كنقيض لمفهوم الطبيعة والمجتمع الطبيعي، الذي هو بالنسبة للبعض المجتمع الحيواني أو المجتمع الأبوي أو المجتمع التقليدي أو مجتمع الحرية الأولى. ونستطيع، إذن، أن نستنتج من الاطروحة اعلاه، وهي اطروحة خام، لا يمكن الارتكان اليها كتعريف جامع، بأن عبارة " المجتمع المدني " تعني ذلك المجتمع الذي ينشأ كيانه الذاتي ويحافظ على قوانينه ويصوغ مبادئ تنظيمه واشتغاله، ويقيم قانونه أو عقده الاجتماعي الخاص به والمميز له.

لقد تم ارساء الأسس والمكونات المعرفية والنظرية للمجتمع المدني في عصر النهضة الأوروبية وفلسفة الأنوار. ذلك أن تاريخ مفهوم المجتمع المدني يعود إلى تطور الفكر السياسي الليبرالي على مدى القرنين السابع عشر والثامن عشر، المرتبط بالمذاهب الاجتماعية والاقتصادية، والذي بلور النظرية السياسية الليبراليه الكلاسيكية الغربية، منذ بداية انهيار "النظام القديم"، أي عهد انهيار الحكم المطلق وسلطان

البابا الديني والدنيوي المتحكم في ملوك أوروبا باسم سلطة الكنيسة المسيحية، وبداية الهجوم الكاسح عبر الثورات على حكم الملوك، الذين يحكمون بمقتضى الحق الإلهي، الذي يبيح لهم بأن لا يحاسبوا عن سياستهم إلا أمام الله، وإلى بداية سلطان القانون الطبيعي، الذي يقر بحرية الفرد الإنسان باسم العقل والمنطق. فإلى سيادة الشعب، والسيادة القومية، وحقوق الإنسان، التي فجرتها الثورة البرجوازية الانكليزية، وتدعمت بشكل جذري قوى مع اندلاع الثورة البرجوازية الفرنسية، التي أصبحت منذ ذلك ثورة عالمية بالمعنى التاريخي والإنساني، تفصل بين العالم القديم والعالم الحديث والعصري، ودشنت عهداً جديداً في تاريخ الإنسانية جمعاء، بحكم ما أعلنته من حريات ومساواة قانونية وسياسية للإنسان الفرد.

وقد نشأ استخدام هذا المفهوم في هذه المرحلة ضمن سياق تحلل النمط التقليدي للمجتمع الاقطاعي أو الدولة ما بعد الاقطاعية القائمة على البديهة الدينية أو العرفية ونمو الشعور بأن السياسة صناعة أي نشاطا عقليا وتابعا لعمل الانسان والمجتمع، ومن خلف ذلك ظهور النظرية السياسية الحديثة. وكانت الحاجة ضرورية لمفهوم جديد يعكس النزوع المتزايد لاكتشاف ما سوف يسمى بالسياسة المدنية، أي السياسة التي تعبر عن حقيقة الانسان وخصوصيته مقابل ما كان سائدا في الحقبة الوسيطة من انعدام السياسة كمجال عام ومشترك ومن ارتباط السياسة بالدين أو بالإرث الارستقراطي أو بالاثنين معا. فبنية المجتمعات ما قبل الحديثة كانت تقتصر على ثلاث مراتب أساسية من الوجهة السياسية، رجال الدين والكنيسة، طبقة النبلاء أو ملاكين الأرض والإقطاعيين، ثم عامة الشعب. ولم يكن لعامة الشعب أي اعتبار في أي موضوع يخص ما نسميه اليوم موضوعات سياسية.

إن هذا التصور، المتطابق مع مواقف طليعي القرن الثامن عشر، يتفق وأفكار معينة من قبيل التحضر والاحترام وكذا فكرة القانون المدني. وبحسب هذا الافق

المعرفي فإن المجتمع المدني هو عبارة عن مجتمع يتألف من مواطنين أحرار، يستطيعون وقادرين على العيش سوية وبشكل مشترك، بحسب القواعد التي اختطوها، والتي أصبحت عادات لا يمكن تجاوزها.

لقد كانت المشكلة الرئيسية المطروحة على مثقفي القرن السابع عشر والثامن عشر الذين رافقوا تحلل هذا النظام الاجتماعي التقليدي وتطور البرجوازية كطبقة جديدة تطمح إلى إعادة بنائه من منظورات مختلفة تلغي المراتبية الجامدة وتفتح المجال أمام هيمنة سياسية حديثة، هي إعادة بناء السياسة على أسس غير دينية وغير ارستقراطية، أي لا ترتبط بتكليف إلهي ولا بإرث عائلي، ولكن بالمجتمع نفسه، تنبع منه وتصب فيه. ومن هذه النقطة سوف ننتقل تدريجيا من نظرية لا سلطة ممكنة إلا إلهية أو ملكية وراثية، إلى النظرية المناقضة تماما وهي لا سلطة شرعية إلا تلك التي تعبر عن السيادة الشعبية والإرادة الجمعية. وهذا هو أصل الانتقال نحو الحداثة السياسية.

ومن الواضح أن مفهوم المجتمع المدني خلال هذه المرحلة لا يعني هنا شيئا آخر سوى مفهوم الرابطة الاجتماعية العادية كأساس للاجتماع مقابل الرابطة الدينية أو الارستقراطية التي يمكن ربطها بالعرف والتقليد واعتبارها طبيعية. ولذلك سيرتبط مفهوم المجتمع المدني منذ ذلك الوقت بمفهوم القانون والعقد الاجتماعي كتعبير عن هذا القانون المختلف عن العرف، وبالسيادة الشعبية. إنه يجسد مفهوم السياسة الحديثة بوصفها سياسة نابعة من المجتمع البشري كما هو، وليست مسقطة عليه من قبل عالم آخر. ولذلك فإن كلمتي دولة ومجتمع مدني تتطابقان تماما هنا ولا وجود لأي فصل بينهما.

ويمكن تلخيص هذه الاشكالية بجملة واحدة: السياسة الحديثة هي سياسة مدنية. ومن هذه السياسة المدنية سوف تتطور جميع المفاهيم الحديثة الأخرى مثل المواطنية والديمقراطية ودولة القانون. وهنا تصب اسهامات الكتاب الكلاسيكيين الكبار للقرنين المذكورين مثل هوبز، لوك، توكفيل، مونتسكيو، روسو وسبينوزا. وأفضل تجسيد لهذا الاستخدام الخاص للمفهوم الذي يشير أكثر من أي شيء آخر إلى السياسة الجديدة وليس إلى تناقض بين المجتمع المدني والدولة كما نستخدمه اليوم هو كتاب جون لوك الشهير " رسالة في الحكم المدني". ويمكن أن نترجمها اليوم برسالة في ماهية السياسة الحديثة في تعارضها مع الحكم الذي يعتمد مصادر دينية أو عرفية ارستقراطية.

أما المرحلة الثانية لاستخدام مفهوم المجتمع المدني فتشمل القرن التاسع عشر بشكل خاص. الجديد هنا هو أن البرجوازية كانت قد حققت ثورتها ونقلت السياسة فعلا من ميدان الديني والعرفي إلى ميدان الاجتماعي، أي جعلتها حقيقية إنسانية تعاقدية. ولم تعد المشكلة المطروحة هي تحرير السياسة عن الدين والعرف الارستقراطي ولكن إعادة بناء مفهوم السياسة الحديثة ذاته والتمييز فيه بين مستوياته المختلفة. فالسياسة الحديثة التي ألغت المراتب الطبقية التقليدية جعلت من الشعب كلية واحدة أي افترضت وحدته في الوقت الذي هو كثرة وأفراد عديديون. والثورة الصناعية التي نقلت المجتمع من نمط العلاقات الحرفية والاقطاعية حيث كانت العلاقات السائدة التي تربط بين الأفراد علاقات عائلية، داخل المشغل الحرفي، أو أبوية داخل الاقطاعة بين سيد وأتباعه، طرحت أيضا مسائل جديدة على المجتمع من حيث هو عدد كبير من الأفراد يتعاملون مع بعضهم البعض ويعتمدون بعضهم على بعض، وهو معنى المجتمع المدني بالضبط. فقد أدت تصفية الحرفة ونشوء الاقتصاد السلعي وتحلل الملكيات الاقطاعية وتراجع الارستقراطية إلى انخلاع الأفراد عن رحم علاقاتهم

القديمة، مما طرح بقوة مشكلة إعادة بناء هذه العلاقات، أي إعادة بناء المجتمع المدني وفهم حقيقته الجديدة في مواجهة وبموازاة الدولة الحديثة معا. وعلى هذه المشاكل والاشكاليات النظرية سوف يرد فلاسفة القرن التاسع عشر الكبار، وفي مقدمهم هيجل وماركس الذين سيسيطرون عمليا على فكر القرن التالي السياسي.

رؤية هيغل للمجتمع المدني. وسيط بين العائلة والدولة

في هذه الفترة شهد مفهوم " المجتمع المدني " تبلوره في المحاولة التي قام بها الفيلسوف الالماني هيغل، الذي يرى فيه مجتمعا يوحد ويضم عناصر متنوعة ومتعارضة: العائلة، المهن، الطبقات الاجتماعية...... الخ. إن المجتمع المدني، حسب هيغل، هو الوسيط بين العائلة والدولة. انه نظام الحاجات أو مكان التبادل والانتاج الخاص الذي لا يمكن أن يولد أو يتطور الا في، وبواسطة الدولة المجسدة للمصلحة العامة، حسب تعبيره. ومن هنا كانت العلاقة بين الاثنين علاقة تكامل وتعارض في الوقت ذاته.

وبقدر تعلق الامر بهيغل لابد من الاشارة هنا الى أمرين أساسيين في فهمه للمجتمع المدني:

يماثل هيغل بين مدني وبرجوازي وهو يستعرض المفهوم على محورين:

الاول تاريخي (عمودي) عبر الانتقال من الاسلوب الاقطاعي للملكية الخاصة وعلاقاتها، الى الاسلوب الرأسمالي للملكية الخاصة. حيث يشير الى الانتقال من الجماعة الطبيعية (العائلة والاسرة) الى الجماعة السياسية (الاقتصادية الاجتماعية وتنظيمها في الدولة الحديثة). يرافق هذا التحول تحول في الدساتير والقوانين فيظهر القانون المدني (البرجوازي) لحماية هذا الحق، حق الملكية الخاصة للافراد.

المحور الثاني في تناول هيغل للمجتمع المدني هو المحور البنيوي (الافقي)، أي دراسة المجتمع المدني من حيث هو المسافة الاجتماعية — الاقتصادية بين الفرد والدولة، التي هي سلطة سياسية ولحظة اكراه. وعلى هذا فالمجتمع المدني عند هيغل يشتمل على علاقات الانتاج الاجتماعية–الاقتصادية والنقابات الحرفية والمنظمات الدينية والاهلية والنقابات العمالية والاحزاب السياسية، ويشمل الاجهزة الايديولوجية والتربوية للدولة الحديثة (المدارس والجامعات والمؤسسات التربوية الاخرى) باستثناء القضاء والبرلمان والحكومة التي تشكل كأجهزة إكراه بأشكال مختلفة اللحظات الثلاث للسلطة السياسية من حيث هي سلطة.

وارتباطا بما جاء اعلاه فإنه بالنسبة لهيغل ليس المجتمع المدني – باعتباره مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الناس الأفراد فيما بينهم وتضمن تعاونهم واعتمادهم بعضهم على البعض الآخر – سوى لحظة في صيرورة أكبر تجد تجسيدها في الدولة ذاتها، وهي في الواقع الدولة القومية. فالمجتمع المدني، بوصفه كما ذكرنا سابقا مجموع هذه الروابط، يمثل تقدما نوعيا بالمقارنة مع الطبيعة الخام، لكنه لا يجد مضمونه الحقيقي إلا في الدولة التي تجسد ما هو مطلق، أي الحرية والقانون والغاية التاريخية في أجلى تجلياتها. فالمجتمع يظل على مستوى المجتمع المدني مجتمع المصالح الفردية والمشاريع الخصوصية، أي مجتمع الانقسام والتملك الفردي والصراع، ولا يجد خلاصه إلا في الدولة. ومن هذه النزعة الهيجلية إلى رفع الدولة إلى مستوى الحل والمفتاح معا للمجتمع سوف تتغذى الحركات والفلسفات القومية التي تضع الدولة فوق المجتمع والتي قادت إلى إضفاء صفة سلبية على مفهوم المجتمع المدني أيضا لصالح تقديس متزايد لمفهوم الدولة كما سوف نرى.

يمكن تلخيص اطروحات هيغل حول المجتمع المدني على النحو التالي: –

يعتبر هيغل الأسرة، والمجتمع المدني، ميداني فهم للدولة، وميداني نهائيتها. أولاً،

الأسرة، باعتبارها كلاً جوهرياً، هي التي يتعلق بها قبل أي شيء، التبصر من أجل الفرد في هذا الوجه الخاص، سواء من وجهة نظر الوسائل والقابليات الضرورية، لينال نصيبه من الثروة الجماعية، أم من جهة نظر معاشه ونفقته، في حال حدوث العجز. وتمثل الأسرة الكلي. أما المجتمع المدني، فهو يقطع هذه الرابطة ويبعد أعضاء الأسرة بعضهم عن بعض ويعترف بهم بوصفهم أشخاصاً مستقلين (...) وعلى هذا النحو، يصبح الفرد في المجتمع المدني، الذي بإمكانه أن يطالب به، بيد أن الفرد تكون له أيضاً حقوق عليه". – يمثل المجتمع المدني لحظة الجزئية. أما الدولة فهي ضرورة خارجية وقوة أسمى، من جهة مقابل دوائر الحس الخاص والمصلحة الخاصة للأسرة والمجتمع المدني، فبطبيعتها تلحق قوانينها ومصالحهما التي تتعلق بها. ولكنها من جهة أخرى، غايتهما المتضمنة فيهما وقوتها في وحدة غايتها النهائية الكلية ومصالح الأفراد الخاصة، وهي وحدة تعبر عن نفسها في حقيقة أن لهؤلاء، الأفراد واجبات حيالها، ضمن الحد الذي لهم فيه حقوق في الوقت ذاته".

والخلاصة التي يمكن التوصل اليها من خلال العرض المكثف السابق هو أن الأساس التاريخي لمفهوم المجتمع المدني ضمن ارتباطه بالواقع البرجوازي، وضمن الشروط التاريخية التي تشكل فيها، يقوم على ما يلي: أولاً: على أساس مضمون الحياة المدنية الحديثة والمعاصرة، الذي جوهره التحرر السياسي، وعلى التمييز بين الإنسان المطلق والإنسان الديني، أو بالأحرى على انفصال واستقلال الإنسان الديني، عن مواطن الدولة المدنية، باعتبار هذا التمييز، أو هذا الاستقلال هو البذرة العقلية للتحرر السياسي بالذات. ولكن علينا أن نؤكد أن تحرر الدولة السياسي من الدين، لا يعني بأي حال تحرر الإنسان الفعلي من الدين، فالدولة تستطيع أن تتحرر تماماً من الدين، حتى حين لا تزال أغلبية الشعب أو الأمة متدينة، علماً أن بقاء هذه الأغلبية دينية لا يعدو أن يكون بقاءاً دينياً خاصاً. إن عملية الانتقال هذه، هي التي كانت

أساس ولادة العلمانية للدولة السياسية من ناحية، وللمجتمع المدني من ناحية أخرى.ثانيا: ينجم عن الملاحظة السابقة أن التحرر السياسي، قلما يقضي على التدين الفعلي للإنسان، مثلما لا تعني العلمانية الإلحاد. ومن هذا المنظار، تصبح العلمانية روح المجتمع المدني، ولا يمكن تحقيقها إلا في درجة جذرية من انفصال السياق الديني عن الدولة، وبالقدر الذي تبرز به الدرجة المعنية من تطور الروح البشري للإنسان، حيث أن التحرر السياسي، هو التعبير عنها، لكي تبني نفهسا به في شكل دنيوي. وهذا ما لا يمكن حدوثه إلا في ظل سيادة العقلانية، واستقلال المجتمع المدني عن السلطة الدينية، واستقلال السلطة الدينية عن السلطة الزمنية، وفي ظل سيادة الدولة الديمقراطية الحديثة والمعاصرة، حيث أن كل إنسان مطلق بمفرده، مؤمناً كان أم متديناً، متعصباً لدينه وأصولياً أم غير ذلك، ظلامياً أم عقلانياً، يكون فيها كائناً إنسانياً نوعياً سائداً.

ثالثاً: يقوم المجتمع المدني على أساس احترام حقوق الإنسان، وهي جزئياً الحقوق السياسية، ومضمونها يكمن في المشاركة السياسية في الدولة. ومن هذا المنظار، فهي تدخل في مقولة الحرية السياسية. وحقوق الإنسان هي حقوق عضو المجتمع المدني المتحرر سياسياً، أي حقوق الإنسان الأناني، أو الفرد البرجوازي. أما مرتكزات إعلان حقوق الإنسان، فتتمثل في المساواة السياسية والقانونية، والحرية والملكية الخاصة، والأمن. من الناحية التاريخية، والسياسية، والأخلاقية، إن حق الإنسان في الحرية يعني فعلياً وعملياً حق الإنسان في الملكية الخاصة. يقول ماركس معلقاً على هذا الموضوع، "ومن هنا ينجم أن حق الإنسان في الملكية الخاصة هو حقه في انتفاع بملكه والتصرف به على هواه (a som gré) دون أي علاقة بالناس الآخرين، بصورة مستقلة عن المجتمع، أنه حق المصلحة الشخصية". رابعا: إذا كان المجتمع المدني ببعده التاريخي العالمي، يشكل الأساس الطبيعي للدولة البرجوازية الحديثة

والمعاصرة، فإنه لا يعني بأي حال من الأحوال اعتبار المجتمع المدني هو الليبرالية عينها فقط، كما يروج له بعض الكتاب. ومع أن هذا المجتمع المدني قد اكتمل تطورهفي المجتمع البرجوازي الحديث، في أوروبا الغربية، وباحتوائه كل الحياة التجارية والصناعية، في إطار درجة معينة من تطور القوى المنتجة والنقابية، في الحياة السياسية، وبتخطيه جدلياً حدود الدولة القومية والأمة، ليعتنق رحاب العالمية، إلا أن الايديولوجية البرجوازية الليبرالية تحاول تقزيمه بإبرازه خارجياً في صورة القومية، وداخلياً في صورة الدولة. خامساً: إن المجتمع المدني بهياكله الاقتصادية، وانقساماته الطبقية والفئوية، وتبايناته الاجتماعية وتكويناته السياسية والنقابية، الذي تحكمه مبادىء المواطنة، والمساواة السياسية والقانونية بين الأفراد في الحقوق والواجبات، والمشاركة السياسية من خلال الانتخابات التشريعية، والبلدية والمحلية، لانتخاب الممثلين عنه للاضطلاع بأعباء السلطة في الدولة البرجوازية، باعتبار أن الشعب أو الأمة، هو مصدر السلطات، الذي لا يتحقق كمبدأ، إلا في ظل سيادة الديمقراطية، بوصفها أيضاً الساحة التي يتقاطع فيها المجتمع المدني مع الدولة، فإن هذا المجتمع المدني عينه، هو مجتمع الاختلاف، والتعدد، والتعارض، والتناقض، داخل بنيانه، وهياكله الاجتماعية والسياسية. سادساً: وعندما نؤكد على الجوانب الايجابية والتقدمية للمجتمع المدني، علينا أن نعترف بأن أوروبا الغربية، كانت لحظة تاريخية مهمة كبيرة وحاسمة، وحيوية، في التبلور التاريخي لهذا المجتمع المدني بعمقه العالمي، وإن كان هذا الاعتراف ليس مقترناً بالنزعة التماثلية، أو بالتبعية للمركزية الأوروبية، بقدر ما هو نابع من منهج نظري، يتخذ من الجدل ركيزة أساس في بنيانه الداخلي.

ماركس والتخطي الجدلي للتناقض بين المجتمع المدني والدولة السياسية

في البدء لابد من الإشار الى أنه ليس ثمة نظرية تبدو للوهلة الأولى أنها على تناقض جذري صارم مع النظرية الليبرالية الكلاسيكية أكثر من الماركسية، فإن المبادىء الأساسية المتعلقة بامكانية خلق مجتمع مدني متجانس قائم على أسس واقعية للديمقراطية، والعقلانية، والمواطنة، وحقوق الانسان، والالتحام بين الحرية والمساواة، هي مبادىء مشتركة بين الاثنتين.

ومع أن الليبرالية والماركسية تتناقضان بشكل حاد بخصوص الغايات والأساليب، والدور التاريخي الذي قدّر للبروليتاريا أن تلعبه، إلا أن على حدودهما كان يتم تداخل الواحدة منها بالأخرى، باعتبار أن الماركسية، التي ترعرعت في موروث الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية الأوروبية، شكلت تحولاً تاريخياً على نحو متواصل، وقفزة ثورية وفق نمط مترابط منطقياً، حيث أبدعت جدلاً نوعياً جديداً في غمار النضال الثوري، مستفيدة، ومنقذة، ومحافظة في الوقت عينه، في سيرورة تطويرها للنواة العقلانية الحقة لجدل هيغل، ومنتقدة إياه من مواقع نظرية نوعية. فإذا كان الاقتصاد السياسي الانكليزي، والاشتراكية الفرنسية، والفلسفة الكلاسيكية الألمانية، قد شكلت المصادر النظرية الأساسية للفلسفة الماركسية، فإنه والحق يقال تمثل النظرية الماركسية الوريث الشرعي للمنجزات الجدلية المثالية، من القرن السادس عشر إلى منجزات هيغل الجدلية، التي طرحت مسألة تطابق الجدل من المنطلق ونظرية المعرفة، والتي كانت في الوقت عينه، نقطة انطلاق لأسس الماركسية، والتجاوز الجدلي الخلاق والمبدع للنظرية الليبرالية الكلاسيكية الأوروبية عامة.

يستخدم ماركس مصطلح المجتمع المدني بطريقتين، الاولى وردت في " المسألة اليهودية" حيث المجتمع المدني، هنا، كحياة مادية خاصة مقابلة للحياة العامة

والمجردة للدولة الحديثة، حيث يتم التحديد، هنا، بالتقابل (التعريف بالنقيض)، والمجتمع المدني هذا هو المجتمع البرجوازي. أما في " الايديولوجيا الالمانية " فإن ماركس يماثل بين المجتمع المدني وعلاقات الانتاج التي تشمل العلاقات الاقتصادية (علاقات السوق) والعلاقات الاجتماعية، أي علاقات الملكية الخاصة.

وفي المؤلفات اللاحقة وخاصة في " رأس المال "، يستغني ماركس عن مصطلح المجتمع المدني كبنية تحتية ويبقي على مفهوم علاقات الانتاج الاجتماعية — الاقتصادية كمسرح للتاريخ. أي على اعتبار أن التاريخ اساسا هو الانتقال من شكل سائد للملكية الخاصة الى شكل جديد. هذا التخلي عن المفهوم جاء على أرضية الارهاصات الثورية لمنتصف القرن التاسع عشر (ثورات ١٨٤٨ الديمقراطية)، وعلى أساس التحضير النظري لقلب السلطة البرجوازية وتحطيم سلطتها ومعها مجتمعها المغترب — مجتمعها المدني.

وكما معلوم فإن الماركسية درست، وحللّت، واستخلصت الدروس، التي قدمتها الثورات البرجوازية الأوروبية في الماضي، فيما يتعلق بمفهوم المجتمع المدني وعلاقته ببناء الديمقراطية، وبخاصة الثورة الانكليزية خلال أعوام ١٦٤٠– ١٦٤٩، والثورة الفرنسية الكبرى خلال أعوام ١٧٨٩– ١٧٩٤، وربيع ثورات ١٨٤٨، التي اجتاحت أوروبا، وهدّمت عروش الملكية المطلقة، وقضت على الاقطاعية، ونجحت في مرحلة صعودها في إحداث تطورات تاريخية عظيمة لا تتزعزع في مجال بناء مجتمع مدني منعتق سياسياً، يسود فيه مبدأ الحق البرجوازي، حيث تشكل الملكية الخاصة عامة، والملكية الخاصة لوسائل الانتاج بخاصة، الضمانة الحقيقية لنظام الدولة السياسية البرجوازي.

ترتبط مفاهيم " المجتمع المدني " و " الديمقراطية " بسياق محدد وهو الذي يسمح

ببروز مفهوم " المواطن " أو " الفرد ". هذا السياق هو الذي " يختزل الانسان الى عضو في المجتمع البرجوازي " والى الفرد الاناني المستقل من جهة، والمواطن، الشخص المعنوي من جهة اخرى، على حد تعبير ماركس. وليس هذا السياق التاريخي غير العصر الذي يصبح فيه الفرد متساويا من الناحية الحقوقية على الاقل) مع كل فرد وأخر، فينزل الى حلبة الحياة مجردا من انتمائه الى العشيرة أو الطائفة، أو الملة.

ولاحقا، مع التطورات الحاصلة في التشكيل الاجتماعي الرأسمالي والتطورات الحاصلة في العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني وكذا تطور الممارسة الديمقراطية وبروز ظواهر جديدة تستهدف معالجات جديدة، أعاد المفكر الايطالي المعروف غرامشي اكتشاف وبلورة هذا المفهوم واستخدامه ومنحه مضامين جديدة.

إن مفهوم المجتمع المدني عند ماركس ينطلق من السياسة كتجريد، حيث يمثل " نقد فلسفة الحق لهيغل ١٨٤٣ "، و " المسألة اليهودية "، النقد الأكثر جذرية، التي كان موضوعه الحق والدولة الدستورية التمثيلية الحديثتين، وذلك باسم الديمقراطية الجذرية. لقد بقيّ هذا النقد أدنى بكثير من الناحية النظرية من نقد الرأسمال، ولكنه شكل مرحلة انتقالية، المحرك لايصال نقد السياسة إلى نقد الاقتصاد السياسي، أي إلى نقد رأس المال، باعتباره يدخل في سياق عميق التحليل النظري لنمط الانتاج الرأسمالي، وللعلاقات الانتاجية الرأسمالية الجديدة. كتب ماركس في مقدمة كتاب: " مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي "، يقول"... وساقتني أبحاثي إلى النتيجة التالية، وهي أن العلاقات الحقوقية، شأنها بالضبط شأن أشكال الدولة لا يمكن فهمها لا بحكم ذاتها، ولا بحكم ما يسمى التطور العام للروح البشرية، وإنما على العكس، تمد جذورها في العلاقات الحياتية المادية التي يسمى هيغل، مجموعها "بالمجتمع المدني" على غرار ما فعل الكتاب الانجليز والفرنسيون من القرن الثامن عشر، وأنه ينبغي البحث عن تشريح المجتمع المدني".

ويظهر أول نقد علمي للاقتصاد السياسي، الدولة السياسية البرجوازية، كامتداد، تعبر عن علاقات الانتاج الرأسمالية، التي تتمفصل عليها، وإن استقلاليتها مرتبطة، بتبعيتها لبنية التبادل من أجل الانتاج، أي بتشكل المجتمع المدني في طبقات متناقضة.وهكذا، فالمجتمع المدني، يختزله ماركس إلى مواجهة ذريه للمصالح الخاصة واعتباره مجتمع غير سياسي، تحدده تناقضات المصالح فيه، الدولة السياسية البحتة و"شكلياتها وبيروقراطيتها كتوسط مجرد وعاجز لمصالحه".

ومن الطبيعي التأكيد على أنه لا يمكننا أن نفهم هذا الموقف السلبي من الدولة، ووضع " المجتمع المدني " مقابلاً لها إلا إذا نزّلنا المفهوم الماركسي في الظرفية التاريخية للنضال الفكري السياسي، والاقتصادي الاجتماعي الذي عرفه النصف الثاني من القرن التاسع عشر..... وهكذا يمكن القول: إن المفهوم قد اكتسب في الرؤية الماركسية معنى مادي نأى به عن المفهوم المعرفي البحت، ومعنى ثوريا ليتحول في العمل اليومي الى سلاح سياسي ضد السلطة الاستبدادية. ويقطع كل من ماركس وانجلز بالمفهوم شوطا جديدا في الايديولوجية الالمانية (١٨٦٤) حين يصلح مفهوما تاريخياً عالمياً مرتبطاً بالمجتمع الرأسمالي، ومتطوراً بتطور طبقة البرجوازية، وإنتقال قاعدتها الانتاجية من درجة الى درجة اخرى أكثر تقدماً.

لقد نظر ماركس إلى الموضوع من منظار التناقض الذي كشف عنه في مسيرة الحداثة البرجوازية ذاتها ومشروعها التحرري نفسه. ففي نظر ماركس إن مشروع التحرير السياسي الذي قامت به البرجوازية بالفعل عندما نقلت المجتمعات من النظام القديم إلى النظام الحديث ليس في العمق إلا مشروع استلاب جديد. بل إن السياسة هي في قلب هذا الاستلاب وهي تجسد أعظم أشكال هذا الاستلاب. ففي اللحظة ذاتها التي خلقت فيها برجوازية الدولة كمجال للعام، خلقت أيضا مجال الخاص. وبذلك قضت على الفرد بالتصدع أو الانشقاق في ذاته وهويته نفسها بين

ماهيتين متنابذتين ولا يمكن التوفيق بينهما، ماهيته كمواطن، وماهيته كمنتج. فالعام (المواطنية وما تعنيه من حق المساواة) فيه يعيش حالة صدام ونزاع مستمر مع الحقيقة الانتاجية الاجتماعية الفعلية التي تعني التفاوت والتباين الشديدين في شروط الحياة والعيش والممارسة. لذلك سوف يقول إن الحرية التي تعكسها المواطنية التسووية هنا شكلية تماما، ولن يكون هناك تحرر حقيقي للفرد إلا عندما تتوافق شروط الحرية السياسية مع شروط الحرية الاجتماعية. وهذه هي، حسب ماركس، غاية الشيوعية وبرنامجها، أي المطابقة بين العام والخاص، بين الدولة إطار الحرية لكن الشكلية والمجتمع المدني إطار المصالح لكن البرجوازية الخصوصية فحسب، وذلك بتجاوز الدولة والمجتمع المدني البرجوازي الطبقي في الوقت نفسه. فكلاهما الدولة والمجتمع البرجوازيان مجال للاستلاب. وليست الشيوعية سوى برنامج التجاوز التاريخي هذا للدولة الديمقراطية الشكلية وللمجتمع المدني البرجوازي الرأسمالي معا، ومثالها أن تأتي بنظام مجتمعي تكون حرية الفرد فيه شرطا لحرية المجموع، أي يتحقق فيه الانسجام المطلق بين العام (الدولة- النظام، الحرية) والخاص (المجتمع المدني- الفردية، المصلحة) وتتعانق فيه الفردية والجمعية معا. إن الصدع الذي أحدثته البرجوازية بين العام والخاص في كل فرد هو أصل السياسة التي يوجه إليها ماركس نقدا قويا باعتبارها أكبر تجسيد للاستلاب البرجوازي.

ومن جهة اخرى لابد من الاشارة الى أن النتيجة التي توصل إليها ماركس في نقده فلسفة الحق العام عند هيغل، هي مسألة الانفصال بين المجتمع المدني والدولة السياسية، الذي يتم في العالم البرجوازي، المترافق مع تأكيد سلطة البرجوازية كطبقة مسيطرة، والدولة الديمقراطية البرجوازية، تؤكد هذا الانفصال، الذي يصيب كل عضو فرد في المجتمع المدني. إنها تؤكد هذا الانشطار بين الوجودين، وجود الفرد البرجوازي العيني، الفردي، الانساني في المجتمع المدني، ووجود المواطن المجرد

الشامل والمساواتي في الدولة السياسية، التي يمارس فيها سيادة مجردة ووهمية.

هذه الحياة المزدوجة للإنسان، وهذا الإنشطار في حياة الإنسان، وهذا النزاع الذي يتواجد فيه الإنسان، هو الذي يفضي على حد قول ماركس إلى الانشقاق الدنيوي، بين المجتمع المدني والدولة السياسية.

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل يمكن تجاوز هذا التناقض العقلاني بين الدولة السياسية التمثيلية والمجتمع المدني الممزق، من خلال تحويل الديمقراطية التمثيلية إلى ديمقراطية فعلية. وذلك بواسطة تسييس المجتمع المدني؟ " إنه ميل المجتمع المدني إلى اتخاذ وجود سياسي، أو إلى جعل الوجود السياسي وجوده الفعلي الخاص به"، يسمى هذا الميل حتى اليوم مشاركة"، وإن يكن ماركس يتصوره بطريقة تبدو الآن محدودة (بيد أنها ذات مغزى كبير تاريخياً)" بوصفها أهم مشاركة ممكنة في السلطة التشريعية".

وإذا كان التحرر السياسي للمجتمع المدني، فقد شكل خطوة تقدم كبيرة، حيث أن الديمقراطية البرجوازية قد حطمت الامتيازات الاقطاعية، وأعلنت المساواة السياسية، عبر المشاركة السياسية للمجتمع المدني، ولكنها بمقابل ذلك أبقت على الامتيازات الاقتصادية الرأسمالية، والاضطهاد، والاستغلال البرجوازي. وتأسيسا على ذلك فان هذا التحرر السياسي عينه، متطابق مع سيادة الرجل الخاص البرجوازي في الدولة السياسية، وبالتالي فهو ليس كل التحرر الإنسانى بل إنه تحرر مخادع ولأن الديمقراطية البرجوازية من وجهة النظر الماركسية لم تشكل أبداً تخطياً جدلياً للانشقاق، أو الانفصال، أو التناقض المزدوج بين المجتمع المدني، من دون أن يكتمل ببعده الملازم له، أي التاريخي والعالمي، أي التحرر الاجتماعي والإنساني يظل ويستمر اغتراباً سياسياً، حيث سلطة الدولة السياسية تتجلى في سيادة سلطة الملكية

الخاصة لوسائل الانتاج.

من هنا يندرج البرنامج الثوري لماركس، الذي يطرح على مختلف مكونات المجتمع المدني السياسية، والنقابية، وهياكله الاجتماعية والطبقية المستغلة، والمضطهدة، لاستعادة، ولامتصاص "قواهم الخاصة"، بغية التخطي الجدلي لهذا التناقض المزدوج بين المجتمع المدني والدولة السياسية البرجوازية الضامنة الرئيسة للملكية البرجوازية لوسائل الانتاج، ومصالحها، عبر الثورة الاجتماعية، باعتبارها ثورة تهدف إلى تحرير المجتمع المدني بأسره، وإلى تحرير الدولة البرجوازية ككيان قائم منفصل عن هذا المجتمع المدني المأزوم. ولقد أعطى ماركس هذا الدور التاريخي والتحريري لطبقة من طبقات المجتمع المدني، هي "البروليتاريا"، باعتبارها الطرف الحاسم في هذا التناقض الأساس في هذا المجتمع البرجوازي، القادر على حله، وانطلاقاً من رؤيته العقلانية للتطابق الحاصل بين ثورة الشعب مع تحرر الطبقة العاملة. "ولا يمكن لهذا التحرر الاجتماعي أن يرتكز إذن إلا على الغاء التفكيك السياسي، وليس على الديمقراطية، بل على نقد قواعد الديمقراطية، ليس على الدولة الحرة، بل على تحرير الدولة السياسية".

إن هذا التحرر الاجتماعي والإنساني الحاسم، يعتبر مكملاً للتحرر السياسي للمجتمع المدني البرجوازي السابق، الذي من الواجب الاستفادة منه، من مختلف الحقوق السياسية والمدنية، والحرية، والمساواة، التي تحققت في عهد البرجوازية، باعتبارها حقوقاً مثلت تقدماً عظيماً بالنظر إلى الامتيازات الاقطاعية، من أجل توظيفها بشكل صحيح نحو بناء علاقات اجتماعية وسياسية وحقوقية إنسانية جديدة، خالية من الاضطهاد، والاستغلال، والعسف.

المرحلة الثالثة وتشمل النصف الأول من القرن العشرين وذلك في إطار احتدام

الصراع الثوري وفي سياق إعادة بناء الاستراتيجية الثورية في مجتمعات أوربا الصناعية. وكان أكبر مسؤول عن تطوير هذا الاستخدام الجديد المفكر الايطالي الشيوعي أنطونيو غرامشي. وغرامشي هو الذي ترك أكبر الأثر على المفهوم كما يستخدم اليوم، بعد استبعاد عناصر فلسفية وعقائدية كثيرة منه.

غرامشي وطرح موضوع المجتمع المدني في اطار نظرية السيطرة والهيمنة:

على الصعيد المفاهيمي اعتبر غرامشي المجتمع المدني احد مكونات البنية الفوقية. ففي احد النصوص الهامة في دفاتر السجن كتب غرامشي قائلا: " ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللحظة، هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين، الاول يمكن أن يدعى المجتمع المدني، الذي هو مجموع التنظيمات التي تسمى (خاصة) والثاني هو المجتمع السياسي أو الدولة. هذان المستويان ينطويان من جهة اولى على وظيفة الهيمنة حيث إن الطبقة المسيطرة تمارس سيطرتها على المجتمع، ومن جهة ثانية تمارس الهيمنة المباشرة أو دور الحكم من خلال الدولة أو الحكومة الشرعية ".

ويضيف في مكان أخر قائلا: " ينبغي الانتباه الى أن في مفهوم الدولة العام عناصر ينبغي ردها الى المجتمع المدني، إذ تعني الدولة: المجتمع السياسي + المجتمع المدني، أي الهيمنة المدرعة بالعنف ". ويضيف " لا ينبغي أن يفهم بكلمة دولة جهاز الحكم فحسب، بل جهاز الهيمنة الخاص أو المجتمع المدني ". الدولة، حسب رأي غرامشي، هي المجتمع السياسي (سلطة الدولة) زائدا المجتمع المدني (الحقل الايديولوجي أو الاجهزة الاعلامية والتربوية للدولة البرجوازية الحديثة).

ومن جهة ثانية أدخل غرامشي قطيعة جديدة في المضمون الدلالي Semantic لمفهوم المجتمع المدني، بإعتباره فضاء للتنافس الايديولوجي. فإذا كان المجتمع السياسي حيزا للسيطرة بواسطة سلطة الدولة، فإن المجتمع المدني فضاء

للهيمنة الثقافية الايديولوجية، ووظيفة الهيمنة Hegomony هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعي أنها خاصة مثل النقابات والمدارس ودور العبادة والهيئات الثقافية المختلفة.

تتبدى استقلالية الايديولوجيا في الهيمنة الثقافية باعتبارها رؤية للعالم لا تستمد قوتها وقدرتها من التغلب وفرض السلطة كما هو الامر في حالة السيطرة، ولا من عقلانية مفترضة أو منطق مجرد، بل من احتضان كتل المجتمع المتجانسة واقامة اللحمة بينها.

هذه الهيمنة الثقافية التي لا تعرف مركزا ولا تأتي عن ألية موحدة، بل هي نشاط متعدد المراكز يقيم تجهيزاته وتنظيماته خارج الدولة، وفي فضاء المجتمع المدني تحديدا، في محاولة منها – الهيمنة – لاقامة سياسة للايديولوجيا يكون الهدف منها استعادة المجتمع المدني لحقه في ممارسة شرعيته والوصول الى سيادته على مكونات وجوده الخاصة. بهذا يكون غرامشي أول من استعمل مفهوم الهيمنة بمعنى القيادة، وايجاد سياسة ثقافية تهدف الى تنسيق وتوحيد مواقف الفئات والطبقات الاجتماعية كمقدمة لا بد منها لتحقيق السيادة، وذلك من خلال فاعلية الحزب " المثقف الجمعي " وقدرته على حشد وتعبئة كل اصحاب المصلحة في التغيير تحت قيادته، وذلك لأنه يحمل لواء الاصلاح والتغيير، ويسعى لنشر اليات هيمنته الثقافية والسياسية على كامل المجتمع. هكذا يرى غرامشي على غرار ابن خلدون ان المطاولة الثقافية هي أساس وشروط المطاولة السياسية.

وطبعا لا يمكن فهم موقف غرامشي بإعطائه اهمية أساسية للمستوى الايديولوجي في البنية الاجتماعية – الاقتصادية من دون ربط ذلك بالظروف التاريخية التي كانت سائدة أنذاك في أوربا الغربية بفعل ابتعاد أفق الثورة الاجتماعية. فقد

اعتقد غرامشي أن المشكلات " الثقافية " هي مشكلات ذات أهمية خاصة في مراحل تتلو النشاط الثوري، كما في أوربا ١٨١٥، ثم ثانية بعد عام ١٩٢١. ويقول إنه في مثل هذه الاوقات لا تكون هنالك معارك مباشرة بين الطبقات، ويتحول الصراع الطبقي الى " حرب مواقع "، وتصبح " الجبهة الثقافية " هي الميدان الرئيسي للنزاع.

لقد حاول غرامشي أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية ويستخدمه لإعادة بناء استراتيجية الثورة الشيوعية أو التحررية. وبالنسبة لغرامشي سواء أكان ذلك في كتابه " الأمير الحديث " أو " دفاتر السجن " هناك مجالان رئيسيان يضمنان استقرار سيطرة البرجوازية ونظامها. المجال الأول هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، وفيه تتحقق السيطرة المباشرة، أي السياسية، والمجال الثاني هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس ومساجد أو كنائس إلخ، وفيه تتحقق وظيفة ثانية لا بد منها لبقاء أي نظام هي الهيمنة الايديولوجية والثقافية. ولذلك لا يكفي للوصول إلى السلطة في نظر غرامشي والاحتفاظ بها السيطرة على جهاز الدولة ولكن لا بد من تحقيق الهيمنة على المجتمع، ولا يتم ذلك إلا من خلال منظمات المجتمع المدني وعبر العمل الثقافي بالدرجة الرئيسية. وفي هذا التحليل يبلور غرامشي للحزب الشيوعي الطامح إلى السيطرة استراتيجية جديدة تقول إن من الممكن البدء في معركة التغيير الاجتماعي المنشود، أي الشيوعي، من استراتيجية تركز على العمل على مستوى المجتمع المدني وتعبئة المثقفين لكسب معركة الهيمنة الايديولوجية التي ستلعب دورا كبيرا في مساعدة الحزب على عبور الخطوة الثانية وهي السيطرة على جهاز الدولة. ففي مقابل استراتيجية الانقلاب العسكري أو شبه العسكري يقترح غرامشي عملية التربية والتعبئة الشاملة للمجتمع، أي السيطرة التدريجية والفكرية على الأطر التي تنظم علاقاته اليومية. ففي منظور غرامشي المجتمع المدني هو المجال الذي تتجلى

فيه وظيفة الهيمنة الاجتماعية مقابل المجتمع السياسي أو الدولة الذي تتجلى فيه وتتحقق وظيفة السيطرة أو القيادة السياسية المباشرة. ولأن الهيمنة مرتبطة بالايديولوجية فإن المثقفين هم أداتها. ومن هنا جاءت حاجة غرامشي لإعادة تعريف المثقف وتحليل دوره والرهان الكبير الذي وضعه عليه في التحويل الاجتماعي.

لكن المراهنة على المجتمع المدني لم تلغ عند غرامشي دور الدولة ولا أهمية السيطرة عليها. فالعمل في إطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في إطار الدولة وسياسة التحويل الدولوية. لذلك لا قيمة للمثقف عند غرامشي ولا ضمانة لفاعليته إلا إذا كان عضويا، أي إذا ارتبط بمشروع طبقة سياسي، تماما كما أن الهيمنة لا قيمة لها إلا كجزء أو مستوى من مستويات العمل لتحقيق السيطرة الاجتماعية. إنها ليست منافية للسياسة ولكن مكملة لها، وإن كانت متميزة عنها. فالمجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة يسيران جنبا إلى جنب ويجمع بينهما في كل نظام وحدة ديناميكية السيطرة الاجتماعية.

إن قراءة اطروحات غرامشي بشأن المجتمع المدني ومقارنتها بأطروحات كل من هيغل وماركس تتيح القول بوجود اختلاف في مستويات النظر بالنسبة لماركس وهيغل من جهة وغرامشي من جهة ثانية.

يرى هيغل وماركس في " المجتمع المدني " بمعنى المجتمع المدني لطبقات اجتماعية كما في مجتمع برجوازي، أي أن تفكيرهما ينصب على مفهوم المجتمع المدني بعلاقته بالبنية التحتية، أي القاعدة الاقتصادية، أي العلاقات الناشئة في هذا المجال/الحقل الاقتصادي. أما غرامشي فقدم مفهوم " المجتمع المدني " ضمن اشكالية سياسية وفكرية هامة هي " الهيمنة"، وحلل مفهوم المجتمع المدني في علاقته بالبنية الفوقية، وهذا هو عنصر الاختلاف، الذي نراه جوهريا وهاما.

إن فكرة غرامشي عن المجتمع المدني انما لها معنى محدد في اطار فكره ذاته، أي أنه مجتمع مدني كمجال لتحقيق مشروع تاريخي معين. وبالتالي فإن هذا يعتبر امرا يتعدى الاشكال المحددة لمفاهيم طبيعة السلطة، عسفها، مقاومة عسف السلطة أو ما شابه.

المجتمع المدني، بحسب غرامشي، يمثل مجموع العضويات أو الكيانات الخاصة التي تمكن المجتمع المدني من أن يعبر عن وظائف الهيمنة. ويعني ذلك أن غرامشي يريد، وبمساعدة مفهوم المجتمع المدني، أن يحدد مضمون الهيمنة السياسية والثقافية لطبقة اجتماعية محددة (أو إئتلاف طبقي) في عموم المجتمع.

إن مفهوم الهيمنة مفهوم نظري يشير الى الطريقة التي يتم بواسطتها، إبراز مصالح المجتمع ككل، وكذلك طريقة تنظيم القبول الاجتماعي بهذا الاتجاه. الهيمنة، إذن، ذات علاقة بالمجتمع المدني في حين أن السيطرة (القسر) عائد للدولة، أي للمجتمع السياسي.

يقول غرامشي: نستطيع الان أن نحدد مستويين رئيسين من البنى الفوقية — احدهما يمكن أن يعرف باسم " المجتمع المدني، وهو مجموع الاجهزة المعروفة عموما باسم " الحاضنة "، والثاني هو " المجتمع السياسي " أو الدولة. وهذان المستويان يقابلان وظيفة " الهيمنة " التي تمارسها الجماعة المسيطرة عبر المجتمع كله من جهة ووظيفة " السيطرة المباشرة " التي تمارسها الدولة.

تبنى الهيمنة، كما يعاد انتاجها، ضمن شبكة من المؤسسات يسميها غرامشي بالمجتمع المدني تميزا لها عن الجانب القمعي للدولة. المجتمع المدني، إذن، هو تلك التنظيمات ذات الطابع غير الحكومي: النقابات، المدرسة، الاحزاب.... الخ، وهذه تنظيمات طوعية تفعل فعلها عن طريق الاقناع أي من خلال

الايديولوجيا. وبخلاف هذه التنظيمات، تشكل مؤسسات الدولة: الادارات، الجيش، الشرطة، القضاء، ما يسمى بالمجتمع السياسي، الذي يفعل فعله عن طريق القهر (السيطرة).

لابد أن يكون مفهوما، منعا لأي التباس، الاشارة الى أن المقارنة ما بين الثنائي الدولة/ المجتمع، أو استخدام ثنائي مشابهة كالقوة/القبول، لا يعني اننا نقصد التلميح الى أن هناك أجهزة دولة قمعية بشكل خالص، وان الباقي هو أجهزة ايديولوجية خالصة، ولا أن بالامكان تركيز الصراع الطبقي ضد الدولة بشكل رئيسي، في هذا الجانب أو ذاك. على العكس من ذلك يتعين التأكيد على حقيقة مهمة وهي أن لكل بنية دولة وظيفتها القمعية ووظيفتها الايديولوجية، إلا أن هناك بعض البنى التي تكون قمعية أكثر من غيرها، وبعض البنى التي تكون بالمقابل أكثر ايديولوجية من غيرها.

المرحلة الرابعة لاستخدام مفهوم المجتمع المدني وتشمل العقدين الأخيرين من القرن العشرين والأن، التي شهدت اعادة اكتشافه من تراث غرامشي لكن بعد تنقيته من بعض القضايا التي كانت موضع سجالات ساخنة خلال المراحل السابقة، بحيث لا يحتفظ منه إلا بفكرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الاجتماعية الخاصة التي تعمل إلى جانب الدولة لكن ليس تحت إمرتها على تنظيم المجتمع وتنشيطه وتحقيق الاتساق فيه. وبهذا المعنى فالمقصود بالمجتمع المدني كما يستخدم اليوم تلك الشبكة الواسعة من المنظمات التي طورتها المجتمعات الحديثة في تاريخها الطويل والتي ترفد عمل الدولة. وإذا شبهنا الدولة بالعمود الفقري فالمجتمع المدني هو كل تلك الخلايا التي تتكون منها الأعضاء والتي ليس للجسم الاجتماعي حياة من دونها. فليس هناك أي شكل من العداء بينهما ولا اختلاف في طبيعة الوظائف وإن كان هناك اختلاف في الأدوار.

ومن المفيد التذكير هنا أن الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني قد مر هو نفسه بثلاث فترات رئيسية.

الفترة الأولى هي فترة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى والنظم السياسية بهدف ضخ دم جديد في السياسة وإضفاء طابع شعبي عليها بدأت تفقده مع بقرطتها وتقنرطتها. وقد تمثل ذلك بإدخال عناصر أو مسؤولين في حركات إنسانية وتنظيمات اجتماعية خيرية في التشكيلات الوزارية على سبيل تقريب السياسة من الفئات النشيطة في المجتمع ومن الجمهور الواسع الذي عف عنها في الوقت نفسه.

أما الفترة الثانية فهي فترة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق الكثير من المهام التي تهم هذه الأخيرة بالتراجع عنها. وهذا المفهوم يتوافق مع انتشار مفهوم العولمة والانتقال نحو مجتمع يحكم نفسه بنفسه ويتحمل هو ذاته مسؤولية إدارة معظم شؤونه الأساسية. وقد استخدمت " الدول الديمقراطية " مفهوم المجتمع المدني في هذه الحالة للتغطية على عجزها المتزايد عن الايفاء بالوعود التي كانت قد قطعتها عن نفسها وتبرير الانسحاب من ميادين نشاط بقيت لفترة طويلة مرتبطة بها لكنها أصبحت مكلفة، ولا يتفق الالتزام بالاستمرار في تلبيتها على حساب الدولة مع متطلبات المنافسة التجارية الكبيرة التي يبعثها الاندراج في سوق عالمية واحدة والتنافس على التخفيض الأقصى لتكاليف الانتاج.

أما الفترة الثالثة فهي فترة طفرة المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية، على مستوى التنظيم العالمي بشكل خاص، في مواجهة القطب الذي تمثله الدولة-الدول المتآلفة في إطار سياسات العولمة والنازعة إلى

الخضوع بشكل أكبر فأكبر في منطق عملها للحسابات التجارية والاقتصادية. وشيئا فشيئا يتكون في موازاة هذا القطب الدولوي والقيادة الرسمية للعالم، تآلف المنظمات غير الحكومية والاجتماعية التي تتصدى لهذه الحسابات الاقتصادية والتجارية من منطلق إعطاء الأولوية للحسابات الاجتماعية ولتأكيد قيم العدالة والمساواة بين الكتل البشرية. وفي هذه الحالة يطمح المجتمع المدني إلى أن يكون أداة نظرية لبلورة سياسة عالمية وبالتالي أيضا وطنية بديلة تستند إلى مجموعة من القيم والمعايير التي ينزع السوق الرأسمالي إلى تدميرها أو التجاوز عنها.

لكن الأمر لم يلبث حتى تجاوز ذلك وجعل من المنظمات غير الحكومية، المحلية والدولية، فاعلا رئيسيا إلى جانب الحكومات في تسيير الشؤون الوطنية والعالمية. وقد تبلور مفهوم المنظمات غير الحكومية من خلال الوضعية القانونية التي كرستها لهذه المنظمات الأمم المتحدة، والدور النشيط الذي أصبحت توليه لها لحل العديد من المشكلات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. حتى ساد الاعتقاد اليوم أن هذه المنظمات هي الملجأ الوحيد في تنفيذ المشاريع الانسانية الخيرية وغير الخيرية في مواجهة عجز الدولة وشلل أجهزتها بسبب سيطرة البيرقراطية عليها.

ومن الواضح أن الحالة ليست كذلك في البلاد النامية. فلا ينبع الحديث عن المجتمع المدني والدعوة لإعطاء المؤسسات الاجتماعية مسؤولياتها في العمل الاجتماعي من نضح الدولة ولا من تطويرها لفكرتها عن دورها الانجع في المساهمة في تطوير النظام الاجتماعي، ولا عن نضج المجتمع وتوسع دائرة العمل والمبادرة والتنظيم عند أفراده ونشوء جمعيات ومؤسسات أهلية قادرة على التدخل لمعالجة الكثير من القضايا والمشكلات الاجتماعية ولكن ربما بالعكس من ذلك تماما. إن منبع الحديث المتزايد عن المجتمع المدني هو انهيار الدولة وفقدانها لأي دور مركزي على الطريقة

الكلاسيكية، أي بناء الأمة، وعجزها عن بلورة دور جديد لها يتماشى مع حاجات المجتمع الذي يتطور بمعزل عنها منذ فترة طويلة في تصوراته ومطالبه. كما هو تفكك المجتمع نفسه وافتقاره إلى أي مؤسسات تسمح له بممارسة دوره أو تأكيد وجوده في وجه السلطة المتحولة إلى سلطة أصحاب المصالح الخاصة وفي وجه الفوضى والدمار الذين يتهددان مصيره ومستقبله.

الأن، وقد صار لدينا مجموعة من الاطروحات، على تنوعها، تسمح لنا بتعيين حدود المجتمع المدني من خلال تعريفه بأنه: عبارة عن مجموعة من المؤسسات التي تقع خارج شبكة سلطة الدولة تتيح للقوى الاجتماعية العاملة في مجالات الاقتصاد والحياة الثقافية والايديولوجيا والسياسة أن تنظم نفسها بشكل حر بحيث تستطيع أن تلعب دورها في التطور الاجتماعي. انه مفهوم يتجاوز مجرد التغيير السياسي كما يعتبر أن ضمان وجود وحرية تلك المؤسسنات الاهلية، هو شرط أساسي لفعالية الديمقراطية السياسية نفسها

إذا تابعنا التطور التاريخي للرأسمالية وكذا تطور مؤسسات المجتمع المدني نستطيع أن نقول أن تلك المؤسسات كانت ضرورية من أجل تكريس استقلالية المجال الاقتصادي والانشطة التي يتجلى من خلالها الاقتصاد الرأسمالي في مواجهة السلطة.

لم تقف سيرورة التاريخ عند هذه اللحظة التاريخية الاولى في تكوين الرأسمالية بل تعرضت هذه السيرورة الى تطور متناقض نتج عنه تبلور طبقات اجتماعية جديدة، اضافة للطبقة الصاعدة أنذاك — البرجوازية -. هكذا نشأت البروليتاريا كطبقة جديدة وجرت تغيرات عاصفة في مضمون طبقات قديمة أخرى تجلّت في تحولها الى منتجين سلعيين صغار يخضعون لمنطق قوانين التشكيلة الرأسمالية. وبذلك تم بسط العلاقات السلعية الرأسمالية وهيمنتها واخضاعها كافة العلاقات الاخرى لمنطقها. هكذا، إذن،

بدأت تتبلور مؤسسات أهلية تخرج عن إطار إدارة شؤون رأس المال، تبحث عن حلول وسطى بين فئات البرجوازية نفسها من أجل تكريس السلطة السياسية المشتركة لها.

أدى تطور الرأسمالية الى تطور القطبين الرئيسين: البرجوازية والبروليتاريا، وقد ترتب على ذلك مجموعة من النتائج أهمها بروز البروليتاريا كقوة مستقلة، وكطرف رئيسي في الصراعات مع البرجوازية. وبدأت تنادي بنظام اجتماعي اخر، لا طبقي في الجوهر. وهكذا فرض ميزان القوى الجديد على النظام الرأسمالي ضرورة العمل وفقا لمبدأ التعددية الحزبية والانتخابات العامة. إن هذه الصيغة من الديمقراطية السياسية، التي كانت محصلة للصراع الدائر بين القطبين البرجوازية/البروليتاريا، وتنامي كفاح الاخيرة واشتداد عودها قد أدخل تناقضا جديدا في عمل القوانين الناظمة لاشتغال التشكل الراسمالي، ترتبت عليه نتائج بالغة الاهمية. أهم تلك النتائج يتجلى ببحث أطراف التناقض الاساسي عن مساومة تنتج حلا وسطا تاريخيا بين رأس المال والعمل.

مفهوم المجتمع المدني العالمي

بداية، لابد من الاشارة الى أن تعبير "المجتمع المدني العالمي"– برز مثله مثل تعبير "المجتمع المدني" ذاته– مجددا في سياق طائفة من الاوضاع على الصعيدين السياسي والفكري يمكن الاشارة الى أهمها:

١. التحولات التي شهدها العالم عشية انهيار انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي وما رافقه من تداعيات من اهمها انهيار نظام القطبية الثنائية واستحقاقاته. لقد دشنت المرحلة الجديدة في بداياته الامال بانحسار التهديدات التي رافقت نظام القطبية الثنائية وسباق التسلح والحروب الباردة....الخ. وقادت الاوضاع الجديدة الى تنامي الدعوات، من مواقع فكرية مختلفة، بضرورة

طرح تصورات وطرق جديدة لعلاج مشكلات " العالم الجديد " وتطوير بنياته.

٢. ظاهرة العولمة وخطابها. ودون الدخول في تفاصيل اشكالية العولمة لأنها خارج هذه المساهمة، الا أنه يمكن القول بعدم وجود خطاب موحد حول هذه الظاهرة بل يلاحظ تنوع الخطابات المطروحة. وباختصار يمكن تمييز اتجاهين رئيسيين دون أن يعني ذلك اهمال اتجاهات اخرى لم تتبلور بصيغتها النهائية بسبب عدم تبلور الظاهرة ذاتها لأسباب معروفة.

- الاتجاه الاول يرى في العولمة باعتبارها سيرورة تهدف الى مد نطاق السياسات والفعاليات التي قادت إلى الرخاء والسلام في " الغرب " أو " الشمال " إلى العالم كله، عبر طائفة من الاتفاقيات الدولية والتعديلات الهيكلية المحلية التي تطلق قوى السوق، وتدفع إلى تحسين الإنتاجية، والإفادة الأفضل من الموارد، وتشجع المزيد من التطور التكنولوجي، وتحسن من التنظيم الاجتماعي.

- أما الاتجاه الثاني فيطرح بالمقابل عولمة مضادة تقوم على إدراك وترجمة المسئولية المباشرة للعالم المتطور عن اقتلاع الفقر، وذلك من خلال التوقف عن الاستغلال المالي لـ " العالم الثالث "، وتعويضه عن فترات الاستعمار والاستنزاف المتعاظم للثروات الطبيعية، وتصفية المديونية، والاعتراف بحاجة هذا" العالم " لانتهاج طرقه الخاصة بالتطور والنمو والتقدم الاقتصادي الاجتماعي، ومنحه معاملة تمييزية تنحاز لإطلاق قواه المنتجة، وتعفيه من منافسة يستحيل عليه مقابلتها. وتوفر له الموارد اللازمة لانطلاقه الاقتصادي والاجتماعي.

وفي إطار التطلعات نفسها، طرح آخرون مشروع بناء وتطوير "المجتمع المدني العالمي " الذي توفر بالفعل عناصر حقيقية لنشأته ونموه.

وبسبب اختلاف المرجعيات النظرية والتاريخية فإن النظرة الى " المجتمع

المدني العالمي " تختلف كذلك. ويمكن أن نلاحظ هنا مقاربات مختلفة:

المقاربة الاولى تقوم على اساس النظر الى" المجتمع المدني العالمي " باعتباره جزءً من تجليات مشروع العولمة، وباعتباره مستوى مواكبا للمستوى الاقتصادي لهذه الظاهرة. واذا دفعنا هذه المقاربة الى نهايتها المنطقية أمكننا أن نستنتج ان هذا الفهم ينطلق من التبشير الليبرالي الجديد بنظام سياسي جديد للبشرية. فالحركة الحرة لرءوس الأموال والتكنولوجيا، وأنماط التنظيم والإنتاج المشترك أو " المصنع العالمي " يخترق ويتعارض مع البنية القومية للتنظيم السياسي للعالم الموروث من القرن السابع عشر (بالنسبة لأوربا الغربية). ويحتاج الاقتصاد المعولم إلى بنية سياسية تناسبه، ربما تجسدت يوما من الأيام في حكومة عالمية. وحيث إن التنظيم القومي للعالم نشأ على قاعدة عملية بناء الأمة، فالحكومة العالمية يمكن أن تنشأ على قاعدة اجتماعية وبشرية عابرة للحدود القومية وهي "المجتمع المدني العالمي".

أما المقاربة الثانية وهي مناقضة للمقاربة الاولى فتقوم على النظر الى المجتمع المدني العالمي باعتباره جزء من عملية أوسع، هي النضال المشترك من أجل العدالة الدولية والسلام العالمي. وبحسب هذه المقاربة يقوم المجتمع المدني بدور القاطرة لعملية التحويل الديمقراطي في الداخل عبر النضال الضروري لاستلهام ووضع إستراتيجيات ورؤى جديدة للتنمية والتطور. كما يقوم بدور الجسم الحي الذي يخوض النضال من أجل نشأة بيئة سياسية واقتصادية دولية مواكبة أو مناسبة للتنمية البشرية ذات الوجه الإنساني في العالم الثالث.

وبحسب مؤيدي هذه المقاربة وانصارها، فقد تجسد هذا الواقع في احداث يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٣، اذ تجلى " المجتمع المدني العالمي "، بأعظم معانيه ودلالاته، في المسيرات الحاشدة والمتزامنة في نحو ٦٠٠٠ مدينة، وأكثر من ٧٠ دولة في العالم،

لمناهضة الحرب الأمريكية المزمعة ضد العراق. وقد فرض هذا اليوم نفسه حتى على أكثر المتشككين في مفهوم " المجتمع المدني العالمي "، باعتباره يوما فريدا في تاريخ العالم، وظاهرة لا يضاهيها شيء في تاريخ البشرية أو واقعها الحديث.

استنادا الى الملاحظات السابقة ينطرح السؤال الاساسي في موضوعنا هنا وهو: ما هو إذن المجتمع المدني العالمي؟

قد تتنوع التعاريف انطلاقا من الخلفيات والمرجعيات الفكرية والنظرية ولكننا نستطيع نفرز ابرز علائم المجتمع المدني العالمي انطلاقا من الركائز التالية:

أولا: إنه بمثابة فضاء أو حقل للنشاطية أو الكفاحية المنطلقة من الإيمان بقيم عالمية، وبوحدة المصير البشري، على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام والعدالة والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان.

ثانيا: كما يمكن النظر إليه أيضا باعتبار ذلك النسيج من الروابط الكفاحية التي تنشأ على قاعدة الإيمان بالمساواة والمسئولية المشتركة والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والامتياز.

ثالثا: ومن حيث الفاعلين في المجتمع المدني العالمي، فيمكن القول أنهم أولئك الذين يمدّون نشاطهم في الدفاع عن قيم مدنية إلى الساحة العالمية، ويشملون الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الاتصالية والهيئات الدينية، بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها قومية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل، هذا فضلا عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبط بتلك التجمعات.

ونظرا لأن مفهوم "المجتمع المدني العالمي" قد نما من رحم النشاطات والثقافة المدنية القومية، ثم أخذ يمد هذه النشاطات على مستوى عالي، أو كمستوى نضالي

عالمي يشتق طاقته وعناصره البشرية من مختلف القوميات، وينظم عمله عبر روابط واتحادات عالمية أو متعددة الجنسيات، أو عبر تقنيات الجركة الاجتماعية، فإنه لابد من التساؤل عن العناصر الاساسية التي جعلت ولادة المجتمع المدني العالمي ممكنة؟

وفي مسعى الاجابة على هذا السؤال يمكن بلورة ثلاثة عناصر أساسية وهي:

أ - الثقافة المدنية العالمية التي بدأت تتبلور منذ الحرب العالمية الثانية بفضل نخبة مدولة تكونت في طيف واسع من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. ولعبت المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة (منظمة اليونسكو، منظمات أخرى مثل الأغذية والزراعة والصحة العالمية)، وفى مجال التنمية والتجارة (منظمات مثل الأمم المتحدة للتنمية الفنية والأونكتاد) دورا مبدعا على الصعيد الفكري، وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي. أما فى مجال حقوق الإنسان والبيئة والمرأة والأقليات فقد نشأت منظومة كاملة داخل الأمم المتحدة بدءا من اللجنة العامة وصولا إلى اللجان التعاهدية، وهكذا.

غير أن دور الأمم المتحدة كان بالضرورة مقيدا بطابعها الحكومي. كما أن النخب الفكرية ذات الأفق العالمي- بغض النظر عن أصلها القومي- لم تكن ذات قدرات تواصلية كبيرة مع شعوبها ذاتها، وهو ما حرمها من بناء نفوذ واسع في بلادها، أو على المستوى العالمي. ولذلك تدفقت أفكارها عبر قنوات حكومية دولية أو محلية. وبسبب تلك القيود وأوجه النقص نشأت أو نشطت أعداد مدهشة من المنظمات غير الحكومية العالمية أو متعددة الجنسية، بدءا من منظمات العلماء واتحادات المهنيين، مرورا بجمعيات الدفاع مثل "منظمة العفو الدولية"، وصولا إلى المنابر الفكرية متعددة الجنسيات في محاولة للقيام بدور جماهيري، أو يخاطب جماهير العالم وحكوماته.

وفي واقع الحال فإن الجهد الأساسي الذي قامت به هذه المنظمات غير الحكومية لم يتعلق بإنشاء أهداف أو قيم مدنية، وإنما بترويجها بين أوساط شعبية مختلفة، والتعبئة المنظمة لها، والمطالبة بتحسين التشريعات وإحكام آليات العمل.

وجاءت مرحلة ثالثة نمت فيها أدوار المثقفين والنشطاء من " العالم الثالث " على هامش المنظمات غير الحكومية الدولية في البداية، ثم عبر منظماتهم القومية أو الإقليمية الخاصة بهم.

وحملت تلك الموجة الأخيرة قدرا كبيرا من التجديد الفكري والقدرات التنظيمية، ربما بحكم أصولها ونشأتها في صفوف حركات وأحزاب اليسار التي كانت تتعرض لتفكك واسع في مختلف بلاد " العالم الثالث "، وهو ما أتاحها للنضال المدني.

ب- الأطر والأوعية الاتصالية الجديدة. وفي الوقت نفسه أتاحت تكنولوجيا المواصلات والاتصال العصرية فرصة تطوير قنوات وأوعية أخرى لتحل جزئيا محل الأحزاب التقليدية في الفضاء العام. فالأطر الجمعياتية ومجالس المدن والمقاطعات والأحياء والشبكات الاتصالية المكونة في الفضاء الإلكتروني وروابط الأصدقاء متعددي الجنسيات والاتحادات المهنية والمؤتمرات والمعسكرات الشبابية والعالمية والمنتديات الثقافية والفكرية والحركات الاجتماعية – صارت أكثر أهمية، ليس فقط من الأحزاب السياسية، بل ومن النقابات والحركات العمالية التقليدية.

وتبين حصيلة التجربة أن تلك الأوعية صارت أكثر قدرة على استيعاب طاقات الأجيال الجديدة في أوربا وأمريكا الشمالية، وبدرجة أقل في " العالم الثالث، لأسباب عديدة:

• فهي أنسب لأجيال أقل اهتماما بالأيديولوجيات وبالثقافة السياسية من آبائها،

وأكثر تمتعا بالإنجازات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية.

- ثم إن تلك الأوعية أكثر قربا وتلامسا مع الواقع المعاش.
- وهي أيضا أكثر ديمقراطية وأقل تراتيبية، ولا تستلزم انضباطا أو تدريبا حزبيا من النمط التقليدي للعمل في الفضاء العام.وهي فوق ذلك أكثر قابلية للإشباع النفسي بحكم سرعة إثمار العمل المدني المباشر.
- ولا بد من الإشارة المركزة من جديد إلى أثر الفضاء الإلكتروني في التعارف وبناء الشبكات الثابتة والمتحركة والاتصال ونشر وترويج الشعارات والمواقف.

ج- أما العامل الثالث الذي أسرع بإنضاج المجتمع المدني العالمي فهو العامل الاقتصادي. ويشمل هذا العامل جوانب مختلفة. فالتطور العام في التكوين الاقتصادي الحديث صار يتحيز كثيرا لصالح الأنشطة الخدمية ذات الدخل المرتفع ووقت العمل الأقل.

وقد مكّن هذا التحول ملايين الناس من السفر والاحتكاك بثقافات أخرى، وكذلك بتخصيص وقت للفضاء العام دون الشعور بالملل، ودون حاجة لهذا المستوى من الحماسة التعصبية التي كانت تميز العمل السياسي في الماضي، وربما لا زالت تستلزمه في كثرة من بلاد العالم الثالث.

والواقع أن التطور نفسه في طبيعة العمل في المجتمعات المتقدمة، وفي طبيعة أنشطة العمل صار يتحيز للسلام بين الشعوب. فلدينا بطبيعة الحال حالة الهجرة الدولية (١٣٠ مليون مواطن في أوربا الغربية وحدها). وبينما تثير تلك القضية مشكلات لا حد لها، فهي تفرض أيضا قدرا من حتمية التعايش، بما في ذلك الزواج وتكوين الأسر متعددة الجنسيات أو الخلفيات الثقافية. ومن ناحية أخرى فإن التطور المذهل في أنشطة السياحة الدولية يقوم على فكرة السلام المديد، ويتطلب قدرا عاليا من

الاستقرار في البيئة الدولية، وينشر بذاته رواجا للثقافة المدنية.

المجتمع المدني العالمي: تعدد التفسيرات

جرت الاشارة في الملاحظات السابقة الى العوامل المباشرة وراء نشوء المجتمع المدني العالمي، ولكن السؤال المهم الاخر هو كيف نفهمه في اطار السياق العريض للعلاقات السياسية والاجتماعية على المستوى العالمي. هناك محاولات مختلفة لشرح وتفسير نشوء المجتمع المدني العالمي ومن بينها:

١. نظرية الاعتماد المتبادل التي سادت لفترة طويلة باعتبارها تمثل محاولة لشرح مقبول لنشوء المجتمع المدني العالمي. وتنبثق هذه النظرية عن (النموذج الأساسي) الوظيفي كبديل لشرح العلاقات الدولية في النظرية الكلاسيكية للعلاقات الدولية باعتبارها علاقات قوة. من هذا المنظور فالعالم يتطور تبعا لنبوءة المدرسة الوظيفية التي ترى أن الاقتصاد والروابط العالمية الجديدة تحتم تحرك النظام العالمي كنظام وظيفي في اتجاه بناء السلام بين الشعوب وتقليص أو إلغاء الحاجة إلى الحروب، حيث تتعلق مصالح الدول والشعوب بالتعاون والاعتماد المتبادل وتصير رفاهية كل شعب معتمدة على الشعوب الأخرى.

ولكن تلك النظرة المتفائلة للعلاقات الدولية لا تشرح أو تفسر لنا مظاهر استعراض القوة والحروب الصغيرة والكبيرة. ولذلك حاول الوظيفيون الجدد أن يعدلوا هذا الإطار النظري لإدخال علاقات القوة إلى صلب النظرية، فأكدوا أن الاعتماد المتبادل نفسه ليس رفاهية وسلاما بحتا، وإنما هو أيضا علاقة قوة، إذ تختلف درجة حساسية كل اقتصاد نحو الآخر أو نحو الاقتصاد العالمي. فالعملات مثلا ليست بالقوة ذاتها، وتتأثر عملات معينة- أكثر من عملات أخرى- بالهزات في الاقتصاد العالمي. والأهم هو أن تعرُّض أو انكشاف اقتصاد ما للهزات أو لسلوك

اقتصاديات أخرى ليس على الدرجة نفسها. وتستطيع دول معينة إحداث ضرر أكبر بالآخرين نظرا لانكشافهم بدرجة أكبر أمامها. وبهذا المعنى فهناك تبعية متبادلة ومصالح متشابكة بين الجماعات والشعوب، ولكن هناك أيضا فجوات وعلاقات قوة.

ومن هذا المنظور أيضا فالعولمة ليست إلا تعبير خاص عن تمدد واتساع الاعتماد المتبادل وتطور العالم كنظام وظيفي جديد أو مختلف. والمجتمع المدني العالمي في هذا الشرح هو الجانب الاجتماعي من العولمة التي تتجلى بأشكال أخرى.

ويصطدم هذا الشرح مع أحد أهم صور النضال أو دوافع أو "مهام" المجتمع المدني العالمي، وهو مناهضة العولمة بصيغتها النيوليبرالية. فأقوى مظاهر تحرك المجتمع المدني العالمي قبل مظاهرات ومسيرات السلام الحالية تجسد في المظاهرات الصاخبة ضد العولمة الرأسمالية، بدءا من "سياتل" و"نجازاكي" و"روما" حتى "واشنطن" خلال عام ٢٠٠٢. وتبدو حركة مناهضة العولمة كنموذج مثالي للحركات الاجتماعية العالمية التي تأخذ بألباب الأجيال الشابة في العالم. وهي في الوقت نفسه مظهر مميز لكفاحية المجتمع المدني العالمي.

ولا شك أن هذا النضال ضد هذا النوع من العولمة ثم ضد التهديد بالحرب يفضح حقيقة أن العلاقات الدولية الرسمية لا تزال تقوم على القوة وعلى عدم التكافؤ في القوة، وخصوصا في ظل " نظام القطبية الاحادية " الراهن.

٢. ومن جانبهم يشرح الماركسيون الجدد واليسار الجديد بصورة عامة منطق النضال ضد العولمة باعتباره شكلا خاصا من النضال الطبقي ضد الرأسمالية المعولمة. وبهذا المعنى، فالمجتمع المدني العالمي هو نوع من التحالف الأممي ضد الرأسمالية المعولمة في طورها الليبرالي الجديد. ويؤكد هذا الشرح أن القوى المدنية

الجديدة التي تناضل ضد العولمة الاقتصادية تتخذ المنظمات والرموز الكبرى للعولمة الاقتصادية هدفا كبيرا لنضالها. وتدرك تلك القوى أن تصفية استغلال أو إهمال " العالم الثالث " هو بنفس الوقت كفاح من أجل مصالحها في الحصول على تعليم وخدمات صحية ورفاهية أفضل. وأن النضال ضد الحرب هو أيضا كفاح من أجل تحررها من الاستغلال الأشد المصاحب لصعود ما يسمى بالليبرالية الجديدة.

٣. التفسير التكنولوجي. يشير البعض إلى السياق الذي انبثقت فيه عملية النضال ضد العولمة كثورة كونية ذات أبعاد متعددة وخاصة البعد المعرفي والتكنولوجي الاتصالي.

في هذا الإطار قد يمكننا فهم نشوء المجتمع المدني العالمي وتبلوره أو نضوجه النسبي، كأحد تجليات الثورة التكنولوجية الراهنة، بما صاحبها من " فورة ثقافية " على المستوى الكوني. ويبدو أن العامل المحرك من وجهة النظر هذه هو سقوط "النماذج الأساسية الكبرى"، وبروز اهتمامات وتطلعات عالمية جديدة من ناحية ثانية.

وبوسعنا أن نرى في هذه النظرية صياغة مستحدثة لفكرة "القرية الكونية" رغم التباس هذا المفهوم. وتعبر تلك الفكرة أساسا عن الضمير أو الوعي الليبرالي الذي بشر مبكرا بالنتائج الإيجابية للثورة الاتصالية من خلال يوتوبيا القرية الكونية. فالفكرة لا تقول بسقوط القوميات أو نهاية المرحلة القومية، ولكنها ترى وعيا جديدا يخرج من " شرنقة " الدولة القومية، ويتطلع لأنماط من التواصل والانتماء عابر للحدود القومية، بل وللحدود المرسومة بين الثقافات. فكأن " القرية الكونية " تتجاوز المفهوم الاتصالي الذي يلغي المسافات ويعكس بروز مواطنية جديدة عالمية أو كونية. ومنعا للالتباس، لابد من الاشارة الى ان هذه " القرية العالمية " ليست " مدينة فاضلة " تضمن المساواة

بين الجميع بل انها في واقع الحال تحتوي على كل التناقضات الفعلية السائدة على الصعيد العالمي، بما في ذلك حالة الاستقطاب المعولم الذي يرافقه تراكم الفقر من جهة وتراكم الثروة من جهة اخرى.

٤. وقد نجد تعبيرا خاصا عن تلك الظاهرة نفسها في نظرية أخرى تتفرع عن " نبوءة ما بعد الحداثة ". فثورة الوعي ضد "النماذج الأساسية" قد تنتهي إلى اضمحلال أو على الأقل خفوت الدولة القومية كإطار للفعاليات والنشاطات الاجتماعية. ومن هنا تبرز فكرة " ما بعد الحداثة " القائلة بما بعد الدولة القومية. وتعكس تلك الفكرة أيضا الثورة على النمط الكلاسيكي للسياسة أو ظهور منظور "ما بعد السياسة". فالسياسة التقليدية ركزت على "التدافع" والتنافس والتحزب، وخاصة في النسق الديمقراطي الغربي. بينما الممارسة التي تميز الأجيال الحالية تركز على الحاجة للتكافل والعمل المشترك والتحالفات الكبيرة العابرة للحدود بين الأيديولوجيات.

٥. ويمكننا أن نشرح نشوء وتطور المجتمع المدني العالمي باعتباره "تمددا عالميا" لحركات اجتماعية أو سياسية غربية المنشأ أكثر منها "تحالفا" حقيقيا بين قطاعات وحركات اجتماعية متعددة الجنسيات. فالعناصر الأساسية اللازمة لنضوج المجتمع المدني العالمي تحققت في المجتمعات الغربية أو الصناعية المتقدمة أكثر مما تحققت في الأفق الكوني بذاته. ولكن هذا الشرح لا ينطلق من مفهوم المصلحة فحسب، بل من مفهوم الرؤية بصورة أكبر.

لقد ثارت نضالات تاريخية كبرى انطلاقا من "رؤى" أكثر كثيرا من دافع المصلحة وخاصة إذا فهمنا هذا المصطلح الأخير من زاوية الطبقات وأنماط الإنتاج. فحركة السلام لم تكن تعبيرا عن مصالح طبقية أو اقتصادية مباشرة بل كانت تعبيرا عن رؤية مناهضة للحرب بذاتها ولما تسببه من آلام بشرية عميقة وواسعة النطاق. وكذا

الامر بالنسبة لحركة حقوق الإنسان التي لم تكن تعبيرا عن دوافع طبقية أو سياسية مباشرة، بل كانت انعكاسا لالتزام فكري أو رؤية إنسانية عامة.

الدولة - المجتمع السياسي/ بعض الاشكاليات المرتبطة بمضمون الدولة

يسعى هذه المبحث لاعادة التفكير بطبيعة الدولة ومحاولة وضعها في مكانها الطبيعي ضمن التطور التاريخي الملموس. إن السبب في ذلك يكمن في الرد على بعض الاطروحات السائدة في فترات مختلفة حول حدوث قطيعة بين الدولة والمجتمع المدني. فحسب هذه الاطروحة تقدم لنا الدولة وكأنها فوق الطبقات الاجتماعية، أي تظهر كمحاولة للمصالحة بين الطبقات، أو باختصار شديد تقدم لنا " لابسة ثوب حيادها المبجل ". ولهذا فإن المطلوب انزالها من هذه العلياء ودراستها دراسة سليمة تكشف طبيعتها ووظائفها.

فمن المعروف أن الرهان المكثف على الدولة، والتمركز من حولها، وتحويلها إلى مركز عبادة وتقديس منذ القرن التاسع عشر، في أوربا أولا ثم في جميع أنحاء العالم فيما بعد، قد نشأ بسبب الآمال والأوهام الكبيرة التي كانت تحيط بعمل هذه الدولة وقدراتها وإمكاناتها معا. فقد ساد الاعتقاد، منذ هيجل الذي نظر إلى الدولة القومية باعتبارها التعبير الأسمى عن وصول التاريخ إلى غاياته ومطابقة الوعي لذاته، حتى النظم الشمولية التي وجدت فيها الأداة المثلى للتحرر من جميع الإكراهات التاريخية والوصول بالمجتمعات إلى أعلى قمة في السيادة والتنمية والحرية. والعجيب في الأمر أن هذه الدولة التي بني ماركس نظريته في التحرر الانساني على فرضية تلاشيها الحتمي وإحلال إدارة الأشياء محل إدارة البشر (السياسة)، أي بمجتمع يقود شؤونه وينظمها بنفسه، سوف تصبح غاية في ذاتها في بعض النظم بقدر ما سوف تمثل إطار

تنظيم " الطبقة " البيرقراطية الجديدة وأداة سيطرتها الرئيسية، وسوف تجعل من السياسة إدارة البشر بوصفهم أشياءا كما لم يحصل في أي حقبة أخرى.

وبهدف الرد على هذه الأطروحات يتعين التأكيد على القضايا/ المبادئ التالية:

- للدولة وظيفة سياسية شاملة تسعى من خلالها الى تحقيق ترابط مستويات الكل الاجتماعي وذلك بإعادة إنتاج التناقضات و " الأوضاع القائمة ". إذن يتعين عدم الاكتفاء بالفهم " التقليدي " للدولة — أداة قوة — بل على أنها "منظمة للهيمنة ". ويعني ذلك تعريف الدولة انطلاقا من دورها الاجتماعي والسياسي بالدرجة الأولى. الدولة، إذن، هي الهيئة المركزية التي يتعين عليها الحفاظ على وحدة وتماسك التشكيل الاجتماعي، والحفاض على الشروط الاجتماعية للإنتاج وبالتالي إعادة إنتاج الشروط الاجتماعية للإنتاج من دون " عوائق ".
- يعني ذلك أن إعادة إنتاج هذه الأوضاع وتلك التناقضات يسير في اتجاه تحقيق مصالح الطبقة المسيطرة (أو الائتلاف الطبقي المهيمن) داخل التشكيل الاجتماعي المحدد.
- إن سلطة الدولة في المجتمعات الطبقية هي " لحظة " من التناقض الذي يعكس الصراع الطبقي السياسي وأطرافه ونتائجه. الدولة، إذن، على عكس ما يروج له ليست محايدة ولا حكماً بين القوى المتصارعة، كما تبدو ظاهرياً. وفي الواقع يجب النظر الى سلطة الدولة بكونها وحدة متناقضة. هذه الوحدة ممكنة، إذ أن أجهزة الدولة تمتلك تماسكاً داخليا خاصا بها ومستقلاً تجاه البنى الإقتصادية وكذلك تجاه الطبقات أو فئات الطبقة المسيطرة. هذه الملاحظة ضرورية إذ أنها تتحاشى جعل الدولة مجرد " شيء " أو " أداة " بيد القوى المسيطرة.

- من الضروري في هذا المجال التذكير باستقلالية أجهزة الدولة ليست في استقلالها عن الطبقات المتصارعة، بل عن الفئات الطبقية المسيطرة. فاستقلال أجهزة الدولة لا يكون إلا في تبعيتها المباشرة للطبقة المسيطرة ككل. معنى هذا أن استقلالها النسبي يتيح لها ضبط تطور التناقضات الثانوية بين فئات الطبقة المسيطرة ومنعها من أن تنفجر بشكل يهدد علاقة السيطرة الطبقية نفسها حين تعجز فئة أو طبقة عن فرض هيمنتها الطبقية داخل الطبقة المسيطرة (أو الائتلاف الطبقي). إن التدخل المباشر لأجهزة الدولة هو، إذن، لإنقاذ الوجود المسيطر للطبقة السائدة، بتحقيق الهيمنة الطبقية للفئة المهيمنة فيها، والتي تعجز، في ظروف تاريخية محددة، من فرض هيمنتها. في مثل هذه الظروف التاريخية يختفي الشكل " الديمقراطي " للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، ويبرز الشكل الدكتاتوري المباشر الذي يضمن المنطق نفسه لهذه الممارسة السياسية. فالعلاقة بين الديمقراطية والدكتاتورية هي إذن خاصة بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة.

- للدولة وظيفة مركبة، أي أن لها أبعاداً أو مستويات إقتصادية، سياسية، إيديولوجية. ولإنجاز هذه الوظيفة المركبة يتعين انبثاق أجهزة الدولة (المؤسسات والموظفين) والتي يناط بها إنجاز أهداف هذه الوظيفة الشاملة بمستوياتها المختلفة:

– على المستوى الاقتصادي يتم التركيز على:

أ. إعادة انتاج العلاقات الانتاجية،

ب. إعادة انتاج قوة العمل،

ج. إعادة انتاج تمايز الفرص بين الطبقات الاجتماعية.

- على المستوى السياسي والايديولوجي يتم التركيز على:

أ. إدارة الصراع لصالح حائزي سلطة الدولة،

ب. إعادة إنتاج ايديولوجية حائزي السلطة واحتضانها،

ج. تزيف وعي المبعدين عن حيازة السلطة.

ثمة أبعاد جوهرية في أي بنية اجتماعية تكون أكثر أهمية من غيرها من الأبعاد، من حيث تأثيرها، وتحديدها لملامح وعمق وتوجه الصيرورة الاجتماعية لهذه البنية. تأتي أهميتها لهذه الصيرورة في أن طبيعتها، وأنماطها ومستوياتها وتوزيعها ذات علاقة مباشرة بمسائل الصراع الاجتماعي. من بين هذه الأبعاد الجوهرية هناك " بُعد السلطة السياسية ". إن الحديث عن السلطة السياسية في مستواها الأكثر تركيزاً هو حديث عن" الدولة " بوصفها التجسيد الرسمي للسلطة السياسية السائدة.

ينطرح، إذن، وعلى الفور ذلك السؤال الحاسم: ما هي طبيعة العلاقة ما بين الطبقات الاجتماعية، المحددة أساساً وإعتباراً لموقعها ضمن البنية الإقتصادية، وما بين السلطة السياسية من خلال الدولة؟

إن الإجابة على هذا السؤال تستحث ضرورة الحديث — ولو باختصار— عن مناهج دراسة السلطة السياسية. يعج الأدب السياسي الخاص بهذه الإشكالية بكثير من المناهج الساعية لتحديد طبيعة السلطة السياسية وبالتالي الإجابة على السؤال السابق. ومن الدخول في تفاصيل كثيرة نستطيع أن نفرز ثلاثة مناهج أساسية أكثر أهمية من غيرها في هذا المجال وهي:

- المنهج الأول هو ذلك المنهج الذي يركز على السؤال المهم: من لديه السلطة؟ ويمكن تسمية هذا المنهج بالمنهج الذاتي بمعنى أنه يسعى لتحديد الذات الممارسة

للسلطة. وضمن هذا المنهج هناك نقاشات ساخنة وجدل لا يتوقف ما بين منظري " التعددية " أو " نخبة السلطة " و " الطبقة الحاكمة ".

- أما المنهج الثاني فهو ذلك المنهج الذي يتعامل مع هذه القضية بطريقة رجل الأعمال مركزاً على السؤال: ما الكمية؟ بمعنى ماهي كمية السلطة؟ وفي مسعى الإجابة على هذا السؤال يدعو هذا المنهج الى التشديد على السلطة كفعل power to do وليس السلطة على power over، والتشديد على تبادل السلطة وتراكمها وليس توزيعها. يعتمد التحليل السياسي من هذا الطراز على أحد الأشكال المختلفة للنظرية الإقتصادية الليبرالية. إن السلطة تدرس ضمن هذا المنهج من خلال الأفضليات، أو البدائل أو الخيارات الممكنة.

- في حين أن المنهج الثالث، هو المنهج الماركسي، بتنوع تياراته ومداخله المختلفة. في مسعاه لإنتاج معرفة سليمة عن طبيعة السلطة السياسية لا ينطلق من " وجهة نظر اللاعب " بل من العملية الاجتماعية السابقة، أي عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي. وبتكثيف يمكن صياغة السؤال الرئيسي لهذا المنهج كما يلي: ماهي طبيعة السلطة وكيف تتم ممارستها؟ نقطة التركيز، إذن، في التحليل الذي يعتمده هذا المنهج، ليست الملكية ولا المالكين بحد ذاتهم، بل علاقات الإنتاج التاريخية المحددة، في ترابطها الوثيق بقوى الإنتاج من جهة وبالدولة ومنظومة الأفكار الاجتماعية السائدة في التشكيل الاجتماعي التاريخي الملموس من جهة ثانية. إن هذا المنهج ينظر الى الدولة بإعتبارها مؤسسة مادية محددة تتمركز عندها علاقات القوة ضمن المجتمع. إن الدولة، بحسب هذا المنهج، لا تمتلك سلطة بحد ذاتها، بل إنها " المؤسسة " التي تتجمع السلطة فيها وتمارس. يمكن الاستنتاج، إذن، بأن النقطة الأساسية التي يركز عليها هذا المنهج، ليست العلاقات الشخصية بين مختلف " النخب "، كما أنها ليست " عملية

اتخاذ القرارات ذاتها "، بل هي تأثيرات الدولة على إنتاج وإعادة إنتاج معينة، سواء كانت هذه التأثيرات حقيقية أو مفترضة. يجب أن يكون واضحاً إن حلقة إعادة الإنتاج التي تربط الدولة، كأحد مكونات البناء الفوقي، بالقاعدة الإقتصادية هي حلقة تفاعل متبادل. فالقاعدة الإقتصادية تقرر البنية الفوقية السياسية عبر دخولها في عملية إنتاج سلطة الدولة وجهاز الدولة، لكن يتعين التأكيد على طبيعة العلاقة هذه. إن العلاقة بين أنماط الدولة وأساليب الإنتاج السائدة ليست علاقة ميكانيكية بسيطة بل هي علاقة مركبة ومعقدة في أن. إن هذا التعقيد هو نتاج تداخل المؤثرات الداخلية والخارجية وتفاعلها وانعكاسها على نمط الدولة والأشكال التي تتخذها، وعلى وجه الخصوص محتوى التراكم الإقتصادي وحجمه والتحولات الاجتماعية المرافقة له في منشأه وتحول الأنظمة السياسية وطبيعة السلطة ذاتها.

ينطرح، إذن، سؤال أخر هو: كيف تؤثر الدولة وتدخل في عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي؟ إن هذا يتقرر عبر: ماذا يتم فعله من خلال الدولة؟ وعبر ذلك: كيف يتم ذلك من خلال الدولة؟

عندما يجري الحديث عن طبقة ما نمسك بزمام السلطة، فإن المقصود بذلك أن ما يتم فعله من خلال الدولة، يؤثر إيجابياً على إعادة إنتاج نمط الإنتاج الذي تكون الطبقة المقصودة هي ممثلته السائدة. غير أنه ينبغي التحذير هنا من إساءة تفسير التعابير الشائعة من قبيل " أخذ " و " الإمساك " بسلطة الدولة، على أنها تعني أن سلطة الدولة هي شيء يمكن لمسه باليد. إن هذه القضية هي أبعد وأعقد من ذلك بكثير. فهي، بالأحرى، عبارة عن عملية تدخلات في مجتمع معين من قبل " مؤسسة منفصلة " هي الدولة، تتركز لديها الوظائف العليا في المجتمع والمتمثلة في: وضع القانون، تطبيق القانون، تعديله، فرضه والدفاع عنه " عند الضرورة ". ولهذا فإن "

أخذ " سلطة الدولة و " الإمساك " بها يعني بدء نمط معين من التدخل من قبل هيئة خاصة " مخولة للقيام بتلك الوظائف.

غير أن الملاحظة السابقة، على أهميتها، لا تكفي بل يتعين الإشارة الى ثلاث قضايا أخرى هامة وهي:

- الأولى: إن الدولة، في بنيتها، ليست واقعاً جامداً، بل يحتمل شكل الدولة تغيرات متنوعة، هي نتاج ورهان الصراع السياسي. وقد تكون تلك التغيرات في بعض الأحيان " راديكالية ". ولا تستخدم الطبقة المسيطرة الدولة كما لو أنها علاقة تصرف حر إرادي تجاهها بل أن هذه الطبقة تتشكل ويعاد إنتاجها بفضل التغيرات الحاصلة في الدولة كآلة. وإذا لم يكن مفهوم " آلة الدولة " قد أُعلن رسمياً، فهو حاضر عملياً على الدوام.

- الثانية: تتضمن السلطة السياسية لطبقة ما والتي هي نتاج وشرط لسيادتها الإقتصادية، سلطة فعلية للممثلي هذه الطبقة على جهاز الدولة. ولأن هؤلاء المثلين هم أنفسهم دوماً أعضاء في " شريحة " محددة من الطبقة المسيطرة فإنه يمكن للسلطة السياسية أن تكون رهاناً للصراع فيما بين هذه الشرائح. ومنعاً لأي التباس منهجي يجب عدم خلط السلطة الفعلية الخاصة بالماسكين بآلة الدولة مع سلطة الدولة المنظمة قانونياً على المجتمع، ذلك لأن هذه الأخيرة هي التي تؤول الى تحقيق السلطة الفعلية.

ومع أن الدور الذي تحتله التناقضات الداخلية بين الشرائح المختلفة للطبقة المسيطرة وصراعاتها الداخلية لاحتلال مراكز القوة هو دور ثانوي بالنسبة للتناقض الرئيسي إلا أنه ما يزال هاماً. إن التجليات لمختلفة التي تتخذها الدولة وأشكالها ترتبط بتبديل مراكز القوة بين شرائح الطبقة المسيطرة. غير أنه

يتعين التأكيد على أن السيطرة الإقتصادية والهيمنة السياسية لا تكونان متماثلين بشكل ميكانيكي. إذ يمكن لإحدى شرائح الطبقة المسيطرة أن تلعب الدور المسيطر في الإقتصاد ولكن من دون أن تحظى بالهيمنة السياسية، والتاريخ شاهد لا يجامل.

- الثالثة: تحقق آلة الدولة علاقة طبقية تنعقد في مكان أخر، في الميدان الإقتصادي. غير أن الميكانيزم الذي يحقق هذه العلاقة إنما يحققها وهو يعمل على إخفائها ! إن عمل الدولة الأخير الذي يتكون بفعل وجودها وتحولها الخاصين بها، هو تكوين المجتمع والدولة نفسها في مواجهة أحدهما للأخر. يكمن عملها في تحقيق هذه المعارضة التي هي، في الوقت نفسه، تبعية وتوحيد، وهي تجعل سيطرة المصالح المهيمنة ممكنة بفضل تحقيقها من خلال تغليف المجتمع المدني الذي تحققه بمثابة دولة. هكذا يسمح اشتغالها، إذن، بممارسة السلطة من قبل الممثلين " الشرعيين " الذين جرى تكوينهم لإنجاز هذه المهمة ولاحتلال موقع ممثلي المجتمع، الموقع الذي أكتسب شرعيته أولاً وتم إخفائها.

لا تعني الملاحظات السابقة أن الدولة طاقم مفكك الأقسام والمستويات كتفسير لتقاسم السلطة السياسية بين طبقات وشرائح متعددة، بل أن الأمر هو غير ذلك تماماً. إذ فوق التناقضات ضمن أجهزة الدولة المختلفة وخلفها، تحمل الدولة دائماً وحدة داخلية متميزة، هي وحدة سلطة الطبقة المسيطرة أو الفئة المهيمنة، غير أن هذا يحدث بشكل معقد وليس بصيغة مباشرة، بل عبر توسطات.

إن إعادة إنتاج مجتمع محدد تبين أن إعادة إنتاج نمط أداء وظيفة كعملية اجتماعية مستمرة، لا تتوقف، يتم من خلالها إنتاج السلع وتوزيعها ولاستهلاكها،

وكذلك إعلان الأوامر وتطبيقها، علاوة على استعراض العنف أو ممارسته " عند الضرورة "، وكذلك معايشة الأفكار ووضعها موضع التطبيق الفعلي. ونظراً لأن أي نشاط إنساني لابد أن يكون له هدف محدد فإن لإعادة الإنتاج هدفين هما: المواقع في بنية اجتماعية معينة، وكذلك الأشخاص اللازمين لتشغيلها.

ونستطيع، إذن، أن نقول بأن إعادة الإنتاج الموسع للطبقات الاجتماعية (للعلاقات الاجتماعية) يستلزم عمليتين لا يمكن تواجد أحدهما بمعزل عن الأخرى:

- أولاً: ثمة إعادة إنتاج موسعة للمراكز التي يحتلها الوسطاء، وتجلو هذه المراكز التحديد البنيوي للطبقات، أي الطريقة التي من خلالها يعمل التحديد المذكور على ضوء البنية (علاقات الإنتاج، علاقات السيطرة/الخضوع السياسية والإيديولوجية) في الممارسة الطبقية.

- ثانياً: هناك إعادة إنتاج للوسطاء أنفسهم وتوزيعهم على هذه المراكز. إن الوسطاء سيعاد إنتاجهم " تدريبهم على الإذعان " لكي يحتلوا مراكز معينة، ولهذا فإن توزيعهم لا يعتمد على اختياراتهم أو طموحاتهم بل على مجرد إعادة إنتاج هذه الوظائف التي تسمح بإعادة إنتاج السيطرة دون " عوائق ". ونظراً لأن التوزيع الرئيسي يندرج تحت إعادة الإنتاج الرئيسية للمراكز التي تحتلها الطبقات الاجتماعية خلال مختلف مراحل تطور التشكيل الاجتماعي المحدد، فإن التوزيع الرئيسي هذا يعني لجهاز ما أو سلسلة أجهزة، الدور الخاص المنوط بها والذي ينبغي أن تلعبه في توزيع الوسطاء. يتم الاستيلاء على سلطة الدولة ضمن حقل مكون من نوعين ثابتين من العلاقات. فالدولة بالرغم من مظاهر الأشياء، تمثل مجتمعاً طبقياً، وخصوصاً الطبقة السائدة، كما أن الدولة تتوسط في العلاقات الاجتماعية ما بين " الحاكم والمحكوم ". تعني إعادة إنتاج سلطة

الدولة لطبقة ما (أو جزء منها أو تحالفاً معيناً)، إعادة إنتاج تمثيلها في قيادة الدولة والتوسط لفرض غلبتها على بقية الطبقات. تتحكم مشكلات التمثيل والتوسط فيما يسمى بالاستقلال النسبي للدولة. إن معنى عبارة (الاستقلال النسبي للدولة) هو أن سياستها تمثل محصلة الممارسة السياسية العملية، والتي يتعين عليها وباستمرار أن توفق بين مصالح جماعات مختلفة، والتي تكون شديدة التأثر بتاريخ طويل لمثل هذه التسويات والإيديولوجيات التي تقف ورائها، ولذلك فإن سياسة الدولة ليست بالضرورة عقلانية بأي معنى من المعاني البسيطة. غير أن أهمية الاستقلال النسبي للدولة يتجلى بوضوح شديد في حقبات تاريخية تصبح فيها التناقضات بين الطبقات الاجتماعية شديدة الى حد كبير ولا يسمح ميزان القوى القائم في اللحظة التاريخية لأي من الطبقات أن تفرض سلطتها بصورة مستدينة، مما يستدعي مجيء " بيروقراطية الدولة " وارتقائها فوق الطبقات، ناصبة نفسها قوة مستقلة وتقيم سلطتها الخاصة غير الخاضعة للرقابة. ويعبر النموذج البونابرتي عن هذه الأطروحة بأعمق الوضوح. إن الاستقلال النسبي لنموذج الدولة البونابرتية حيال الطبقات أو الفئات المسيطرة يتمتع بأهمية خاصة ومتميزة لكونه حصيلة الأزمة السياسية وتوازن القوى، الذي ينتمي هذا الاستقلال اليهما معاً. وهو على أية حال استقلال نسبي " ضروري " لهذه الدولة من أجل إعادة تنظيم توازنات الكتل الموجودة في السلطة، ومن أجل إعادة تنظيم الهيمنة، وذلك ضمن إطار الأزمة السياسية، التي غالباً ما تبرز فيها " الفئات الوسطى " كقوى اجتماعية تتميز بثقل سياسي مؤثر وفعال.

لقد أدى توطد البيروقراطية والانفصال الظاهري للسياسة عن الإقتصاد الى سيادة الوهم القائل بتجرد الدولة ورئيسها وإدارتها عن الصراعات. غير أنه من المهم

التذكير بأنه ليس لهذا الاستقلال وهذه " الذاتية " صفة الشمولية والثبات. فقد فوضّت الطبقة المسيطرة السلطة السياسية لبونابرت مؤقتاً غير أنها بقيت المهيمنة. يعني ذلك أن الطبقة المسيطرة سخرت الديكتاتورية البونابرتية لحل عقدة " التوازن " بينها وبين خصومها لصالحها. وعندما تم إنجاز هذه المهمة بنجاح، تم وبطريقة " مهذبة " إزاحة الدكتاتور وترحيله الى حيث مصيره المحتوم.

ومن جهة اخرى يشير بعض الباحثين اليوم الى مسألة تراجع مكانة الدولة في الحقبة الراهنة بالمقارنة مع موقعها من العملية الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية والثقافية، في الحقبة الكلاسيكية لبناء إلدولة الحديثة، وأول ما يشيرون إليه كمصدر لهذا التراجع هو العولمة. فبما تخلقه العولمة من فضاءات تتجاوز سلطة الدولة القومية، وبما تستخدمه من تقنيات تضعف إن لم نقل تلغي سيطرة هذه الدولة على مواطنيها وتربطهم بشبكات للاتصالات والمعلومات والتبادل الثقافي والاقتصادي معا تتعدى كثيرا الإطار الوطني التقليدي للدولة، تنشيء هذه العولمة وضعية جديدة تجد فيها الدولة نفسها فاعلا صغيرا وضعيفا مقابل الفاعلين الجدد الكبار الذين يحتلون اليوم، أكثر فأكثر ميادين النشاط الانساني في كل المجتمعات ويتحكمون به، نعني الشركات العالمية العابرة للحدود والقوميات والمؤسسات الدولية القائمة فوق الدول والأوطان. ويبدو الأمر كما لو أن العولمة التي تطور فضاءات معولمة أو عالمية للنشاطات البشرية ما فوق الوطنية تعمل بمثابة إسفين يدق بين الدولة والمجتمع، وتعمل بالتالي على زيادة الصدع والتباعد بينهما.

والحال أن العولمة لا تزال وستبقى مفهوما واسعا ومشوشا لا يكفي لتفسير ما يطرأ على المجتمعات التي لا تزال إلى حد كبير مجتمعات وطنية، أي تخضع لقواعد وآليات التنظيم القومي للسلطة والحدود والسياسات بصرف النظر عن التراجع الذي تلقاه سياسات الدولة المركزية نفسها داخل هذا الاطار الوطني.

الديمقراطية: بعض الاشكاليات العامة

شهدت السنوات الاخيرة وتحديدا منذ بداية تسعينات القرن العشرين تصاعد " حمى الديمقراطية ". نحن، إذن، شهود ظاهرة ملفتة للنظر تتجلى بالعودة الى أدبيات وفاهيم الفكر السياسي الليبرالي، بعد أن ظل الخطاب السياسي للعديد من القوى ولعقود طويلة ينتقد بلا هوادة " الديمقراطية البرجوازية " و " الديمقراطية الشكلية " و " ديمقراطية النخب "..... الخ.

تنتعش، إذن، في الكتابة السياسية اليوم المفاهيم الليبرالية، وتتحول الديمقراطية الى محور يستقطب النظر السياسي، سلطة سائدة، ومعارضة، وهيئات وتنظيمات وأفراد. ويرافق ذلك تنشيط النقاشات والمساجلات حول ضرورة انبثاق وتطور مؤسسات المجتمع المدني كضمان لأن تصبح السيرورة الديمقراطية عملية لا رجعة فيها.

يتعين التأكيد على أن التركيز على دور مؤسسات المجتمع المدني قد لفت الانتباه الى جانب هام لاشكالية الديمقراطية وإن الديمقراطية لا تنحصر في بعض الممارسات السياسية مثل التعددية الحزبية، وتنظيم الحكم طبقا لمبادئ دستورية تضمن فصل السلطات عن بعضها البعض واختيار الحكام من خلال انتخابات غير مزيفة.... الخ. فالممارسة الديمقراطية الصحيحة في السياسة تفترض دمقرطة المجتمع. ودون هذه الصيغة لا تضرب الديمقراطية جذورا في أرضية المجتمع فتظل شكلية وسطحية دون أن تكتسب شرعية غير قابلة للانقلاب.

غير أن السؤال الاساسي الذي يطرح نفسه وبحدة هو: ما هي الديمقراطية؟. يتعين، إذن، أن نحدد في البدء مفهوم الديمقراطية. بداية لا بد من القول أن الديمقراطية كمفهوم هو بطبيعته اشكالي. انها مفهوم متعدد الدلالات. ولكن

الديمقراطية، بتعريفها البسيط تعني سلطة الشعب. جوهر الديمقراطية، إذن، حكم الناس بالناس لصالح الناس. وقد بقي هذا الجوهر صحيحا منذ العهد الاغريقي القديم حتى يومنا هذا، بالرغم من ظهور الخلاف في المدينة اليونانية القديمة حول مفهوم الشعب. ولأن الديمقراطية حقيقة سياسية فإنها تعني مجموعة من المؤسسات والاليات لتنظيم الحكم، بما يضمن أن يكون هذا الحكم بواسطة الشعب ومن أجله. ونستطيع، إذن، أن نطور هذه الاطروحة بالقول بأن الديمقراطية هي طريقة الحياة واسلوب الحكم الذي يقوم على أساس قيام السلطة على ارادة الشعب، وممارسة الشعب حريته، وحقه في اختيار السلطة التي تحكمه، بطريقة يقبلها، وضمان حقوقه الاساسية السياسية والاجتماعية في المساواة وحرية التعبير والتنظيم والعمل والمشاركة في صياغة الحياة السياسية والاجتماعية. إنها، إذن، سلطة الشعب. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه فورا هو: أي شكل من اشكال الحكم يمثل سلطة الشعب، كيف يقوم الشعب بحكم نفسه، ماهو الشعب.....الخ؟.

إذا عدنا الى التاريخ وتأملنا التجارب الملموسة سنجد اشكالا متنوعة ونماذج مختلفة لما نسميه الديمقراطية خاصيتها المشتركة هي أنها أشكال تجمع بين الديمقراطية والدكتاتورية. تتيح الفكرة السابقة استخلاص مجموعة من الاستنتاجات من بينها:

- لا توجد ولن توجد هناك ما نسميه ديمقراطية في ذاتها، ديمقراطية مطلقة. ليست الديمقراطية، إذن، عبارة محايدة تفيد شيئا معلوما، وهي كذلك ليست وصفة شكلية ولا مجرد اجراء روتيني اداري في مجال السياسة. انها محصلة صراع القوى الاجتماعية ونتيجة المساومات الكبرى بين تلك القوى.

- إن الديمقراطية ليست نظاما غربيا فقط، إنما هي نظام انساني ساهمت

البشرية، عبر تاريخها الطويل، في تطوره باتجاه التوازن بين السلطة كضرورة والحرية كمطلب اساسي للناس. هذه الاطروحة لا تلغي حقيقة أن الديمقراطية البرجوازية هي بلا شك، أكثر اتساعا وعمقا من أي ممارسة ديمقراطية سابقة لها أو رافقتها في حقبة تاريخية محددة.

- لم يتطور النموذج الليبرالي كنتيجة لمقولات محض فكرية أو فلسفية بقدر ما تطور كمحصلة لصراع اجتماعي داخل البلدان التي تطور فيها. وقد أدى ذلك الصراع الى تطور النموذج الديمقراطي الحالي، من خلال مشاركة طبقات اجتماعية متعددة فيه وعبر عدد من المراحل التاريخية، كانت معمدة بالتضحيات وبالدم !. يتعين التأكيد على حقيقة أن انتصار مبدأ الديمقراطية البرلمانية لم يتحقق قط في أي بلد من البلدان الغربية أثر انتصار ثورته البرجوازية بل ان حق الاقتراع العام والشامل لم يطبق في الغالبية الساحقة من الدول الرأسمالية المتطورة إلا أثر هزائم في حروب خارجية أدت الى توسيع القاعدة الاجتماعية للانظمة المهزومة (المانيا، ايطاليا، اليابان)، أو أثر حروب خارجية تطلبت نوعا من الاجماع الوطني لمجابهة المخاطر (انكلترا، بلجيكا، فرنسا، النرويج — في صراعها مع السويد)، ولم تشذ عن هذه القاعدة الا سويسرا.

- إن التجربة التاريخية لهذا النموذج (الليبرالي) أنتجت اليات محددة أخذت تترسخ بمرور الزمن. وتوجد العديد من الاليات، لكن هنالك اربع اليات اساسية يمكن اعتبارها تمثل مجموع الخبرة النظرية والتطبيقية للديمقراطية كعملية للحكم وكإطار مؤسسي وليس كفلسفة ونظام اجتماعي. وهذه الاليات هي:

- الالية الاولى: التعدد التنظيمي المفتوح، أي حرية تشكيل الاحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود. وهذه هي الالية المتعلقة بالنظام الحزبي.
- الالية الثانية: تداول السلطة السياسية من خلال انتخابات حرة تنافسية تتيح انتقال السلطة وفقاً لنتائجها. وهذه هي الالية المتعلقة بالنظام السياسي.

الالية الثالثة: وتشمل منظومة الحقوق والحريات العامة التي اصبح توافرها مقياسا لاحترام حقوق الانسان، وهذه هي الالية هي الالية المتعلقة بالنظام القانوني.

- الالية الرابعة: وهي الية المؤسسة، غيابها يساوي غياب الديمقراطية. مضمونها النظري يعتمد على وجود قاعدة موضوعية تحدد اختصاصات كل جهاز من اجهزة الدولة التي هي مؤسسة المؤسسات. لماذا هي جوهرية؟ باختصار شديد نجيب: لأنه قبل تبلورها كان بمقدور لويس الرابع عشر أن يقول " أنا الدولة والدولة أنا "، وهو محق في ذلك لأنه كان يعبر عن حقيقة قانونية كانت قائمة بالفعل، حيث كانت ارادة الحاكم هي ارادة الدولة.

الديمقراطية الحديثة تفترض " المواطن " وهو مفهوم يختلف عن مفهوم " الرعايا " أو " المؤمن " في النظم السابقة للراسمالية. كما تفترض الديمقراطية " العلمانية " أي فصل السياق الديني عن السياق السياسي/ الدولة. ولاشك أن البعض يخشى أن تكون العلمنة ابتعادا عن التمسك بمبادئ الدين وهو لا يناسب ميول أغلبية الشعب، في حين أن العلمنة هي بالعكس الوسيلة الوحيدة لحفظ المبادئ الدينية بعيدة عن التزوير الذي تعاني منه نتيجة تدخل المصالح الاقتصادية الطبقية ومناورات السياسية. هكذا نرى أن مجموع هذه السمات تعطي للديمقراطية معناها الحديث هو الاخر وتحول دون

التشبيه بين هذه الظاهرة وظواهر مماثلة أخرى " ظاهريا " خاصة بالعصور القديمة.

- وكذلك فإن مؤسسات " المجتمع المدني " هي خاصة بالرأسمالية إذ أنها مؤسسات مرتبطة بممارسة الديمقراطية. وبالتالي فإن وظائفها خاصة ومختلفة جوهريا عن الوظائف التي قامت بها المؤسسات " الاهلية "الشبيهة ظاهريا في الماضي.

- فعلى مستوى الوظائف الايديولوجية والثقافية مثلا قامت " المدرسة " القديمة بالاساس على العلوم " النقلية " بينما دور المدرسة الحديثة هو تطوير القدرة العلمية. فالايديولوجيات القديمة قامت، إذن، على " الاجتهاد "، بينما الحديثة تعتمد أساسا على الابداع.

- أما على مستوى الوظائف السياسية كانت مجموعة المؤسسات القديمة تنحصر في الاجتهاد وتأويل النصوص بغرض ضمان " الاستمرارية التقليدية "، أما وظيفة المؤسسات الاهلية الحديثة فهي بالاساس تطوير المفاهيم والممارسات المجتمعية بحيث تتكيف مع التطور الاقتصادي القائم على التجديد. فالديمقراطية في هذا الاطار قائمة على الابداع " الحر " أي غير المقيد بأية نصوص.

- في حين على مستوى الوظائف الاقتصادية كانت المؤسسة القديمة (مثل الطوائف المهنية) تستهدف الحؤول دون " المنافسة "، بينما المؤسسات الحديثة تقوم بالدور العكسي وهو دفع " المنافسة " ولو شملت هذه الوظيفة أيضا " إدارة " هذه المنافسة وتأطيرها.

- ونستطيع تلخيص ذلك بالقول بأن الجمع أو المماثلة بين مؤسسات الماضي

ومؤسسات " المجتمع المدني "الحديث يلغي التمييز الاساسي بين وظائفها ويسويها على أساس قاسم مشترك شكلي وفارغ من أي مضمون محدد. إن هذا النوع من المماثلات التي لا تقارب المفاهيم في حدودها الخاصة وشروطها التاريخية المواكبة لنشأتها وتطورها، تؤدي في النتيجة الى تعويم المفاهيم.

المجتمع المدني والدولة السياسية في العالم العربي — بعض التعميمات ثمة حاجة ملحة للتمييز بين خصائص نشوء وتطور المجتمع المدني في البلدان المتطورة والبلدان النامية بشكل عام، وبلداننا العربية بشكل خاص.

بداية، لابد من التذكير واستنادا الى بعض عناصر التحليل السابق بأن نزعة الانكفاء عن الدولة كراع وحيد للتقدم والتحديث والتنظيم المدني للمجتمع تعبر عن ولادة ما أعتقد أنه موجة جديدة من الديمقراطية أو ما يمكن تسميته بالديمقراطية الجديدة أو المجددة. فقد تركزت الديمقراطية الكلاسيكية أو في المرحلة الأولى على إصلاح الدولة وأساليب ممارسة السلطة من قبل القائمين عليها، وكان أفضل تعبير عنها بناء الدولة الدستورية والقانونية وتثبيت مبدأ فصل السلطات، واستقلال المؤسسات الرئيسية بعضها عن البعض الآخر وتحديد مسؤوليات الحاكمين وإخضاعها للمراقبة الاجتماعية المستمرة. أما في المرحلة الجديدة فإن هناك نزعة قوية للنظر إلى الديمقراطية من داخل المجتمع أو لبناء أسس الديمقراطية الاجتماعية. فالمرحلة الأولى كانت مرحلة الدولة الديمقراطية، والمرحلة الثانية هي مرحلة المجتمع الديمقراطي. والمجتمع الديمقراطي لا يقوم على وجود دولة قانونية وديمقراطية فحسب ولكنه يتجاوز ذلك نحو توطين مبادىء الديمقراطية في ممارسات الفرد والجماعة معا. وفي هذا الاطار يستعيد التفكير السياسي النظر في كل ما كان غائبا في الديمقراطية الكلاسيكية، نعني التركيز على السلطة أو السلطات الاجتماعية والسعي إلى تطويرها والعمل على تغذيتها بالمبادىء والقيم التي حكمت دمقرطة السلطة السياسية العمومية. وهكذا فإن

الاستثمار المادي والمعنوي يتجه أكثر فأكثر في الدول ذات الديمقراطية الناضجة من التركز على السلطة المركزية والدولة نحو السلطات الاجتماعية. وتزداد مراهنة الرأي العام على هذه السلطات في تحقيق الأهداف التي لم يعد من الممكن للدولة.

ومن هنا تعيش فكرة التعددية مرحلة تجديد في جميع أشكالها، وتضطر الدولة تلبية لذلك في جميع بلدان الديمقراطية الناجزة إلى أن تزيل احتكارها الذي بقي مفروضا خلال الفترة الطويلة السابقة على مجالات مختلفة. وبالمثل تكاثرت المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالشؤون ذاتها الوطنية والدولية التي كانت من اختصاص الدول حتى وقت قريب. وأصبحت منظمات حقوق الانسان مثلا من أهم الهيئات التي تحظى بالشرعية العالمية للتصدي للحكومات المستبدة والقمعية. كما أصبحت منظمات المشاركة في التنمية ودعم الشعوب أو الجماعات الفقيرة أو التي تتعرض لكوارث طبيعية أو تهديدات خطيرة أكثر نشاطا من المنظمات الرسمية على صعيد الكرة الأرضية. وفي مواجهة سياسات العولمة الجديدة التي تطورها مجموعة الدول الصناعية الرئيسية، نمت ولا تزال تنمو منظمات أهلية عالمية تمثل أدوات ضغط متزايد على الدول الصناعية في ميدان ضمان الحقوق الاجتماعية أو توجيه السياسات الدولية وجهة إنسانية. وبالمثل تتكاثر الجمعيات المحلية التي تأخذ على عاتقها مهام تنظيم الحياة الأهلية للفئات أو للمجموعات القومية أو للنشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الشريحة أو تلك من السكان.

جاء الحديث المتزايد عن المجتمع المدني ومؤسساته في الدول الصناعية كدليل، إذن، على نضج الديمقراطية أو اكتمالها ونضج المجتمعات معا وارتفاع درجة التفاعل والتواصل بين الدولة والمجتمع. فالدولة، بغض النظر الى اهدافها الفعلية، هي التي شجعت المجتمع على المبادرة واحتلال مواقع بقيت تحتلها منذ فترة طويلة وسهلت قانونيا وتنظيميا نشوء مؤسسات مدنية وقدمت لها ولا تزال تقدم لها الدعم

المالي والتنظيمي والقانوني لتقوم بالدور الجديد الملقى عليها.

وباختصار، نستطيع أن نقول إن " المجتمع الديمقراطي " في البلدان المتقدمة يأتي هنا مكملا وامتدادا للدولة التي كانت في أصل نشوئه، وهي لا تزال ترعاه حتى لو كانت تخاف من تجاوزاته على الصلاحيات الجديدة التي أخذت تحصر عملها فيها. فالدولة تدرك أيضا أن ما يقوم به المجتمع المدني، أي المؤسسات الخاصة غير الحكومية، لا تستطيع هي أن تقوم به، وأنه في مواجهة المنافسة الدولية المفتوحة والتي ستفتح أكثر فأكثر، من مصلحة الدولة عموما والمجتمع ككل أن تتطور وتتدعم المؤسسات المدنية وتزداد نشاطا في الداخل والخارج.

وبالعكس من ذلك يأتي الحديث المتزايد والمتضخم عن المجتمع المدني في البلاد النامية، ومنها البلاد العربية كتعويض عن غياب هذا المجتمع تماما وكرد على الفراغ الذي أحدثه في الفضاء العمومي تفسخ الدولة وتحلل السلطة العمومية إلى سلطة أصحاب مصالح خاصة، وانهيار أي قاعدة قانونية ومؤسسية ثابتة وراسخة للدولة والمجتمع معا. ولذلك فهو يبقى هنا ويستمر يعمل في إطار الايديولوجية، مما يعني أيضا سهولة استعماله كأداة أو كوسيلة لتحقيق أهداف وتدعيم مواقف وتأكيد مساعي متنوعة وأحيانا متناقضة، سياسية وعقائدية واقتصادية من دون أن يكون غاية في ذاته. فهو ليس مقصودا لما يمثله من إطار نظري وقانوني لبناء سلطة اجتماعية مستقلة بالفعل عن النزاعات السياسية وقادرة على المشاركة مباشرة في ايجاد الحلول من خارج المجال السياسي الرسمي للعديد من المشاكل والتحديات المجتمعية، وإنما لغيره، أي لأهداف تتعلق سواء بالسياسة بمعنى الصراع على السلطة كمواقع ومناصب أو بالوجاهة أو بالمنافع المادية التي تزداد قيمة بقدر ما تزداد مساعدات الدول الصناعية لهذا القطاع الجديد من النشاط الدولي.

وبقدر ما تبدو الدولة في البلدان النامية بشكل عام بوصفها أكثر فأكثر تجسيدا لمجال المصالح الخاصة والجزئية وغياب القانون، ينمو نزوع قوي إلى البحث عن المواطنية والعمومية والمصالح الوطنية والحرية في المجتمع المدني ذاته، أي خارج الدولة. فالمشكلة الحقيقية التي تحاول أن ترد عليها هنا إشكالية المجتمع المدني ليست تنظيم المصالح الخاصة، ولكن بالعكس تنظيم المصالح العامة. ومن هنا التخبط والصعوبة الهائلة في تحديد هذا المفهوم والتناقض الكبير الذي يفترضه استخدامه بينه وبين الدولة. فالاشكالية تبدو هنا مستحيلة، نعني محاولة بناء العام في قلب الخاص، مما يعني في الواقع إعادة ولادة الدولة من قلب المجتمع، مما يجعل النخبة المسيطرة على الدولة تشعر بأن فكرة المجتمع المدني تنطوي على إنشاء دولة بديلة أو دولة !!.

ومصدر كل هذا الاختلاط والتخبط هو إخفاق الدولة القومية، بمعنى الدولة/الأمة، دولة المواطنين، في هذه البلدان، مما يضعنا أمام مسار تاريخي مختلف تماما عن ذاك الذي عرفته المجتمعات الغربية، وأحيانا معاكسا له.

وهذا يعني في الواقع أنه كما أن تطور المجتمع المدني في البلدان الراسمالية المتطورة ليس منفصلا عن تطور الدولة الديمقراطية فإن غياب الدولة الديمقراطية في العالم النامي، والعالم العربي بشكل خاص، ليس منفصلا أيضا عن غياب المجتمع المدني أو تحييده وما يضمه من مؤسسات اجتماعية مستقلة فاعلة تقوم بتأدية مهام مرئية وثابتة في المجتمع وتكتسب نتيجة ذلك مواقع وصدقية وشرعية حقيقية.

فعلى سبيل المثال منذ الاستقلال السياسي الذي حصلت علية البلدان العربية، احتلت جهاز الدولة في العديد منها نخبة سياسية - إدارية من مختلف شرائح الفئات الوسطى، وعملت على تعبئة مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية بهدف تشكيل قاعدة اجتماعية وجماعة سياسية مساندة للدولة الجديدة - من حيث

هي كيان سياسي قانوني -، وقطب تحقيق جماعي للذات - تبحث عن إضفاء الشرعية على تأسيسها، والتغلب على الازمات التي كانت تهددها في وحدتها ووجودها، في مختلف مراحل نموها، انطلاقاً من قوة المساندات هذه. ومع ذلك ظل تكوين هذه الدول الجديدة المنبثقة من الاستقلال السياسي هشاً، ويعاني من نقص بنيوي في إضفاء الشرعية، بسبب ممارسة هذه الدولة البعد الوصائي على المجتمع المدني الوليد.

إن النخبة السياسية الحاكمة التي قادت الكفاح الوطني في عهد الاستعمار في العديد من البلدان، كانت تعبر عن الموقع المفصلي لايديولوجية النزعة القومية الكليانية في خصوصيتها المحلية، التي تتسم بها هذه الفئات الوسطى في ممارستها للصراع الوطني باسم الوطن، باعتباره كياناً قائماً بذاته. وكانت هذه الفئات الوسطى توظف هذه الايديولوجية القومية الكلية في خدمة قضية الاستقلال الوطني على الصعيد المحلي، وبناء الدولة القطرية. ويوضح الدكتور محمد عابد الجابري هذه المسألة حين يؤكد على توظيف فكرة " الوحدة" في خدمة الدولة القطرية قائلاً: (لقد اتجه تاريخ الكفاح الوطني في الأقطار العربية بفكرة " الوحدة " إلى خدمة نقيضها: الدولة القطرية، بعثها وبلورتها وترسيمها. نعم كان هناك بعد ايديولوجي يطفو من حين لآخر على ساحة الخطاب النهضوي العربي ليعطي لمفهوم " الوحدة" مضموناً مستمداً من وحدة التاريخ واللغة حيناً، ومن وحدة المصير والطموحات حيناً آخر. وكان هذا في المشرق خاصة. أما في المغرب العربي فقد كان مفهوم الوحدة قبل سنة ١٩٥٦ يستقي مضمونه الايديولوجي من تأكيد الهوية العربية الاسلامية لشعوب شمال افريقيا، رداً على محاولات السياسة الاستعمارية فصل المغرب العربي عن المشرق العربي. وهكذا فبينما كان مفهوم " الوحدة " يستقي مضمونه الايديولوجي في المشرق من الاتجاه عمودياً إلى الماضي أوالمستقبل أو إليهما معاً، كان المفهوم نفسه في المغرب العربي

يستقي مضمونه الايديولوجي من الاتجاه أفقياً إلى الارتباط بالمشرق تأكيداً للانفصال عن فرنسا).

الملاحظ أيضاً أن هذه الفئات الوسطى الحاملة ايديولوجية القومية الكلية في البلدان التي كانت تحت السيطرة الكولونيالية، قد ولدت وتشكلت في إطار البنية الاجتماعية الكولونيالية في المجتمعات المجزأة بتعدد الانخراط في الرأسمالية الكولونيالية، وغير المتجانس، وذلك بتأثير علاقات الانتاج الكولونيالية، وهي تختلف كلياً عن " الطبقة الوسطى " في الغرب التي بسبب من تكونها التاريخي، في إطار علاقات الانتاج الاقطاعية عينها كانت تمثل فيه القوة الاجتماعية الرئيسية الثورية الحاملة في صيرورتها الطبقية نظام انتاج رأسمالي جديد قائم بذاته، يدفعها إلى نقض ثوري لبنية علاقات الانتاج هذه، في مرحلة التكون التاريخي لعلاقات الانتاج الرأسمالية، وإجراء التحولات الثورية فيها للافساح في المجال لتطور القوى المنتجة، بهدف فرض هيمنتها الطبقية على سائر الطبقات الاجتماعية الأخرى، من خلال الاضطلاع بالدور المركزي والقيادي للثورة الديمقراطية البرجوازية، وانتزاع السلطة السياسية من الطبقة الاقطاعية القديمة.

وارتباطا بهذه المقاربة، فإن المضمون الايديولوجي لهذه الفئات الوسطى يختلف جذرياً عن مضمون الطبقة الوسطى الكلاسيكية في الغرب، ولا يوجد أي منطق تماثلي بنيوي بينهما. ولهذا عندما مارست هذه الفئات النضال الوطني، مارسته في إطار من المحافظة على البنية الاجتماعية الكولونيالية، لا على أساس التحويل الثوري لعلاقات الانتاج القائمة. ومن هنا كانت عقلانية هذه الفئات عقلانية" ثورة من الاعلى " لأن الحركة الإصلاحية التي اضطلعت بها الدولة الجديدة بهدف إضفاء تجانس اجتماعي، وتحديث البنى والعقليات، قد قادت إلى أن يصبح للدولة ذاته جهاز للهيمنة خارج على المجتمع وصولاً إلى إلغائه، وهو ماكانت نتيجته تفاقم

القطيعة بين الحاكمين والمحكومين.

وهذا التطور المفرط للجهاز كان يعني في الوقت نفسه غياب فضاء عام محدد بصورة متميزة، ومجهز بقواعده الخاصة وبممثليه. وبمقدار ما كانت الدولة غير مفصولة عن المجتمع، كانت لا تستطيع تمثيله. والدولة التي كانت تشكل وحدة تامة معَ جهازها وبيروقراطيتها، كانت خارجة عن المحكومين. إن الصفة الخارجية والتداخل، وجدا التعبير عنهما في، في العديد من البلدان، في مجمع الدولة – الحزب".

إن ما يميز الدولة في العالم العربي بعد الاستقلال هو طغيانها الكلي على مجموع المجتمع المدني بواسطة أنظمة حكم شديد المركزية أو حزب سياسي ذي طبيعة شمولية، ولكنه اكتسب شرعيته السياسية والتاريخية بفضل النضال ضد الاستعمار أو بفضل " الشرعية الثورية " عن طريق الانقلابات العسكرية، وهيمنت عليه ايديولوجيا توفيقيه أو ايديولوجيا شمولية اقصائية.

ومن جهة اخرى فإن المشروع التحديثي الذي أطلقته دولة الوصاية (حسب تعبير د.المنصب وناس، المصدر السابق) على المجتمع المدني، قد تم في سياق خيار أيديولوجي هجين، ادى الى تعميق التبعية الثقافية للخارج وفاقم التناقضات الاجتماعية والطبقية في الداخل. ومن الواضح أن التوتر والصدام بين " دولة الوصاية " التي تجسد في أيديولوجيتها القومية الكلية، وفي خطابها السياسي والثقافي سياسات تهدف مخاطبة المجتمع المدني، بهدف تدويله و " تنويره " بأسلوب تلقيني ووصائي.

وفي لحظة تاريخية " فريدة "، انكشفت الهشاشة التكوينية للدولة العربية الجديدة المنبثقة من عهد الاستقلال السياسي، وانكشف معها طابعها المركزي

التسلطي بعد اجهاضها للحظة الليبرالية التي كانت تشكل المجال السياسي الوحيد للمعارضة السياسية. وهذا يقودنا إلى القول بأن سيرورة تشكل الدولة العربية الحديثة في علاقتها بالمجتمع المدني من جهة، وبالقوى الاجتماعية من جهة أخرى، لم تتم في نطاق القطيعة مع ميراث الدولة الكولونيالية التي تمثل الاستمرار التاريخي للدولة البيروقراطية الحديثة، التي ولدت في أعقاب الثورة الديمقراطية البرجوازية في الغرب من ناحية، مثلما لم تتم القطيعة مع الدولة السلطانية التي سادت العالم الإسلامي من ناحية أخرى. وهذه الدولة الجديدة التي اضطلعت بتطبيق مشروعها التحديثي في نطاق علاقته بالمجتمع التقليدي الذي دمرت الرأسمالية الكولونيالية توازنه العرضي الذي كان سائداً والذي وسم المجتمع الكولونيالي بالتجزأ، والتذرر، والتباعد، والتنافر بين مختلف أطرافه، قد خلقت بيروقراطيتها الحديثة ذات الطابع المركزي المهيمنة على هياكل ومؤسسات السياسة والاقتصاد، والمتغلغلة في بنى ومؤسسات المجتمع المدني الوليد، حيث أصبحت هذه الدولة الحديثة التي توحدت مع جهازها وبيروقراطيتها الحديثة خارجة عن المجتمع المدني، ومنفصلة عنه. وكانت هذه الدولة تمثل في الوقت ذاته العنصر التكويني الرئيسي للعلاقات الرأسمالية وكونها "العلاقات الرأسمالية" باعتبارها دولة كانت تبحث دائماً عن ممارسة سياسة وسط معينة بين النموذج الليبرالي ونموذج رأسمالية الدولة، وكانت تجسد رأسمالية الدولة التابعة للمراكز الرأسمالية الإمبريالية الغربية بامتياز. لكن بعد تضخم هيمنة الدولة على المجتمع المدني وصولاً إلى تدويله، وإلغاء دور القوى الاجتماعية والشعب، انبثقت الدولة البيروقراطية التسلطية الحديثة التي امتلكت ناصية الاستبداد المحدث من "مصادر الاستبداد التقليدي بإحتكار الحكم مركز السلطة" من ناحية، ومن خلال "احتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع "عبر اختراق المجتمع المدني على مختلف مستوياته ومؤسساته"، و"بقرطة الاقتصاد إما خلال توسعة القطاع العام وإما بإحكام

السيطرة عليه بالتشريع واللوائح (أي رأسمالية الدولة التابعة) وكون شرعية نظام الحكم تقوم على القهر من خلال ممارسة الدولة للإرهاب المنظم ضد المواطنين"، من ناحية أخرى. إن مشروع التحديث الذي تبنته الدولة الجديدة منظور إليه من زاوية انعكاساته على مستوى المجتمع المدني، وفي علاقة الدولة بالمجتمع المدني، قد قام على أساس تجربة الحزب الشمولي الواحد أو الحاكم الاوحد ملكا أم رئيسا، وشرعية الزعامة الفردية السياسية والتاريخية للرئيس أو الملك، التي تتحكم فيها عقلية التكيف والإندماج والتحول في المراحل التاريخية التي خاضتها. وتكمن خصوصية التحديث في البلدان التي قامت بذلك في انفصاله الكلي عن المسألة الديمقراطية، سواء في مفهومها الليبرالي الغربي المتعلق بطبيعة المؤسسات السياسية والدستورية التي تفرزها، أم ببعدها المتعلق بالتوزيع العادل للثروة الوطنية، وتوجيه التنمية وفق اختيارات اقتصادية – اجتماعية تخدم مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة. وفي هذه المعادلة غير المنطقية التي تقيم جداراً صينياً بين مشروع التحديث ونمط الديمقراطية تكمن أزمة الفئات الوسطى الحاكمة في ديناميات بناء السلطة، وقضايا التحديث والتحرر، من حيث أنها نخبة مارست الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، وأفرغت العملية السياسية من المعارضة حين ألغت المجال السياسي بهيمنتها المطلقة على المجتمع المدني، وإخضاعها المنظمات الاجتماعية والجماهيرية لهيمنة الحزب الحاكم، وتصفية أو تحجيم نشاط القوى السياسية الاخرى، وترييف المدن من خلال تهميش فئات الفلاحين وإبعادها عن كل تأثير سياسي، وإزدياد تدخلها في الاقتصاد، وخلقها مجالها السياسي الخاص بها. وأصبحت هذه البيروقراطية تعتبر نفسها هي المالكة الوحيدة لمعنى الدولة، مجسدة بذلك ظاهرة استبدادية محدثة من خلال احتكارها المطلق للدولة إلى الدرجة التي تقضي فيه بإطلاقية على كل مكونات المجتمع المدني السياسية والاجتماعية الأخرى،

وعبر سيطرة نزعة التماثل أو التماهي الشمولية السرمدية مع الدولة. وكما يقول الدكتور خلدون النقيب، في دراسة جادة، فإن هذه الدولة إلبيروقراطية التسلطية في " العالم الثالث " هي تشويه للدولة البيروقراطية الليبرالية الحديثة، من حيث إفتقارها إلى القيود والضوابط الدستورية الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، فإن النظام الاقتصادي للدولة البيروقراطية التسلطية وهو رأسمالية الدولة التابعة (تابعة لدول المركز الإمبريالية) هو تشويه لنمط الانتاج الرأسمالي.

إن الدولة البيروقراطية الحديثة التي تعتبر نفسها هي المثلة للمجتمع، قامت بإقصاء مختلف مؤسسات المجتمع المدني من الأحزاب السياسية المعارضة، إلى النقابات المهنية والعمالية، مروراً بالمؤسسات الاجتماعية المختلفة، من مجالها السياسي، وبنت النخبة السياسية -الإدارية الحاكمة فيها نموذج الدولة التسلطية، التي تعاظم دورها في مختلف الميادين والنشاطات الاقتصادية تحت شعارات مختلفة. وقد اتجهت الدولة في العديد من البلدان نحو احتكار مصادر القوة والثروة في المجتمع عبر انتهاج طريق رأسمالية الدولة وخلق القطاع الحكومي وتقويته، في إطار نمط الاستيعاب من قبل النظام الرأسمالي العالمي، بما يجعل الاقتصاد الوطني تابعاً لمتطلبات السوق الرأسمالية العالمية. حيث يلاحظ ان هذه الفترة شهدت عملية تغلغل الاحتكارات الرأسمالية في الاقتصاد الوطني، وأسهمت في تعميق تبعية البنية الاقتصادية والمالية والسياسية، كنتيجة لذلك، وقدمت ميزات سياسية كبيرة جداً للدول الراسمالية المتطورة.

غير أن العواقب لهذه التجارب كانت صارخة، وتمثلت في إزدياد التفاوتات الاجتماعية والتمايزات الطبقية، واشتداد الاستغلال الرأسمالي، وهو ما أدى إلى احتدام التناحرات الطبقية سواء في الريف أو المدن مع ازدياد تسلط البيروقراطية، واحتكارها الأعمى للقرار السياسي والاقتصادي، وممارستها الطغيان والاستبداد على

الجميع الفلاحين، وقمع القوى الوطنية والديمقراطية، وضرب النقابات. إن هذه العوامل مجتمعة قادت إلى تعميق التعارض بين "مجتمعين"، المجتمع السياسي الذي تهيمن فيه البرجوازية البيروقراطية أو الكمبرادورية الحاكمة، والمجتمع المدني الذي لم ينتظر أي شيء من الدولة، خصوصاً في ظل تفاقم البطالة وتعاظم التهميش الاجتماعي لقطاعات واسعة من السكان، واستعمال جهاز الدولة المركزية التسلطية في عمليات التحول الديمقراطي حتى المحاولات الخجولة منها التي تم تدشينها في بعض البلدان.

وبفعل ضغوط اجتماعية داخلية وضغوطات خارجية جرت محاولات خجولة لبعض الاصلاحات الديمقراطية المحدودة. غير أن عملية " التحول الديمقراطي " اصطدمت بعقبات بنيوية حقيقية، لعل أهمها الاختراق الإمبريالي للاقتصاد والمجتمع، وعلاقات التبعية للنظام السياسي إزاء المراكز الرأسمالية الغربية التي وفرت له موارد مالية عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية للديون، والتي تكرس في الوقت عينه تسلط الطبقة البرجوازية الحاكمة المهيمنة، التي نجدها غير مستعدة لتقديم تنازلات لمصلحة الاصلاحات الديمقراطية. والملاحظة المثيرة للانتباه، وهي مفارقة ايضا، أن عملية الانتقال نحو التعددية التي جرت في بعض البلدان العربية تمت تحت قيادة جهاز الدولة البيروقراطية. لقد اصر هذا الجهاز على وضع نفسه وصياً على المجتمع المدني الامر الذي ادى إلى ضعف المجتمع المدني، وانسحاب تكويناته وقواه الحية من المجال السياسي، الذي ملأته الدولة التسلطية المستندة الى اقتصاد كومبرادوري ريع في معظم الاحيان.

من المجرد الى الملموس. المجتمع المدني في البلدان العربية بعض السمات الاساسية تستند صياغة هذه الملاحظات على التقرير السنوي الثاني الصادر عن " الشبكة العربية للمنظمات الأهلية " نشر مؤخرًا والذي يتناول تطورات القطاع الأهلي

خلال عام ٢٠٠٢. يقع هذا التقرير في ٢٧٠ صفحة، ويغطي ١٦ دولة عربية، هي: الأردن، والإمارات العربية، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسودان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، وسوريا، والمغرب، وموريتانيا، واليمن. كما شارك في إعداد هذا التقرير حوالي ٢٠ باحثًا وخبيرًا من المختصين في شئون العمل الأهلي والمجتمع المدني العربي.

تسمح قراءة التقرير المذكور باستخلاص السمات التالية:

١. تركز مؤسسات المجتمع المدني في مجموعة محددة من البلدان. فقد بلغ عدد المنظمات الأهلية التي جرى إشهارها قانونيًا في ٨ دول عربية من تلك التي غطاها التقرير عام ٢٠٠٢ وحده ٨٥٩٠ منظمة، منها ٧٠٠٠ جمعية ومنظمة تتركز في المملكة المغربية وحدها (حوالي ٨١٪ من العدد الاجمالي)، تليها – بفارق كبير– مصر التي شهدت تسجيل وإشهار ٧٠٠ جمعية ومنظمة أهلية جديدة، ثم اليمن (٣٢٦)، ولبنان (٢١٩)، وتونس (١٥٧)، والسودان (١١٢)، والبحرين (٥٨)، وسوريا (١٨). إضافة إلى تسجيل وإشهار ٥ مبرات خيرية في دولة الكويت. ومن جهة اخرى أشارت البيانات الخاصة ببقية البلدان التي غطاها التقرير إلى اتجاه المنظمات الأهلية نحو الزيادة المطردة، وإن لم تتوافر إحصاءات دقيقة بحجم هذه الزيادة.

٢. وإلى جانب تلك الزيادة الكمية، لاحظ التقرير حصول تطور نوعي/ كيفي أيضًا في مجال اهتمامها؛ فأغلبها يتجه للعمل في قضايا التنمية البشرية، والحد من الفقر الذي تعاني منه قطاعات واسعة من السكان في البلدان موضوعة البحث، كما تتجه لإعطاء مزيد من الاهتمام بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والبيئية في تلك البلدان وفي غيرها من البلدان العربية.

٣. ويرصد التقرير أيضًا توجهات جديدة للمنظمات نحو النشاط الدفاعي؛ وهو ما يعرف في بعض الدول العربية باسم النشاط "الحقوقي". وهذا النشاط أكثر ظهورًا في الدول العربية التي اتخذت خطوات ملموسة على طريق التحول الديمقراطي. وتركز اهتمام الجمعيات والمنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق المرأة بصفة خاصة. ففي البحرين -مثلا- سجلت ٣ جمعيات لحقوق الإنسان دفعة واحدة في سنة ٢٠٠٢، وفي مصر سجلت ٩ جمعيات جديدة لحقوق الإنسان أيضًا خلال عام ٢٠٠٢ وحده، أما في المغرب فقد سجلت عشرات الجمعيات الحقوقية، وفي لبنان ظهرت ١٠ جمعيات نسائية جديدة.

٤. استمرار جمود الأطر القانونية المنظمة للعمل الأهلي العربي، بالرغم من صعود موجة الاهتمام العالمي والإقليمي بهذا القطاع. وقد اقترن ذلك بتصاعد الجدل حول القوانين المنظمة للعمل الأهلي الذي كان -ولا يزال- مصدرًا من مصادر التوتر بين الدولة والمجتمع المدني في أغلبية البلدان العربية.

٥. التفاوت في مواقف السلطات المسيطرة في البلدان العربية. واستنادا الى واقع التطورات التي رصدها التقرير بهذا الخصوص خلال عام ٢٠٠٢ فإنه يكمن التمييز بين ثلاث مجموعات من الدول العربية، تباينت مواقفها بين المرونة والتصلب فيما يتعلق بمسألة تغيير وتطوير قوانين العمل الأهلي على النحو الآتي:

أ- التغيير المحافظ: وقد حدث هذا النمط من التغيير بصدور تشريعات جديدة في كل من فلسطين واليمن والمغرب ومصر، على مدى السنوات: ٢٠٠٠، و٢٠٠١، و٢٠٠٢. وبالرغم من نجاح ضغوط مؤسسات المجتمع المدني في تغيير الأطر القديمة واستصدار قوانين جديدة؛ فإن هذا التغيير جاء محملا بكثير من

التحفظات -وفي بعض الأحيان القيود- التي من شأنها الحد من حرية عمل المنظمات غير الحكومية، واستمرار تعرضها للتدخلات الإدارية الحكومية في شئونها، وبخاصة فيما يتعلق بإجراءات التسجيل والإشهار، وحق الجهة الإدارية في حل الجمعيات، وممارسة رقابة صارمة على مصادر التمويل، وبخاصة المصادر الأجنبية بدوافع وتبريرات أمنية.

ب- الضغط من أجل التغيير: وهو ما شهدته بلدان مثل الأردن، والبحرين، والسودان، وموريتانيا، والكويت. ويتمثل الهدف الرئيسي للقوى المطالبة بالتغيير في ضرورة إعادة النظر في القوانين القديمة التي مضى على صدورها ما يقرب من ٤ عقود، وإدخال التعديلات التي تتجاوب مع المستجدات التي شهدها المجتمع العربي في السنوات الأخيرة. ولم تصل هذه الضغوط إلى نتيجة محددة حتى نهاية عام ٢٠٠٢.

ج- السكون على الوضع القائم: وهذه الحالة هي التي شهدتها مجموعة أخرى من الدول التي تشهد بين الحين والآخر إجراء بعض التعديلات غير الجوهرية على القوانين القديمة، وتشمل هذه المجموعة دولا مثل: ليبيا (أدخلت عدة تعديلات كان آخرها سنة ٢٠٠١)، وسوريا (لا يزال العمل فيها وفقًا لقانون ١٩٥٨)، والإمارات (لا يزال العمل فيها وفقا لقانون ١٩٧٤).

٦. حصول بعض التطور النسبي في العلاقات بين السلطات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني على قاعدة العمل المشترك في مشروعات محددة. ويمكن تفسير هذا التحسن النسبي بأنه انعكاس لتفاقم تحديات التنمية التي تواجه مختلف المجتمعات العربية من جهة، ومحاولة للحد من الآثار السلبية لسياسات الخصخصة والإصلاح الاقتصادي من جهة أخرى؛ الأمر الذي أدركت معه

الحكومات أنها بحاجة ماسة إلى حشد وتنسيق كافة الجهود الأهلية والحكومية للعمل من أجل مصلحة الدولة والمجتمع معًا.

٧. ولكن مقابل ذلك يلاحظ حظْر العمل السياسي على المنظمات الأهلية، تحت صيغ مختلفة، هو واحد من أهم القواسم المشتركة بين الدول العربية في علاقتها بتلك المنظمات؛ حيث تنص أغلبية القوانين على هذا الحظر بنصوص صريحة وقاطعة. غير أن الواقع يشهد -في الوقت نفسه- انخراط نسبة لا بأس بها من الجمعيات والمنظمات الأهلية في نشاطات سياسية متنوعة؛ سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. وهذه الحالة هي من مفارقات العمل الأهلي في علاقته بالدولة في المجتمع العربي منذ ما يقرب من نصف قرن مضى.

٨. شهدت الفترة موضوعة البحث وجود تداخل بين العمل الأهلي والعمل السياسي، الامر الذي يعد من معطيات الحياة العامة في المجتمع العربي الذي يشهد قيودًا شديدة -في أغلب البلدان- على حرية التنظيم السياسي، وحق تكوين الأحزاب؛ الأمر الذي يجعل منظمات العمل الاجتماعي الأهلي حقلا خصبًا ومتنفسًا لممارسة مثل تلك النشاطات السياسية التي تصب في نهاية المطاف في صالح المجتمع المدني والتطور الديمقراطي.

دور منظمات المجتمع المدني في التحول نحو الديمقراطية في العراق

هناك صلة وثيقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطى، فالديمقراطية كما هو معروف مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته التى تنظم من خلالها الإدارة السلمية للصراع فى المجتمع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، وهذا هو نفس الأساس المعيارى للمجتمع المدنى حيث نلاحظ أن مؤسسات المجتمع المدنى من أهم قنوات المشاركة الشعبية. ورغم أنها لا تمارس نشاطا سياسيا مباشرًا وأنها لا تسعى

للوصول إلى السلطة السياسية إلا أن أعضاءها أكثر قطاعات المجتمع استعدادا للانخراط فى الأنشطة الديمقراطية السياسية، وبالإضافة لهذا فإن الادارة السلمية للصراع والمنافسة هى جوهر مفهوم المجتمع المدنى.

ويمر العراق حاليا حاليًا بعمليتين مترابطتين، ونعني بهما: بناء أسس المجتمع المدنى والتحول نحو الديمقراطية على الرغم من المخاطر والتحديات التي تواجه هاتين العمليتين. والصلة بين العمليتين قوية، بل أنهما أقرب إلى أن تكونا عملية واحدة من حيث الجوهر، ففى الوقت الذى تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتبلور، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدنى التى تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة فى الحكم.

وهكذا فإن الدور الهام للمجتمع المدنى فى تعزيز التطور الديمقراطى وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدنى وما تقوم به منظماته من دور ووظائف فى المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع وهى من ثم أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملى على الممارسة الديمقراطية.

ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية فى أى مجتمع مالم تصير منظمات المجتمع المدنى ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية فى المجتمع بما تضمه من احزاب ونقابات وتعاونيات وجمعيات أهلية وروابط ومنظمات نسائية وشبابية.. الخ. حيث توفر هذه المؤسسات فى حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطيا، وتدريبهم عمليا لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية فى المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة

والتربية الديمقراطية.

لحداثة التجربة يواجه العاملون في هذا الميدان الهام طائفة من العوائق. ومن اجل تجاوز ذلك وخلق ديناميكية للعمل. وهنا يجب التأكيد على:

- لابد ان يستعيد المجتمع وان تستعيد الجماهير شعورها بجدوى المشاركة وجدوى التضحيات، أي ببساطة ان تنعكس عليها ثمار عملها وجهدها رفاها وحرية سواء في الانتاج او في العمل النقابي او المدني او السياسي.

- ولابد من زعزعة الاسس الاقتصادية والسياسية لعملية الفساد كي يمكن اعادة الاعتبار للانتاج والمنتجين وللابداع والمبدعين في المجتمع.
- لابد من تكريس جملة الممارسات الحقوقية والتنفيذية التي تمنع كل اشكال التعدي على حقوق المواطنين الفردية والجمعية. ولابد هنا من ايلاء اهتمام استثنائي لضحايا النظام الدكتاتوري المقبور ممن تعرضوا للاذى والتهميش والتجاوزات على حقوقهم.

- لابد من المزيد من تكريس الحقائق الديمقراطية في الحياة السياسية سواء عن طريق تشجيع منظمات المجتمع المدني او عن طريق المزيد من المبادرات الديمقراطية وتكريس دور المؤسسات الدستورية.

- ضرورة الحذر من تسطيح فكرة المجتمع المدني وتخفيضها واختزالها إلى جمعيات غير حكومية تهتم بقضايا جزئيـ، وتسعى إلى الحصول على التمويل والتدريب والتشبيك مع الجمعيات المشابهة، مما يجعل مركز الحركة الاجتماعية خارج المجتمع، ويوجه النشاط الاجتماعي خارج الحقل السياسي الوطني، وينتج تصوراً قطاعياً للإصلاح الديمقراطي المطلوب، ويفضي إلى جعل القوى المحلية استطالات لقوى خارجية تتكفل هذه الأخيرة

بإعالتها والإنفاق عليها وتمويلها، بغية إفسادها، حسب قابليتها لذلك، على نحو ما يجري في العديد من البلدان.

- يتعين على العاملين في منظمات المجتمع المدني التاكيد على استقلالية هذه المنظمات وبما يحقق اهدافها في تنشيط الحياة العامة واستعادة المواطنين إلى حقل العمل العام والمشاركة الإيجابية، وإلى إعادة إنتاج الثقافة والسياسة في المجتمع بوصفهما بعدين أساسيين من أبعاد الحياة الاجتماعية، وشرطين أساسيين من شروط التقدم والبناء الديمقراطي، وإلى إرساء الوحدة الوطنية على مبدأ المواطنة والحقوق المتساوية وسيادة القانون، فإنها تعمل في سبيل إطلاق حوار ديمقراطي بين جميع الاتجاهات الفكرية والسياسية حول جميع القضايا الوطنية، وتنشيط المنتديات والندوات والملتقيات الثقافية، ونشر الثقافة الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، والدفاع عن الحريات الأساسية ولا سيما حرية الفكر والضمير وحرية الرأي والتعبير.
- ضرورة النضال من اجل جعل حركة المجتمع المدني في بلادنا لا تنفصل عن حركة المجتمع المدني العالمية التي تدعو إلى السلام، وإلى عولمة إنسانية، وتتبنى قيماً كونية، وتناهض الحرب والعنف والإرهاب، والتي عبرت عن تفهم عميق لقضايانا الوطنية الديمقراطية وتضامن غير مسبوق معها.
- دعوة منظمات المجتمع المدني إلى مواصلة عملها في مجال الإصلاح الدّيمقراطيّ واعتماد نهج نقديّ بنّاء مع كلّ المبادرات والتنبيه إلى ما ينطوي عليه بعضها من محاولات هيمنة واحتواء وانغلاق.
- دعوة المنظمات المذكورة إلى تطوير استراتيجياتها ورؤاها للتأثير في عمليّة إصلاح المنظومة التربوية واقتراح مشاريع وتصوّرات بديلة.

- دعـوة المنظمـات إلى القيـام بخطـط لنـشر ثقافـة حقـوق الإنـسان والمـشاركة الديمقراطية لدى الأوساط الرسميّة والشّعبية.

- تطوير الديمقراطية داخل المنظمات بما يتطلّبه ذلك من قدرة علـى التـسيير في إطار الشفافية والمساءلة والتّداول

- دعم المجتمع المدني العراقي بكافة مؤسساته ومنظماته وتوفير الفرص المناسبة لــه للتــدريب والتطــوير والتنــشئة علــى قــيم العدالــة وحقــوق الإنــسان.
- تفعيل الحوار بين مكونات المجتمع العراقي بهدف بناء عراق جديد علـى أساس ديمقراطي اتحادي يضم كل مكوناته.

الأن، وبعد أن حددنا مضمون كل مفهوم من المفاهيم الثلاثة الـسابقة، يـتعين علينا إعادة تركيب للافكار الواردة، أي تحديد مضمون العلاقة بين العناصر المـذكورة. ولكي لا تكون التحليلات المذكورة في الصفحات السابقة ذات طبيعة تجريدية، يـتعين أن ننتقل الى الملموس، الى البلدان المسماة بالنامية، ومنها بلداننا العربية، انطلاقـا مـن سؤال، نراه حاسما بالنسبة لنا وهو: ما هو السبب الذي جعل التشكيلات الـسائدة في هذه البلدان، التي قطعت اشواطا كبيرة في دولنة Etatisation الاقتـصاد وحققـت الاستقلال السياسي، عاجزة تاريخيا في مواجهـة مـسألة الديمقراطيـة وبالتـالي اعـادة تشكيل العلاقات الاجتماعية الداخلية بما يسمح بخلق الشروط لتبلور المجتمع المدني؟ ما هو شكل الدولة الذي اكتساه المسار الاجتماعي والاقتصادي لهذه التشكيلات؟ وهـل يمكن تعليل بروز دول قوية وديكتاتورية بعيدا عن الادانات الاخلاقيـة أو التـصنيفات الحقوقية الشكلية؟

لكي تكون الاجابة ممكنة علـى هـذه الاسـئلة المـصيرية يـتعين التأكيـد علـى الملاحظات التالية:

- إن مجمل المسار الاجتماعي والاقتصادي القائم في البلدان النامية منذ القرن التاسع عشر بالنسبة لأمريكا اللاتينية، ومنذ القرن العشرين بالنسبة لأفريقيا واسيا هو مسار تكون " طبقة حاكمة " على المستوى السياسي ومهيمنة على المستوى الاقتصادي. وهذا في مرحلة نمط اقتصادي سبق أن هيمنت عليه الرأسمالية في بلدان " المركز الامبريالي ". إن هذا المسار ليس متجانسا في جذوره ولا هو متنافر كليا، إذ تبدو التشكيلات الاجتماعية في هذه البلدان، في نفس الحين، ذات سمات مشتركة وفوارق مهمة. تتمثل السمات المشتركة في أن كل هذه التشكيلات ترتطم بمشكلة انطوائها ضمن التقسيم الدولي الرأسمالي المعاصر للعمل، وبالنتيجة، بعلاقتها البنيوية بالرأسمالية المركزية. إنها كلها تتحمل تمفصلات اجتماعية داخلية حيث تبدو القوى المسيطرة في وضع يختلف جذريا عن الجماهير والفئات الاجتماعية في الريف والمدينة التي يجري تبلترها وتهميشها بسرعة بالغة وبالتالي تعاظم التناقضات، التي تؤثر بشكل بالغ على التوجهات السياسية والاستراتيجيات الاقتصادية التي تنتهجها السلطات السياسية السائدة في هذه البلدان. ونشير كذلك الى أنه في أي من هذه التشكيلات، لم تتم محاولة جدية لإعادة تشكيل علاقات الانتاج الراسمالية (بإستثناء عدد محدود)، فقد ظلت علاقات الانتاج المهيمنة علاقات رأسمالية من نمط جديد لا يمكن مقارنتها بتلك التي في " المراكز الامبريالية ". إن علاقات الانتاج هذه وشكل الرأسمالية الناجمة عنها ليست متخلفة ولا " شبه رأسمالية " بل هي، على الاصح، اللون الخصوصي المحدد للرأسمالية في هذه البلدان. إنها، على وجه التحديد، مرحلة من النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي متسمة بضعف الطبقات الاجتماعية بنيويا. وهذا الضعف البنيوي هو، على وجه التحديد، الذي كان أصلا أو جذرا لتشكل السلطة السياسية في هذه التشكيلات الاجتماعية: أي سمة قصور

الديمقراطيـة الـسباسية وغيـاب الـسوق الثقـافي القـوي وشـلل المجتمـع المـدني وضموره.

- إن غيـاب الديمقراطيـة في بلـداننا هـي سمـة دائمـة، لا تمـت بـصلة الى " الوراثـة التقليدية " عن العهود السابقة، كما يروج لها في بعض الخطابـات بمفـاهيم مـن قبيل الاستبداد الشرقي..... الخ. إن هـذا الوضـع هـو نـاتج ضـروري لمقتـضيات التوسع الرأسمالي، كما هو قـائم بالفعـل. إن الاسـتقطاب الناشـئ علـى الـصعيد العالمي، المرتبط بمقتضيات التوسع الراسمـالي يخلـق بـدوره اسـتقطابا اجتماعيـا داخليا يتجلى في ظـواهر عديـدة أهمهـا التفـاوت في توزيـع الـدخول والتهمـيش المتعاظم لفئات اجتماعية واسعة.

- إن الوطنية والتنمية والعصرنة، وما الى ذلك مـن المـصطلحات الـسياسية، ينبغـي — حتى يمكن فهمها في كل ابعادها — أن تدرج ضمن اشـكالية التـشكل التـاريخي لهذه " الطبقات السائدة " في كل من التشكيلات الاجتماعيـة في بلـدان " العـالم الثالث، وما يميز هذا التطور عن المـسار التـاريخي لتـشكل البرجوازيـة الاوربيـة الغربية، منذ القرن الثامن عـشر. إن الفـارق يكمـن اليـوم في عـدم تماثـل الثـورة الـصناعية وعـدم تمفـصلها مـع الثـورة الديمقراطيـة. إن الرأسماليـة الغربيـة، باعتبارها مسارا تاريخيا، هـي الـتي ولـدت الثـورة الديمقراطيـة الـتي كانـت في حاجة اليها لتتطور. في حين كان مسار التشكل التـاريخي للطبقـات الـسائدة في "التشكيلات العالمثالثية " ليس غير مولد لميكانيزمات تحكم ديمقراطي فحـسب، بل أن نشأته غير ممكنة ايضا الا على أسـاس تحطـيم الممكنـات الديمقراطيـة في صلب هذه التشكيلات تحطيما كاملا وشاملا. يحدث ذلك وكأن الثورة الـصناعية والنمو والعصرنة لا يمكن أن تتجـسم إلا في تنـاف مـع الثـورة الديمقراطيـة، أي أساس حكم سياسي معاد للديمقراطية. وينبغي تحليل هذه الملاحظة والـتفكير في

كل تبعاتها إن أردنا أن ندحض نهائيا التحاليل التبريرية التي تبثها القوى المسيطرة في هذه البلدان (مثل مقولة: لننم الاقتصاد وسوف يأتي دور الديمقراطية فيما بعد، أو: الشعب غير ناضج للديمقراطية، ونخبته يجب أن تقوده على درب التقدم !)

- يجب أن نعي وجود تناقض بنيوي بين السيرورة الاجتماعية في هذه التشكيلات الاجتماعية أي صعود الفئات الوسطى الى مرتبة " الطبقة الحاكمة "، من ناحية، والايديولوجيا والممارسات الاقتصادية التي تبرز من خلالها هذه المسيرة من ناحية ثانية. لقد برزت هذه الفئات باعتبارها قوى مستقلة داخل التشكيلات الاجتماعية المعنية. هذه الاطروحة مهمة، لأنها تتيح لنا أن نفهم مدلول الايديولوجيات الراديكالية التي ترفعها القوى المسيطرة، وكذلك نظم الدولة، التي يبرز من خلالها مسار هيمنة الفئات الوسطى. إن شكل الدولة والدور البارز المناط بسلطة الدولة يجسدان طريقة جديدة مؤقلمة مع ظروف العصر. ومن هنا ينبغي فهم دور الجيش وتحليله في كل عمقه. إنه ليس مظهرا من مظاهر فرض إكراه الطبقات المالكة على بقية السكان (نموذج الدكتاتورية العسكرية التقليدية) بل وعلى الاصح، أنه جزء من تشكل العنف " الشرعي " في سيرورة نشأة الفئات الوسطى بوصفها " طبقات " حاكمة.

- أخيراً، ينبغي تعليل أشمل لدلالة المؤسسات السياسية الخاصة بهذه الدولة الاستبدادية. على هذا النحو ندرك أن شكل الدولة هذا ينشأ عبر التحطيم الشامل للممارسة السياسية الجماعية، وعبر ابعاد القوى الاجتماعية غير وثيقة الصلة بالدولة والحزب الحاكم من الاهتمام بالسياسة، وعبر نظام الفروض الملزمة (أنواع التعبئة العسكرية، جيش شعبي، كتائب شباب، طلائع..... الخ)الذي تفرضه السلطة على التشكيلة الاجتماعية. بإختصار عبر قطع الطريق جذريا أمام

مسار الثروة الديمقراطية/على المستوى السياسي، والتي كانت ينبغي أن تواكب كل ثورة اقتصادية، خاصة في ظل المصاعب التي تتخبط بها البلدان النامية الساعية لتعزيز موقعها ضمن الاقتصاد العالمي. إن الدولة الاستبدادية الجديدة التي سادت لأكثر من ثلاثة عقود، بقطع النظر عن الايديولوجيا التنموية التي روجت لها لفترة طويلة، وبقطع النظر عن مناهضتها الظاهرية للنظام الرأسمالي العالمي، كان أثرها الاساسي على الدوام، ولا يزال، تعطيل الجدلية الاجتماعية، أي الالغاء التسلطي للصراعات الاجتماعية والطبقية من أجل تأمين الظروف الاكثر ملائمة للفئات التي صعدت الى السلطة بفعل " انقلاب القصر " حتى تتحول الى فئات سائدة. وقد تعلق الامر باعتماد منظومة من الاجراءات والترتيبات الحاسمة تمثلت في:

- مصادرة الوظيفة السياسية في التشكيلة الاجتماعية، بشكل استبدادي قمعي فاقع الحدة،ابعاد الشرائح القديمة من البرجوازية الصناعية وكذلك المجموعات الاكثر فقرا في الحركة العمالية، ومجمل الجماهير الريفية والمدينية غير المرتبطة بسيرورة الانتاج عن حقل اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

- لقد أدى هذا الوضع الى ترجيح وزن الدولة في التشكيلة الاجتماعية، والى تفتيت مجموعات كاملة من القوى الاجتماعية والى اعادة الانتاج الموسع لعملية تحطيم العلاقات الاجتماعية. وبعبارة اخرى يستطيع المرء أن يغامر باستنتاج قوامه أن فشل الدولة الاستبدادية في هذه البدان لا يكمن في السياسات الاقتصادية المتبعة أساسا ولا في النوايا الواعية أو اللاواعية لدى الماسكين بمقاليد السلطة السياسية فقط بل في شكل الدولة نفسه وفي محتواه الاجتماعي وفي وظائفيته الموضوعية وفي علاقته بالمسار التاريخي لتشكل

الطبقات الحاكمة.

- ولهذا يتعين التأكيد على ضرورة اكتشاف ودراسة التحولات التي حصلت في شكل ومضمون الدولة في هذه البلدان، ليس عبر أثارها البسيطة، ولكن في التحولات العميقة لتمفصل الاقتصاد والمجتمع السياسي، لكي يمكن أن نفهم الاسباب الحقيقية لضمور المجتمع المدني وضعف (أو انعدام فاعليته) من جهة، وسطوة الدولة ومؤسساتها المتنوعة من جهة أخرى. لهذه الاسباب، وغيرها، تصبح المطالبة بالديمقراطية ليست ترفا فكريا عابرا بل هي ضرورة تمتع براهنية ملحة، لأنها ستسمح بفك الاشتباك بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، بما يسمح بخلق الشروط لتطور الاول وتحرره من سطوة الدولة وعسفها وقمعها في أن.

- ومن جهة اخرى نستطيع أن نقول إن المجتمع الديمقراطي في البلدان المتطورة جاء مكملا وامتدادا للدولة الديمقراطية التي كانت في أصل نشوئه. وهي لا تزال ترعاه حتى لو كانت تخاف من تجاوزاته على الصلاحيات الجديدة التي أخذت تحصر عملها فيها. فالدولة تدرك أيضا أن ما يقوم به المجتمع المدني، لا تستطيع هي أن تقوم به، وأنه في مواجهة المنافسة الدولية المفتوحة والتي ستفتح أكثر فأكثر، من مصلحة الدولة عموما والمجتمع ككل أن تتطور وتتدعم المؤسسات المدنية وتزداد نشاطا في الداخل والخارج. فهي لا تجنب حصول فراغ داخلي يتيح تدخل مؤسسات مدنية خارجية فحسب ولكنها يمكن أن تشكل أكثر من ذلك أدوات لمد النفوذ الوطني في الفضاء الدولي ولدى المجتمعات الأخرى. وبالعكس من ذلك يأتي الحديث المتزايد والمتضخم عن المجتمع المدني في البلاد النامية، ومنها البلاد العربية كتعويض عن غياب هذا المجتمع تماما وكرد على الفراغ الذي أحدثه

في الفضاء العمومي تفسخ الدولة وتحلل السلطة العمومية إلى سلطة أصحاب مصالح خاصة، وانهيار أي قاعدة قانونية ومؤسسية ثابتة وراسخة للدولة والمجتمع معا. ولذلك فهو يبقى هنا ويستمر يعمل في إطار الايديولوجية، مما يعني أيضا سهولة استعماله كأداة أو كوسيلة لتحقيق أهداف وتدعيم مواقف وتأكيد مساعي متنوعة وأحيانا متناقضة، سياسية وعقائدية واقتصادية من دون أن يكون غاية في ذاته. فهو ليس مقصودا لما يمثله من إطار نظري وقانوني لبناء سلطة اجتماعية مستقلة بالفعل عن النزاعات السياسية وقادرة على المشاركة مباشرة في ايجاد الحلول من خارج المجال السياسي الرسمي للعديد من المشاكل والتحديات المجتمعية، وإنما لغيره، أي لأهداف تتعلق سواء بالسياسة بمعنى الصراع على السلطة كمواقع ومناصب أو بالوجاهة أو بالمنافع المادية التي تزداد قيمة بقدر ما تزداد مساعدات الدول الصناعية لهذا القطاع الجديد من النشاط الدولي.

- وبقدر ما تبدو الدولة في البلدان النامية بشكل عام بوصفها أكثر فأكثر تجسيدا لمجال المصالح الخاصة والجزئية وغياب القانون، ينمو نزوع قوي إلى البحث عن المواطنية والعمومية والمصالح الوطنية والحرية في المجتمع المدني ذاته، أي خارج الدولة. فالمشكلة الحقيقية التي تحاول أن نرد عليها هنا إشكالية المجتمع المدني ليست تنظيم المصالح الخاصة، ولكن بالعكس تنظيم المصالح العامة. ومن هنا التخبط والصعوبة الهائلة في تحديد هذا المفهوم والتناقض الكبير الذي يفترضه استخدامه بينه وبين الدولة. فالاشكالية تبدو هنا مستحيلة، نعني محاولة بناء العام في قلب الخاص، مما يعني في الواقع إعادة ولادة الدولة من رحم المجتمع، مما يجعل النخبة المسيطرة على الدولة

تشعر بأن فكرة المجتمع المدني تنطوي على إنشاء دولة بديلة أو دولة نقيض!.

ومصدر كل هذا الاختلاط والتخبط هو إخفاق الدولة القومية، بمعنى الدولة/الأمة، دولة المواطنين، في هذه البلاد. مما يضعنا أمام مسار تاريخي مختلف تماما عن ذاك الذي عرفته المجتمعات الغربية، وأحيانا معاكسا له.

- وهذا يعني في الواقع أنه كما أن تطور المجتمع المدني في البلدان الراسمالية المتطورة ليس منفصلا عن تطور الدولة الديمقراطية، بغض النظر عن مضمونها، فإن غياب الدولة الديمقراطية في العالم النامي، والعالم العربي بشكل خاص، ليس منفصلا أيضا عن غياب المجتمع المدني أو تحييده وما يضمه من مؤسسات اجتماعية مستقلة فاعلة تقوم بتأدية مهام مرئية وثابتة في المجتمع وتكتسب نتيجة ذلك مواقع وصدقية وشرعية حقيقية.

- ومن جهة ثانية فإن المجتمع المدني الذي نتحدث عنه اليوم، لم يعد مجرد مفهوم يشير إلى مستوى من مستويات النشاط المجتمعي يتسم بالتعددية والتناقض والجزئية والمصلحة الخاصة، ولكنه يشير إلى مجموعة من المنظمات النشيطة التي يمكن تعيينها وتحديد موقعها ومكانها والأدوار الكبيرة التي تلعبها، بموازاة الدولة أحيانا، وأحيانا ضدها. لكن ما هو أهم من ذلك أن المجتمع المدني لم يعد ينظر إليه على أنه تجسيد للخاص والمصالح الجزئية في مقابل الدولة المجسدة للعام وللمصالح الكلية ولكن كـ " دولة مقابلة "، أي كمنظمات ذات نفع عام وأهداف كلية تخدم أهدافا عامة وتشكل مصدرا للنظام والعقلانية والترشيد والاتساق داخل نظام اجتماعي هجرت الدولة العديد من ميادينه أو أصبحت غير قادرة على بث النظام والسلام فيها. لقد

تحول إلى هيئات عامة (سياسية) داخل الدولة المعدلة سياسيا أو التي خفت درجة احتكارها لما هو عام.

- ويمكن الاستدلال من الملاحظات السابقة أن في مفهوم المجتمع المدني الجديد اعتراف بضرورة عودة السياسة إلى المجتمع وإلغاء الاحتراف السياسي لا إلغاء السياسة، وتقليص من أهمية السيطرة على جهاز الدولة كشرط لتحقيق أهداف إجتماعية عامة. وهذا يمثل طفرة عميقة في مفهوم السياسة ذاتها تسير الاتجاه نفسه الذي تحدث عنه ماركس للالتقاء داخل الفرد ذاته بين ـالح العامة والمصلحة الخاصة، حيث تكون حرية الفرد شرط لحرية ـمجموع.

وفي الختام يمكن الاتفاق مع الاستنتاج الذي توصل اليه برهان غليون " بأننا نسير اليوم نحو حقبة التحرر من المفهوم الكلاسيكي الحديث للدولة كمركز أحادي ووحيد للتنظيم والتنسيق الاجتماعي وهي الحقبة التي دامت أكثر من قرنين. وهذا التحرر من المفهوم التقليدي للدولة لا يعني بالضرورة زوال الدولة وإنما زوال شكل من أشكالها. لكن الأهم من ذلك هو معرفة طبيعة الهيئات والتنظيمات والمؤسسات التي ستحل محلها وتشكل جماع نشاط القرن القادم كله وربما القرن الذي يليه. إن العودة الراهنة إلى المجتمع هي موجة عميقة الجذور، لكن طرق هذه العودة وأشكالها والنماذج التي ستنجم عنها، كل ذلك لا يزال في بداياته الأولى ". واليوم، والحياة السياسية في بلادنا تمر بمرحلة من التوتر والتشتت والفوضى والالتباسات الفكرية والسياسية، بات لزاما علينا التاكيد على المنطلقات الوطنية الديمقراطية، واعادة النظر في بعض المفاهيم التي شابها شيء من الغموض أو اللبس، جرّاء الظروف التي استجدت بعد احتلال العراق، واعادة صياغة بعض التوافقات التي تستدعيها

هـذه الظـروف الـصعبة. وفي مقدمـة هـذه التوافقـات إخـراج مـشروع دمقرطـة المجتمع من دائرة التجاذب بين الاطراف المتصارعة وتوكيد استقلاله وانبثاقه . من حاجات المجتمع ومن توق جميع القـوى الاجتماعيـة الراغبـة في التغـيير الـديمقراطي إلى الحريـة والحيـاة الكريمـة. ويقتـضي ذلـك توكيـد الـروابط الـضرورية، المنطقيـة والتاريخيـة، بـين الوطنيـة والديمقراطيـة وأن إلغـاء أي منهما هو إلغاء للأخرى، إذ الديمقراطيـة الـتي تـستمد جميـع عناصرها مـن الشعب، الذي هو مصدر جميع السلطات، هي مضمون الدولة الوطنية، وهذه الأخيرة هي شكلها السياسي وتحديدها الذاتي وتجريد عموميتهـا. إن علاقـة الوطنية بالديمقراطية هي علاقة جدلية بامتياز، ومن المؤكد ان فـك الاشـتباك بين المجتمع السياسي والمجتمـع المـدني، وتحريـر هـذا الاخـير مـن هيمنـة الدولة سيساهم في وضع مشروع دمقرطة المجتمـع موضـع التطبيـق، وبالتـالي المـساهمة في بنـاء عـراق ديمقراطـي فيـدرالي موحـد، تلعـب فيـه مؤسـسات المجتمع المدني، على تنوعها، دورا مهما وبناءً.

الفصل السابع

تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي فى مصر

نظرا للاهتمام المتزايد بالمرأة من قبل المنظمات الدولية والإقليمية وكذا المؤتمرات العالمية مثل مؤتمر نيروبي للمرأة وخطة العمل العربية للنهوض بالمرأة العربية حتى سنه ٢٠٠٥ المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي عقد في بكين عام ١٩٩٥ والذي أكد ضرورة إنتاج ونشر بيانات ومعلومات عن النوع بكل التفصيلات المختلفة بغية استخدامها في التخطيط والتقييم وبهدف إبراز القضايا والمسائل المتعلقة بالمرأة والرجل في المجتمع.

وقد قامت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاسكوا ESCWA) بنشاط موسع في هذا المجال وقد نجحت في عقد عدة اتفاقيات مع ثماني دول عربية وكانت مصر من أوائل الدول العربية المشاركة بشأن تطوير برامج وطنية للإحصاءات المصنفة حسب النوع والاعتماد عليها في عملية التخطيط لخدمة قضايا النوع في هذه الدول.

وسوف يتناول هذا التقرير عرض لما أحرزته مصر فى مجال تطوير وتوفير إحصاءات النوع الاجتماعي وسد الثغرات السابق وجودها وكذا دعم البناء المؤسسى من اجل إدماج منظور النوع الاجتماعي فى كافة العمليات الإحصائية. هذا بالإضافة الى عرض لاحتياجات مصر لتطوير إحصاءات النوع.

الأهداف:

١. عرض للاستراتيجيات والأنشطة الإحصائية المتعلقة بمنظور النوع الاجتماعي والتى تم تنفيذها.

٢. الإشارة الى البناء المؤسسى المسئول عن توفير إحصاءات النوع الاجتماعي فى مصر.

٣. إعطاء فكرة عن كيفية استخدام إحصاءات النوع الاجتماعي في صياغة السياسات.

٤. توضيح الأنشطة والبرامج المتعلقة ببناء القدرات الإحصائية في مجال إنتاج ونشر إحصاءات النوع الاجتماعي.

٥. تحديد آلية التعاون المتوفرة بين مستخدمى ومنتجى البيانات.

٦. اقتراح ما يجب عمله لدعم القدرات الإحصائية لإنتاج البيانات الخاصة بالمرأة والرجل وقياس أثر المشاريع والبرامج على أوضاع المرأة فى مصر.

أولا: الأنشطة والإستراتيجيات الإحصائية والمتعلقة بمنظور النوع الاجتماعي والتي تم تنفيذها:

١- إصدار: كتاب إحصائي عن المرأة والرجل في مصر

نظرا لأهمية البيانات والمؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي لواضعي السياسات الخاصة بتنمية المرأة كان لا بد من توفير كتاب إحصائي سنوى عن وضع المرأة والرجل يعتمد عليه فى التخطيط والتنفيذ ولذلك صدرت النسخة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٩٨ ثم تم تحديثه وإصداره مرة أخرى فى عام١٩٩٩ ،وعام ٢٠٠٠ بعنوان " المرأة والرجل فى مصر: صورة إحصائية " وجارى العمل حاليا لإصداره مره كل عامين بصورة منتظمة حتى يتوفر لدى القائمين على رسم وتنفيذ السياسات التنموية صورة إحصائية كاملة وحديثة باستمرار عن وضع المرأة فى مصر فى الجوانب التعليمية والصحية والعلمية وفى اتخاذ القرار بالإضافة الى وضع المرأة فى المجالس النيابية والمحلية وغيرها.

٢- تم إصدار ورقة بحثية في المركز الديموجرافي بالقاهرة تحت أسم "المرأة: تعليميا وصحيا واجتماعيا وسياسيا ":

وقد تم توضيح حجم الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في مصر في مجالات التعليم والصحة والعمل وفي اتخاذ القرار وفي المشاركة السياسية والاجتماعية وأيضا العنف ضد المرأة (الديب وآخرون ٢٠٠٣) وقد تم نشر هذه الورقة بين الدارسين بالمركز وأيضا واضعي السياسات وتنفيذها في كافة الوزارات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية وكذلك على المنظمات الدولية علما بأن كافه الإحصاءات الواردة في هذه الورقة البحثية مستمدة من إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبعض المصادر الأخرى.

٣- تم إصدار كتاب عن " تطور وضع المرأة في عهد مبارك ١٩٨١-٢٠٠١":

قبل المؤتمر الثالث للمجلس القومي للمرأة (مارس ٢٠٠٢) طلب المجلس إعداد كتاب وثائقي عن مدى تطور وضع المرأة في عشرون عاما من عصر مبارك ١٩٨١ – ٢٠٠١ وقد تم إعداد هذا الكتاب وفيه تم توضيح مدى التطور في وضع المرأة في خلال العشرون عاما السابقة (١٩٨١ – ٢٠٠١) وما حدث من تقدم في حجم الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في مجالات التعليم والعمل والصحة واتخاذ القرار وغيرها كما شمل هذا الكتاب التطور المؤسسي لجميع المجالس والوحدات الخاصة بالمرأة مثل إنشاء المجلس القومي للمرأة وقبله المجلس القومي للأمومة والطفولة وأيضا وحدات المرأة في كل من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومعهد التخطيط القومي ووزارة الزراعة ووزارة القوى العاملة والهجرة والصندوق الاجتماعي للتنمية . كل هذه الوحدات سواء تنتج بيانات خاصة بالنوع الاجتماعي أو تستخدم هذه

البيانات فى إعداد الأنشطة والمشروعات التنموية التي تهدف إلى الارتفاع بمكانه المرأة المصرية . شمل هذا الكتاب أيضا جزء عن دور المرأة ومساهمتها فى كافة الوزارات فى مصر كذا الخدمات التي وفرتها كل وزارة للمرأة لكي تستمر فى عملها بكفاءة وإتقان مثل توفير دور الحضانة والسيارات الخاصة بالعمل وحصول المرأة على نصيبها فى الترقي إلى الوظائف العليا والسفر للخارج والتدريب.......الخ. كما شمل الكتاب أيضا التطور فى الإعلام الموجه للمرأة بصفة خاصة لزيادة مداركها وزيادة وعيها بما يدور حولها وتشجيعها على المشاركة فى الحياة العملية والسياسية والاجتماعية لبلدها (الديب وآخرون ٢٠٠٢).

٤- تم إصدار تقرير عن الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية:

وذلك في إطار مشروع قياس المساواة بين الجنسين بإستخدام الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي- مشروع اقليمى (الاردن / سوريا / مصر) وذلك بالتعاون مع المجلس القومى للمرأة وصندوق الأمم المتحدة الانمائى للمرأة (٢٠٠٤) حيث تسعى المؤسسات الدستورية في مصر وعلى رأسها المجلس القومى للمرأة وأيضا المنظمات الدولية وخاصة صندوق الأمم المتحدة الانمائى للمرأةUNIFEM الى تحسين أوضاع المرأة المصرية وتضييق الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في مصر بل وفى العديد من الدول العربية وقد تبنى UNIFEM العمل على أربعة محاور رئيسيي هامة لتحسين وضع المرأة وهى:

- الوضع الديموجرافى
- المرأة والاقتصاد
- المرأة واتخاذ القرار
- العنف ضد المرأة

وذلك بالعمل على دفع المرأة في مسار التنمية حتى تزيد مشاركتها في النشاط الاقتصادى وان تصل الى اعلى المناصب القيادية لاتخاذ القرار وايضا لوقف جميع اشكال العنف ضد المرأة.

٥- القيام بأنشطة التدريب لقطاعات هامة من السكان عن مفهوم النوع الاجتماعي وأهميته:

قام المركز الديموجرافى بالقاهرة بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بإعداد برنامج تدريبي للقيادات الطبيعية فى جميع المحافظات (٢١ محافظة ما عدا محافظات الحدود) وقد شمل البرنامج والذى يستغرق خمسة أيام تدريب فى كل محافظة التعاريف المستخدمة للنوع الاجتماعي وكيفية إدماج المرأة فى المشروعات التنموية فى مجتمعها وكيفية تغيير نظرة المجتمع بالنسبة لأهمية تعليم وعمل البنت الذى لا يقل أهمية عن تعليم وعمل الولد وأهمية قيام التربية بالمنزل على عدم التفرقة وتحقيق المساواة بين الجنسيين كذلك حث النساء على العمل وانتخاب من يمثلونهن فى المجتمع ... الخ وقد استغرق هذا البرنامج التدريبى ما يقرب من عام شمل كل محافظات الجمهورية.

٦ – يقوم المركز الديموجرافى بالقاهرة حاليا بتنفيذ العديد من البرامج التدريبية عن النوع الاجتماعي والتنمية للكثير من القطاعات منها قطاع الأعلام (مذيعات ومذيعى التلفزيون والاذاعه والصحافة) لتعريفهم بمفاهيم النوع الاجتماعي وأهمية البعد عن تنميط دور المرأة Stereotyping فى الأنشطة الخاصة بالمنزل وتربية الأطفال فقط مقابل التركيز على دور الرجل فى العمل والإنتاج خارج المنزل.

٧– ضم البرنامج التعليمى لطلبه الدبلوم الخاص بالمركز الديموجرافى بالقاهرة موضوع

عن المرأة والتنمية والفروق حسب النوع Women Development and Gender Issues

ويشمل هذا المنهج عرض للمفاهيم والتعاريف المستخدمة للنوع الاجتماعي ويوضح أهمية إدماج المرأة فى برنامج التنمية وتضيق حجم الفجوة النوعية بين الذكور والإناث فى العالم ويشير حجم هذه الفجوه الى مدى تقدم الدولة واتساعها يشير الى ان الدولة إحدى الدول النامية أو الأقل تقدما. هذا الى جانب اقتراح للعديد من السياسات والبرامج التى يمكن تنفيذها للارتقاء بأوضاع المرأة وتحقيق المساواه بين الجنسين.

٨- عقد ورشة عمل لبناء قدرات قيادات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء في مجال إنتاج البيانات الإحصائية المصنفة حسب النوع الاجتماعي (ديسمبر ٢٠٠٣)

التى قامت بتنظيمها وحدة المرأة والطفل والنوع الاجتماعي بمركز الأبحاث والدراسات السكانية بالجهاز بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الانمائى للمرأة (UNIFEM) واستهدفت المديرية في الصف الأول والثاني لزيادة قدراتهم على جمع وإنتاج ونشر بيانات النوع الاجتماعي.

٩-قامت وحدة المرأة والطفل والنوع الاجتماعي بمركز الأبحاث والدراسات السكانية بمراجعة جميع مخرجات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٧٨ نشرة سنوية ونصف سنوية بالإضافة الى نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والتعداد الاقتصادي ونتائج المسوح الميدانية مثل مسح العمالة بالعينة، والدخل والإنفاق) للتأكد من تضمينها للنوع الاجتماعي والخروج ببعض التوصيات للاستفادة من البيانات المتاحة في إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي.

ثانيا: الجهة المؤسسية المسئولة عن إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي في مصر:

يعتبر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الجهة المسئولة عن جمع وإصدار البيانات بكافه أشكالها فى مصر. ونظرا لأهميه توفير إحصاءات عن النوع الاجتماعي تم إنشاء وحده بحوث فى مركز الأبحاث والدراسات السكانية بالجهاز تحت مسمى وحده المرأة والطفل فى عام ١٩٨٧ وقد تم تغير اسمها فى عام ١٩٩٦ الى وحدة المرأة والطفل والنوع الاجتماعي لتقوم بجميع الأنشطة الإحصائية التى تتعلق بإصدار بيانات عن النوع الاجتماعي فى مصر. بما في ذلك الاستجابة الى طلبات الجهات المعنية بإعداد وتنفيذ الخطط الخاصة بالمرأة لحصولها على البيانات المطلوبة ومن هذه الجهات ما يلى:

١. المجلس القومى للمرأة

٢. المجلس القومى للأمومة والطفولة

٣. وزارة العمل والهجرة

٤. وزارة التربية والتعليم

٥. وزارة التخطيط القومى

٦. وزارة التعليم العالى

٧. وزارة الشئون الاجتماعية

٨. الصندوق الاجتماعي للتنمية

٩. المجلس القومى للسكان

ومن الهيئات الدولية:

ESCWA اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا

UNDP صندوق الأمم المتحدة الانمائى

UNFPA صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

UNICEF صندوق الأمم المتحدة للطفولة

UNIFEM المشروع الانمائى للمرأة

ثالثا: كيفية استخدام إحصاءات النوع الاجتماعي فى صياغة السياسات ومراجعه تنفيذها:

أولا بالنسبة للخطه الخمسية الرابعة (١٩٩٧ – ٢٠٠١):

بناء على الدراسات المتعددة وإنشاء العديد من الوحدات الخاصة بالنوع الاجتماعي فى الوزارات والأجهزة المعنية ودورها فى لفت انتباه المسئولين الى دور المرأة فى المجتمع فقد تم إدخال مكون للمرأة فى الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٧ – ٢٠٠١ وقد شملت الخطة مجموعه من السياسات العامة التي تعطى عناية خاصة للمرأة لتوفير الإمكانيات المناسبة لها.ولكن بالنزول الى مستوى قطاعات النشاط الاقتصادي وجد أن المرأة قد اختفت من قائمة الإجراءات التنفيذية للقطاعات المختلفة ويصل هذا التلاشى الى ذروته عندما نتعرض إلى المشروعات فى الخطة.

٢- بالنسبة للخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧):

عند إصدار الخطة الخمسية الخاصة بالفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧) قام المجلس القومي للمرأة بدورا فعالا لتضمين هدف إستراتيجي بالخطة فى إدماج المرأة فى المجرى الرئيسي للتنمية وذلك عن طريق إدماجها فى الخطة على المستوى القومي

والقطـاعي والإقليمـي والمحلـى وعلـى صـعيد الأهـداف والـسياسات وأيـضا الـبرامج التنموية.

٣- إعداد الخطة القوميـة للنهـوض بـالمرأة والـصادرة عـن المؤتمر الثـانى للمجلـس القومى للمرأة ١٣ — ١٥ مارس ٢٠٠١ والتى تضمنت الأهداف التالية :

أ- التمكين الاقتصادي:

- الحد من ظاهرة تأنيث الفقر، مساندة المرأة الفقيرة فى القطاع غير الرسمى
- والمرأة الريفية وبالأخص المرأة المعيلة للأسرة.
- رفع القدرة التنافسية للمـرأة فـى سـوق العمـل فـى ظـل اقتـصاديات الـسوق والخصخصة والعولمة.
- تخفيض معدلات بطالة الإناث.

ب - التمكين السياسي:

- تعظيم المشاركة السياسية للمرأة استكمالا لمسيرة الديموقراطية.
- تعظيم مشاركة المرأة فى الحياة العامة، وتواجدها فى مواقع اتخاذ القرار.
- خلق جيل من القيادات النسائية.
- زيادة درجة الانتماء للوطن والاعتزاز بالهوية الحضارية المصرية.
- رفع مستوى ادارة شئون الدولة والمجتمع.

ج - التمكين القانوني:

- محو الأمية القانونية للمرأة المصرية بكل فئاتها.

- التصدى لظاهرة العنف ضد المرأة.

د- التمكين المؤسسي:

- تقوية البنية الأساسية للمنظمات والهيئات التى تعمل فى مجال النهوض بالمرأة.
- تفعيل دور المجلس القومى للمرأة وفروعه فى المحافظات.
- أن يصبح المجلس القومى للمرأة المرجع الأساسى للدراسات العلمية عن المرأة المصرية.
- بناء القدرات للقوى البشرية العاملة فى مجال النهوض بالمرأة.
- خلق آلية وشبكة اتصال بين واضعى السياسات الخاصة بالمرأة والمسئولين عن التخطيط فى القطاعات المختلفة.(إنشاء مكاتب اتصال/ وحدات للمرأة فى الوزارات المختلفة).

هـ- إدماج المرأة فى القطاعات المختلفة مثل:

الصحة والسكان والبيئة، التعليم والتدريب، الشئون الاجتماعية، العمل، المرأة الريفية، الإعلام، التشريع، المشاركة السياسية.

رابعا: الأنشطة والبرامج المتعلقة ببناء القدرات الإحصائية فى مجال إنتاج ونشر إحصاءات النوع الاجتماعي:

يقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (مركز الأبحاث والدراسات السكانية) بإيفاد العاملين بوحدة المرأة والطفل والنوع الاجتماعي للعديد من الدورات التدريبية على النوع الاجتماعي سواء داخل جمهورية مصر العربية وتقوم بها جهات أخرى مثل وحدة النوع الاجتماعي والتنمية بمعهد التخطيط القومى أو خارج

الجمهورية عن طريق إرسالهم الى الندوات والمؤتمرات الخاصة بالنوع الاجتماعي والتى تنظمها بعض المنظمات الدولية مثل UNIFEM/UNFPA/ESCWA وذلك للدراسة والتعرف على الأساليب الجديدة المستخدمة في إعداد الاحصاءات حسب النوع الاجتماعي وأيضا كيفية المساهمة فى إعداد المشروعات والخطط والاستراتيجيات الخاصة بالنهوض بالمرأة المصرية.

خامسا: آلية للتعاون تجمع بين مستخدمي ومنتجي البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي:

حتى الآن غالبا ما يجتمع مستخدمى ومنتجى البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي من خلال الندوات والدورات التدريبية والمؤتمرات المحلية والدولية لتبادل الآراء ووجهات النظر هذا بالاضافه الى ما تطلبه الجهات المستخدمة للبيانات تحديدا من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (وحده المرأة والطفل والنوع الاجتماعي) حيث تقوم الوحدة بتقديم البيانات المطلوبة فورا. ولكن لا توجد آلية محددة حتى الآن لتوفير التعاون المستمر بين مستخدمى ومنتجى البيانات.

سادسا: بعض التوصيات لدعم القدرات الإحصائية لانتاج البيانات الخاصة بالمرأة والرجل وقياس اثر المشاريع والبرامج على أوضاع المرأة في مصر:

١. زيادة الدورات التدريبية للعاملين بالوحدة وأيضا مسئولى جمع وإصدار البيانات فى جهاز الإحصاء ككل وليس العاملين بوحدة النوع الاجتماعي فقط حتى يمكن استثارة الوعى بأهمية جمع البيانات ونشرها على مستوى النوع الاجتماعي.

٢. العمل على توفير الدعم اللازم لاجراء بعض المسوح المتخصصة التى تغطى

المؤشرات التى لايتوافر عنهـا اى بيانـات مثـل Time- Use Survey ومسح عمالة الاطفال.

الصعوبات التي تواجه إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي في المجالات المختلفة:

لتحديد وضع المرأة المصرية وقياس ما يطرأ عليه من تغير يلزمنـا تـوفير عـدة مؤشرات إحصائية لقياس هذا التغير والتقدم فى وضع المرأة وتنقسم هذه المؤشرات الى:

١. مؤشرات ديموجرافية سكانية.

٢. مؤشرات تعليمية.

٣. مؤشرات صحية.

٤. مؤشرات متعلقة بسوق العمل.

٥. مؤشرات تتعلق باتخاذ القرار على كافه المستويات.

٦. مؤشرات تتعلق بالمشاركة السياسية.

٧. مؤشرات تتعلق بقياس العنف ضد المرأة.

وسوف نعرض الصعوبات المتعلقة بكل مجموعة من المؤشرات فيما يلى:

أولا: المؤشرات السكانية والديموجرافية:

فى الحقيقة ان كل المؤشرات السكانية والديموجرافية لا تواجه ايه صـعوبات لتوفيرها، فلدينا قاعدة عريضة من البيانات من واقع التعدادات والإحصائيات الحيوية وبحوث العمالة بالعينة ولا يعوق توفير هذه المؤشرات شيء الا فيما يخص:

مؤشر نسبة النساء اللائى يعلن اسر:

فى الحقيقة انه حتى الآن نحصل على هذا البيان من واقع بحـوث ميدانيـة تقوم خصيصا بهدف توفير هذا البيان فى حين أننا يمكن ان نحصل عليه كل عام من جميع البحوث الأسرية إذا تم تبويب جميع البيانات حسب نوع رب الأسـرة. بالتـالى تتوفر لنا بيانات عديدة ومتتالية عن حجم خصائص الأسر التى تعولها امرأة.

ثانيا: مؤشرات التعليم:

تتوفرلدينا اغلب مؤشرات التعليم ولكن هنالك بعض الصعوبات مثل:

١- بالنسبة لحساب معدلات القيد الصافية

حيث لابد وان تتوفر لنا أعداد المقيدين بالتعليم حسب نـوع التعلـيم حـسب احاد سن المقيد بالتعليم وحسب النوع وهذا يتطلب بإسـتمرار الاتـصال بـوزارة التربيـة والتعليم وطلب إعداد المقيدين بمفرادات آحاد السن وهو لا ينشر فى الكتب الإحصائية للوزارة ولكن يتم ذلك الحصول عليه باستمرار عن طريق العلاقات الشخصية.

٢- بالنسبة لمعدلات القيد بالجامعة

لم يتم الاتفاق حتى الآن على الـشريحة العمريـة المفـروض ان تكـون للطلبـه المقيدين بالجامعة حتى يتم حساب معدلات القيـد للـشريحة العمريـة التـى يجـب ان يشملها التعليم الجـامعى، لـذلك تحـسب نـسب المقيـدين بالجامعـة للـذكور والإنـاث وحسب الجامعـة والكليـة ونـوع التعلـيم دون حـساب معـدلات قيـد سـواء صـافيه أو إجمالية.

٣- بالنسبة للتسرب من مراحل التعليم المختلفة:

بالطبع لابد من حساب التسرب بتتبع فوج دراسى حتى نهاية المرحلة وليس

حساب التسرب السنوى ويتم ذلك من واقع دراسات معينه وليس بصفة دائمة. فمثلا قامت وزارة التربية والتعليم بحساب التسرب فى التعليم الأساسي لفوجين دراسيين أحدهما دخل المرحلة الاساسية عام ٩١/٩٠ والاخر دخل المرحلة فى عام ٩٢/٩١ على ان يتم تتبعها حتى نهاية المرحلة والتى انتهت الأولى فى عام ٩٩/٩٨ والأخرى فى عام ٢٠٠٠/٩٩. وقد كانت النتائج على درجة كبيرة من المعقولية والقبول ولكن لم تتكرر هذه الدراسات بعد ذلك. ونحن نرغب فى استمرار هذه الدراسات التى تتعلق بحساب التسرب بتتبع فوج دراسي وليس حساب التسرب سنويا.

ثالثا: مؤشرات الصحة:

توفر وزارة الصحة وكذا الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بيانات تعتبرأداة جيده جدا لحساب أوضاع المرأة الصحية ولكن هناك مشكلات يمكن حصرها فيما يلى:

١- من المهم توفير بيانات عن سوء التغذية بين الأطفال حسب آحاد السن وليس لكل الأعمار تحت سن خمس سنوات مع بعضها لان هذا البيان يطلب من الجهات الدولية كثيرا.

٢- ازالة التضارب بين معدلات الوفيات بين وزارة الصحة ونتائج المسح الديموجرافى المصرى ويمكن حل هذه المشكلة بدراسات عن نسبة قصور التسجيل. حيث تمت محاولات تقدير لقصور التسجيل فى إحصاءات وفيات الأطفال بصفة خاصة تحت سن سنه وقد كانت آخر دراسة تمت فى هذا الخصوص هى دراسة تم أعدادها لمجلس السكان الدولى فى عام ١٩٩٢ من واقع بيانات تعداد ١٩٨٦ والإحصاءات الحيوية لنفس السنة وتطبيق أسلوب تراسل (١٩٨١) والتى أوضحت ان نسبة قصور التسجيل للأطفال قبل سن سنه تبلغ ١٦٪ ولكنها

تختلف بشدة حسب النوع وأيضا حسب المحافظة وكذلك حسب محل الإقامة (حضر/ ريف) لكل محافظة (الديب، بثينه ١٩٩٢). والمطلوب توفير تمويل لقيام دراسات أخرى مشابهة حديثه. فإذا ما تم تقدير نسبة قصور التسجيل بدقة وخاصة بين وفيات الأطفال الرضع فى الشهر الأول وفى السنة الأولى يمكن تصحيح معدلات وفيات الرضع الواردة من وزارة الصحة حتى تصل الى نفس المعدلات التى تصدر عن البحوث الميدانية بالعينة.

٣- هناك أيضا مشكلة فى تقدير عدد القائمين بتقديم الخدمات الصحية فى مصر حيث يتوفر لدى الوزارة فقط الأطباء والمرضات والصيادلة ... الخ العاملين فى وزارة الصحة فقط ولا يوجد حصر للقطاع الخاص لذلك فعند حساب معدل عدد السكان لكل طبيب أو ممرضه ...الخ يلاحظ قصوره بشده فيما يتعلق ببيان الوزارة عن ذلك المعدل الذي يرد فى مختلف المراجع الدولية عن المؤشرات الإحصائية الخاصة بالصحة فى مصر مثل تقرير التنمية البشرية الدولي أو الكتاب الإحصائي أو الديموجرافى الدولي.

ويمكن الحصول على هذا البيان من واقع بيانات تعداد ٢٠٠٦ وعمل التقديرات اللازمة للسنوات البينية.

رابعا: مؤشرات العمالة:

توفر التعدادات السكانية وأيضا بحوث العمالة بالعينة مؤشرات عن مدى مساهمة المرأة فى القطاع الاقتصادي وخصائصها ومعدلات البطالة وخلافه.

ولكن لابد من لفت نظر الباحثين والمتخصصين فى مجالات بحوث المرأة بضرورة الاعتماد على نتائج بحوث العمالة بالعينة لمعرفة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادي لان بحوث العمالة بالعينة بها عدد كبير من الأسئلة والاستفسارات والتى

تساعد على تقصى عمالة المرأة اكثر مما يوفره أسئلة التعدادات المحدودة.

ومع ذلك: يمكن الحصول على بيانات اكثر دقه عن عمالة المرأة عن طريق تخصيص استمارة للمرأة وحدها يتم استفاؤها مع الاستمارات الأخرى الخاصة بالعمالة بالعينة، هذه الاستمارة يتم استفاؤها بمعرفة المرأة نفسها وتشمل على أسئلة كثيرة أخرى بجانب سؤالها عن مدى مساهمتها فى النشاط الاقتصادي الرسمي وغير الرسمي أيضا مثل:

من الذي شجعها على العمل؟

هل هناك شعور بتفرقة بينها وبين زملاؤها الرجال فى كافه المزايا مثل الترقي أو الأجر أو المزايا العينية أو السفر للخارج أو الدراسة والتدريب؟

كيف يتم التصرف فى دخلها من العمل؟

نسبة ما ينفق على الأسرة والأطفال من دخلها؟

هل من حقها الادخار باسمها؟

هل من حقها شراء ذهب أو أشياء ثمينة من دخلها ومدى إمكانية اتخاذ قرار بشأن ذلك بمفردها؟

وقد يتم ذلك من خلال تجربة وضع استمارة صغيرة لا تتعدى صفحه واحدة أو صفحتين مع بحوث العمالة بالعينة. وأيضا العمل على أن تشمل جداول نشرة إحصاءات العمالة بالعينة جداول أكثر تفصيلا بالنسبة للجزء الخاص بالعمالة خارج المنشآت والتي تمثل القطاع غير رسمي لمعرفة موقع وخصائص عمالة المرأة فى هذا القطاع.

وبالنسبة لعمالة الاطفال:

يتوفر لدى الجهاز بعض بيانات عن عمالة الأطفال حسب النوع من واقع

بحوث متخصصة عن عمالة الأطفال كان آخرها ما أجراه الجهاز بالتعاون مع المجلس القومى للأمومة والطفولة فى عام ٢٠٠١ وقد وفر هذا البحث بيانات مستفيضة عن عمالة الطفلة فى مصر.

خامسا: مؤشرات المشاركة فى إتخاذ القرار:

وتشمل:

المشاركة فى اتخاذ القرار داخل الأسرة وهى بيانات متوفرة من خلال المسح الديموجرافى الصحى منذ عام ١٩٨٨.

المشاركة فى اتخاذ القرار فى العمل حيث تم اعتبار وظيفة مدير عام فأعلى هى وظائف فى موقع إتخاذ القرار وهى متوفرة لدى الجهاز بالنسبة للوظائف الحكومية والقطاع العام وقطاع الإعمال.

ولكن ينقصنا:

وظائف اتخاذ القرار فى القطاع الخاص حسب النوع وعدد صاحبات المشروعات وخصائصهن فى مقابل الذكور ونوع هذه المشروعات الخاصة بالمرأة مقابل الرجل...الخ.

نظرا لاننا ليس لدينا تفاصيل كافية عن القطاع غير الرسمى فلا يوجد اى مؤشرات عن مشاركة المرأة فى اتخاذ القرار فى ذلك القطاع.

سادسا: مؤشرات المشاركة السياسية:

رغم ان لدينا بيانات عن:

أ – عدد ونسبة الناخبات اى من لهن صوت انتخابي.

ب-عدد ونسبة المعينات والمنتخبات فى كل من مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية والنقابات المهنية وغيرها.

إلا إننا ينقصنا:

١- بيانات عن مدى مشاركة المرآة فى المناقشات داخل المجالس المختلفة وعند أعداد الكتاب الخاص بالأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية والذي تم نشره فى مارس ٢٠٠٤ بالتعاون مع منظمة UNIFEM والمجلس القومى للمرأة. فقد تم الاعتماد على نتائج دراسة خاصة قامت بها إيمان عبد الرحمن وعلى الصاوي عام ٢٠٠٢ عن " فعالية أداء المرأة فى البرلمان فى الدور الأول للمجلس ٢٠٠٠/٢٠٠١ والدور الثانى ٢٠٠١/٢٠٠٢".

وبالطبع ما لم يحاول أحد الباحثين الإطلاع على مضبطة مجلس الشعب والشورى ومعرفة مدى مشاركة المرأة فى المناقشات الدائرة داخل هذه المجالس لن يتوفر لنا اى معلومات عنها.

٢- بيانات خاصة بمدى مشاركة المرأة فى مجالس إدارات جميع النقابات المهنية واتحادات العمال والغرفة التجارية ورابطة رجال الأعمال وغيرها من المنظمات والمطلوب معرفة دور المرأة منها — حيث يتوفر لدينا فقط عدد المقيدين والمقيدات فى النقابات ومع ذلك هناك بعض النقابات مثل نقابة التجاريين لا تعطى البيان للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء مقسم الى ذكور وإناث وانما لا تزال حتى عام ٢٠٠٣ تعطى البيان لإجمالي أعضاء النقابة دون تفصيل حسب النوع.

٣- عدد المنظمات غير الحكومية مقسمه حسب الأنشطة وعدد عضوات وأعضاء مجلس الإدارة على أساس انهم متخذي القرار بالنسبة لهذه المنظمات.

٤- مطلوب أيضا توفير بيانات دائمة عن عدد أعضاء الأحزاب المختلفة فى مصر

مقسمه حسب النوع لمعرفة دور المرأة فى هذه الأحزاب. علما بأننا عند أعداد كتاب الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية عام ٢٠٠٢أيضا تم الاعتماد على دراسة ميدانيه قام بها المركز المصري لحقوق المرأة عن انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠.

سابعا: مؤشرات قياس العنف ضد المرأة:

تتوفر إحصاءات عن العنف ضد المرأة (فى إطار الأسرة) مثل الختان والزواج المبكر من واقع سلسلة البحوث الخاصة بالمسح الديموجرافى الصحى ولكن بالنسبة لضرب الزوجات لم يصدر الا مرة واحدة وفى عام ١٩٩٥ وبعد ذلك تم حذف هذا الجزء من هذا المسح حتى عام ٢٠٠٥.

١- بالنسبة للتحرش الجنسي أو الاغتصاب فإن اقل القليل هو ما يصل الى الشرطة ويسجل وبالتالي يصدر ضمن إحصاءات وزارة الداخلية وهو لا يتعدى ٢٪ من كافة الجرائم الخاصة بهذا النوع من الجرائم ذات الحساسية الشديدة.

٢- بالنسبة للعنف ضد المرأة وتنحيتها عن مراكز السلطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فلا يوجد دراسات خاصة بهذا الموضوع الا فى بعض الحالات النادرة والتى تحاول دراسة اى شكل من أشكال التمييز ضد المرأة فى عملها مثل بحث العمالة بالعينة فى مصر عام ١٩٨٨ والذي اظهر ان هناك تمييز بين الرجل المرأة فى مصر فى الأجر وفى الترقي وفى التدريب وفى السفر للخارج ويزيد هذا الفارق فى الحضر عن الريف وفى القطاع الخاص عن القطاع العام والحكومي.

التوصيات

- ضرورة التأكيد على الجهات المعنية بالإحصاءات على أهمية توفير هذه الإحصاءات على أساس النوع الاجتماعي.

- ضرورة الاتفاق على توحيد المؤشرات التي يمكن من خلالها الوقوف على حجم الفجوة النوعية في مختلف البلدان العربية وكيفية مواجهتها.
- عقد المزيد من الندوات وورش العمل المشتركة بين البلدان العربية للوقوف على الوضع الحالى لكل من المرأة والرجل في هذه البلدان.
- وعرض تجارب البلدان العربية المشاركة في الندوات بالنسبة لكيفية مواجهه الفجوة النوعية والعمل على تضيق هذه الفجوة وذلك بهدف تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب المختلفة.
- ضرورة العمل على إنشاء وحدات خاصة لاحصاءات النوع في الجهات المنتجة للإحصاءات تكون لها السلطة في تغيير اسلوب جمع البيانات بما يخدم قضية النوع.
- وبالتالي نوصى بالعمل على إنشاء وحدة إحصاءات النوع مستقلة بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء باعتباره الجهة الرئيسية لجمع ونشر البيانات بجمهورية مصر العربية. على ان تكون لها سلطة التدخل في تغيير تصميم استمارات وأسلوب جمع البيانات بما يوفر الإحصاءات التي تخدم قضية النوع وذلك أسوة بوحدة النوع الاجتماعي التي تم إنشائها بالمعهد القومى للتخطيط الذي يعتبر من الجهات المستخدمة للبيانات.
- ان إنشاء موقع اقليمى على شبكة الانترنت عن إحصاءات النوع الاجتماعي سوف يكون له اثر كبير في تدعيم التعاون القائم بين البلدان العربية في هذا الشأن. ومن المقترح ان يكون الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء هو الجهة المسئولة عن إمداد هذا الموقع بالبيانات والاحصاءات المطلوبة على ان يكون ذلك من اختصاص وحدة احصاءات النوع بالجهاز بعد إنشائها.

الفصل الثامن

تعاريف ومصطلحات (٢)

استراتيجية Strategy

فن القيادة في الحرب الشاملة على مستوى الدولة، حيث تنسق الخطط العسكرية مع الخطط الاقتصادية والإعلامية والسياسية، وتوصف بأنها الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة.

والاستراتيجية من الناحية السياسية، هي تحديد الأهداف، وتحديد القوة الضاربة، وتحديد الاتجاة الرئيسي للحركة.

اشتراكية Socialism

مجموعة متكاملة من المفاهيم والمناهج والوسائل السياسية، التي تشترك في رفض النظام الرأسمالي، وتؤمن بالتقدم الحتمي للحياة الاجتماعية، وتؤكد أرادتها الثورية في إقامة مجتمع أكثر كفاية وعدلا عن طريق العمل الجماعي الواعي، بغية تحقيق المساواة الفعلية بين الناس وجميع للأمم.

إمبريالية Imperialism

مرحلة تاريخية من مراحل الرأسمالية، تتصف بتكتل الإنتاج على نطاق واسع، بشكل تتنامى معه أهمية المؤسسات الكبيرة، التي تحاول إن تحتكر السوق، بالتخلص من منافسيها، أو بالتفاهم معهم في سبيل تحديد الأسعار. وفي مرحلة معينة من التطور يقود الإنتاج إلى تشكل الاحتكارات الإمبريالية.

وحلول الاحتكار مكان التنافس الحر. وتبقى المؤسسات ملكية أفراد أو مجموعة رأسمالية.

الأممية Internationalism

واحد من أهم مبادى ايدولوجية وسياسية الأحزاب الماركسية اللينينية، وهي تظهر من خلال تضامن الطبقة العاملة، وكادحي كافة الأمم، في وحدة أفعالهم والتنسيق بينهم، ومساعدة بعضهم البعض. وتتبع الأممية من ظروف الصراع الطبقي، حيث يترتب على الطبقة العاملة للامة المعنية إن تناضل لا ضد برجوازية بلدها فحسب، بل ضد برجوازية هذه البلدان الاخرى أيضا، فالرأسمال قوة دولية. والتصدي لكل محاولات شق صفوف هذه القوى من العصبية أو البرجوازية الرجعية أو العنصرية والاستعمارية.

(*) تعريفات المصطلحات الواردة هنا ليست مطلقة المعنى، ذلك لان كل مؤلف يمكن إن يختار معنى محددا للمصطلح في كتابته، وإنما قدمت فقط لمساعدة القارى على فهم النصوص الواردة في الكتاب.

انتربولوجيا (الاناسة) Inthropolology

كلمة انتربولوجيا أنت من الإغريقية و(انتروس) التي تعني الإنسان ولوغوس التي تعني الخطاب أو العلم، فهي علم الإنسان.

هو العلم الذي يحاول إن يصل إلى معرفة القوانين التي تسود حياة الإنسان في المجتمعات الصناعية المعاصرة، كما في المجتمعات القديمة والتقليدية.

الانترنت Internet

شبكة عملاقة من الحواسيب المتشابكة، التي يستطيع أي كان وصل حاسوبه بها، من مؤسسات حكومية، أو تعليمية أو وكالات، أو صناعات، أو أفراد، تمكن المشترك كم الاستفادة من المعلومات المعروضة علية، من قبل المشتركين بهذه الشبكة.

ايدولوجيا Ideology

هي منظومة الافكار التي تتجلى في كتابات مؤلف ما، وتعكس نظرتـه لنفـسة وللآخرين، بشكل مدرك أو بشكل غير مدرك، ولكن الايدولوجيا بـالمعنى العـام تعـني منظومة الافكار العامة السائدة في المجتمع.

البرجوازية Bourgeoisie

طبقة اجتماعية من أصحاب المهن الحرة نشأت في القـرون الوسـطى الاوربيـة سميت كذلك لأنهم كانوا يعيشون إما في المدن أو في قرى صغيرة Bourgs يتمتعـون فيها ببعض الامتياز ات. لعبت هذه الطبقة دورا هاما في إنجاح الثورة الفرنسية.

وتتـشكل البرجوازيـة مـن مجمـوع المـالكين الفـرديين أو الجمـاعيين لوسـائل الإنتـاج ومـديري المؤسـسات التجاريـة والـصناعية والماليـة. والمـضاربين وكبـار المـلاك وبشكل عام أولئك الذين يعيشون أساسا من العوائد الرأسمالية المرتفعة إلى حد مـا. وفي الانظمة الديمقراطية أصـبحت البرجوازيـة تتميـز بامتلاكهـا لوسـائل الإنتـاج ولـسلطة اجتماعية تقوم على مفهوم النخبة.

البرغماتية Pragmatism

نظرية منتشرة في العالم الانجلوساكـسوني، حـددها وعممهـا الفلاسـفة جـون ديوي ووليم جيمس في الولايات المتحدة الامريكية.

تعتبر هذه النظرية إن الحقيقـة والخطـأ رهـن بالنـشاط الاجتمـاعي ولا معنـى لهما إلا في انعكاساتهما العملية.

البروليتاريا Proletariat

أطلق المفكر الفرنسي سان سيمون هذا التعبير على الذين لا يملكون نصيبا مـن

الثروة ولا يتمتعون بأي ضمانات في الحياة.

ثم استخدم كارل ماركس هذه الكلمة قاصدا طبقة العمال الاجراء الذين يشتغلون في الإنتاج الصناعي، ومصدر دخلهم هو بيع ما يملكون من قوة العمل. وهذه الطبقة تعاني من الفقر نتيجة الاستغلال الرأسمالي لها، ولأنها هي التي تتأثر أكثر من غيرها مجالات الكساد والأزمات الدورية.

التحليلية Analytical

تيار من تيارات الفلسفة المعاصرة، ومنتشرة في أمريكا وبريطانية.

وما يميز معظم فلسفتها إن مركز الثقل ينتقل عندهم من المسائل المعرفية العامة إلى أشكال والوسائل العينية لتحليل اللغة. ويمكن تمييز نهجين.

١. الدراسة التاريخية) مصطنعة ذات بنيان منطقي محدد تحديدا دقيقا، وهذه الأبحاث تقوم على أساس المنطق والسيمنطقيا المنطقية.

٢. الدراسة التاريخية للغات الطبيعية القائمة.

التصوف Mysticism

نظرة دينية مثالية للعالم، ويرجع اصل التصوف إلى الطقوس السرية التي كانت تؤديها الجمعيات الدينية في الشرق والغرب قديما.

والصفة المتضمنة في هذه الطقوس هي الاتصال بين الله تعالى والإنسان والاتحاد بالله مفروض فية إن يتحقق بالوحدة أو الكشف.

ويعتبر الفلاسفة المتصوفون الكشف، وهو نوع من الحدس الصوفي، أسمى شكل للمعرفة، فية يتم إدراك الشخص للوجود بشكل مباشر.

التكتيك Tactics

الخطة النظامية، وهي فن القيادة في ميدان المعركة، حيث توضع خطة الهجوم أو الدفاع وتنفذ بأرض المعركة.

والتكتيك من الناحية السياسية اسلوب النضال واشكالة ومناهجة لتحقيق مهام معينة في لحظة معينة.

التنوير Enlightenment

اتجاه اجتماعي سياسي ظهر في ألمانيا وفرنسا في القرن الثامن عشر يحاول معتنقوة إصلاح نواحي نقص المجتمع لتغير سلوكة وسياسية وأسلوب حياتة، بنشر مبادى الخير والعدالة والمعرفة والديمقراطية، وإلغاء الامتياز ات.

ويقوم هذا الاتجاه على أساس إن الوعي يلعب دورا رئيسيا في نمو المجتمع، وإظهار الرذائل الاجتماعية الناتجة عن جهل الافراد وعدم إدراكهم، وبذلك يوجه أنصار مذهب التوعية تعاليمهم إلى جميع طبقات المجتمع، ومن أنصار مذهب التوعية فولتير وروسو ومنسيكيو وليسنج وشيللر وجوتية.

الثورة الصناعية Industrial Revolution

الانتقال التاريخي من الماكنة اليدوية، إلى الصناعة الالية الكبيرة، القائمة على أساس الماكنة الالية.

بدأت الثورة الصناعية في إنكلترا في نهاية القرن الثامن عشر، وانعكست في تطور سريع للعدد الالية في مجال النسيج القطني في البداية، ومن ثم في صناعة الحديد والصلب. وانتصرت الماكنة بفضل البخار كمصدر للطاقة. وألان هناك ثورة صناعية جديدة تمثلت في تطور الوسائل المادية باستعمال الحاسبات الالكترونية.

الحداثة Modernism

هي ظاهرة انطلقت من اوربا·مع الثورة الفرنسية (١٧٨٩)، وعنت التغير في النظام السياسي، من النظام الملكي إلى الديمقراطي، الذي يقوم على سلطة الشعب والمجالس الممثلة للشعب، واعتماد الليبرالية نظاما اقتصاديا، والمساواة بين الجنسين على الصعيد الاجتماعي، وإلزامية التعليم للأطفال والانتقال من نموذج الجماعات والطوائف الدينية المتحاربة إلى المواطن، لا الطائفة أو الدين.

وتذوب الطوائف والأديان في بوتقة مدنية علمانية واحدة، لا تمييز فيها على أساس عرقي أو ديني أو عملي، وبهذا تكون علاقة المواطن بالدولة لا بسلطة اخرى.

الديمقراطية Democracy

حكم الشعب من قبل الشعب أو ممثلية المنتخبين، أو وحدة سياسية أو اجتماعية يسوسها جميع أعضائها. تدل العبارة ضمنا على انتخابات حرة تجري في أوقات تفصلها فترات منتظمة، مع اشتراك عدد غير محدود من الأحزاب السياسية.

الرأسمالية Capitalism

نظام اقتصادي يقوم على الملكية الخاصة لموارد الثروة، أي يمتلك الافراد وسائل الإنتاج فية، كالأرض والمشروعات الصناعية والتجارية، ويكون الإنتاج فيه لمصلحة هؤلاء الملاك الافراد.

وتعتمد الرأسمالية على الملكية الفردية، وعلى السوق الحر، وعلى الإنتاج من اجل الربح.

الشيوعية Communism

عقيدة سياسية واقتصادية ترى بان تحتكر الدولة الملكية، وان تنظم كل

وظائف الإنتاج والتبادل بما في ذلك العمالة.

وعبر ماركس عن الفكر الشيوعي بعبارة ((من كل حسب قدرتة، إلى كل حسب حاجتة)). وتشمل الشيوعية الاقتصاد المخطط مركزيا، حيث تتخذ الحكومة القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالإنتاج والتوزيع.

صراع الحضارات The clash of civilizations

يرى صموئيل هنتنكتون إن دور الدولة القومية كفاعل أساسي في الصراع الدولي قد تراجع، وظهر بدلا من ذلك الصراع بين الحضارات والثوابت الحضارية. وقد نشب هذا الصراع نتيجة دخول الحضارات غير الغربية كعناصر فاعلة في صياغة التاريخ، أي إن الغرب لم يعد القوة الوحيدة في هذه العملية. فالصراع ليس حتميا وإنما هو نتيجة دخول لاعبين جدد.

ويرى إن أساس اختلاف الحضارات هو التاريخ واللغة والحضارة والتقاليد، ولكن أهم العناصر طرا هو الدين، فالصراع الحضاري في العالم هو في الواقع صراع ديني (كما يعتقده هنتنكتون).

ومن هنا حديثة عن الحضارة الغربية الأرثوذكسية مقابل البروتستانتية والكاثوليكية، والحضارة الكونفوشيوسية والحضارة الإسلامية اللتين يرى أنهما يمارسان معا التعاون لأجل اكتساب القوة والثروة.

العقد الاجتماعي Social Contract

نظرية فلسفية يراد بها تفسير فكرة اصل الدولة وقيامها، ومؤداها إن الدولة قامت نتيجة لتعاقد تم بين الشعب والملك بشروط. وأي مخالفة من جانب الملك لهذه الشروط تعتبر مبررا لنسخ العقد أي إن اصل الدولة هو هذا العقد الاجتماعي الذي

يفترض تخلي الناس عن حالة الفوضى ليكونوا المجتمع الذي يعيشون فيه.

العقلانية Rationalism

اسلوب في التفكير والتفلسف، يقوم على العقل، وهي تعني قدرة الإنسان، في حياتة اليومية وممارسته المعرفية، على المحاكمة الواعية، بعيدا قدر الامكان عن تسلط المشاعر والعواطف، وعلى وزن كافة الاعتبارات لصالح أو ضد الاختيار المعني، وعلى السعي لتعليل أقواله وتصرفاته.

العلمانية Secularism

في اللاتينية تعني العالم أو الدنيا، ثم استعمل المصطلح من قبل مفكري قرني التنوير بمعنى ((المصادرة الشرعية لمتلكات الكنيسة لمصالح الدولة)) ثم تم تبسيط التعريف ليصبح ((فصل الدين عن الدولة))، ولقد تطور المعنى ليصبح أكثر شمولا، فالعلمانية هي (العقيدة التي تذهب إلى إن الأخلاق لابد إن تكون لمصالح البشر في هذه الحياة الدنيا، استبعاد كل الاعتبارات الاخرى المستمدة من الأيمان والحياة الاخرى)، وهذا المصطلح كان تعبير عن استبداد الكنيسي في القرون الوسطى.

والعلمنة هي تحويل المؤسسات الكنيسة إلى ملكية علمانية والى خدمة الامور الزمنية.

الفاشية Fascism

عقيدة بنيتو موسوليني، والنظام السياسي الذي اسسة، تقوم الفاشية على تشجيع وتعزيز العسكرية (المذهب العسكري)، والقومية المتطرفة. وقد نظمت ايطاليا وفق خطة تحكمية استبدادية يمينية، تتعارض تماما مع الديمقراطية والليبرالية. وتنطبق العبارة على كل ايدولوجية أو حركة مستوحاة من هذه المبادى، مثل

الاشتراكية الوطنية الألمانية والكتائب الأسبانية.

الكولونيالية (الاستعمارية) Colonialism

استعمال دولة حق السيادة على اقليم خارج حدود أراضيها. فيفقد بذلك كيانة الخالص وشخصية الدولية، وتتبع بذلك السيطرة على كافة شؤونة، والحصول على كل المزايا الاقتصادية التي تطمع فيها الدولة المستعمرة، بشكل مجحف للإقليم الواقع تحت سيطرتها.

ما بعد الحداثة Post-Modernism

هي رؤية فلسفية عامة، تكتسب أبعادا مختلفة بانتقالها من مجال إلى مجال اخر.

وعصر ما بعد الحداثة هو عصر البعديات، فهو عصر ما بعد التاريخ، وما بعد الإنسانية، وما بعد السببية وما بعد الميتافيزيقيا.... الخ.

وعصر النهايات مثل نهاية التاريخ، ونهاية الإنسان، ونهاية الرواية، ونهاية الأدب، ونهاية الميتافيزيقيا... الخ وبهذا المعنى تعني ما بعد الحداثة إخفاق الحداثة، ونهاية الحداثة وإفلاسها.

وهنا يفسر إن ايدولوجيا ما بعد الحداثة تقف ضد العقل والمنطق والإنسان والمعنى وضد رؤية الأشياء في علاقتها الجدلية مع الإنسان، وضد الكل وحدوده.

وهنا يظهر نوعان لما بعد الحداثة يحلان محل مشروع التنويري القديم، حين كان هدف الفلسفة هو محاولة التوصل إلى الحقيقة الكبرى، الكامنة في حركة الطبيعة وقوانينها وتجريدها والوصول إلى نماذج مادية تفسيرية تتسم بالشمول الكامل.

١. ما بعد الحداثة النصوصية أو اللغوية وهي ترى إن اللغة أداة المعرفة

الحقيقية، وإنما هي أداة انتاجها، فثمة اسبقية للغة على الواقع، ولذا فان النموذج المهيمن هنا هو النموذج اللغوي.

٢. ما بعد الحداثة الصراعية، النموذج هنا ارادة القوة والحرب والمعارك، فالخطاب لايوجد في ذاتة على الإطلاق وإنما يرد بأسرة إلى الواقع.

الماركسية Marxism

مذهب اقتصادي وسياسي واجتماعي ابتدعة كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) يتلخص في إن المجتمعات البشرية ستصبح حتما في مستقبل قريب أو بعيد مجتمعات شيوعية، حيث تكون الثروات والمرافق ملكية مشاعة بين الجميع، فيتناول كل قيمة عملة كاملة، ويجد ما يكفي لإرضاء جميع حاجياتة. إلا إن هذه النهاية لن تتحقق إلا بفضل الدكتاتورية العمالية.

المثالية Idealism

(يونانية الأصل معناها: الصورة أو المفهوم). وهي اتجاة فلسفي يتعارض بشكل قاطع مع المادية في حل المسالة الأساسية في الفلسفة.

والمثالية تبدأ من المبدأ القائل بان الروحي أو اللامادي أولي، وان المادي ثانوي، وهو ما يجعلها اقرب إلى الافكار الدينية حول تناهي العالم في الزمان والمكان، وحول خلق الله لة.

المجتمع المدني Civil Society

استخدم هذا الاصطلاح في القرن الثامن عشر للدلالة على مجتمع المواطنين الذين لا تربطهم علاقات استزلام بعائلات أو عشائر سياسية.

بعدها فصل هيغل مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم الدولة، واعتبرة

الماركسيون مناقضا للدولة في توجهها، إما اليوم فان المجتمع المدني يعني طوباويا جميع القوى الشعبية والبرجوازية، التي لا تجد في الدولة الراهنة الحريات، وتفتح الطاقات التي تصبو إليها.

فالمجتمع المدني مناهض ومعارض للدولة التي يتهمها بالهرم والتحجر في الغرب اليوم.

الميتافيزيقيا Metaphysices

(الأعمال بعد علم الطبيعة)

بدا استخدام مصطلح الميتافيزيقيا في القرن الاول قبل الميلاد للإشارة إلى جزء من تراث أرسطو الفلسفي. وهي تدرس المبادى (الأعلى) لكل ما هو موجود، والتي لا تبلغها الحواس، ولا تستوعبها إلا العقل المتأمل، والتي لا غنى عنها لكل العلوم.

وفي القرون الوسطى أخضعت الميتافيزيقيا للاهوت.

وفي القرن السادس عشر استخدم المصطلح بمعنى (مبحث الوجود).

وفي الأزمنة الحديثة نشا فهم الميتافيزيقيا عند الفلاسفة على أنها منهج غير جدلي في التفكير، نظرا لما يميزه بة من أحادية الجانب وذاتية في المعرفة، فهي تنظر إلى الأشياء والظواهر على أنها نهائية، وغير قابلة للتحول / ومستقلة كل منها عن الاخرى، وتنكر إن التناقضات الكامنة هي مصدر تطور الطبيعة والمجتمع.

النازية National Socialism (Nazism)

ايدولوجية سياسية يمينية متطرفة، مشابة للفاشية الإيطالية تبناها (حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني) وخلفية حزب العمال الألماني الذي كان هتلر من اعضائة المؤسسين عام (١٩١٩) سيطر هتلر بسرعة على حزب العمال الألماني.

تضمنت العقيدة النازية مبدأ تبعية الفرد للدولة، وتبعية الدولة للحزب الذي يخضع بدوره لقائد واحد " هتلر نفسة "، كما تضمن فكرة تفوق العرق الآري، مع اعتبار الألمان (العرق السيد)، وسياسة مضادة للشيوعية، ومعادية للسامية، تنتهج التميز العنصري، وتعزيز القوات المسلحة، حل الحزب النازي بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت إعادة انشائة جرما يعاقب علية القانون.

نهاية التاريخ The end of history

يرى فرنسيس فوكوياما ان كل من هيجل وماركس، كانا يريان إن التاريخ سيصل إلى نهايتة، حينما تصل البشرية إلى شكل من الأشكال المجتمع التي يشبع الاحتياجات الأساسية والرئيسية للبشر، فهو عند هيجل الدولة الليبرالية، وعند ماركس المجتمع الشيوعي. ولكن العالم بأسرة قد وصل إلى ما يشبة الإجماع بشان الديمقراطية الليبرالية كنظام صالح للحكم، بعد إن حاقت الهزيمة بالايدولوجيات المنافسة.

وهذا يعود إلى إن الديمقراطية الليبرالية خالية من تلك التناقضات الأساسية الداخلية، التي شابت أشكال الحكم السابقة. وثم يقرر فوكوياما إن منطق العلوم الطبيعية الحديثة يبدو كأنة يفرض على العلوم (الطبيعة والإنسان) تطورا شاملا يتجة صوب الرأسمالية والسوق الحر.

الوضعية Positivism

تيار من الفلسفة واسع الانتشار في القرنين التاسع عشر والعشرين، ينكر إن الفلسفة نظرة شاملة للعالم، ويرفض المشكلات التقليدية للفلسفة (علاقة الوعي بالوجود.. الخ) باعتبارها ميتافيزيقية، وغير قابلة للتحقق من صحتها بالتجربة، أسس المذهب الوضعي (اوغست كونت).

حاول المذهب الوضعي إن يحدث منهجا للبحث يقف فوق التناقض بين المادية والمثالية، واحد المبادى الأساسية لمناهج البحث الوضعية للعلم النزعة الظواهرية، التي تذهب إلى مهمة العلم هي الوصف الخالص للوقائع وليس تفسيرها.

المراجع

القرآن الكريم.

الكتب:

١- إبراهيم موسى، معالم الفكر السياسي الحديث والمعاصر، بيروت، مؤسسة عز الدين للنشر، ط١، ١٩٩٤م.

٢- د. احمد جمال ظاهر، دراسات في الفلسفة والسياسة -عمان- ألاردن، دار الكندي - ط١- ١٩٨٨م.

٣- د. احمد خورشيد النوه رجي - مفاهيم في الفلسفة والاجتماع - بغداد، الشؤون الثقافية، ط١، ١٩٩٠م.

٤- د. إحسان محمد شفيق العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٦٨م.

٥- د. إسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، كويت دار المعرفة، ١٩٨٧م.

٦- ا. ك. اوليدوف، ت: ميشل كيلو، الوعي الطبقي، بيروت ابن خلدون، ط١، ١٩٧٨م.

٧- باسلي نيكتن، الكرد، بيروت، دار الساقي، ك٢ - ٢٠٠١م.

٨- برهان غليون، اغتيال العقل، بيروت، مدبلوي، ط٢، ١٩٨٧م.

٩- درويش أية جبرير، سلطة وسائط الأعلام، عمان، دار البشير للنشر، ط٢، ٢٠٠٠م.

١٠- رشيد عقراوي، الأحزاب الكردية، دهوك، مطبعة زانا، ط١، ٢٠٠١م.

١١- د. صالح ياسر، بعض الإشكاليات في المجتمع المدني، بغداد، مطبعة الرواد، ط١، ٢٠٠٥م.

١٢- عبد الرزاق مسلم الماجد، مذاهب ومفاهيم الفلسفة والاجتماع، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٥م.

١٣- د. عبد الكريم بكار، تجديد الوعي، دمشق، دار القلم، ط١، ٢٠٠٠م.

١٤- عدنان الحلفي، تأسيس المجتمع المدني، دمشق، دار البراق، ط١- ج١، ١٩٩٧م.

١٥- علي الدين الهلال، نيفين سعد، النظم العربية وقضايا الاستمرار، بيروت، م. دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٠م.

١٦- د. علي عثمان، الحركة الكردية المعاصرة، اربيل، دار الثقافة، ط١، ٢٠٠٠م.

١٧- محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة أين الخلل، بيروت، دار الساقي، ط١، ١٩٩٨م.

١٨- محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، بيروت، شركة المطبوعات للنشر، ط١١، ١٩٨٥م.

١٩- محمد محفوظ – الحضور المثاقفة – بيروت – المركز الثقافي – ط١ – ٢٠٠٠م.

٢٠- محمود الدرة – القضية الكردية – بيروت – دار الطليعة – ١٩٦٦م.

٢١- هشام جعيط – أزمة الثقافة الإسلامية – بيروت – دار الطليعة – ط١ – ٢٠٠٠م.

٢٢- هشام جعيط - أوربا والإسلام - بيروت - دار الطليعة - ط١ - ١٩٨٠م.

٢٣- هشام شرابي - النظام الأبوي وإشكالية المجتمع العربي - بيروت - م. دراسات الوحدة العربية- ط ٢ - ١٩٩٠م.

٢٤- كامران ألصالحي - الديمقراطية والمجتمع المدني - كردستان - مؤسسة موكريان للنشر - ط١ - ٢٠٠٢م.

الصحف والمجلات:

٢٥- مجلة الثقافة الجديد - العدد (٢٨٠) - كانون الثاني - ١٩٩٨م.

٢٦ مجلة كاوا - العدد (٢) - آذار - ٢٠٠٥م.

المقالات:

٢٧-جريدة الأفق - العدد (٦٠) - تموز - ٢٠٠٤م.

المصادر الالكترونية:

٢٨- سالار أوسي - ٢٠٠٥/٣/٢٤ م (الإعلام الكردي) www. Google. com

٢٩- العشيرة الكردية - ٢٠٠٥/١/٢٥م. www. Google. com

٣٠-اندريه نيقولا - ٢٠٠٥/١/٦م. (ميثولوجيا السياسة). www. Google. m co

مراجع التعاريف

٣١- المعجم الفلسفي المختصر ترجمة توفيق سلون دار التقدم

٣٢- معجم العوم الاجتماعية د. فر يدريك معتوق دار أكاديميا

٣٣- معجم مصطلحات العوم الاجتماعية د. احمد زكي دار لبنان

٣٤٠- معجم الموسوعي للأديان والعقائد د. سهيل زكار دار الكتاب العربي

٣٥- الموسوعة الفلسفية ترجمة سمير كريم دار الطليعة

٣٦- الموسوعة الاقتصادية ترجمة د. حسن هموندي دار ابن خلدون عادل عبد الهادي

٣٦- الموسوعة العربية الميسرة محمد شفيق غربال دار نهضة لبنان

٣٧- الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات المعاصرة، د. رمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٨.

٣٨- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر (أيلول ٢٠٠٥)

١. صندوق النقد العربي، العولمة و ادارة الاقتصاديات الوطنية. ٢٠٠١.

٢. مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي، النظرية و السياسة، ترجمة د. محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر بالرياض، ١٩٨٨.

٣. منظمة العمل العربية. www.alolabor.org

٤. العمل، النمو و ادارة الحكم في الشرق الأوسط و شمال افريقيا اطلاق القدرة على الازدهار. البنك الدولي ٢٠٠٣. www.worldbank.org

5. Perspectives économiques en Afrique 2004-2005. www.oecd.org/dev/pea.
6. Recent Economic Outcomes in MENA
7. La Gestion local et régionale des transformations économiques, technologiques et environnementales dans le monde arabe. Nadji SAFIR. www.unesco.org/shs/most

8. Les origines multiples du chômage

- البرعـى، نجـاد (١٩٩٧، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥)" تقيـيم أداء المـرأة فـى مجلـس الشعب، شروق عام علـى العمـل البرلمـاني" مـؤتمر تخـصيص تقاعـد للنـساء الهياكل المنتخبة، جماعة تنمية الديموقراطية.
- الديب وآخرون (٢٠٠٣) " المرأة في مصر- ديموجرافيا واجتماعيـا واقتـصاديا وسياسيا" المركز الديموجرافى بالقاهرة.
- الـديب وآخـرون (٢٠٠٢) " تطـور أوضـاع المـرأة فـى عهـد مبـارك (١٩٨١- ٢٠٠١)" المجلس القومي للمرأة.
- الديب بثينة (١٩٩٢)" تقييم لقصور تسجيل وفيات الأطفال الرضع فى مصر" مجلس السكان الدولي.
- الزناتى وآخرون – المسح السكاني الصحي ١٩٩٢، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥.

الفهـــرس

التحليل السياسى والسياسة الاجتماعية
رقم الإيداع /5555
الترقيم الدولى 978-977-733-020-6


UNIVERSITY EDUCATION FOR PRINTING, PUBLISHING AND DISTRIBUTION HOUSE OF
دار التعليم الجامعى
٢١ش شادى عبد السلام - برج زهرة الأنوار -ميامى - الإسكندرية -ج.م.ع
تليفاكس: ٠٣/٥٥٦٣٩٦١ موبايل: ٠٠٢/٠١٠٠١٨٣١٧٩٦
Email : dartalemg@yahoo.com ٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩